

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل:

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: علوم اقتصادية

تحت عنوان:

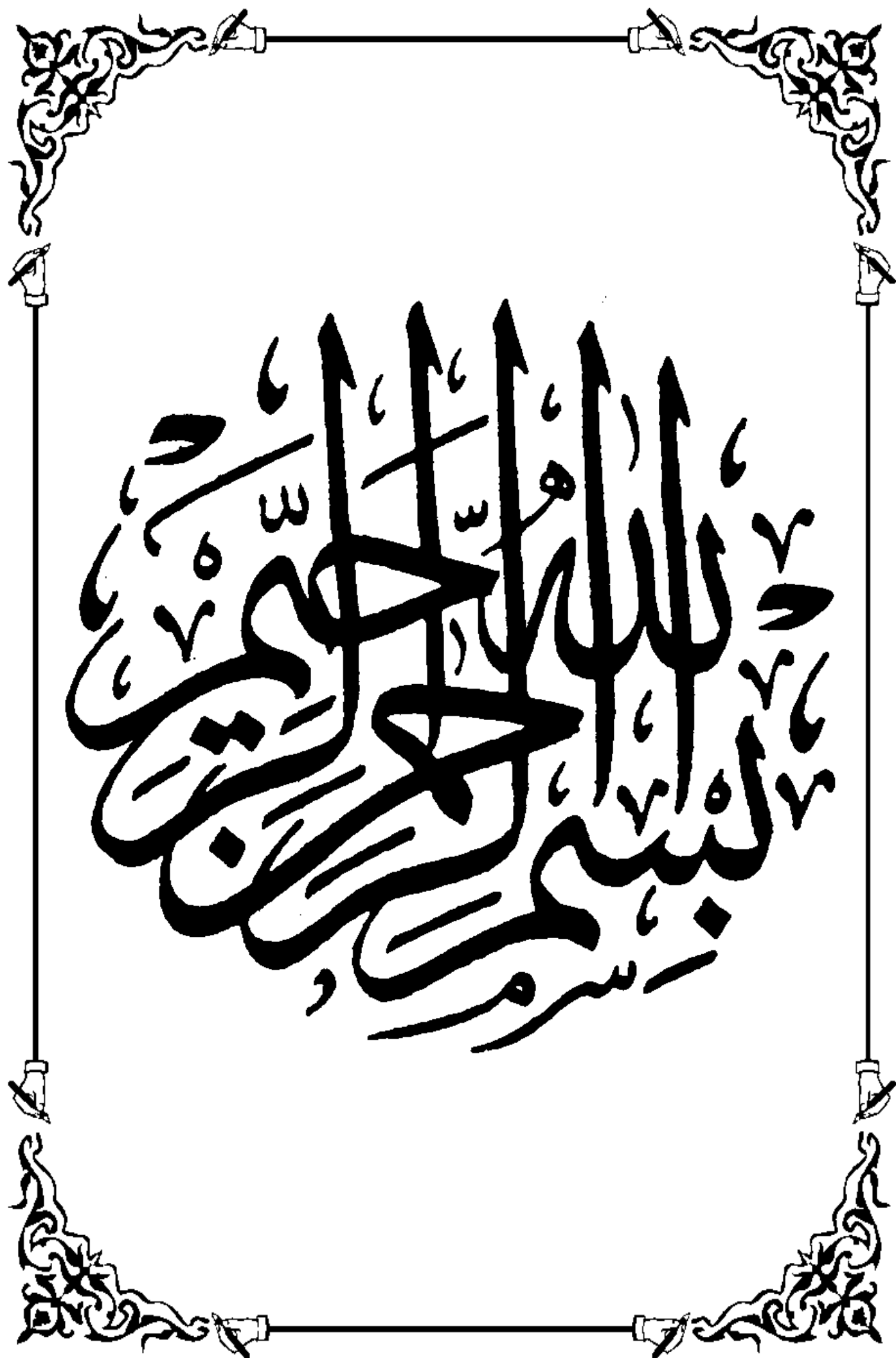
أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية

دراسة حالة الجزائر

إعداد الطالب: حداد بسطالي

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
عبد الرحمان القري	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	رئيسا
عبد القادر نويبات	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
عمر يحياوي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مناقشا
عبد الرزاق عريف	أستاذ محاضر (أ)	المركز الجامعي بريكة	مناقشا
سليمان شيبوط	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الجلفة	مناقشا
سليمان بن بوزيد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سوق أهراس	مناقشا



كلمة شكر

الحمد لله حمدا كثيرا، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين؛

بفضل المولى عز وجل وبتوفيق منه تمكنت من تقديم هذا العمل المتواضع فالحمد والشكر لله؛

كما أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف: الأستاذ الدكتور عبد القادر نويبات على كل التوجيهات والملاحظات القيمة وأكن له الكثير من التقدير والاحترام؛

كما أتوجه بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة وصرف جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها ومناقشتها، فلهم تحية خاصة.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أنوّه بالشكر الجزيل إلى كل الذين كان لهم فضل عليّ سواء من قريب أو من بعيد.

الباحث

المقدمة العامة

تمهيد

بعد التحولات الاقتصادية العميقة والسريعة كالاقتصاد السوق والعولمة، وبروز ملامح النظام التجاري العالمي، ازداد الاهتمام بموضوع الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وأدركت وتيقّنت أغلبية الدول النامية، أنه لا يمكن لأية دولة العيش لوحدها منعزلة عن العالم الخارجي والاستمرار في السياسات الانعزالية، وأصبح من اهتماماتها الأساسية التحوّل من الاقتصاد الموجه الذي يُسيّره التخطيط الاقتصادي، إلى الاقتصاد الذي يعمل بآليات الأسواق الحرة؛ حيث أسهمت هذه التحولات في تحقيق التقارب بين السياسات التجارية لمختلف الدول، ما أدى إلى تنامي سياسات الانفتاح التجاري، وأصبحت هذه الأخيرة الشغل الشاغل لمعظم الدول النامية، وهذا سعيًا منها لمسايرة الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي وخاصة بعد تأسيس المنظمة العالمية للتجارة في أول جانفي سنة 1995، وكذلك من أجل محاولة إنعاش وتعزيز النمو الاقتصادي، خصوصا وأن العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية بينت أن سياسات الانفتاح التجاري تعتبر أحد الأسباب الرئيسية في تحقيق معدلات عالية من النمو لاقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، ولكن هذا لن يأتي بشكل عفوي وإرادي، ما لم تقم الدول النامية بإصلاحات جذرية على اقتصادياتها.

والجزائر من بين الدول النامية التي شهدت اقتصادها عدة تغيرات وإصلاحات منذ أواخر ثمانينات القرن العشرين، نتيجة الاتفاق والتعاون مع الهيئات والمؤسسات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تم توقيع أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في سنة 1989، والذي جاء عقب الصدمة النفطية لسنة 1986، وتراجع عوائد تمويل الاقتصاد الوطني ودخول البلد في أزمة مالية خانقة، ولكن هذا الإقراض لا يكون بشكل سهل بل لابد من فرض شروطهما، أو بالأحرى وجدت نفسها مرغمة على ذلك.

حيث حاولت السلطات الجزائرية تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت إختلالات كبيرة، من أجل الرفع من الأداء الاقتصادي وتحقيق الرفاهية للأفراد، ومنه النمو الاقتصادي، ولأجل ذلك سارعت القيام بالعديد من الإصلاحات التجارية وسن تشريعات وقوانين تتماشى والرهانات الداخلية والخارجية المتوقعة من ذلك، وكذا اعتماد وتسطير العديد من البرامج التنموية، حيث بدأت ببرامج التثبيث الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي إلى غاية 1994، من أجل الرفع التدريجي لقيود التجارة الخارجية، ثم برنامج التعديل الهيكلي حتى 1998، الذي سعت فيه الحكومة الجزائرية إلى توجيه الاقتصاد نحو التصدير، متبوعاً ببرنامج الإنعاش الاقتصادي إلى غاية 2009، والذي تم على مرحلتين، ثم تلاه برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014، وأخيرا البرنامج الجديد لدعم النمو 2016 وإلى غاية 2035؛ هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى اعتماد سياسة تجارية انفتاحية على العالم الخارجي، وخاصة بعد أن دخلت الجزائر في مفاوضات طويلة مع الاتحاد الأوروبي من أجل مشروع الشراكة الأورو- جزائرية، وبالموازاة مع ذلك كانت تتفاوض مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، لقبول عضويتها فيها، وتلتحق بالركب وتستفيد من مختلف المزايا والإعفاءات وكذا الإجراءات التفضيلية الممنوحة من طرف المنظمة العالمية للدول النامية.

كل هذا سعيًا منها لمسايرة الاندماج الايجابي في منظومة الاقتصاد العالمي، بالرغم من الصعوبات والتحديات التي لا يُستهان بها؛ ولتحليل وتوضيح ذلك كله، تتجسد إشكالية الدراسة في **السؤال الجوهرى** التالي: ما مدى تأثير سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة؟ والجزائر بصفة خاصة؟ وعلى أساس هذا السؤال الرئيس يمكن استنباط الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل هناك تأثير ايجابي لسياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية ذات المستويات الاقتصادية المختلفة؟

2. ما هي الأبعاد والتحديات الراهنة التي تواجه سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر لمسايرة الاندماج الايجابي في منظومة الاقتصاد العالمي، وزيادة معدل النمو الاقتصادي؟

3. ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر؟ وهل هناك تأثير كمي لهذه العلاقة؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على الأسئلة الفرعية، وغيرها من الأسئلة التي قد تُطرح، ولمعالجة الموضوع بصفة دقيقة تم صياغة الفرضيات التالية:

1. تزداد معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية وفقا لدرجة الانفتاح التجاري.
2. إن اتجاه الجزائر نحو اقتصاد السوق، وتبني سياسة الانفتاح التجاري، كفيلة بوضع الاقتصاد الجزائري في مسار المنافسة التجارية الدولية الشرسة، ومسايرة الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي.
3. توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي؛ إذ يؤثر الانفتاح التجاري تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1989-2019.

أهمية الدراسة

تكتسي سياسة الانفتاح التجاري أهمية بالغة في معظم اقتصاديات الدول النامية إذ تحاول البحث عن أهم الخيارات الإستراتيجية التي تتلاءم مع اقتصادياتها، ومن بينها الجزائر التي تسعى إلى الولوج في الأسواق الدولية؛ حيث أعطت أهمية معتبرة للتجارة الخارجية من خلال جملة من الإجراءات المتمثلة في تحرير ورفع

القيود على قطاع التجارة الخارجية قصد تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وكذلك مسايرة الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي من موقع التكافؤ لا من موقع التبعية؛ لأن هذا الاندماج لا يعد خيارا بل واقع مر لا يمكن تخفيه وتجاوزه، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة في بيان دور سياسة الانفتاح التجاري وأثرها على مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة

تهدف إلى دراسة سياسة الانفتاح التجاري وأثرها على نمو اقتصاديات الدول النامية، وكذا التحولات التي طرأت على الساحة الاقتصادية العالمية وكيفية تأثيرها على هذه السياسات التجارية الانفتاحية بشكل أو بآخر على الدول النامية، من خلال تقييم الدور الذي يؤديه النظام الاقتصادي العالمي في معالجتها وتكييفها من أجل تسارع وتيرة الاندماج لاقتصاديات الدول النامية هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى معرفة العلاقة الموجودة بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، والآثار الجانبية المترتبة على الاقتصاد الجزائري جرّاء سياسة الانفتاح التجاري، وكذا قياس وتحليل هذه العلاقة بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المنهج المتبع

للإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية، واختبار مدى صحة الفرضيات السابقة، يمكن استخلاص أهم المناهج المستخدمة والمتمثلة في:

أ- المنهج التاريخي من خلال التطرق لأهم التطورات التاريخية سواء في الجانب النظري، عند استعراض مختلف النظريات المفسرة للتجارة الدولية وتطوراتها في مدارس الفكر الاقتصادي، وكذلك الأدبيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، أو الجانب التطبيقي عند استعراض السياسة التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

ب- المنهج الوصفي التحليلي وذلك لمعرفة مؤشر الانفتاح التجاري وكيفية قياسه، وكذا تطور معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1989-2019؛ كما قمت بتطبيق تقنيات القياس الاقتصادي بهدف قياس أثر الانفتاح التجاري على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع

عن أسباب اختيار هذا الموضوع تعود إلى أسباب ودوافع موضوعية وأخرى ذاتية تتمثل فيما يلي:

1- الأسباب الموضوعية تكمن في بروزه بشكل بارز على الساحة الاقتصادية الدولية خاصة بعد ظهور العولمة، وتأسيس المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995، وتسارع أغلب الدول إلى إنشاء تكتلات

إقليمية، مع تسليط الضوء على الجزائر ومعرفة مكانتها وموقعها ضمن هذا النظام الاقتصادي العالمي الراهن؛ وكون الجزائر تعتمد على الإيرادات البترولية بشكل كبير في تمويل نفقاتها العامة، وأي تغير في أسعار النفط يتبعه تغير في الإيرادات بشكل مباشر، مما يؤثر على معدل النمو الاقتصادي الجزائري.

2- الأسباب الذاتية وتكمن في الرغبة في دراسة المواضيع التي تخص الاقتصاد الجزائري وعلاقته بالاقتصاد الدولي نظرا للميول الشخصي، وكذا علاقة هذا الموضوع بالتخصص المدروس.

حدود ونطاق الدراسة

1- بالنسبة للإطار المكاني: تتعلق بدراسة نموذج من الاقتصاديات النامية المنقلة من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وهو الاقتصاد الجزائري؛

2- أما بالنسبة للإطار الزمني: بعد التحولات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري من خلال التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الأسواق الخارجية، ستقوم هذه الدراسة بتغطية الفترة الممتدة من عام 1989 إلى عام 2019، باعتبار سنة 1989 نقطة تحول مهمة في السياسة الاقتصادية للجزائر وبداية تطبيق الإصلاحات، وخاصة السياسة التجارية، على اثر التوجه نحو اقتصاد السوق وبداية المفاوضات مع مؤسسات التمويل الدولية حيث كان الاتفاق الائتماني الأول مع صندوق النقد الدولي في مارس 1989، ففرض عليها إصلاح نظام التجارة الخارجية وتسريع وتيرة الانفتاح التجاري، كذلك قيام الجزائر بإجراء الترتيبات المتعلقة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة خلال هذه الفترة الزمنية والتي تعد من الفترات الحاسمة بالنسبة للاقتصاد الوطني الجزائري، دون أن ننسى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

الدراسات السابقة

إن العلاقة بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي هي موضوع العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية؛ فمساهمة سياسات الانفتاح التجاري في زيادة معدلات النمو وخاصة الاقتصاديات الناشئة، قد تم جلب اهتمام الباحثين والأكاديميين حول أهمية مثل هذه الدراسات ومعالجتها ومنها ما يلي:

- دراسة البنك الدولي 1987، التي أجريت على عدد من الدول النامية وخلصت هذه الدراسة إلى تسارع نمو الصادرات وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي للنماذج التي اتسم فيها الانفتاح التجاري بالقوة والاستمرارية.

- دراسة Sachs and Warner على عينة مكونة من 117 دولة نامية ومتطورة، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 1970 و 1989 وقد قام الباحثان بتصنيف الدول بالاعتماد على مؤشر ذو شقين للدلالة

على انفتاح وانغلاق الدول على التجارة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاديات المفتوحة تنمو أسرع من الاقتصاديات المغلقة بنسبة 2% إلى 2.5%.

- **دراسة Harisson1996** ، حيث قام بدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في 17 دولة نامية خلال الفترة الممتدة ما بين 1960 و 1988 وقد استعمل في ذلك سبعة مقاييس لقياس الانفتاح التجاري غالبا ما نجدها في الأدبيات الاقتصادية؛ وتوصلت هذه الدراسة إلى أن للانفتاح التجاري تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

- **دراسة (Bulent 2012)** التي تهدف إلى البحث في العلاقة الطويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في مجموعة من البلدان خلال الفترة 1960-2000، وذلك باستخدام مقاييس مختلفة لقياس الانفتاح التجاري. توصل من خلال هذه الدراسة إلى أن العديد من المتغيرات المستعملة لقياس الانفتاح التجاري ذات علاقة موجبة ومعنوية بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ومع ذلك فنظرا لوجود بعض البلدان النامية فان معنوية المتغيرات التي تعبر على الانفتاح التجاري تتأثر بمجرد الأخذ بعين الاعتبار محددات نمو أخرى مثل: المؤسسات، عدم التجانس السكاني والجغرافي، واستقرار الاقتصاد الكلي.

- **دراسة عبدوس عبد العزيز** حول: سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية، دراسة حالة الجزائر؛ وكان الهدف الرئيسي من إجراء هذه الدراسة هو تحليل الدور الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر في تحسين القدرات التنافسية للدول، كما تهدف إلى تقدير درجة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد الجزائري؛ وتوصلت إلى أن الانفتاح يتماشى ايجابيا مع النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل ولكن يسير في الاتجاه المعاكس مع توزيع الدخل.

- **دراسة لعبد الغفار غطاس، محمد زوزي، وعبد الوهاب دادان** حول: أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2011؛ حيث تم في هذه الدراسة استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وتوصلت إلى أن زيادة درجة الانفتاح التجاري في البلد من شأنها أن تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، كما أن هذه الزيادة في الانفتاح تعمل على الزيادة في كل من الصادرات والواردات الحقيقية. كذلك الزيادة في الإنتاج من شأنها أن تعمل على الزيادة في معدلات التضخم في البلد.

- **دراسة خالدي خديجة:** حول أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثاني؛ هذه المداخلة حاولت التطرق إلى أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري

من خلال التحديات والرهانات التي تفرضها العولمة وتأثيراتها على المؤسسة لاسيما بعد توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتوجهها نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مما يدعو إلى التفكير في السياسات والأدوات التي من شأنها تحصين المؤسسات ومحيطها وتوصلت إلى مجموعة من النتائج والتي تخدم دراستنا، ومن أهم هذه النتائج:

- 1- العمل على رفع الكفاءة الإنتاجية والتنوع في مختلف القطاعات وتقليص تكاليف الإنتاج والتسويق لمواجهة المنافسة الداخلية والخارجية والحصول على مكان في الأسواق العالمية.
- 2- انتهاز إستراتيجية واضحة المعالم لإعادة تأهيل الاقتصاد الوطني على المستوى المحلي والخارجي، وإقامة تكتلات اقتصادية بدءا ببلدان المغرب العربي ووصولاً إلى بلدان العالم الإسلامي.

• **دراسة عياش قويدر وإبراهيمي عبد الله:** حول آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني؛ حاولت هذه الدراسة البحث في معرفة آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وتقدير أوجه التفاؤل والتشاؤم، حيث تلقت هذه الدراسة مع الدراسة التي نحن بصدها في السبل الأفضل والرؤى المستقبلية لاندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي وأكدت هذه الدراسة في الختام على أنه لا يمكن في ظل المعطيات العالمية الحالية أن تبقى الجزائر منعزلة ولا تندمج ضمن المسار الاقتصادي الحالي، ولكن يجب أخذ الاحتياطات اللازمة لذلك بالرغم من أنه كلما كان التأخر كانت التكلفة أكبر في المستقبل وطرحت هذه الدراسة مجموعة من التخوفات والآمال التي يمكن أن تعقد على الاقتصاد الجزائري.

صعوبات الدراسة

وكأي دراسة علمية لم تخلو هذه الدراسة من بعض الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعدادها، خاصة فيما يتعلق بجمع البيانات والإحصائيات التي كانت متضاربة فيما بينها، خاصة بين بيانات وإحصائيات البنك الدولي والتقارير السنوية لبنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، ووزارة التجارة، كذلك التحفظ عن بعض المعلومات والإحصائيات من طرف الإدارة.

هيكل الدراسة

من خلال معالجتنا لموضوع دراستنا يتم الإجابة على الأسئلة المطروحة مع اختبار صحة الفرضيات المقترحة، هذا ما جعلنا نخصص أربعة فصول لدراسة هذا الموضوع، وهي على النحو التالي:

الفصل الأول تم تسليط الضوء على الإطار النظري لسياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي؛ وذلك في ثلاثة مباحث؛ حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى المقاربة الاقتصادية لسياسة الانفتاح التجاري، وفي المبحث الثاني إلى التأسيس النظري للنمو الاقتصادي، وفي المبحث الثالث إلى علاقة سياسة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي، مع إبراز هذه العلاقة والتركيز عليها بشكل خاص في الدول النامية.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى الإطار التحليلي لسياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول النامية، في ثلاثة مباحث كذلك، تناولنا في المبحث الأول مكانة الدول النامية ضمن البيئة الاقتصادية العالمية، وفي المبحث الثاني عرضنا فيه الدول النامية وسياسة الانفتاح التجاري في ظل النظام الاقتصادي العالمي، أما في المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى واقع سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول النامية.

أما الفصل الثالث حاولنا فيه معرفة واقع سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989-2019، والذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث، حيث خصص المبحث للإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو سياسة الانفتاح التجاري، أما المبحث الثاني فقد انطوى على تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1989-2019، في حين خصص المبحث الثالث والأخير لسياسة الانفتاح التجاري الجزائري في ظل مسعى الشراكة الدولية.

وأما الفصل الرابع فقد خصص للدراسة القياسية لأثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989-2019؛ والذي قسم إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول ماهية الاقتصاد القياسي ومنهجية البحث فيه، والمبحث الثاني خصص لتطور مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر ومنهجية نموذج ARDL، ثم في المبحث الثالث الذي حاولنا فيه بناء نموذج قياسي وإيجاد طبيعة العلاقة الموجودة بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر ثم إخضاع هذا النموذج للاختبار لمعرفة مدى صلاحيته للوصول إلى نموذج يكون صالح للاستعمال سواء للتحليل أو للتنبؤ، بعد ذلك يتم تحليل النتائج المتحصل عليها.

إلى أن توصلنا في الأخير إلى الخاتمة العامة والتي تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لسياسة الانفتاح
التجاري والنمو الاقتصادي

تمهيد

بعدما أكدت النظريات الاقتصادية على أهمية الانفتاح التجاري، حيث يؤدي إلى زيادة مستويات ومعدلات النمو الاقتصادي، وهو ما أثبتته الدراسات التطبيقية والنماذج الحديثة على وجود إمكانية للنمو السريع للاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي، وذلك من خلال المزايا النسبية التي يمكن الحصول عليها، تضاعفت قيمة هذه المبادلات التجارية أضعاف مضاعفة بداية من العقدين الأخيرين من القرن الماضي وأدت هذه التطورات إلى توجه العديد من دول العالم نحو سياسة الانفتاح التجاري.

ومن جانب آخر حظي النمو الاقتصادي موضع الاهتمام من قبل مدارس الفكر الاقتصادي وظهور العديد من النظريات في مختلف المدارس، وخاصة النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي، وكذلك قيام العديد من الاقتصاديين بمساهمات كبيرة من خلال دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي، للوصول إلى اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى، إذ تعتبر التجارة الخارجية ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة في دالة النمو الاقتصادي، ومن هنا تظهر العلاقة الوطيدة بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وكيفية اتجاهها وتأثيرها، ونظراً لأهمية الجوانب النظرية والفكرية لسياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، وهي كالآتي:

➤ المبحث الأول: المقاربة الاقتصادية لسياسة الانفتاح التجاري

➤ المبحث الثاني: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي

➤ المبحث الثالث: علاقة سياسة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي

المبحث الأول: المقاربة الاقتصادية لسياسة الانفتاح التجاري

أدركت أغلب الدول مدى أهمية سياسة الانفتاح التجاري في الاقتصاد الوطني، لما لها من دور رئيس في مساهمة تحقيق التنمية الاقتصادية ولا يمكن لأي دولة الانعزال والعيش لوحدها عن العالم الخارجي؛ فمن خلال هذا المبحث نحاول التطرق إلى ثلاثة مطالب، يتعلق الأول بمفهوم سياسة الانفتاح التجاري، ثم في المطلب الثاني تفسير سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي، وأخيرا في المطلب الثالث نستعرض مؤشرات قياس سياسة الانفتاح التجاري.

المطلب الأول: مفهوم سياسة الانفتاح التجاري

قبل التطرق لمفهوم سياسة الانفتاح التجاري، لابد من معرفة مفهوم السياسات التجارية بصفة عامة.

الفرع الأول: التعريف بالسياسات التجارية

تعتبر السياسة التجارية جزء لا يستهان به من السياسة الاقتصادية، ولكنها تتعلق بالعلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، ولها العديد من المفاهيم منها:

- يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم إلى تشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي بين مجموعة من البلدان، ومجموعة هذه اللوائح والتشريعات والإجراءات التنظيمية التي تتبع أو تستنبط من جهة السلطات المسؤولة في الدولة لتنفيذها، يمكن أن تسمى بالسياسة التجارية¹.
- السياسة التجارية هي برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة، بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحرة².
- السياسة التجارية هي مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدم الدورة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول³.
- حسب MAURICE BYE تسمى "سياسة تجارية دولية" الاختيار الذي تقوم به السلطات العمومية لمجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في التجارة الخارجية للدولة بغرض الوصول إلى أهداف محددة أو

¹ عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص. 153.

² عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص. 12.

³ محمد أحمد أسريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، 2000، ص. 111.

الهدف المنشود عادة هو تطوير الاقتصاد الوطني إلا أنه يمكن أن نجد أهدافاً أخرى كالتشغيل التام، استقرار الصرف¹.

- فمن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة التجارية بشكل مختصر على أنها مجموعة الإجراءات والوسائل التي تلجأ إليها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق بعض الأهداف. لقد عرف الفكر الاقتصادي مذهبين رئيسيين يرسمان معالم أو حدود تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية؛ الأول مذهب تقييد التجارة، وهو الذي تبلور منذ ظهور الفكر التجاري في القرن السابع عشر، أما الثاني مذهب حرية التجارة، وقد برز على السطح مع ظهور الفكر الطبيعي (في فرنسا) وتبلور على يد الفكر التقليدي (في إنجلترا)، ويلقى تأييداً ودفاعاً من عدد كبير من الاقتصاديين في الوقت الحاضر؛ وهو موضوع دراستنا الحالية.

الفرع الثاني: التعريف بسياسة الانفتاح التجاري

هناك عدة تعريفات لسياسة الانفتاح التجاري، تختلف باختلاف الجهة المعرفة له، وكذلك حسب تطور التوجهات الاقتصادية للتجارة؛ وتجدر الإشارة إلى التفرقة بين بعض المصطلحات المرتبطة بسياسة الانفتاح التجاري، كسياسة الانفتاح المالي وسياسات سعر الصرف*، والانفتاح الاقتصادي الذي يشمل الانفتاح التجاري والمالي.

أولاً: تعريف سياسة الانفتاح التجاري حسب المؤسسات الدولية: ونركز في هذا التعريف على مؤسستين دوليتين، ألا وهما: المعهد العربي للتخطيط، وصندوق النقد الدولي.

1- حسب المعهد العربي للتخطيط: ويقصد بها تلك السياسة التي تؤدي إلى²:

أ- التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد؛

ب- التخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة والحد منها؛

ت- تحويل القيود الكمية إلى تعريف جمركية، والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفة الجمركية.

2- حسب صندوق النقد الدولي: ويقصد بها تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات

التجارية الجارية، وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس

¹ Maurice Bye, Relation Économique Internationale, Dalloz, Paris, 1971, P 341.

* سياسة الانفتاح المالي: وتعني إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال عبر الحدود، كما يتضمن اتخاذ التدابير لجذب رأس المال الأجنبي، والحد من التمييز ضد المؤسسات المالية الأجنبية العاملة في الأسواق المحلية؛ أما سياسات سعر الصرف فتعني ذلك النظام الذي يسمح للسياسات الاقتصادية بالتحرك من قيود سعر الصرف، أي السماح لقيمة العملات أن تتغير صعوداً أو هبوطاً حسب السوق.

2 ناجي تواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001، ص. 04.

الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات، والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية، وهذا التعريف نفسه يقصد به الانفتاح الاقتصادي بصفة عامة¹.

ثانيا: تعريف سياسة الانفتاح التجاري حسب بعض الاقتصاديين: ونركز هنا على أهم الاقتصاديين الذين لهم إسهامات كبيرة في مجال التجارة الخارجية، ومنهم:

1- حسب الاقتصاديين **BHAGAWATI and KRUEGER, 1978** : هي تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهيز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد، كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة الخارجية لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدا، وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصادا مفتوحا ومحررا وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية².

2- حسب الاقتصادي **KRUEGER, 1986** : فتعني أي سياسة من شأنها أن تقلل من ضوابط التقييد، ويعتبر التحرير كوسيلة للانفتاح، وأنه تحول من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح، حيث يتم الحد من الضوابط أو إزالتها تماما³.

3- حسب مجموعة من الاقتصاديين **M, Michelaly, Papar Georgion, A, M, Choksi, 1991** : فتعرف حسب درجة تحرره من خلال دليل الأرقام (1- 20) حسب درجة تحرير التجارة بحيث (1) هي أقل درجة تحرير، و (20) هي أكبر درجة تحرير، كما عرّفوا تحرير التجارة على أنها تغيير يؤدي بنظام تجارة الدولة إلى الحيادية، بمعنى يصل الاقتصاد إلى وضع يكون هو الوضع السائد ولا يكون فيه أي تدخل من الحكومة، وفي ظل هذا التعريف استخدموا أربعة مناهج يفسرون من خلالها تحرير التجارة (منهج تقليل استخدام القيود الكمية، تغيير الأدوات السعرية، تغيير سعر الصرف، تغيير السياسات)⁴.

1 غزة فؤاد نصر إسماعيل، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2005/2004، ص.09.

2 Sébastien Edwards , openness , Trade libéralisation and growth Developing contries , journal of economic littérature , London , 1993 , P 1367.

3 Moazzem Hossain, Rajat Kathuria, Lyanatul Islam, south Asian economic development, second edition, Taylor & Francis e -Library, 2010, p p 91-92.

4 Judith Myrle Dean, Seema Desai, James Riedel, trade policy reform in developing countries since 1985: areview of the evidence, World Bank Publications, Washington, 1994, p 3.

4- حسب الاقتصاديين **Mc Culloch, Winters and Cirera, 2001**: فإن الانفتاح التجاري من الناحية العملية يعبر عن أهمية التجارة في اقتصاد البلد، وهو إجراء ضروري حيث أن عدم توفره قد ينتج عنه تقييد السياسات التجارية، ونظام الصرف، مما يؤدي إلى الاختلال في الأسعار المحلية؛ وبالتالي يتضمن الانفتاح التجاري عدة اهتمامات بنيوية كحجم البلد وأثره على التجارة، إصلاح السياسات التجارية، وإصلاح السياسات الاقتصادية الكلية (بما في ذلك تحقيق الاستقرار وتخفيض قيمة العملة)¹.

5- حسب الأستاذ **عجة الجيلالي**: فإن تعريف الانفتاح الذي يتناسب مع المفهوم الجزائري فهو عملية تهدف إلى فتح السوق الوطنية أمام المبادرات الأجنبية، استثمارية كانت، أم تجارية، على أساس القواعد التي يسير عليها التقسيم الدولي للعمل². من التعاريف السابقة يمكن القول أن سياسة الانفتاح التجاري هي تلك السياسة التي تؤدي إلى التخفيض من الرسوم الجمركية وإلغاء القيود والحواجز غير الجمركية (نظام الحصص) بين الدول، وزيادة التبادل فيما بينها عن طريق الصادرات والواردات، بما يعود بالمنفعة على كل الأطراف.

الفرع الثالث: أهمية سياسة الانفتاح التجاري والأسباب الداعية لها

تحتل سياسة الانفتاح التجاري أهمية كبيرة وهامة ضمن إستراتيجية السياسة الاقتصادية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث تسمح بتوسيع إمكانيات الاستهلاك والإنتاج الوطني أكثر مما إن كانت منغلقة على حدودها، وأيضاً تسمح بتصريف الفائض إلى الأسواق الأخرى غير السوق المحلي. كما تكمن أيضاً أهميتها في العلاقة التي تجمعها مع النمو الاقتصادي، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة تؤثر إيجاباً على مؤشر النمو الاقتصادي، ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معاً، باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه التنمية الاقتصادية³.

وفي هذا الصدد يذكر "هابرلر*" أن التجارة الدولية كان لها إسهام بالغ في تنمية الدول القليلة النمو في القرنين التاسع عشر والعشرين ويمكن أن نتوقع منها إسهاماً كبيراً في المستقبل إذا أُتيح لها أن تعمل بصورة حرة؛ ويبين كذلك "هابرلر" منافع التجارة الدولية ليؤكد أهمية التجارة في تنمية الدول القليلة النمو كما يلي¹:

1 Boris Pleskovi, Nicholas Stern, annual world bank conference on development economics 2003: The new reform agenda, World Bank Publications, 2003, p 123.

2 عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007، ص. 122.

3 جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، دار النشر مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 23.
*جون فريد فون هابلر اقتصادي نمساوي؛ (1900 - 1995)، يعمل بشكل خاص في التجارة الدولية، كان أحد مساهماته الرئيسية إعادة صياغة فكرة ريكاردان للميزة النسبية في إطار كلاسيكي جديد، والتخلي عن نظرية القيمة للعمل لمفهوم تكلفة الفرصة البديلة، وأهم كتاباته نظرية التجارة الدولية عام 1936، والازدهار والاكتئاب عام 1937.

1- تُوفّر التجارة الوسائل المادية (سلع رأس المال، الآلات والأجهزة، المواد الخام والمواد شبه النهائية) اللازمة للتنمية الاقتصادية؛

2- تعمل التجارة على نشر المعرفة التكنولوجية، ونقل الأفكار، والخبرة والمهارات والقدرات الإدارية، فن التنظيم وإنشاء المشروعات؛

3- تُعدّ التجارة وسيلة لنقل رؤوس الأموال بين الدول وبخاصة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية؛

4- تعتبر التجارة الدولية الحرة أفضل سياسة لمقاومة الاحتكار، وأفضل وسيلة تضمن وجود درجة سليمة من المنافسة الحرة.

وما يجب الإشارة إليه كذلك أن التجارة الخارجية لا تقتصر على تبادل السلع والخدمات بين الدول المختلفة فحسب، بل إنها كذلك أسلوب لتوزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني والعمل الاجتماعي²؛ ومن الأسباب الداعية لسياسة الانفتاح التجاري مايلي:

أولاً: الحجج الاقتصادية: قدم أنصار مذهب حرية التجارة عدداً من الحجج الاقتصادية، أهمها:

1- **الحرية تساعد على التخصص الدولي في الإنتاج:** تعتبر هذه الحجة هي الأساس الذي يستند عليه أنصار هذا الاتجاه في تحرير التجارة الدولية؛ مما تؤدي سياسة حرية التجارة إلى السماح لكافة الدول بأن تتخصص في إنتاج السلع التي يكون لها ميزة نسبية، حيث يسمح التخصص الدولي في ظل التجارة الحرة إلى تعظيم الدخل الوطني للدول أطراف التبادل بما يكفل تحقيق أقصى رفاة اقتصادية لكل منهما، ووفقاً لهذه الحجة فإن من شأن التخصص رفع إنتاجية عوامل الإنتاج مما يساهم في زيادة الناتج القومي وخفض التكاليف النسبية على المستوى الدولي، مما يحقق الرفاهية الاقتصادية للمستهلك لأن تكون لديه الفرصة لاختيار السلع التي تشبع رغباته مصدر من مصادر الإنتاج في العالم بأحسن النوعيات وبأرخص الأسعار³.

2- **الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية:** تؤدي سياسة حرية التجارة إلى زيادة مناخ المنافسة التي تساعد على النهوض بمستوى الإنتاجية وانخفاض تكاليف السلع وبالتالي انخفاض الأسعار الدولية، وهذا الأمر يكون في صالح رفع الكفاءة الاقتصادية من ناحية وفي صالح المستهلكين من ناحية أخرى؛ فبالنسبة للكفاءة الإنتاجية سوف تتحسن مستواها نتيجة تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطوراً وفعالية وذلك من أجل زيادة الإنتاج وتخفيض نفقاته، أما بالنسبة للمستهلك يستطيع أن يحصل على أجود أصناف السلع بأحسن الأسعار، وما يُعاب على هذه الحجة أنها تراعي مصلحة المستهلك دون مصلحة

¹ زابري بلقاسم، إقتصاديات التجارة الدولية، نماذج نظرية وتمارين، دار الأديب للنشر والتوزيع، وهران، الطبعة الأولى، 2006، ص. 30. 31

² الرحمان زكي إبراهيم، مذكرات في إقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ص 9.

³ Paul Krugman, Maurice Obstfeld, *économie internationale*, de Boeck université, 8^{ème} édition, Belgique, 2008, p8

المنتج الوطني فمن المحتمل أن تؤدي الحرية إلى الأضرار بمصالح بعض المنتجين نتيجة لشدة المنافسة الأجنبية.

3- الحرية تشجع فنون الإنتاج وتطوره: إن قيام المنافسة بين مختلف الصناعات الوطنية والأجنبية تؤدي إلى تحفيز كل صناعة على تطوير نفسها، حتى تستطيع أن تصمد في الأسواق التي لا بقاء فيها إلا للأقوى في ظل حرية التجارة؛ ويُردّ على هذه الحجة على أنها تهتم بمصلحة المستهلك على حساب المنتج، حيث أن طبيعة المنافسة هي البقاء للأصلح والأقوى والقضاء بصفة مستمرة على المنتج الضعيف.

4- الحرية تحد من قيام الاحتكارات: إن حرية التجارة تمنع من قيام الاحتكارات إذ أن المستهلك قادر على شراء سلع من الخارج إذا رأى أن هناك سيطرة احتكارية على السوق المحلية وبالتالي فمن الصعب قيام احتكارات داخل الدولة. ولكن يرد على هذه الحجة بأنه قد توجد احتكارات دولية تضم المنتجين الوطنيين والأجانب وتقسّم بينهم الأسواق وبذلك قد يتحقق الاحتكار للمنتج المحلي حتى في ظل حرية التجارة.

5- الحرية تحقق مصلحة المستهلكين: كما سبق وأن ذكرنا في الحجج السابقة أن للمستهلك حرية الاختيار بين البدائل الوطنية والأجنبية، مما يعطي لهم فرصة تعظيم منافعهم باختيار الأجود والأرخص؛ وما يمكن الإشارة إليه أن هناك بعض الشركات الكبرى العملاقة التي تسيطر على الأسواق حيث تعمل على تعظيم الأرباح بغض النظر لمصلحة المستهلك فحال تحقق فائض في الإنتاج يتم إهدار هذا الفائض إما بحرقه أو إلقائه في البحر وهذا حفاظاً على مستوى مرتفع من الربح.

6- الحرية تساعد على الإنتاج الكبير: يرى أنصار حرية التجارة أن السياسة التجارية الحرة تساعد الدول على وصول مشروعاتها الإنتاجية إلى أحجامها المثلى؛ ففي ظل سياسة الحماية يعتمد على اتساع حجم المشروعات على قيام الاحتكارات التي يمكن لها عزل السوق الوطنية عن الخارج تحت الحماية الجمركية أو غيرها من وسائل الحماية وبالتالي لن تستطيع الوصول إلى أحجامها المثلى بسبب ضعف الطلب المحلي على السلع التي تنتجها، فالدولة قد تسيء إلى اقتصادها الوطني بوجه عام لأنها تساعد على بقاء المشروعات بعيدة عن الأحجام المثلى وتنتج بنفقات بعيدة عن النفقات التي تنتج بها المشروعات ذات الحجم الأمثل؛ ويُردّ على هذه الحجة بأن معظم اقتصاديات الدول الصغرى تقوم بالإنتاج بعيداً عن الحجم الأمثل للمشروع تكون عادة من الدول المتخلفة.

7- الحماية قد تؤدي إلى سياسة إفقار الغير: ظهرت هذه الحجة في الأوساط الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، وأساس سياسة إفقار الغير هو أن الرسوم الجمركية العالمية قد تدعو إلى خفض حجم التجارة الدولية بوجه عام، لأن تقليل حجم الواردات ينتهي عادة بنقص في حجم الصادرات، وحيث أن التجارة الدولية ما هي إلا تبادل ومقايضة في السلع والخدمات بين الدول، فلن تستطيع دولة فائض إنتاجها بصفة مستمرة دون

أن تستورد فائض إنتاج العالم الخارجي¹؛ ويُرد على هذه الحجة أن فتح هذه الأسواق وإلغاء الرسوم الجمركية قد يؤدي إلى انتشار البطالة وتدهور الإنتاج المحلي.

ثانياً: الحجج الغير اقتصادية: يستند أنصار مذهب تحرير التجارة بالحجج الغير اقتصادية إلى المظاهر السلبية التي تشيع في مذهب تقيد التجارة، كنشوب الحروب بين مختلف دول العالم أو ما يطلق عليها باسم الحروب التجارية الدولية، بسبب عدم التضامن وتفكيك روح التعاون بين الاقتصاديات الوطنية وعدم ارتباطها بالاقتصاد الدولي الذي يعمل وفق مبدأ الاعتماد المتبادل المتعدد الأطراف؛ وبالفعل فقد شهد العالم حالات من الحماية تعكس مثل هذا المفهوم (كفرض تعريفه القصاص أو الثأر، وغلق الحدود أمام واردات بعض الدول تحت حجة فرض القيود الكمية أو عدم استيفاء الشروط الصحية أو الفنية...الخ). ولاشك أن مثل هذه الروح العدائية بين الدول تضر أضراراً بالغاً بالتجارة الدولية؛ فهي أولاً تفرز أحجاماً من التجارة الخارجية تقع في أدنى مستوياتها، كما أنها قد تؤدي إلى فوات الهدف النهائي من التبادل التجاري الدولي وهو تعظيم للمنفعة الكلية للمجتمع الدولي².

كذلك الأطر التنظيمية للعلاقات الدولية فالاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية ومن ثم المنظمة العالمية للتجارة قد أسهمت مباشرة في دعم سياسات الحرية على المستوى الدولي، من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف التي اختلفت تماماً عن المفاوضات الثنائية، ومباحثات الأروقة المغلقة من حيث السماح بكشف الأوراق على طاولة الحوار وأمام أنظار ممثلي الدول الأعضاء، وكذا المؤسسة المبنية على أصول تشريعية، حيث أن هناك تنظيمات تولدت من المفاوضات المتعددة الأطراف وبناءاً على قواعد ومبادئ وترتيبات تمت المصادقة عليها رسمياً من قبل السلطات التشريعية المعتمدة في البلدان الأعضاء³.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى حماية الصناعات الناشئة في الدول المتخلفة، أو ما يعرف بحجة الصناعات الوليدة، وهي حجة قديمة ترجع إلى أوائل القرن التاسع عشر وقد اشتهرت بنسبتها إلى الكاتب الألماني (فردريك ليست) إذ استعملها للمناداة بضرورة تصنيع وطنه وحمايته من المنافسة الانجليزية، وقد بسطها في كتابه المشهور (النظام الوطني للاقتصاد السياسي عام 1841)*.

وهذه الحجة تساق عادة لتبرير حماية الصناعة في الدول النامية التي تسعى للحاق بركب الدول المتقدمة ومن هنا فإن الفرق بين السياسات التجارية للدول النامية ونظيراتها في الدول المتقدمة يتمثل في أن

¹ عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص. 198.

² عبد الباسط وفا، المرجع السابق الذكر، ص. 38، 39.

³ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الأردن، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، 2006، لا يوجد رقم الصفحة

* Friedrich List. The National System of Political Economy (1841)

الأولى تهتم بالدرجة الأولى بتشجيع الصناعات المصنعة مقارنة بباقي قطاعات الاقتصاد الوطني، كونها تمثل رمز التنمية الوطنية¹.

المطلب الثاني: تفسير سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي

من خلال هذا المطلب نحاول أن نعرض إلى عرض النظريات الاقتصادية التي تنادي إلى الحرية التجارية عبر مختلف المراحل التاريخية وفقا للتطورات الاقتصادية العالمية.

الفرع الأول: سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

كان ظهور مدارس الفكر الاقتصادي في نهاية القرن السادس عشر، وحتى بداية القرن الثامن عشر، وقبل التطرق لسياسة الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، بودي الإشارة إلى الفكر التجاري (المركنتيلي) بشكل مختصر؛ حيث لم يكن للتجارين من قبلهم نظرية مفصلة في هذا المجال، فبالنسبة لديهم أن ثروة الأمة تقاس بما لديها من رصيد الذهب والفضة، ولا تقاس بما تمتلكه من موارد أساسية كالأرض الزراعية ووسائل الإنتاج والثروات الطبيعية والعنصر البشري، وعلى هذا الأساس ترتكز فكرة التجار فيما يخص التجارة الدولية على محورين أساسيين: يتمثل المحور الأول في ضرورة تقييد الواردات من خلال إخضاعها للقيود الجمركية أو غير الجمركية بغية الحفاظ على ميزان تجاري متوازن، أما المحور الثاني فيتمثل في ضرورة تشجيع الصادرات، من خلال تقديم كل صور الدعم اللازمة كإعانات التصدير وكذا تشجيع عمليات إعادة التصدير من خلال إتباع نظام ما يسمى بـ الدروباك* (Draw Back)، والهدف من ذلك هو تغليب كفة الصادرات عن الواردات بغية الحصول على المعادن النفيسة².

ومن أبرز ممثلي المدرسة التجارية الاقتصادية الإنجليزيان أ. ستافورد (1571-1612)، توماس مان (1571-1641)، والاقتصادي الفرنسي أنطوان دي مونكريتان (1576-1621) الذي كان أول من استخدم مصطلح "الاقتصاد السياسي"؛ فعلى امتداد قرنين من الزمن ظلت النظرية الميركانتيلية تهيمن على الممارسة الاقتصادية في العالم، وشملت أفكار النظرية الميركانتيلية العالم كله بشبكة معقدة واسعة من التدابير والإجراءات التقييدية في التجارة العالمية والتي كانت من القوة والرسوخ بحيث لم يتمكن العالم من التخلص منها نهائياً حتى الآن³.

¹ Paul .A. Krugman et Maurice Obsefeld, Économie Internationale-traduit par : Achille hannequart et fabienne Le loup , 2^{ème} édition, Deboeck, France 1996, P 298.

* هو نظام تعطي الدولة بمقتضاه الحق لمن دفع ضريبة جمركية على سلع معينة بالذات في استرداد الضريبة عند إعادة تصدير هذه السلع المستوردة، والغرض من هذا النظام هو تشجيع حركة التصنيع والتجميع في البلد.

² سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين التنظيم والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، ط2، القاهرة، 1993، ص. 80.

3 محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2010، ص- ص. 87- 89.

أما بالنسبة للفكر الاقتصادي الكلاسيكي، فترجع أولى المحاولات الفعلية لتفسير أسباب قيام التجارة الدولية تفسيراً علمياً إلى المدرسة الكلاسيكية، التي كانت تنادي بحرية التجارة الدولية، وذلك امتداداً طبيعياً لمبدأ الحرية الاقتصادية، كما بينت هذه المدرسة فوائد التبادل التجاري بين الدول، وحاولت تفسير ثلاثة نقاط؛ النقطة الأولى تتعلق بتحديد ماهية السلع التي تدخل في التجارة الدولية، ومنه التعرف على أسباب قيام التبادل الدولي؛ أما النقطة الثانية فتتعلق بتحديد نسب التبادل بين تلك السلع التي تستقر في التجارة الدولية، أي تحديد النفع من قيام التبادل الدولي بالنسبة لكل دولة؛ والنقطة الثالثة والأخيرة تتعلق بكيفية تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية إذا ما طرأ ما يخلّ به؛ ويستند الفكر الكلاسيكي* في دراسة التجارة الدولية إلى أربعة نظريات وهي: نظرية التكاليف المطلقة، نظرية التكاليف النسبية، نظرية القيم الدولية، ونظرية تكلفة الفرصة البديلة.

أولاً: نظرية التكاليف (النفقات) المطلقة لآدم سميث

يعتبر آدم سميث (Adam Smith) مؤسس المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وبالضبط سنة 1776 في مؤلفه الشهير "البحث في طبيعة وأسباب ثراء الأمم"***، حيث عالج موضوع التجارة الدولية وهاجم فيه بشدة أنصار المدرسة التجارية فيما يخص نظرتهم للتجارة الخارجية والسياسة التي كانوا يطبقونها في هذا المجال.

وتتلخص الفكرة العامة لنظرية الميزة المطلقة أو نظرية التكاليف المطلقة "لآدم سميث" في أن ثروة الدولة تقاس بما تنتجه من السلع والخدمات، بحيث تنتج منها أكثر مما تحتاجه لإشباع حاجاتها الداخلية، وتقوم بمبادلة الفائض مع العالم الخارجي مقابل استيراد السلع التي يكون إنتاجها غير ملائم لها، أو التي لا تستطيع إنتاجها أبداً¹.

تعرضت نظرية الميزة المطلقة للانتقاد من قبل الاقتصادي ريكاردو Ricardo على أساس ماذا لو كان للبلد المحلي نقيصة مطلقة، أي أن إمكانية كلا البلدين أن يتبادلا تجارياً حتى ولو لهما نفس إنتاج السلعة الواحدة بأقل استخدام لوحدات العمل².

ثانياً: نظرية التكاليف (النفقات) النسبية لدايفيد ريكاردو

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الإنجليزي "دايفيد ريكاردو" بنسق أفكاره في كتابه المشهور عن التجارة الخارجية سنة 1817، "الاقتصاد السياسي والضرائب" وعمل على تطوير أفكار سميث، فبين لماذا تتاجر الأمم فيما بينها، وفي أي حدود يكون التبادل أكثر فائدة، وحدد معايير التخصص الدولي.

* في الواقع نشأت النظرية الكلاسيكية كرد فعل للمذهب التجاري المنادي بتقييد التجارة بغية جمع المعدن النفيس الذي يعتبر مقياس لثروة الدولة.

** SMITH ADAM; *An inquiry into the Nature and the causes of Wealth of nations*, LONDON, 1776.

1 محمد دياب، المرجع السابق الذكر، ص. 93.

2 Paul Krugman, Maurice Obstfeld, *économie internationale*, de Boeck université, 8ème édition, Belgique, 2008, p31.

من أجل تصحيح الخلل القائم في نظرية التكاليف المطلقة ارتأى ريكاردو ضرورة ما يسمى بالتكاليف النسبية في عملية التبادل، فمثلاً كمثال المحامي الذي يتقن مهنة المحاماة ويتقن أيضاً مهنة الكتابة على الآلة الرافنة، ولكن يتنازل لكاتبه أو كاتبته للقيام بعملية الكتابة ويتخصص هو في شؤون المحاماة لأنه إذا جمع بين الوظيفتين فإنه يكون أقل فعالية في عمله ويفوت على نفسه فرص ثمينة في تحقيق المنافع. "فنظرية التكاليف النسبية تؤكد على ضرورة تخصص دولة ما في إنتاج السلعة أو السلع التي تتمتع بالميزة النسبية في إنتاجها أي" أقل تكلفة ممكنة" مقارنة بالتكاليف النسبية للسلع المنتجة في الدول الأخرى، أما في حالة عدم تمتع دولة ما بأي ميزة نسبية في إنتاج السلعة التي تكون درجة تفوقها أكبر، فتحصل عن طريق التبادل التجاري على السلع الأخرى التي يكون درجة تفوقها أقل".

إن نظرية الميزات النسبية كما صاغها ريكاردو تعتبر ناقصة، إذ أنها لا تفسر تحديد سعر التبادل الدولي الذي يتم على أساسه تبادل السلع في التجارة الدولية¹؛ ومن هنا أتى جون ستوارت ميل لاستكمال هذا النقص وذلك بصياغة نظرية "الطلب المتبادل" أو "القيم المتبادلة".

ثالثاً: نظرية القيم الدولية لجون ستوارت ميل

يعتبر جون ستوارت ميل أحد الاقتصاديين الكلاسيك، إذ قام بصقل وإدخال بعض التعديلات على نظرية ريكاردو في النفقات النسبية والتي ركزت على قياس نفقات السلع بوحدات من العمل مستندة إلى نظرية القيمة في العمل، حيث حدد السعر الذي يتحقق به التبادل السلعي وهذا في كتابه "الاقتصاد السياسي مع بعض تطبيقاتها على الفلسفة الاجتماعية" سنة 1848.

افترض ميل وجود حجم معين من العمل المستخدم في كل دولة من أطراف المبادلة لإنتاج كميات مختلفة من السلع محل التبادل، وركز على الكفاءة النسبية للعمل وليس على النفقات النسبية لعنصر العمل كما فعل ريكاردو، وقد أبرز أهمية قوة طلب الدولة على السلع التي تنتجها الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب في تحديد معدل التبادل الدولي؛ فعندما نريد تحديد ما يكسبه بلد من وراء استيراد سلعة وتصدير سلعة أخرى ويتخصص في إنتاجها فيجب أن نحدد قيمة السلعة المصدرة وقيمة السلعة المستوردة، وتستطيع الدولة المصدرة أن تحدد قيمة سلعتها المصدرة وذلك بواسطة نفقة إنتاجها ولكن كيف تتحدد السلع المستوردة من بلد إلى آخر فتلك مشكلة القيم الدولية؛ حسب ميل يتحدد قيمة السلعة المستوردة بنفقة إنتاج السلعة المصدرة سداداً للسلعة المستوردة، وقد سلم جون بنفس مبادئ ريكاردو فيما تعلق بالتبادل بالمقايضة وتتوقف نسبة التبادل بين السلعتين

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص. 97.

على النسبة بين الطلب على السلعة الأولى والطلب على السلعة الثانية فنسبة التبادل بين الدولتين على السلعتين يتوقف على نسبة الطلب والعرض للبلدين¹.

رابعاً: نظرية تكلفة الفرصة البديلة

من غير الواقعي أن يكون العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد، كما أنه لا يتكون من وحدات متجانسة، وهو معيار تعرض لكثير من النقد من قبل الاقتصادي الألماني "غ. هابرلر" الذي أعطى مفهوم جديد للنسبة يعتمد على فرضيات نظرية تكلفة الفرصة البديلة، شرح "هابرلر" في كتابه عام 1933 قانون الميزة النسبية، من خلال تقديمه لنظرية تكلفة الفرصة البديلة ومنحنى إمكانيات الإنتاج كبديل للنظريات السابقة. فتكلفة الفرصة البديلة هي عبارة عن مقدار ما نضحي به من أحد السلع لتحرير كمية من الموارد لإنتاج سلعة أخرى، وفي هذه الحالة الدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرصة البديلة لأحد السلع فإنها تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، ويعتبر "هابرلر" أن أثمان السلع تتناسب مع نفقات التكلفة النسبية، فالدولة الأكثر كسبا هي التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج أحد السلع، وأن اختلاف الأثمان النسبية هو الدافع لقيام التبادل، إذ أن معدل التبادل يتحدد بواسطة تلاقي قوى العرض والطلب للدولتين².

الفرع الثاني: سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي

إن النقائص الموجودة ضمن النظرية الكلاسيكية كان الدافع وراء مجموعة من الكتاب إلى إعادة صياغة جوانب متعددة من التحليل الكلاسيكي، وقد أطلق على تحليل هؤلاء الكتاب بالنظرية النيوكلاسيكية ومن بينهم "هكشر"، "أولين"، "صامويلسون"، "ليونتييف"؛ ومن أبرز الخصائص التي تنادي بها المدرسة النيوكلاسيكية، نجد ضرورة تحرير التحليل الكلاسيكي من القيود المفروضة عليه وعلى نظرية العمل في القيمة، وكذا تطبيق أدوات التحليل المستخدمة في النظرية الاقتصادية وذلك لتحديد أنماط التخصص وتقسيم العمل الدوليين.

أولاً: نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج (نظرية هكشير - أولين)

يرجع الفضل في صياغة هذه النظرية إلى الاقتصاديين السويديين، إيلي هكشير سنة 1919، ثم من بعده تلميذه برتل أولين سنة 1933، الذي طور ما جاء به أستاذه هكشير، ووفقاً لتحليل هذين الاقتصاديين فقد تم إدخال التحليل الاقتصادي الحديث لنظرية تحديد ثمن التوازن وفقاً لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق في نظرية التجارة الخارجية، ومن ثم الاعتماد في تحليل جانب العرض على فكرة دوال الإنتاج ذات النسب المتغيرة من العناصر الإنتاجية المستخدمة في إنتاج السلع المختلفة، وكذا الاعتماد في جانب الطلب على منحنيات

¹ محمد دياب، المرجع السابق الذكر، ص. 105-107.

² زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص. 18.

السواء، التي تعبر عن رغبات المستهلكين وأذواقهم في طلبهم على السلع المختلفة، ويتأثر هذا الطلب بمستوى دخول الأفراد وهو ما يتوقف بدوره على ما يملكونه من عناصر الإنتاج وأثمان تلك العناصر.

كما أن أولين قد أضاف شرطان أساسيان لهذا وهما ضرورة تماثل دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في أي بلد من البلدان، وكذا ضرورة تماثل أذواق المستهلكين في البلدان المختلفة، حيث لاحظ أنه حتى لو تساوى بلدان تماما من حيث درجة توافر عناصر الإنتاج فيهما، إلا أنه من الممكن مع ذلك أن تقوم التجارة الخارجية بينهما وأن تكون هذه التجارة مفيدة لكلا البلدين، وذلك طالما أنه من الممكن بالرغم من هذا أن يوجد اختلاف في أثمان عناصر الإنتاج بين هذين البلدين وبالتالي اختلاف في الأسعار النسبية للسلع محل التبادل فيما بينهما، وذلك بسبب الاختلاف في حالة الطلب من بلد لآخر، وأن حالة الطلب هذه قد تختلف بسبب اختلاف أذواق المستهلكين في كلا البلدين أو بسبب اختلاف صورة توزيع الدخل الوطني في كل منهما، وكنتيجة لهذا التحليل يمكننا أن نقول بأن هذه النظرية تقول بأن التخصص الدولي يتم على أساس الوفرة لعوامل الإنتاج، وأن التبادل الدولي ما هو إلا عملية مبادلة عناصر متوفرة مقابل عناصر نادرة بصورة ضمنية، والتي تعكسها حركة السلع ما بين البلدان على اعتبار أن عوامل الإنتاج ثابتة ولا تنتقل فيما بين البلدان، بينما هذه الحركة تعكسها عملية انتقال السلع على المستوى الدولي¹.

ثانيا: نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج

في عام 1948، طور العالم الاقتصادي الأمريكي بول صامويلسون نظرية هكشير - أولين؛ إذ بين أن ارتفاع سعر سلعة ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أجر العنصر الإنتاجي الذي يستخدم بكثافة في إنتاجها، وقد أدى ذلك إلى نظريته حول (تعادل أسعار عناصر الإنتاج) التي عرفت باسم نظرية هكشير - أولين - صامويلسون*، ووفقا لهذه النظرية القائمة على الوفرة في عوامل الإنتاج، فإن قيام التجارة الدولية يؤدي إلى معادلة الأسعار النسبية المطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة بين الدول، وتقول هذه النظرية أنه إذا توفرت التجارة الحرة بين الدول تنقلص إلى حد كبير الفوارق بين أسعار السلع وبذلك تتعادل أجور عناصر الإنتاج الموظفة في إنتاجها، وتؤكد فرضية صامويلسون أنه في حالة تجانس عناصر الإنتاج وتشابه التقنية، والمنافسة الكاملة والحركة المطلقة للسلع، يؤدي التبادل الدولي إلى تعادل أسعار عناصر الإنتاج بين الدول وتفترض هذه النظرية؛ أولا قدرة عوامل الإنتاج على الحركة ضمن حدود البلد فقط، وثانيا تفترض وجود منافسة كاملة وحرية انتقال

1 الصادق بوشناقة، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية، حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص. 40.

*- إيلي هكشر. اقتصادي سويدي مختص في التاريخ الاقتصادي ومن مؤلفاته سنة 1919 " تأثير التجارة الخارجية على توزيع الدخل " .

- برتل أولين، اقتصادي سويدي حائز على جائزة نوبل ومن مؤلفاته سنة 1933 " التعاون الإقليمي والتجارة الدولية " .

- بول سامولسون Paul Anthony Samuelson اقتصادي أمريكي حائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية سنة 1970.

السلع أي عدم وجود رسوم جمركية، وبناء لهذه النظرية يقوم البلد الذي يملك وفرة في اليد العاملة بإنتاج السلع ذات الكثافة العمالية، أما البلد الذي يملك وفرة في رأس المال مع ندرة في عنصر العمل فيمكن أن يتخصص في إنتاج وتصدير السلع ذات الكثافة الرأسمالية، ويستورد من الخارج السلع ذات الكثافة العمالية¹.

ثالثاً: نظرية ستولبر - صامويلسون

تدرس هذه النظرية أثر تغير أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج، وقد وضعت هذه النظرية عام 1941، أي أنها سبقت الدراسة التي نشرها صامويلسون عن تعادل أسعار عوامل الإنتاج بنحو سبع سنوات، وقد بنيت هذه النظرية على نفس الأسس التي قامت عليها نظرية هكشير - أولين، ولكنها تبحث في الأثر الذي يمكن أن يؤدي إليه التدخل في أسعار السلع على حجم إنتاج تلك السلع، وبالتالي على عوائد عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها، وذلك في نموذج للتوزيع العام.

رابعاً: لغز ليونتييف* وتقييم نموذج هكشير - أولين: إن أهم الدراسات التطبيقية لنموذج هكشير - أولين (O.H) هي دراسة الاقتصادي ليونتييف** للتجارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، واستعمل أسلوباً جديداً عرف بجداول المدخلات والمخرجات، وقد بدأت دراسته التطبيقية بالنتائج والتوقعات فقد توقع أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بإنتاج وتصدير سلع كثيفة رأس المال وتستورد سلع كثيفة العمل وأن وارداتها تتكون من سلع كثيفة العمل، لكن اكتشف العكس، أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية تتكون من سلع كثيفة العمل وأن وارداتها تتكون من سلع كثيفة رأس المال، وهذه النتائج هي عكس نتائج هيكشر - أولين (O.H) في نسب عناصر الإنتاج وعرفت هذه الدراسة (بلغز ليونتييف) في نسب عناصر الإنتاج *Leontief Paradoxe*، وتوصل ليونتييف لنتيجة مفادها أن وفرة وندرة عناصر الإنتاج وحدها لا تكفي لتفسير التجارة الدولية وإنما هناك عوامل أساسية تدخل في تفسير الظاهرة وهي²:

- 1) نوعية عوامل الإنتاج حيث تتميز صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بكثافة عنصر العمل الماهر الفني والمبادر، فليونتييف وقف على حقيقة مفادها رأس المال البشري هو أساس التفرقة بين العامل الأمريكي وغيره؛
- 2) افتقاد الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الموارد الطبيعية كالمطاط يضطرها إلى استيراد السلع التي لا توفرها لها الطبيعة؛
- 3) تحيز الطلب: استهلاك داخلي من السلع كثيفة رأس المال فانه لا يبقى للتصدير، لذا فإنها قد تصدر السلع كثيفة العمل بدلاً من تصدير سلع كثيفة رأس المال؛

¹ محمد دياب، المرجع السابق الذكر، ص. 120.

** واسيلي ليونتييف (1906-1980)، إقتصادي أمريكي من أصل روسي، أعماله متعلقة بالتبادل الإقتصادي ما بين القطاعات، حاز على جائزة نوبل سنة 1973.

² محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص. 76.

4) هيكل الحماية: يقصد بهيكل الحماية، مجموعة التدابير الجمركية والغير جمركية التي يتم استخدامها للتأثير على حجم ونمط التجارة الخارجية للدولة، وبالتالي تؤثر على حرية التجارة وقد حاول تريفز (Travis) في دراسته 1971 تفسير لغز ليونتييف، في محاولة للولايات المتحدة الأمريكية حماية منتجاتها كثيفة العمل فانخفضت تدفقات واردتها من السلع كثيفة العمل، أما الصناعات كثيفة رأس المال فهي قوية لا تحتاج إلى حماية.

الفرع الثالث: سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي الحديث

إن التغيرات الجوهرية الجارية في الاقتصاد العالمي ومنظومة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أدت إلى ظهور عدد من العوامل التي لا تتدرج دائما في سياق النظريات السابقة، ومن بين النظريات المعاصرة بشأن التجارة الدولية أو ما يمكن تسميتها بالاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية نجد كل من: نظرية الفجوة التكنولوجية، نظرية دورة حياة السلعة (المنتج)، نظرية تأثير حجم الإنتاج، نظرية المنافسة، ونظرية التبادل اللامتكافئ.

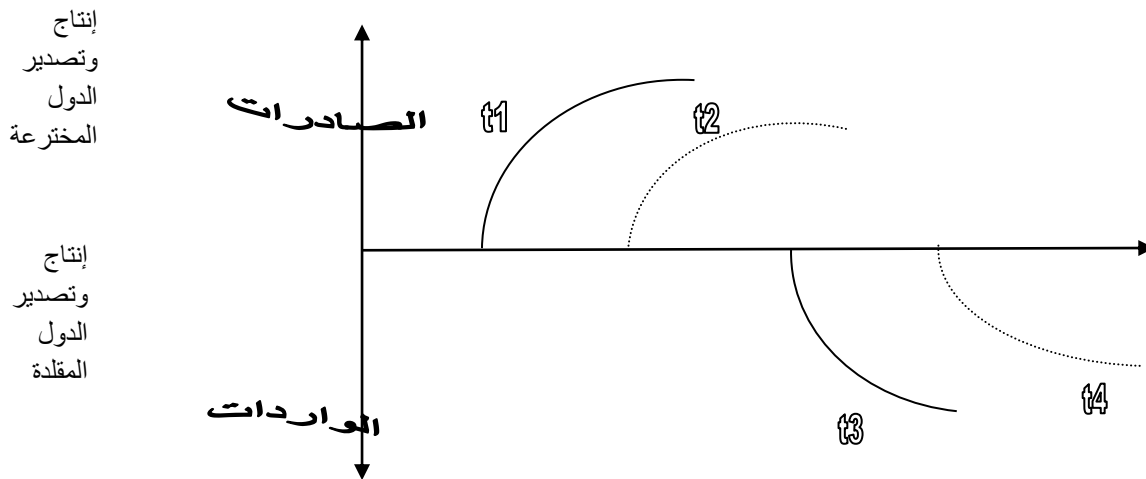
أولاً: نظرية الفجوة التكنولوجية

يعود تفسير طبيعة التبادل عن طريق التطور التكنولوجي إلى الاقتصادي Posner حيث أطلق على هذه النظرية سنة 1961 اسم "نموذج الفجوة التكنولوجية"، ولاحظ أن الدول ذات نفس عوامل الإنتاج تتبادل فيما بينها وهذا ما يناقض نتائج هكشير - أولين، ويفسر بوسنير هذا التبادل بسبب الاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية حيث أن ابتكار طرق جديدة في الإنتاج، يمكّن بعض الدول أن تصبح مصدرة بغض النظر عن نسب عوامل الإنتاج التي بها؛ ويعرف بوسنير الفجوة التكنولوجية بأنها المدة التي تكون فيها الدولة تتمتع بالميزة النسبية في التفوق التكنولوجي وتكون الوحيدة في إنتاج وتصدير السلعة ذات الاحتكار الذي يزول بزوال التفوق التكنولوجي وبعدها تتم العودة للتفسير وفقا لنظرية هكشير وأولين.

ولتفسير نموذج الفجوة التكنولوجية استخدم بوسنير مصطلحين هما فجوة الطلب، وفجوة التقليد وفق

الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): الإنتاج والتصدير وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية



المصدر: محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص. 82.

من خلال الشكل السابق نجد أن:

فجوة الطلب: هي تلك الفترة الزمنية بين ظهور إنتاج سلعة في الدولة موطن الاختراع T_1 وبداية استهلاكها في الخارج T_2 .

فجوة التقليد: هي تلك الفترة بين إنتاج الدولة موطن الاختراع T_1 وبداية إنتاج السلعة T_3 .

عندما يظهر الإنتاج في الدول المقلدة تبدأ العوامل التكنولوجية في فقدان دورها في تفسير التجارة الخارجية وتحل محلها عامل الوفرة والندرة النسبية لعوامل الإنتاج في ظل نموذج "هكشير - أولين".

وتوصل كل من هوفباور وفريمان من خلال دراسة تطبيقية لاختبار مدى صحة نموذج الفجوة التكنولوجية وملائمته للواقع الاقتصادي العالمي، إلى أن الاختلافات بين مستويات الأجور الدولية هي محدد هام لطول الفترة الزمنية للفجوة التكنولوجية وهذا ما يفسر نشاط الشركات متعددة الجنسيات خارج الدولة الأم للاستفادة من عنصر العمل الرخيص لتنمية التجارة الخارجية؛ فالتطورات التكنولوجية الممثلة في الاختراعات والابتكارات الجديدة قد تنتقل بسرعة من الدولة موطن الاختراع أو الابتكار إلى دول أخرى، في حال كانت مستويات الأجور في هذه الدول أدنى مما في الدولة الأولى، بحيث تسمح بإنتاج السلعة المعنية بتكاليف أقل من إنتاجها في الدولة موطن الاختراع.

إن النظرية التكنولوجية لعبت دورا كبيرا في تفسير لغز ليونتييف وقدمت تفسيراً لكثير من ظواهر الاقتصاد العالمي بحيث عالجت النقائص التي عانت منها النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ونذكر منها اعتبار اقتصاديات الحجم، رأس المال البشري والإنفاق على البحوث والتطوير مصادر أساسية لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة وقيام التجارة الخارجية. إلا أن هذه النظرية عجزت عن الإجابة عن السؤالين التاليين:

- لماذا يقتصر ظهور الابتكارات والتجديدات في الدول الصناعية دون باقي الدول الأقل تقدماً والدول النامية؟
- كيف يتم تحديد طول الفترة الزمنية التي يمكن للدولة صاحبة الاختراع الاحتفاظ بالمزايا النسبية المكتسبة في إنتاج وتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا؟

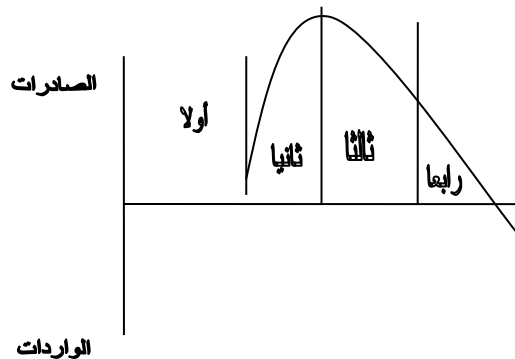
هاذين السؤالين حاولت الإجابة عنهما "نظرية دورة حياة السلعة"، والتي سنحاول التطرق إليها في ما يلي.

ثانياً: نظرية دورة حياة السلعة (المنتج)

تعتبر هذه النظرية أعم وأوسع من نظرية الفجوة التكنولوجية، والتي طورها فيرنون عام 1966، في نموذج عن الولايات المتحدة الأمريكية والذي أسماه دورة المنتج؛ سلسلة المراحل التي يمر بها المنتج الجديد في مسيرة تطوره والتغيرات التي تحدث على مسيرته النسبية خلال هذه المراحل التي يمر بها¹. ويبين نموذج دورة حياة المنتج أن كميات كبيرة من الإنتاج الجديد يبدأ إنتاجها وبيعها في الأسواق المحلية للولايات المتحدة الأمريكية، ويعاد انتشار المنتج ويكثر استعماله فيصبح محل جذب من البلدان الأخرى وتصبح الولايات المتحدة الأمريكية دولة مصدرة لهذا المنتج الجديد. وعندما ينمو الطلب الأجنبي على المنتج الجديد وتصل مبيعات الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستوى عال وكاف مما يغري الشركات الأجنبية غير الولايات المتحدة الأمريكية في الشروع بإنتاج هذا المنتج وتصديره لسد حاجات بعض البلدان وعندها تبدأ صادرات الولايات المتحدة لهذا المنتج بالانخفاض.

وتستعمل الشركات الأجنبية عنصر وفرة الإنتاج وتخفيض التكلفة وتغزو الأسواق العالمية، وتقوم هذه الشركات بتصدير هذا المنتج إلى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وهذا يمثل نهاية دورة حياة المنتج. والشكل الموالي يمثل تطور دورة حياة المنتج:

الشكل رقم (1-2): يمثل تطور دورة حياة المنتج



المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص. 156.

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص. 155.

أولاً: اختراع وتطوير وتعديل المنتج في الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم بيعه في أسواقها المحلية؛
ثانياً: زيادة الطلب الأجنبي على المنتج الجديد مما يؤدي إلى نمو صادرات الولايات المتحدة الأمريكية؛
ثالثاً: انخفاض صادرات الولايات المتحدة من المنتج وذلك عندما تبدأ باقي الدول في الإنتاج لسد حاجات بلادها
من خلال الأسواق المحلية؛

رابعاً: عندما تنخفض أسعار المنتج في البلدان الأجنبية وتصبح الولايات المتحدة الأمريكية مستورداً؛
إن نظرية دورة حياة السلعة وإن كانت تعكس حقائق معينة في تطور إنتاج الكثير من السلع، إلا أنها لا
تقدم تفسيراً شمولياً لاتجاهات تطور التجارة الدولية؛ فثم العديد من السلع (منها على سبيل المثال السلع ذات
دورة الحياة القصيرة أو تلك التي تتطلب نفقات نقل عالية، أو تتميز إلى حد كبير من حيث النوعية، أو ذات
دائرة المستهلكين الضيقة) لا تندرج ضمن سياق نظرية دوره حياة السلعة، كذلك نجد أن فيرنون اختصر في
تفسيره لدورة حياة المنتج على المؤسسات الأمريكية في الفترة بين 1945 إلى غاية الستينات غير أن ظروف
تصدير السلع تعرضت للعديد من التغيرات من بينها تسارع عمليات التجديد، التصدير والاستثمار في الخارج،
وكذا الظروف الخاصة المشجعة للتجديد في الولايات المتحدة الأمريكية تتجه للاختفاء عبر الزمن فحول أوروبا
واليابان أماكن لانطلاق المنتجات الجديدة.

ثالثاً: نظرية تأثير حجم الإنتاج

فسر بعض الاقتصاديين آلية التجارة الدولية مستخدمين آلية تأثير حجم الإنتاج، أو "اقتصاد المقياس
الكبير"، كل من بيرتل أولين ثم ر. دريزيه، وبول كروغمان، غ. هافباوير، ود. كيسينغ؛ ويتلخص جوهر هذه
النظرية في أن الدولة ذات السوق الداخلية الكبيرة تصدر تلك السلع التي تتبع فائدها من التوفير في الإنتاج
الكبير، فالتجارة الدولية تتيح توسيع سوق التصريف وتكوين السوق المتكاملة الواحدة الأكثر اتساعاً من سوق أي
دولة بمفردها مهما كان حجمها، أما الدولة ذات السوق غير الكبيرة فتركز جهودها على إنتاج السلع التي لا
تتطلب ميزات خاصة في الحجم، أي السلع الفريدة التي تتمتع بطلب عال في السوق العالمية بالرغم من أسعار
مبيعها المرتفعة¹.

رابعاً: نظرية المنافسة

قام الاقتصادي الأمريكي م. بورترير بمحاولة ناجحة لإظهار العوامل الجديدة التي تحدد تطور التجارة الدولية
المعاصرة، ورصد في مؤلفاته المكرسة لدراسة المنافسة العالمية، أربعة متغيرات رئيسية تحدد تطور التجارة
الخارجية المعاصرة للبلدان الصناعية المتطورة الكبرى وهي²:

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، المرجع السابق الذكر، ص. 156.

² محمد دياب، مرجع سابق، ص. 131.

1- عناصر الإنتاج؛

2- ظروف الطلب؛

3- وضع الفروع القريبة (التابعة) والتي تقدم الخدمات الضرورية؛

4- إستراتيجية الشركة في ظروف المنافسة.

فبورتير بين أن البلد لا يرث عناصر الإنتاج (المتغير الأول) بل أن هذه العناصر تخلق في مجرى عملية إعادة الإنتاج الموسع فيه؛ في حين أن ظروف الطلب (المتغير الثاني) هي عبارة عن متطلبات السوق الداخلية التي تحدد تطور الشركة، وكذلك مراقبة السوق العالمية والتنبؤ بتطورها؛ أما المتغير الثالث الذي يحدد تطور التجارة الخارجية للشركة فيتمثل بوجود بيئة إنتاجية مؤهلة ذات كفاءة عالية وتقاليده عريقة، تؤثر في نشاط الشركة؛ وأما المتغير الرابع هو إستراتيجية الشركة في ظروف المنافسة، فعندما تضع الشركات إستراتيجياتها التنافسية فإنها تسعى إلى العثور على إمكانات المنافسة الفعالة والطويلة الأمد في القطاع الذي تنتمي إليه.

خامسا: نظرية التبادل اللامتكافئ

في بداية الخمسينيات من القرن العشرين ظهرت في كتابات بعض الاقتصاديين، من أمثال ميردال وبريبش وسنجر وغيرهم، بعض الأفكار التي تشكل في مجموعها "نظرية التبادل اللامتكافئ"، ومحورها أن الدول المتخلفة تمثل دائما الطرف الأضعف في عملية التبادل؛ بمعنى أن التبادل بين مجموعة الدول المتقدمة والدول النامية هو تبادل لامتكافئ؛ ويفترض ميردال أن المنافسة الكاملة لا وجود لها واقعا في إطار العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعيشها الدول المتخلفة، ويخلص إلى أن النتيجة المنطقية هي ازدياد اللامساواة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة بسبب عدم التكافؤ بينهما في التبادل، أما الاقتصادي الأرجنتيني راول بريبيش فقد أوضح من جهته أن معدلات التبادل بين السلع الصناعية التي تنتجها الدول المتقدمة والمنتجات الأولية التي تنتجها الدول النامية تميل على المدى الطويل في صالح الدول المتقدمة، وهذا ناتج بنظره عن عدم التكافؤ بين هاتين المجموعتين من الدول في مجال التبادل التجاري، ولذا يوصي بريبيش الدول النامية برفض سياسة حرية التجارة واتباع سياسة تجارية حمائية تمكنها من بناء صناعاتها الوطنية.

سادسا: نظرية تشابه الطلب أو تشابه الأذواق لليندر

يعتبر الاقتصادي السويدي ليندر Stafian Linder من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا دور الطلب في نموذج تفسير التجارة الدولية، وقد سلم لندر في بداية تحليله بأن نظرية نسب عوامل الإنتاج تقدم تفسيراً جيداً للتجارة في السلع الأولية، لكنها غير قادرة على تفسير التجارة الدولية في المنتجات الصناعية التحويلية التي يشكل هيكل الطلب عليها أساس التجارة الخارجية؛ وحسب ليندر فإنه "يزداد حجم التجارة في السلع المصنعة

بين دول تتشابه في أنماط الطلب" وعلى ذلك يعتبر وجود الطلب الداخلي شرطا ضروريا لإنتاج السلعة وتصديرها، ويعود سبب ذلك إلى ما يلي¹:

- امتلاك سوق محلي، يساعد المنشآت على الإنتاج الوفير ومن ثم تخفيض التكلفة وغزو الأسواق الأجنبية؛
- الدولة متشابهة الدخل ستكون أيضا متشابهة الأذواق، واستنتج بالتالي أن فرص التصدير لكل دولة ستكون في أسواق الدولة الأخرى المشابهة لها من حيث الدخل؛
- توقع ليندر بأن هذا النوع من التجارة سيركز على السلع المتشابهة ولكنها في نفس الوقت متميزة بطريقة أخرى، وبالتالي هذا الأسلوب في تفسير التجارة الدولية ينطبق فقط على السلع الصناعية الخاضعة للتنوع حيث يلعب كل من التفضيل ووفورات الحجم دورا أساسيا؛
- التجارة الدولية في السلع المصنعة تحدث بين الدول عالية الدخل كدول أوروبا الغربية وأمريكا وكندا. وفي تفسيره للتبادل التجاري الدولي، فرق ليندر بين تجارة المنتجات الصناعية وتجارة المواد الأولية، وأوضح أن تجارة المنتجات الصناعية تقوم بين دول لا توجد بينها اختلافات جوهرية في وفرة عناصر الإنتاج، وغالبا ما تكون دول متقدمة وذات صناعة متطورة، أما تجارة المواد الأولية في الدولة المتخلفة وندرته في الدول المتقدمة، وهذا لا يتعارض مع نظرية هيكشر - أولين.

سابعا: الديناميكية العامة للتبادل الدولي عند جونسون

حاول جونسون عام 1968 دمج نظريات فيرنون وليندر لإعطاء تحليل مزدوج، ويعتمد جونسون في ذلك على العوامل المفسرة لهيكل التبادل التي يأخذها هيكشر وأولين، وحاول شرح خلق واختفاء الميزة النسبية خلال عملية التنمية من خلال ثلاث نقاط²:

- تعديل عناصر الإنتاج التي ستؤدي إلى إدخال عوامل جديدة في تفسير المزايا النسبية؛
- يعتبر أن القيود على التبادل لا تأخذ على أنها متغيرات خارجية لأنها تؤثر على موقع وتقل الوحدة الإنتاجية إلى الخارج؛
- يعتبر جونسون أن تحويل المنتجات هو العنصر الرئيسي للديناميكية، حيث أن كل تطور من شأنه أن يرفع قيمة العمل.

ولقد استطاع جونسون أن يربط بين التطورات المعاصرة وبين الميزة النسبية التي تعد أساسا لقيمة العمل.

¹ رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، ص. ص. 44، 45.

² محمد حشماوي، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينيات، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1993، ص. 50.

ثامنا: نموذج التجارة داخل نفس الصناعة

أكثر إنتاج الدول المتقدمة متنوع ومتمايز بعض الشيء وليس متجانسا، وأكثر الصفقات في التجارة الدولية هي مبادلات لمنتجات متنوعة من نفس الصناعة وتسمى تجارة ضمن نفس الصناعة وهي نقيض التجارة في منتجات مختلفة تماما والتي تسمى (*Inter- Industrial trade*)؛ والتجارة ضمن نفس الصناعة هي التجارة الدولية لمنتجات صنعت ضمن نفس الصناعة كصناعة الحديد والصلب وصناعة السيارات وغيرها من الصناعات حيث تصدر الدولة الصلب وتستورد الصلب¹.

وقد طور هذا النموذج من التجارة الدولية من قبل *Helpman et Krugman* وغيرهما منذ عام 1979، حيث أن التجارة ضمن نفس الصناعة تقوم على تنوع المنتجات واقتصاديات الحجم، وتكون التجارة ضمن نفس الصناعة أكبر بين الاقتصاديات الصناعية من نفس الحجم يتم إنتاجها في الدول الكبيرة بتكاليف أقل من أسعار السلع المنتجة في الدول الصغيرة حال غياب التجارة بسبب اقتصاديات الحجم الكبير، وفي ظل التجارة تستطيع الدول الاستفادة من اقتصاديات الحجم من نفس المدى، ومن الممكن أن تتبع الدول الأصغر نفس السلعة بسعر أقل من الدول الكبيرة؛ والتجارة ضمن نفس الصناعة تعطي ميزة لأهمية اقتصاديات الحجم في الإنتاج، حيث أن المنافسة الدولية هي قوة لكل منشأة في صناعة أي دولة منتجة لبضائع متنوعة ونمط لنفس المنتج بدلا من اختلاف كبير، وهذا يحافظ على كلفة منخفضة للوحدة المنتجة بنمط وتنوع قليل يمكننا من التخصص، تفيد التجارة ضمن نفس الصناعة المستهلك نتيجة حصوله على نطاق واسع من الخيارات المتاحة بأسعار منخفضة².

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري

هناك العديد من المؤشرات لقياس الانفتاح التجاري وهذه المؤشرات هي عبارة عن مجموعة السياسات التجارية المتبناة التي تعبر عن الأداء التجاري للدولة، وتسمح لها بمعرفة مدى انفتاح الدولة على العالم الخارجي، كما تستخدم هذه المؤشرات كذلك من أجل ترتيب وتصنيف الدول حسب درجة الانفتاح؛ وعلى العموم يمكن تقسيم مؤشرات الانفتاح التجاري إلى مجموعتين أساسيتين وهذا استنادا للدراسات التطبيقية، وكذلك ما اقترحه "*Baldwin*" سنة 1989 في أعماله³؛ حيث أن المجموعة الأولى تبحث في تقييم السياسة التجارية عن طريق أدواتها؛ وهذه الطريقة تبحث في قياس درجة انحراف التجارة في الدولة بداية من المستوى المتوسط للقيود

¹ خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص. 210.

² خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، مرجع سابق، ص. ص. 211، 212.

* *Richard E. Baldwin* اقتصادي أمريكي.

³ *Messaoud Boudhiah, Jean-Marc Siroën, Ouverture et développement économique, Economica, Paris, 2001, p24.*

الجمركية، القيود غير الجمركية و كذلك أسعار السلع القابلة للمبادلة وغير القابلة للمبادلة؛ أما المجموعة الثانية فتقدر درجة الانفتاح عن طريق كثافة التجارة.

الفرع الأول: مؤشرات الانفتاح المطلقة

وهي تلك المؤشرات التي تقيم درجة الانفتاح بطريقة مباشرة عن طريق تدابير السياسات الحمائية الموضوعة من طرف الدولة.

أولاً: مؤشر الانفتاح الاقتصادي

ويسمى أيضا معامل التجارة الخارجية، وهو عبارة عن حاصل قسمة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي¹ ويعبر عنه رياضيا كما يلي: $Open = (X+M)/ PIB$ ، حيث أن: M تعبر عن الواردات، X تعبر عن الصادرات، و PIB يعبر عن الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضح هذا المؤشر الحجم البيئي للتجارة الخارجية للبلد بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي؛ فإذا كان هذا المؤشر مرتفعا فهذا يدل على انفتاح البلد على العالم الخارجي والعكس صحيح. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يتم الاعتماد عنه في معظم الدراسات أي المؤشر الأكثر استخداما². وهناك من الدراسات تعتمد على الصادرات والواردات كل على حدا كما يلي:

أ- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي: يبين هذا المؤشر مدى اعتماد الإنتاج الوطني على الأسواق الخارجية في تصريف المنتجات (أي مدى اندماج الاقتصاد الوطني من الخلف)، ويعبر عنه

$$Open = X/ PIB \text{ رياضيا كما يلي:}$$

ب- نسبة الواردات اندماج الإنتاج الوطني: ويقاس هذا المؤشر بنسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويدل على مدى اعتماد الإنتاج الوطني على الواردات الأجنبية (أي مدى اندماج الاقتصاد الوطني من الأمام)، فبقدر ما تكون هذه النسبة كبيرة بقدر ما يدل ذلك على ضعف اندماج الجهاز

$$Open = M/ PIB \text{ الوطني؛ ويعبر عنه رياضيا كما يلي:}$$

لكن النقد الرئيسي والمبطل لمؤشر الانفتاح التجاري هو اعتماده على بعض المتغيرات غير المرتبطة بالسياسات التجارية الحقيقية غير المعول عليها في قياس الانفتاح التجاري كالحجم والشكل الجغرافي والتخصيص في الموارد، فمثلا نجد دول كبيرة المساحة ولكن انفتاحها صغير على العالم مثل البرازيل والأرجنتين وكولومبيا والهند، في حين نجد أن دولاً صغيرة الحجم مثل دول جنوب شرق آسيا تتميز بمعدلات انفتاح مرتفعة، ولكن هذه القاعدة ليست على إطلاقها، فقد نجد دول كبيرة الحجم وانفتاحها على العالم الخارجي مرتفع، ولعل

¹ Jean Lios Combes, Patrick Guillaumont, et autres, *Ouverture sur l'exterieur et instabilités des taux de croissance*, CERDI, CNRS et Université d'Auvergne, 16 décembre 1999, p8.

² Skipton, C. D. (2003, April). *measuing trade openness. 1980-1999* .

خير مثال على ذلك الصين التي تعتبر من أكبر البلدان اتساعا وتصنف من بين الدول الأكثر انفتاحا في العالم خاصة في سنوات الثمانينات، ويرجع ذلك إلى السياسات المطبقة في تلك الدول مثل انتهاج سياسات إحلال الواردات وسياسة الإنتاج الموجهة نحو الطلب الداخلي، كل هذه السياسات أدت إلى القضاء على عملية المبادلات مع الخارج، وبالتالي يمكن القول أن معيار الحجم الجغرافي يعتبر من العوامل غير المناسبة بالنسبة للبلدان ذات المساحات الكبيرة والبلدان التي ليس لها اتصال مع الساحل¹.

ثانيا: مؤشرات قياس التركيز

تسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى اعتماد اقتصاد دولة ما على الأسواق الدولية أو أسواق بلد محدد، وتصنف كما يلي²:

أ- **مؤشرات التركيز القطاعي:** تسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى اعتماد الدولة على منتج معين في تجارتها الخارجية، أي مدى اعتماد نسبة الصادرات أو الواردات من هذا المنتج إلى مجمل صادرات أو واردات البلد المعني، وهذا ما يعني مؤشرا دالا على مدى تركيز الصادرات أو الواردات في هذا المنتج؛ ويعبر عنه رياضيا كما يلي:

1- مؤشر تركيز الصادرات:

$$X_j = 100 \sqrt{\sum \left(\frac{X_{ij}}{X_i} \right)^2} \quad ; \text{ حيث أن: } X_{ij} \text{ صادرات البلد } i \text{ من المنتج } j \text{ و } X_i \text{ مجمل صادرات } i.$$

2- مؤشر تركيز الواردات:

$$M_j = 100 \sqrt{\sum \left(\frac{M_{ij}}{M_i} \right)^2} \quad ; \text{ حيث أن: } M_{ij} \text{ واردات البلد } i \text{ من المنتج } j \text{ و } M_i \text{ مجمل واردات } i.$$

فكلما كان المؤشرين السابقين كبيرين، كلما دلّ ذلك على ارتباط أكبر لتجارة البلد المعني بالأسواق الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن صادرات الدول النامية تتصف باحتوائها على عدد قليل من السلع التي هي في الغالب لا تزيد عن المواد الأولية³.

فعندما تبلغ نسبة هذا المؤشر أكثر من 60 % في دولة ما ، فتصبح هذه الدولة في خطر كبير خاصة إذا كانت تركّز في صادراتها على سلع تتعرض في الغالب إلى تقلبات حادة في الأسعار، مما ينعكس سلبا على حصيلة تلك الدولة في حصولها على العملات الصعبة¹.

¹ عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول - دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص70.

² دمدوم كمال، محاضرات حول الاقتصاد الدولي - التجارة الدولية- كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 2013/2014، ص17.

³ خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج، عمان، 2006، ص59..

ب- مؤشرات التركيز الجغرافي: حيث تسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى اعتماد بلد ما على بلد معين في تجارته الخارجية، ومن ذلك تعتبر نسبة الصادرات أو الواردات نحو البلد الآخر إلى مجمل صادرات أو واردات البلد المعني مؤشرا دالا على مدى تركيز الصادرات أو الواردات مع هذا البلد.

1- من جهة الصادرات:

$$Xa = 100 \sqrt{\sum \left(\frac{X_{iA}}{Xi} \right)^2} \quad ; \text{ حيث أن: } X_{iA} \text{ صادرات البلد } i \text{ نحو البلد } A \text{ و } Xi \text{ مجمل صادرات } i.$$

ويقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد من قليل من السلع، وتتصف صادرات الدول النامية باحتوائها على عدد قليل من السلع التي هي في الغالب لا تزيد عن المواد الأولية².

2- من جهة الواردات:

$$Ma = 100 \sqrt{\sum \left(\frac{M_{iA}}{Mi} \right)^2} \quad ; \text{ حيث أن: } M_{iA} \text{ واردات البلد } i \text{ نحو البلد } A \text{ و } Mi \text{ مجمل واردات } i.$$

فكلما كان المؤشرين السابقين كبيرين، كلما دلّ ذلك على ارتباط أكبر لتجارة البلد i بالبلد الآخر A .

ث- مؤشرات التركيز الإجمالية: وتتمثل في مؤشر تركيز التجارة الدولية القطاعي والجغرافي:

1- مؤشر تركيز التجارة الدولية القطاعي:

$$IX = \frac{\sum X^K + M^K}{X_i + M_i} \cdot 100 \quad ; \text{ حيث أن: } X^K \text{ و } M^K \text{ مجموع صادرات وواردات الفرع أو القطاع}$$

أو الصناعة K ، و $X_i + M_i$ التجارة الخارجية للبلد المعني i .

2- مؤشر تركيز التجارة الدولية الجغرافي:

$$CA = \frac{\sum X^A + M^A}{X_i + M_i} \cdot 100 \quad ; \text{ حيث أن: } X^A \text{ و } M^A \text{ مجموع صادرات وواردات البلد المعني}$$

نحو البلد A و $X_i + M_i$ التجارة الخارجية للبلد المعني i .

ثالثا: معدل التبادل الدولي

يعرّف معدل التبادل الدولي لبلد ما، بأنه عبارة عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة، مقابل كل وحدة تصدرها إلى الخارج، ولكن من الناحية العملية فإن سعر كل سلعة يعبر عنه بمبلغ معين من النقود وليس بوحدات من سلعة أخرى (أي نقدا وليس مقايضة) وبالتالي فإن معدل التبادل الدولي يتحدد بالمقارنة

¹ عبدوس عبد العزيز، مرجع سابق، ص71.

² خالد محمد السواحي، التجارة والتنمية، مرجع سابق، ص61.

بين سعر صادرات الدولة وسعر وارداتها. ونظرا لتعدد السلع المصدرة والمستوردة، وكذلك تعدد أسعارها وكمياتها، يتطلب الأمر استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لقياس معدل التبادل الدولي، من أهمها¹:

1- معدل التبادل الصافي: يعتبر هذا المعدل من أبسط المعدلات وأكثرها انتشارا، ويتلخص في المقارنة بين الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والأرقام القياسية لأسعار الواردات على النحو التالي:

معدل التبادل الصافي = الرقم القياسي لأسعار الصادرات / الرقم القياسي لأسعار الواردات × 100

حيث أن انخفاض معدل التبادل عن 100 يعبر عن اتجاهه في غير مصلحة الدولة، في حين أن زيادته عن 100 يعبر عن اتجاهه في مصلحتها، وهذا المعدل يمكن استخدامه غالبا لتوضيح ما إذا كان هناك زيادة أو انخفاض في حجم السلع التي يجب تصديرها للحصول على كمية معينة من السلع المستوردة وهو معدل صاف لأنه يستخدم بالنسبة لكميتين من السلع يفترض أن قيمتهما متساوية.

فإذا افترضنا أن قيمة الواردات مساوية لقيمة الصادرات، أي: $Q_1 \times P_1 = Q_2 \times P_2$

حيث: Q_1 كمية الواردات، P_1 سعر الوحدة من السلعة المستوردة، Q_2 كمية الصادرات، P_2 سعر الوحدة من السلعة المصدرة؛ ويكون عندئذ: $Q_1 / Q_2 = P_2 / P_1$

وفي الواقع فإن الأرقام القياسية تحسب بالنسبة لصادرات أو واردات غير متجانسة، ولذا يجب ترجيحها بمعنى أنه يكون من الملائم عند حساب الرقم القياسي للأسعار، سواء للصادرات أو للواردات إعطاء كل سلعة وزنا يتناسب مع أهميتها؛ ويرجع استخدام الرقم القياسي للأسعار إلى استبعاد أثر التغير في الأسعار، ويمكن هنا استخدام إحدى الطريقتين للترجيح؛ إما استخدام كميات سنة الأساس (أو ما يسمى الرقم القياسي لـ لاسبير) على الشكل التالي:

الرقم القياسي = الكمية في سنة الأساس × السعر في سنة المقارنة / الكمية في سنة الأساس × السعر في سنة الأساس × 100

وإما استخدام كميات سنة المقارنة (أو ما يسمى الرقم القياسي لـ باش) على الشكل التالي:

الرقم القياسي = الكمية في سنة المقارنة × السعر في سنة المقارنة / الكمية في سنة المقارنة × السعر في سنة الأساس × 100

ويمكن أيضا استخدام طريقة فيشر، وهو الرقم القياسي الأمثل لأنه يجمع بين الرقمين السابقين. فإذا كانت النسبة بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لأسعار الواردات أكبر من 100، فنقول أن معدل التبادل الصافي موافق، أي أن هناك تحسنا في شروط التجارة بالنسبة للدولة؛ بمعنى أنها تباع للخارج بسعر أكبر من الذي تشتري به، أما إذا كانت النسبة أقل من 100، فذلك يعني أن هناك تدهور

¹ محمد دياب، مرجع سابق، ص - ص. 141 - 145

في معدلات التبادل؛ بمعنى أن الدولة تشتري من الخارج بسعر أكبر من الذي تباع به إلى الخارج. أما إذا كانت النسبة تساوي 100، فإن ذلك يعني عدم حدوث أي تغير.

2- معدل التبادل الإجمالي: ويقصد به النسبة بين الرقم القياسي لحجم الصادرات والرقم القياسي لحجم الواردات مضروبة في 100.

معدل التبادل الإجمالي = الرقم القياسي لحجم الصادرات / الرقم القياسي لحجم الواردات $\times 100$

ويلجأ الاقتصاديون عادة إلى استخدام معدل التبادل الإجمالي إذا كان الهدف هو إعطاء فكرة عامة عن الواردات الفعلية للدولة سواء أكان تمويلها قد تم عن طريق حصيلة الدولة من الصادرات الجارية، أم عن طريق الاقتراض من العالم الخارجي، أما إذا كان الهدف هو إبراز الواردات الفعلية التي تم سداد قيمتها عن طريق حصيلة الصادرات فقط فيستخدم معدل التبادل الصافي.

3- معدل تبادل الدخل: هو عبارة عن النسبة بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لأسعار الواردات مضروبة في الرقم القياسي لحجم الصادرات، وبمعنى آخر هو عبارة عن النسبة بين قيمة الصادرات وسعر الواردات، أي أن:

معدل تبادل الدخل = الرقم القياسي لأسعار الصادرات $\times$ الرقم القياسي لحجم الصادرات / الرقم القياسي لأسعار الواردات $\times 100$

ويعكس هذا المعدل مدى قدرة الدولة على الاستيراد، لذلك يطلق عليه أحيانا اسم الطاقة الاستيرادية إذ يعتبر هذا المعدل هاما وضروريا جدا، إذا كان المطلوب دراسة أثر التجارة الدولية على الرفاهية الاقتصادية.

الفرع الثاني: مؤشرات الانفتاح النسبية

تهدف هذه المؤشرات إلى تقييم الانفتاح التجاري لبلد ما على أساس القيود التجارية، أو على أساس استخدام مقاييس مركبة أو ملاحظة في بلد أو منطقة تعتبر منطقة مرجعية لاستخدام هذا النوع من المقاييس؛ ومنها:

أولاً: مقياس قيود التجارة

يتضمن هذا المقياس كل من متوسط معدل التعريفات الجمركية، الضرائب على الصادرات، مجموع الضرائب على التجارة الخارجية ومؤشر القيود غير التعريفية.

ولقد قام (Anderson and Neary, 1992) بإعداد مؤشر يدمج أساسا تأثير كل من القيود التعريفية وغير التعريفية، في حين استخدم (Edwards 1992- 1998) القيود غير التعريفية كمقياس للقيود التجارية واستنتج أنها مؤشرات ضعيفة للتوجه التجاري¹.

ثانيا: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي

لقد اقترح كل من (Syrain et Chenery 1989)، و (Guillaumont 1994; 2000) طريقة مراقبة وقياس تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية، حيث تكمن هذه الطريقة في تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل ابتداء من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح، فإذا كان الفارق أو الباقي موجب أي أن حجم التجارة الحالية أكبر من حجمها في المستقبل، فيعتبر البلد منفتحا والعكس صحيح، ويعتمد في تحديد الفارق في هذا المؤشر على عدد معين من المتغيرات الهيكلية كمتغيرات الحجم ومتغير الناتج الداخلي الخام ومتغير الدخل الفردي ومتغير الحجم الفيزيائي للبلد (المساحة والنمو الديمغرافي) ومتغيرات خاصة بدرجة انعزال البلد، والمسافة بينه وبين بقية البلدان الأخرى وغيرها، وقد طور هذا المؤشر وأدخل عليه متغيرات أخرى غير هيكلية ممثلة في المتغيرات الثقافية والمؤسسية².

ثالثا: قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المزدوج "Warner و Sachs 1995"

لقد عرفا "Warner و Sachs" الانفتاح عن طريق تركيبة من مؤشرات جزئية للسياسة التجارية سُميت بمؤشر "Warner و Sachs"، وبه تُعتبر سياسة مفتوحة إذا لم يتحقق أي من الشروط الخمسة التالية³:

- 1- المعدل المتوسط للرسوم الجمركية أكبر من 40 %؛
- 2- القيود غير الجمركية تغطي أكثر من 40 % من المبادلات؛
- 3- انخفاض سعر الصرف الموازي بالنسبة لسعر الصرف الرسمي ب 20 % في مدة 10 سنوات؛
- 4- نظام اشتراكي؛
- 5- احتكار الدولة للصادرات الأساسية.

إن منهجية "Warner و Sachs" انتقدت من طرف الاقتصاديان "Rodrik و Rodriguez" 1999، بأنها مؤشرات غير قوية وتؤدي إلى نتائج غير صحيحة؛ فطريقة قياس الانفتاح عن طريق السياسة التجارية تتعرض للعديد من المشاكل منها أن المعطيات بخصوص متوسط الرسوم الجمركية هي في غالب الأحيان

¹ بورداش شهرزاد، أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2016/2017، ص21.

² اسماعيل دحماني، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي؛ دراسة تحليلية قياسية مقارنة بين بعض دول جنوب حوض المتوسط في ظل اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية 1995-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014/2015، ص97.

³ Sachs Jeffrey and Andrew Warner, "Economic Reform and the Process of Global Integration". Brookings Papers on Economic Activity 1: Washington, Brookings Institution, 1995, pp 1-118..

معطيات إحصائية غير حقيقية. كذلك كما تبين أعمال "A.Bouët" 2000 أن وجود مختلف أنواع الرسوم المطبقة (الرسوم القيمية، الرسوم النوعية، الرسوم المركبة، الرسوم الخاصة) مع احتمال تطبيق مختلف الرسوم على نفس النوع من السلع يجعل حساب المعدل المتوسط للرسوم صعب¹.

رابعاً: قياس الانفتاح التجاري حسب Edwards1998

استخدم Edwards المؤشرات الموجودة من قبل لأجل قياس درجة انفتاح أي بلد واقترح جمعها في شكل مؤشر مركب يتكون من تسعة مؤشرات فرعية، الثلاثة الأولى منها تصف وجود سياسات الانفتاح، بينما الستة الأخيرة تقيس مستوى التفاوت التجاري، وهي موزعة كالتالي²:

1- مؤشر Sachs – Warner ؛

2- مؤشر تقرير التنمية في العالم 1987؛

3- مؤشر البواقي لـ Leamer 1988 ؛

4- مؤشر علاوة الصرف la prime de change ، للسوق السوداء؛

5- التعريفية المتوسطة على الواردات؛

6- المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية؛

7- مؤشر التفاوت للمؤسسات الذي يقيس التفاوت الخاضع لوجود الدولة؛

8- معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارة الخارجية؛

9- مؤشر التفاوت على الواردات المحسوبة من طرف Wolf 1993 .

لقد ذهب Edwards في تفسير مؤشره أن الانفتاح التجاري لأي بلد يعتمد على مدى ارتفاع الحواجز الجمركية أو غير الجمركية إلى أكثر من 20% ، وهو نفس مذهب Sachs – Warner ، إلا أن النسبة أكبر من ذلك 40% ، أما بالنسبة لمؤشر التفاوت فيرى Edwards أنه يصف تدخل الدولة في مظهر مؤسسي، وبالنسبة لمؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء فيمكن أن ينتج عن عدم توازن الاقتصاد.

¹ Messaoud Boudhiah, Jean-Marc Siroën, opcit, p105.

² عبدوس عبد العزيز، مرجع سابق، ص81.

المبحث الثاني: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي

إن مصطلح النمو الاقتصادي كان تداوله قبل أربعينيات القرن الماضي، إلا أن نظرياته ظهرت بعد هذه الفترة، وخاصة بعد اتجاه دول جنوب شرق آسيا إلى تطبيق الاستراتيجيات التنموية مما كان هناك خلط بين مصطلح النمو ومصطلح التنمية؛ فمصطلح التنمية تعني العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، وذلك بإحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي¹. كما يعتبرها البنك الدولي في تقريره لعام 1996، من خلال المفهوم الشامل للتنمية بأنها عملية تحويل للمجتمع، أي تحويل من العلاقات التقليدية وطرق التفكير وطرق التعامل مع قضايا الصحة والتعليم وطرق الإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة، أما مصطلح النمو الاقتصادي فسنحاول التطرق إليه من خلال هذا المبحث انطلاقاً بمفهومه، أنواعه ومؤشرات قياسه، مع التركيز على النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، وكذا محدداته وعوائقه في الدول النامية.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي، أنواعه، ومؤشرات قياسه

إن مفهوم النمو الاقتصادي لقي اهتماماً واسعاً وكبيراً من قبل الاقتصاديين، سواء في الدول النامية من أجل السعي نحو التقدم، أو الدول المتقدمة بحد ذاتها من أجل تعزيز قدراتها التنموية.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

من المتعارف لدى معظم الاقتصاديين على أن النمو الاقتصادي يعني الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، بما يحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ومتوسط الدخل الفردي يساوي الدخل الكلي مقسوم على عدد السكان. كما أن النمو لا يتحقق بحدوث هذه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي فقط، بل لابد أن يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي بما يفوق معدل النمو السكاني، أي حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثل في زيادة نصيبه من الدخل الوطني، وهذا يحدث إذا زاد معدل نمو الدخل الكلي عن معدل نمو السكان، وعلى ذلك فإن: معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي - معدل نمو السكاني². وهناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل الوطني والناتج الوطني³.

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

يمكن تصنيف أنواع النمو الاقتصادي إلى خمسة أنواع، وذلك حسب مدة حدوثه وحسب مسبباته⁴:

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 122.
² محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية "دراسة نظرية وتطبيقية"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 51.
³ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص 39.
⁴ عائشة بن عطا الله، الصادرات والنمو الاقتصادي، قراءة في التطور النظري والإحصائي واستراتيجيات التنمية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2020، ص، ص-67، 68.

أولاً: النمو الاقتصادي الطبيعي: ويتم هذا النوع بشكل تلقائي، دون استخدام التخطيط العلمي المسبق، كما حدث في أوروبا الغربية منذ قيام الثورة الصناعية، وهذا النوع يتطلب درجة عالية من المرونة في الإطار الاجتماعي، ويمكن أن ينتقل من قطاع إلى آخر عن طريق أثر المضاعف وأثر المعجل*.

ثانياً: النمو الاقتصادي العابر: ويتم هذا النوع كنتيجة لظهور عوامل طارئة، عادة ما تكون عوامل خارجية حيث يختفي النمو باختفاء هذه العوامل، ويسود هذا النوع من النمو في الدول النامية استجابة لبعض الظروف الطارئة، كارتفاع أسعار بعض صادراتها، أو كنتيجة لتوفر مؤشرات مفاجئة في تجارتها سرعان ما تتلاشى أو مثلاً كإعانة تقدم لأحد الدول الفقيرة تزيد من دخلها في فترة معينة بما يحقق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

ثالثاً: النمو الاقتصادي المخطط: ويكون هذا النوع نتيجة لتخطيط شامل لموارد ومتطلبات المجتمع، وترتبط فاعليته بقدرة القائمين على التخطيط، وواقعية مخططاتهم بفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور؛ ويعتبر النمو المخطط والنمو التلقائي نموًا ذاتي الحركة بينما يعد النمو العابر نموًا تابعاً.

رابعاً: النمو الاقتصادي الموسع (extensive Growth): يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن، ويقوم على أساس التوسع في المدخلات، التي من المرجح أن تخضع لقانون تناقص الغلة، لذا غالباً ما ينظر إليها على أنه ليس لها تأثير على الفرد في المدى الطويل.

خامساً: النمو الاقتصادي المكثف (intensive Growth): يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع الدخل الفردي، وهذا ناتج من خلال التغير التقني الحاصل داخل المنشآت الاقتصادية، نتيجة تراكم رأس المال والذي يؤثر بدوره على حوافز المشاركة في التغير التقني الموفر لليد العاملة، وهذا ما يؤثر على نسبة رأس المال إلى العمل.

الفرع الثالث: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

لقياس مؤشر أو درجة النمو الاقتصادي يعتمد الاقتصاديون وكذا المنظمات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة، البنك العالمي وصندوق النقد الدولي عادة على مؤشرين أساسيين؛ مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر نصيب الفرد للحكم على أداء النمو وتطوره.

وعادة ما يقاس معدل النمو الاقتصادي البسيط في الفترة T بالعلاقة التالية¹:

(الدخل الحقيقي للفرد في الفترة T) مطروح منه الدخل الحقيقي للفرد في الفترة $(T-1)$ مقسوم على الدخل الحقيقي في الفترة $(T-1)$ ؛ وبطبيعة الحال تؤخذ الأسعار إما بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة.

*المضاعف هو العملية الناجمة عن زيادة أولية في أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تقود في نهاية المدة إلى زيادة أكبر لذات المتغير؛ ولهذا يطلق على هذه العملية أثر المضاعف فيقال مضاعف الاستثمار أو مضاعف التجارة الخارجية، الخ.

¹ محمد عبد العزيز عجيبة، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 59.

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

يعتبر هذا المؤشر الأكثر استعمالاً لقياس النمو الاقتصادي، وهو مؤشر اقتصادي يُظهر القيمة الإجمالية للسلع والخدمات، التي تم إنتاجها داخل الحدود الجغرافية لدولة معينة، خلال فترة زمنية محددة عادة خلال 12 شهراً، ويمكن حسابه بثلاثة طرق سواء من منظور الإنتاج، أو من منظور الدخل أو من منظور الإنفاق.

ثانياً: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

لا يكتفي الاقتصاديون بالناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدولة في تحاليلهم الاقتصادية، وإنما لأكثر دقة يلجئون إلى مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بما أن هدف النمو الاقتصادي كما سبق وأن ذكرنا يرمي إلى زيادة رفاهية الفرد عن طريق زيادة نصيبه من الناتج الداخلي، كما يعتبر هذا المؤشر أكثر المعايير استخداماً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم الدول، وعن طريق هذا المؤشر يقوم البنك العالمي بترتيب وتصنيف الدول؛ وقد صنف البنك الدولي اقتصاديات العالم لعام 2020 إلى أربعة مجموعات كما يلي¹:

- الاقتصاديات ذات الدخل المنخفض: وهي تلك الاقتصاديات التي يبلغ فيها نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 1025 دولار أمريكي أو أقل؛

- الاقتصاديات ذات الدخل المتوسط المنخفض: وهي تلك الاقتصاديات التي يبلغ فيها نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ما بين 1026 و3395 دولار أمريكي؛

- اقتصاديات البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى: وهي تلك الاقتصاديات التي يبلغ فيها نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ما بين 3396 و3775 دولار أمريكي؛

- الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع: وهي تلك الاقتصاديات التي يبلغ فيها نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 12376 دولاراً أو أكثر.

المطلب الثاني : النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي

في هذا المطلب سنحاول استعراض النظريات الاقتصادية التي ركزت على النمو في كل مدرسة، ابتداء من الاقتصاديين الكلاسيك ثم النيوكلاسيك، وأخيراً النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي في ثلاثة فروع.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

سنحاول إبراز أهم الآراء والأفكار الأساسية التي يُبنى عليها التحليل الكلاسيكي، من خلال الإسهامات التي أوردها أبرز الاقتصاديين، أمثال آدم سميث، دافيد ريكاردو، روبرت مالثوس، وكارل ماركس*.

¹ عائشة بن عطا الله، مرجع سابق، ص70.

* كارل ماركس (1818-1883): فيلسوف واقتصادي اشتراكي ألماني من مؤلفاته "الأساسيات في نقد الاقتصاد السياسي و الرأسمالية".

أولاً: آراء آدم سميث*

تتمثل آراء آدم سميث باعتباره أن العمل هو مصدر لثروة الأمة، واهتم بتحديد العوامل التي تحقق النمو، ومن أكبر مساهماته في فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل (Division of Labour)، والتخصص Specialization؛ حيث تتحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها¹:

- زيادة انتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين؛
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص؛
- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الانتاجية.

كما يرى آدم سميث أن النظام الاقتصادي الطبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً، ولابد من الحرية وعدم تدخل الحكومة².

فحسب سميث هناك عامل آخر يؤثر على النمو، وهو عامل تراكم رأس المال والذي مصدره ادخار الطبقة الرأسمالية، مع توفر بيئة ملائمة تسمح لدفع عملية النمو والمتمثلة في حرية التجارة الداخلية و الخارجية، حيث تستمر عملية النمو الاقتصادي عن طريق تقسيم العمل و تكوين رأس المال الذي يأتي من فائض أرباح الطبقة الرأسمالية، والذي بدوره يتحول إلى استثمارات تعمل على زيادة الطلب على العمال والذي ينتج عنه زيادة في معدل نمو السكان وبالتالي يتجه النمو الاقتصادي في المجتمع في هذه المرحلة نحو الصعود التراكمي والذي بدوره يؤدي إلى الركود نظراً إلى تناقص المردودية في القطاع الزراعي³.

ثانياً: آراء دافيد ريكاردو

يقوم "دافيد ريكاردو" بإعطاء الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، حيث يقوم بتوضيح ظهور وانتشار الركود، بالاستناد إلى أفكار "سميث" فإنه يعتبر أن حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي؛ أين المردودية في هذه الأخيرة متناقصة، حيث حسب "ريكاردو" فإن نوعية الأراضي غير متساوية، وبمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية، الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي، ينتج ارتفاع الربح في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية أقل، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد طبيعي، ونظراً لكون الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأسمال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي تسود حالة الركود⁴.

* آدم سميث (1790-1723): اقتصادي سكتلندي من أبرز كتاباته كتاب " البحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم (1776).

¹ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سابق، ص56.

² مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، 2008، ص56.

³ فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985، ص24.

⁴ محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مصر، مؤسسة الشهاب الجامعة، 1996، ص 57-58.

ثالثا: آراء روبرت مالتوس

يعتبر مالتوس* الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، وركزت أفكاره على جانبين أساسيين هما: نظريته في السكان، وتأكيدده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية؛ إذ اعتقد أن السكان يزداد وفق متتالية هندسية (1،2،4،8،16)، في حين ينمو الإنتاج بمتتالية عددية (1،2،3،4)، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعة، أما بخصوص الطلب الفعال فعليه أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية، وقد ركز على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وأن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية¹. إن النظرة المتشائمة لروبرت مالتوس لم تتحقق على المستوى العالمي، بل اقتصر على بعض الدول النامية من مناطق إفريقيا خاصة، وذلك بسبب التقدم التكنولوجي في أدوات الزراعة، والسيطرة على نمو معدلات السكان بالطرق الحديثة.

رابعا: كارل ماركس

يؤكد ماركس على أن الاقتصاد لا يمكن أن ينمو إلى الأبد، وأن النهاية لا تأتي بسبب حالة الثبات بل بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي، وهو الوحيد الذي تنبأ بانهايار الرأسمالية، ويرى بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف وأن فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل، ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح². كما لم تنجح النظرة المتشائمة لروبرت مالتوس على المستوى العالمي، كذلك بالنسبة لكارل ماركس، لم تتحقق تنبؤاته بخصوص انهيار الرأسمالية وذلك يرجع إلى زيادة الأجور الحقيقية للعمال من جهة، ومن جهة أخرى زيادة التقدم التكنولوجي في الصناعة.

الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

سنحاول في هذا الفرع كذلك إبراز أهم الآراء والأفكار الأساسية التي يُبنى عليها التحليل النيوكلاسيكي أو المدرسة الحديثة ابتداء من سنة 1870، من خلال الإسهامات التي أوردتها أبرز الاقتصاديين، أمثال شومبتر*، جون مينارد كينز، هارود دومار، وسولو.

* روبرت مالتوس (1766-1834): اقتصادي بريطاني ومن مؤلفاته *Essay on the Principle of Population* 1798

¹ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سابق، ص- ص 59- 60.

² مدحت القريشي، المرجع نفسه، ص 61.

* جوزيف شومبتر (1883-1950): اقتصادي نمساوي، ويعتبر رائد مدرسة فينا.

أولاً: نظرية شومبتر في النمو الاقتصادي

يعتبر الاقتصادي جوزيف شومبتر أول من حاول التمييز بين النمو والتنمية، وهو صاحب نظرية مراكز الابتكارات الريادية بوصفها المحرك الرئيسي للنمو، حيث يقول أن المنافسة بين المشاركين في السوق، تؤدي إلى الرغبة في البحث عن طرق جديدة لتحسين التكنولوجيا، والقيام بالأعمال التجارية وأنواع أخرى من المزايا، التي من شأنها زيادة هوامش الربح، والتأثير بشكل مباشر على معيار أصحاب المشاريع¹. ويميز شومبتر بين خمسة أصناف من الابتكارات²:

1- إنتاج سلعة جديدة؛

2- إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج؛

3- التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة؛

4- الحصول على مواد أولية جديدة؛

5- إقامة تنظيم جديد في الصناعة.

كما لا يعتبر شومبتر النمو ظاهرة خطية، ولكنه يتبع تطور الابتكارات التقنية، حيث أنه يتحقق عن طريق سلسلة من التغيرات، تتمثل في الكساد في فترة معينة ثم الازدهار، وذلك بصفة دورية؛ أي أنه بفضل النشاطات التي يقوم بها المقاول، ينحرف الاقتصاد من وضعية التوازن ومنه يتحقق الازدهار؛ ويحدث عكس ذلك لما تنتشر الابتكارات في القطاعات المهمة، مما يشكل لها عدم التوازن، وبالتالي يصبح من الصعب توقع بصفة محددة للتكاليف والإيرادات، بالإضافة إلى ذلك انخفاض نسبة الابتكارات مما ينتج عنه كساد؛ والذي يؤدي بدوره إلى تقريب الاقتصاد من وضعية جديدة من التوازن يتميز بدالة جديدة للإنتاج ونواتج إجمالي مرتفع ذات هيكل مختلف، ومستوى للأسعار منخفض³.

من الانتقادات الموجهة إلى "شومبتر" زوال النظام الرأسمالي، و يحل محله النظام الاشتراكي، وهذا ما يشبه توقع كارل ماركس، ولكن الأسباب التي تؤدي إلى زوال الرأسمالية تختلف، حيث عند هذا الأخير؛ الظلم الاجتماعي المصاحب للنظام الرأسمالي هو الذي سيؤدي إلى زواله. ورغم الخطأ في التوقع الذي وقع فيه شومبتر، فإن التطورات التي قدمها هذا الأخير فيما يخص النمو تبقى صالحة في يومنا الحاضر؛ حيث حسب

¹ عائشة بن عطا الله، مرجع سابق، ص78.

² راجع كل من: - فايز إبراهيم الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص46.

- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سابق، ص69.

³ صدر الدين صوالي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر - الجزائر، 2006، ص34.

هذا الأخير فإن النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار، وليس عدد السكان و رأس المال، وهذا الدافع يأتي كذلك عن طريق التطورات دورية؛ وبفضل هذا التحليل فتح المجال لنظريات النمو في القرن العشرين¹.

ثانياً: نظرية جون مينارد كينز

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون ماينارد كينز (1883 - 1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929 - 1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك.

وترى هذه النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو، وهي²:

أ - معدل النمو الفعلي Actual rate of growth ، وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.

ب - معدل النمو المرغوب Warranted rate of growth ، وهو يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

ج - معدل النمو الطبيعي (GN) ، فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب، وأن يتعادل أيضاً معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية.

أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي - حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه - فإن البطالة ستزيد؛ حيث إن كلاً من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقل من المعدل الطبيعي؛ أما في حالة العكس أي إن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي بصورة مؤقتة، فإن كلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود؛ حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو.

ثالثاً: نموذج هارود - دومار (نموذج ما بعد كينز)

يعتبر نموذج هارود - دومار كنموذج مرجعي بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو، ويسمى في بعض الأحيان بالنموذج الكينزي* للنمو؛ حيث يبين نموذج هارود - دومار كيفية زيادة معدل النمو، حسب هذا الأخير فإن الحصول على هذه الزيادة في معدل النمو يتم إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال / الدخل)، وإما بزيادة

1 صدر الدين صواليلي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، مرجع سابق، ص35.

2 <https://www.alukah.net/culture/0/80181/#ixzz6WPFIVjrw> تم الاطلاع عليه في: 2016/03/25

* جون مينارد كينز (1883-1946): اقتصادي إنجليزي يعتبر من الاقتصاديين ذات ميزة فريدة من نوعها، له عدة مؤلفات من بينها النظرية العامة للعمل والفائدة والنقود (1936).

الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل)، وبالتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب. ومن خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل كل من الجانب النقدي والمالي، بالإضافة أن نموذج "هارود" والذي يقترب من نموذج "دومار"، لذلك عادة ما نتكلم عن نموذج هارود دومار؛ وهذا رغم أن تحليل دومار يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع، ويهمل شروط التوازن في سوق العمل، أما تحليل هارود هو أكثر تكاملاً، وذلك كونه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين و العقبات في الحصول على التوازن الآني فيهما، وعلى العموم فإن التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريباً¹.

ويجب الإشارة إلى أن هذا النموذج غير ملائم بالنسبة للدول النامية نتيجة للأسباب التالية²:

- اختلاف الظروف فيما بين الدول النامية والدول المتقدمة، حيث أن النموذج يهدف إلى منع البلد المتقدم من الدخول في حالة ركود طويل الأمد، ولا يهدف إلى تطبيق برامج التصنيع في البلدان النامية؛
- تتصف هذه النماذج بارتفاع معدلات الادخار ورأس المال الناتج، بينما العكس تماماً بالنسبة للدول النامية؛
- أن النموذج يفترض عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وهذا لا ينطبق على الدول النامية؛
- كذلك أن النموذج يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل في حين غير موجود في البلدان النامية؛
- وأخيراً من الضروري الإشارة إلى الانتقادات الموجهة لإحدى خصائص هذا النموذج، من قبل نظرية النمو الجديدة التي سوف نتطرق إليها أدناه، والمتمثلة في أن الاستثمار لا يؤثر في النمو في الأمد الطويل.

رابعاً: نموذج سولو

من الفرضيات الأساسية في نموذج سولو هو أن كل من عوامل الإنتاج؛ رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفت كميات رأس المال والعمل الفعلي يتم الحصول على إنتاج مضاعف بنفس الكمية؛ بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف. ومن نتائج نموذج سولو، التقارب المطلق والتقارب الشرطي، حيث يتمثل التقارب المطلق في أن الدول ذات الاقتصاديات الفقيرة لها نمو فردي يفوق الدول الغنية بدون أن يكون مرتبطاً بخصوصيات اقتصادها؛ أما التقارب الشرطي يتمثل في كون أن الحالة النظامية تختلف من بلد إلى آخر وبالتالي فإن نمو اقتصاد ما يزداد كل كان بعيد عن وضعيته النظامية؛ فإذا كان معدل الادخار في الاقتصاد الغني يفوق معدل ادخار الاقتصاد الفقير،

¹ صدر الدين صواليلي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، مرجع سابق، ص، 35، 36.

² مدحت الفريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سابق، ص77.

هذا ما يؤدي بالاقتصاد الغني أن يكون نسبيا بعيد عن وضعيته النظامية، وبالتالي فإن التقارب المطلق يكون غير محقق¹.

الفرع الثالث: النماذج الحديثة في النمو الاقتصادي

وتسمى كذلك النظرية الحديثة أو الجديدة للنمو بنظرية النمو الداخلي، وهي تركز على أهمية التغيرات الهيكلية في النشاط الاقتصادي للدول الأقل نمواً، لأجل التغلب على المعوقات التي تواجهها، والتي تختلف في طبيعتها مع تلك المشاكل التي تسود في البلدان المتقدمة.

سوف نتطرق في هذا الفرع إلى أهم النماذج، ونلخصها فيما يلي²:

أولاً: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد: ويُمثل في:

أ- نموذج AK: يعتبر انعدام عدم تناقص مردودية رأس المال (K) من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي؛ ويعود غياب تناقص هذه الأخيرة إلى الرأس المال البشري؛ ويعطى النموذج العام لنموذج AK

$$Y=AK$$

بحيث: A تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجيا.

والإنتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي بـ $y=A k$ ، والإنتاجية المتوسطة والحدية لرأس المال ثابتة ومساوية لـ A، وعليه فإن الاقتصاد ذو نموذج ذو تكنولوجيا AK يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان؛ وعلى عكس النموذج النيو كلاسيكي فإن هذا النموذج لا يتنبأ بتقارب مطلق أو شرطي.

ب- نموذج ذو آثار الخبرة و انتشار المعرفة

تمكّن رومر (1986) Romer من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار؛ بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنياً في كل الاقتصاد؛ وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة A بالمؤشر A_t هذا يعني أن التغير $d A_t/dt$ يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في K_t لمخزون رأس المال؛ ومنه دالة الإنتاج هي:

$$Y_t = F(K_t, L_t)$$

¹ صدر الدين صواليلي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، مرجع سابق، ص43.

² صدر الدين صواليلي، المرجع نفسه، ص- ص، 48- 55.

بحيث: F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، متمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، ووفورات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية.

ج- دور الدولة في النمو الاقتصادي: يبين نموذج بارو (1990) Barro أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجاناً إلى المنتجين الخواص، وفي نموذجه يفترض أن المشتريات المتعلقة بسلع G ليس لها منافسين و ليست وحيدة؛ وباستعمال هذه السلع، فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى، بالإضافة أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع؛ ويؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود.

ثانياً: نموذج النمو الداخلي لقطاعين: ويتمثل في:

أ- اختلاف التكنولوجيا للإنتاج و التعليم: إن الافتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية والتعليم لها نفس دالة الإنتاج، لا يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للتعليم، والذي يتطلب موظفين مؤهلين كعامل إنتاج، ولهذا قام روبيلو (1991) Rebelo من استعمال دالتين للإنتاج لـ كوب دوقلاص، ووجد أن قطاع التعليم هو كثيف نسبياً في رأس المال البشري وإنتاج السلع هو نسبياً كثيف في رأس المال المادي.

ب- نموذج وزاوى-لوكاس ((Uzawa-Lucas (1988): يتوافق نموذج هذا الأخير مع نموذج Rebelo، عندما لا يحتاج إنتاج الرأس المال البشري لرأس المال مادي.

كما يعاب على نظرية النمو الداخلي عدم ملائمتها للدول النامية، لأن النمو الاقتصادي في الدول النامية غالباً ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنى الارتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأس المال والسلع غير الكاملة.

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي وعوائقه في الدول النامية

نتطرق في هذا المطلب إلى فرعين أساسيين هما: محددات النمو الاقتصادي، وعوائقه في الدول النامية.

الفرع الأول: محددات النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العوامل تتفاعل فيما بينها، وتلعب دوراً هاماً في تحديد النمو الاقتصادي وأهمها¹:

¹ حسن ميادة داود، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2016، ص ص، 50، 51.

أولاً: رأس المال البشري: ويعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في المجتمع، ويعتمد رأس المال البشري على عدة عوامل؛ أهمها التعليم والتدريب، ومقدار الخدمات الصحية والاجتماعية، وهي العوامل التي تحدد جودة رأس المال البشري وقدرته على أداء المهام الإنتاجية.

ويرتبط النمو الاقتصادي مع النمو السكاني، حيث يجب أن يزيد معدل النمو عن السكان للحفاظ على رفاهية المجتمع، فكلما زاد النمو السكاني عن معدل النمو الاقتصادي قلت رفاهية المجتمع.

ثانياً: رأس المال المادي: ويتضمن جميع الآلات والمعدات والأجهزة المستخدمة في عملية إنتاج السلعة أو الخدمة؛ ويعرف رأس المال كسلعة تستعمل لإنتاج السلع والخدمات الأخرى ويعتبر العديد من الاقتصاديين أن الاستثمار وتراكم رأس المال عنصران أساسيان للنمو الاقتصادي. ويؤثر معدل تراكم رأس المال إيجابياً على النمو الاقتصادي، ويعبر عن التراكم بمقدار ما يحوزه الاقتصادي من السلع الرأسمالية من مؤسسات إنتاج وماكنات، وجميع أشكال البنى التحتية من طرق وجسور وتعليم وصحة.

ويتم تحديد معدل تراكم رأس المال بالعوامل التي تؤثر في الاستثمار وهي:

- توقعات المستثمرين للأرباح؛

- السياسات التي تتبناها الحكومة تجاه الاستثمار.

ثالثاً: التقدم التقني والتكنولوجي: إن الإبداع والابتكار كلها عوامل أساسية للنمو الاقتصادي؛ حيث أن للمعارف العلمية والتقنية الحديثة مساهمة كبيرة في زيادة الناتج الوطني، كما أن الإبداعات تخلق فرصاً جديدة للاستثمار و تغير طبيعة السلع والخدمات المتاحة للمجتمع¹. وقد زادت حديثاً اهتمام كبير من قبل الدول المتقدمة في ميدان البحث الاقتصادي حيث تتفق سنوياً ملايين الدولارات على استحداث وتطوير طرق الإنتاج للبقاء في المقدمة، خصوصاً الشركات المتعددة الجنسيات، التي تسعى للاستحواذ على الأسواق من خلال قدرتها على تقليل التكاليف والحصول على أعلى جودة ممكنة.

رابعاً: البيئة المناسبة للإنتاج: تعتبر البيئة المناسبة للإنتاج إحدى أهم متطلبات النمو الاقتصادي، ويقصد بها العوامل السياسية والقانونية والثقافية، أي وجود أنظمة متطورة ترعى عملية النمو الاقتصادي وتسعى للسير به إلى الأمام.

فوجود قطاع مصرفي متطور مهم جداً لسحب مدخرات المواطنين واستثمارها، وتحقيق تراكم رأسمالي، ووجود بيئة قانونية جاذبة للاستثمار ومشجعة له وتوفير مناخ اقتصادي وسياسي مستقر كلها تساعد على النمو الاقتصادي.

¹ توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم نخالة وآخرون، الاقتصاد، إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مطابع الشمس، عمان، 2001، ص198.

خامسا: التخصص وتقسيم العمل: يرجع بعض الاقتصاديين ومن بينهم آدم سميث، التحسن في الإنتاج ومهارة العامل إلى الكفاءة في تقسيم العمل الذي يحدده حجم السوق؛ فكلما كان السوق أكبر كلما زاد التخصص وانخفضت تكاليف الإنتاج ويزيد الطلب داخليا وخارجيا وبالتالي يزيد الإنتاج، وهو ما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: عوائق النمو الاقتصادي

هناك عدة معوقات للنمو الاقتصادي، تتمثل أساسا في العوائق الداخلية، عوائق مرتبطة بالتجارة الدولية، وعوائق تتعلق بالمالية الدولية، ويمكن إيجازها فيما يلي¹:

أولا: العوائق الداخلية: وتتمثل في:

1- سيطرة القطاع العام على الجهاز البنكي والمصرفي في الدول النامية؛

2- تعدد المشاكل المتعلقة بالهياكل القاعدية، وخاصة مشكل التمويل؛

3- عدم فعالية النظام الجبائي، والافتقار إلى قواعد وحقوق الملكية؛

4- عدم الاستقرار السياسي، وكثرة الفساد وانعدام العدالة في توزيع الدخل؛

5- تطور الاقتصاد الموازي، بالإضافة إلى العوائق الثقافية والاجتماعية والنمو السكاني.

ثانيا: عوائق مرتبطة بالتجارة الدولية: وتتمثل في التبعية المتزايدة للمنتجات الأولية، والتي تؤدي إلى عدم

الاستقرار في الأسعار على المدى القصير، وتدهور معدلات التبادل، بالإضافة إلى إتباع السياسات الحمائية.

ثالثا: عوائق تتعلق بالمالية الدولية: وتتمثل في المديونية الخارجية للدول النامية، هروب رؤوس الأموال،

بالإضافة لعدم قابلية تحويل العملات.

¹ اسماعيل دحماني، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص، ص 124، 125.

المبحث الثالث: علاقة سياسة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية شهدت العديد من دول العالم تسارعا في معدلات نموها الاقتصادي، مما انعكس ذلك إيجابيا على مدا خيل الأفراد وظروف معيشتهم، ومن بين هذه الأسباب هو سياسة الانفتاح التجاري التي تبنتها الدول، وبقيادة المؤسسات والمنظمات الدولية، وعلى هذا الأساس تكمن العلاقة الوطيدة بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، هذا ما سيمكن تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: الدراسات النظرية والتطبيقية لسياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى الدراسات النظرية والتطبيقية لسياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، من خلال الفرعين التاليين.

الفرع الأول: الدراسات النظرية لسياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

لقد كانت آراء الاقتصاديين مختلفة، ولكل مذهب رأيه الخاص، فبالنسبة للمذهب التجاري تدور آراؤه حول ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال سعيها إلى زيادة ما لديها من ثروة من الذهب والفضة التي تزيد في قوة الدولة وأن هذا يتحقق من خلال تشجيع الدولة للصادرات التي ستجلب المعدن النفيس ثمنا لها؛ أما المذهب الكلاسيكي فقد قام مفكروه بمعارضة ما ذهب إليه رواد المدرسة التجارية بشدة، وطالبوا بالحرية الاقتصادية فظهر ما يعرف بحياد السياسات التجارية ومن أهم رواد هذا الفكر آدم سميث الذي أشار إلى أن الانفتاح التجاري في تهيئة الفرصة لتطبيق التخصص وتقسيم العمل وتصريف فائض إلى الدول التي ينعدم فيها التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي اتساع السوق وزيادة الكفاءة الإنتاجية، أما دافيد ريكاردو أظهر أهمية الانفتاح التجاري للدول من خلال نظريته الميزة النسبية، وقد بين أن التبادل التجاري يحصل باختلاف التكاليف النسبية للإنتاج، وتحويل القطاعات الأكثر كفاءة وتحسين رفاهية السكان، في حين جون ستيوارت ميل وضح من خلال نظرية النفقات النسبية في ظل إمكانيات الإنتاج الساكن أن الانفتاح التجاري يؤدي إلى منافع اقتصادية مباشرة تتمثل في الاستخدام الكفء لقوى التجارة الخارجية باعتبار أن لها تأثيرا ديناميكيا ونفعا غير مباشر يتمثل أساسا في رفع المستوى العام للإنتاجية ويعتبر ذو أهمية كبيرة؛ وأخيرا آراء المذهب الحديث التي قامت بالعديد من الدراسات حول العلاقة بين الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي ومعظمها توصلت إلى وجود علاقة ايجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي¹.

أما بالنسبة لنظريات النمو فقد اهتمت بالعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، إذ تعتبر نظرية النمو التقليدية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية أولى النظريات التي تفترض أن للتجارة الخارجية دورا مهما في

¹ زدون جمال، بن ديمة نسرين، وبن جنو عائشة، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980- 2014، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 02، جوان 2019، ص- ص 350- 351.

تحفيز النمو الاقتصادي، وذلك وفق المكاسب التجارية التي تحصل عليها الدولة من تجارتها الخارجية، إذ يسمح التوسع في التجارة الخارجية بتكوين مدخرات مما يوسع القدرة على تراكم رأس المال ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي، أما النظرية النيوكلاسيكية فقد توقعت من خلال نموذج Solow 1956 أن تحرير التجارة الخارجية يمكن الدول النامية من أن تنمو بمعدل أسرع من الدول المتقدمة، وبالتالي تتقارب معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج بين هذه الاقتصاديات في الأجل الطويل لأن نسبة رأس المال إلى العمل المنخفضة في الدول النامية ستؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية الحدية لرأس المال وانتقال رؤوس الأموال إلى الدول ذات العوائد المرتفعة وزيادة التراكم الرأسمالي فيها وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، في حين قدمت نظرية النمو الداخلي القائمة على نماذج التغير التكنولوجي الداخلي إضافات جديدة، إذ تشير إلى وجود العديد من القنوات التي يمكن للتجارة الخارجية من خلالها أن تؤثر على النمو الاقتصادي¹.

الفرع الثاني: الدراسات التطبيقية لسياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

هناك العديد والعديد من الدراسات التطبيقية التي تناولت سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي؛ ففي هذا الفرع سنحاول تلخيص أهم الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع مع التركيز على الدول النامية بصفة خاصة، ومن بينها مايلي:

- دراسة Michaely 1977، وهي تعتبر من بين أولى الدراسات التي تناولت أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، حيث قام بدراسة الارتباط بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل الفردي، وقد تمت هذه الدراسة على عينة مكونة من 17 دولة نامية وللفترة الممتدة ما بين 1950 و 1973، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود ارتباط موجب بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.
- دراسة Emery 1980، التي توصلت إلى نتائج مفادها أن العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي سوف يؤدي إلى منافع مباشرة تتمثل في زيادة المقدرة الاستيرادية للدولة واتساع السوق، بما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل والاستفادة من وفورات الحجم الكبير، أما المنافع غير المباشرة فإن تنمية الصادرات سوف يؤدي إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتقوية المنافسة الخارجية وتخفيض تكاليف الإنتاج وتطوير المنتجات وجلب التكنولوجيا.
- دراسة Tyler 1981، تؤكد أن العلاقة الطردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي تزداد وضوحاً مع زيادة الصادرات إلى إجمالي الصادرات، وتمت هذه الدراسة على 55 دولة نامية خلال الفترة 1960-1977.

¹ بورداش شهرزاد، مرجع سابق، ص 29.

- دراسة البنك الدولي 1987، التي أجريت على عدد من الدول النامية وخلصت هذه الدراسة إلى تسارع نمو الصادرات وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي للنماذج التي اتسم فيها الانفتاح التجاري بالقوة والاستمرارية.
- هناك دراسات برهنت أن الوضعية الأولية للبلد تحدد نوعية التخصص على المدى الطويل، وبالتالي النمو الاقتصادي بعد الانفتاح التجاري، هذا الأخير يؤدي إلى سوء في تخصص البلدان ذات الاقتصاد الصغير، وكذلك بالنسبة للبلدان النامية، ومن بين هذه الدراسات؛ دراسة (KRUGMAN, 1987) حيث يشجع كروكمان على سياسة حمائية تكون على الأقل مؤقتة لحماية الصناعات الناشئة.
- دراسة Sachs and Warner على عينة مكونة من 117 دولة نامية ومتطورة، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 1970 و 1989 وقد قام الباحثان بتصنيف الدول بالاعتماد على مؤشر ذو شقين للدلالة على انفتاح وانغلاق الدول على التجارة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاديات المفتوحة تنمو أسرع من الاقتصاديات المغلقة بنسبة 2% إلى 2.5%.
- دراسة Harisson 1996، حيث قام بدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في 17 دولة نامية خلال الفترة الممتدة ما بين 1960 و 1988 وقد استعمل في ذلك سبعة مقاييس لقياس الانفتاح التجاري غالبا ما نجدها في الأدبيات الاقتصادية؛ وتوصلت هذه الدراسة إلى أن للانفتاح التجاري تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.
- فضلا على ذلك "Ben David" (1993) و "Sachs و Warner" (1995) وجدوا أن فقط في الاقتصاديات المفتوحة يمكن أن نلاحظ التقارب "La convergence" أي محاولة إدراك الاقتصاديات المتقدمة؛ كذلك "Sachs و Warner" وجدوا بأن الدول ذات السياسات الانفتاحية نمت بمعدل 4,5 % سنويا ما بين 1970 و 1995، وبالعكس ذلك الدول المغلقة نمت بمعدل 0,7 %، غير أنهم أشاروا إلى صعوبة إثبات وجود علاقة قوية ومتينة بين الانفتاح والنمو؛ وتوصل "Harrison" (1996) إلى نفس الاستنتاجات وذلك باستعمال مؤشرات الانفتاح متنوعة ومختلف طرق القياس، فالنتائج المتحصل عليها توحى بوجود علاقة إيجابية بين درجة الانفتاح والنمو؛ وأما "Frankel و Romer" (1999) أدخلوا الخصائص الجغرافية في دراستهم وأيدوا بأن التجارة الدولية لها تأثير هام ومعتبر على النمو¹.
- دراسة David Dollar 2000، اهتمت بآثار نوعية المؤسسات على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، وبتأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي، والنتيجة الأساسية المتحصل عليها في هذه الدراسة تتمثل

¹ رشاش عباسية، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا "UEMOA"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2006/2007، ص 143.

في أن النمو السريع والمستوى العالي للتجارة والمؤسسات ذات النوعية العالية تأتي مع بعضها البعض، ولا يمكن التفرقة فيما بينهم.

- كما توصلت دراسة nouzard,jenifer,J,powell 2003، وجود آثار ايجابية للانفتاح على كل من النمو والتنمية أن النمو يساهم ايجابيا في التنمية، ولكن العكس غير محقق، حيث أن البلدان ذات التنمية المرتفعة لها نمو منخفض

- دراسة Bülent 2012 حول البحث في العلاقة الطويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في مجموعة من البلدان خلال الفترة 1960-2000، وذلك باستخدام مقاييس مختلفة لقياس الانفتاح التجاري، وتوصل من خلال هذه الدراسة أن العديد من المتغيرات المستعملة لقياس الانفتاح التجاري ذات علاقة موجبة ومعنوية بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل؛ ومع ذلك فنظرا لوجود بعض البلدان النائية فإن معنوية المتغيرات التي تعبر على الانفتاح التجاري تتأثر بمجرد الأخذ بعين الاعتبار محددات النمو الأخرى مثل: المؤسسات، عدم التجانس السكاني والجغرافي واستقرار الاقتصاد الكلي¹.

وفي الأخير نستخلص أن معظم الدراسات التطبيقية توصلت إلى أن تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية؛ ولكن لا ننسى لكل دولة خصوصياتها الاقتصادية وبالتالي لا بد من مراعاة درجة الانفتاح التجاري، وخاصة فيما يتعلق بحماية الصناعات الناشئة.

المطلب الثاني: اختيار السياسات التجارية لتحقيق النمو الاقتصادي

إن سياسة الدولة الاقتصادية تؤدي دورا بارزا في اختيار نمط السياسة التجارية المتبعة، لتحقيق النمو الاقتصادي، مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة من موارد طبيعية ومالية والواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد بشكل عام، وسنتناول كل من إستراتيجيتي إحلال الواردات وتشجيع الصادرات على التوالي، ثم الجدل القائم بينهما في الدول النامية.

الفرع الأول: إستراتيجية الإحلال محل الواردات

إن إستراتيجية الإحلال محل الواردات هي إستراتيجية ذات توجه داخلي، حاولت الدول النامية مع بداية استقلالها، عزل نفسها عن الظروف غير الملائمة للسوق الدولية، هذا ما دفعها إلى تبني إستراتيجية إحلال الواردات لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية للسوق الدولية التي تتميز بأسعار غير مواتية لها.

أولا: مفهوم إستراتيجية إحلال الواردات

يمكن القول أن إستراتيجية إحلال الواردات هي الإستراتيجية التي سلكتها الدول النامية بطريقة أو بأخرى للسير باقتصادها في مسار التصنيع وتعني هذه الإستراتيجية بإقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة

¹ بورداش شهرزاد، مرجع سابق، ص32.

السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج؛ وعلى ذلك فإن إستراتيجية الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة¹.

ومن الناحية الواقعية نجد أن هذه الإستراتيجية تطبق على مرحلتين²:

المرحلة الأولى: تقوم على تصنيع وإحلال الواردات من السلع الاستهلاكية والبسيطة وغير الدائمة كالملابس مثلا، على أساس أن هذه المنتجات تحتاج إلى فن إنتاجي كثيف العمل لا يحتاج إلى كثافة رأس المال أو التكنولوجيا وهذا الفن الإنتاجي يعكس الظروف السائدة في اقتصاديات الدول النامية، من حيث توافر العمالة الرخيصة قليلة المهارة ونقص رؤوس الأموال والتكنولوجيا وتوفر الطلب المحلي وتواضع الاستثمارات المطلوبة وميل حجم الوحدات الإنتاجية نحو الانخفاض.

المرحلة الثانية: وتعمل على إنتاج السلع الاستهلاكية الدائمة كالسيارات والثلاجات مثلا وكذلك السلع المتوسطة ومستلزمات الإنتاج والتجهيز كالصلب والصناعات الكيماوية، وهذه المرحلة تمثل التحدي الأكبر للدول النامية، لأنها تحتاج إلى كميات كبيرة من رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتطورة، كما أنها تحتاج إلى هياكل صناعية مركبة وإدارة اقتصادية عالية المهارة وكافة العناصر الأخرى التي تشح في الدول النامية. ولكي تحصل على هذه العناصر لابد أولا أن تحل المشكلة الزراعية والفجوة الغذائية بحيث لا تشكل هذه المواد ضغطا على ميزان المدفوعات وأن تصدر هذه الدول موادها التقليدية والفائض من المواد الزراعية والمواد الأولية وتحافظ على معدل التبادل بين قيم السلع والمواد الأولية المصدرة، وقيم السلع المستوردة من الدول المتقدمة تكنولوجيا، كما يمكنها أيضا أن تحصل على القروض إذا لزم الأمر لاستيراد التكنولوجيا من هذه الدول. أما عند بعض الاقتصاديين فإن المرحلة الثانية تبدأ بعد أن تكون الصناعة قد استنفذت فرص الإحلال ولم تعد السوق المحلية قادرة على امتصاص مزيد من المنتجات حيث تبدأ الصناعة في ارتياد أسواق التصدير وفي نفس الوقت يمكن البدء في إقامة بعض الصناعات الوسيطة والإنتاجية³.

ويضاف إلى ما تقدم أن عائد الربح الذي تحصل عليه الصناعات الوسيطة (مثل البتروكيماويات والحديد والصلب) كثيرا ما يكون متواضعا. كذلك فإن نجاح الصناعات الإنتاجية (مثل الآلات والمعدات) يعتمد على التخصص وتقسيم العمل، وعدم التوسع في إنتاج أصناف مختلفة؛ لأن التعدد الكثير في الأصناف والأنواع من شأنه أن يقلل من نطاق الإنتاج الأمثل ويطيل من فترة التعليم على الصناعة مما يرفع من تكاليف الإنتاج⁴.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص. 310

² عادل أحمد حشيش، المرجع السابق الذكر، ص. ص. 210، 211.

³ عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1998، ص. 342.

⁴ محمد محروسي إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992، ص. 47.

ثانيا: آثار إستراتيجية إحلال الواردات

يترتب على إستراتيجية إحلال الواردات آثارا هامة أخذت في الظهور خلال السنوات التي طبقت فيها ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

1. أدت هذه الإستراتيجية إلى منتصف طريق التصنيع، فلقد حفزت الطلب الداخلي فقط دون أن تتجح في تحفيز الطلب الخارجي على منتجاتها، وشجعت تنمية الصناعات المتجهة نحو تكثيف العمل دون تكثيف رأس المال؛
2. ساهمت في ارتفاع مستويات تكاليف الإنتاج، وتشوه هيكل النفقات وعدم كفاءة قطاع الأعمال وتبديد الموارد الاقتصادية المستعملة في العملية التصنيعية وعدم النجاح في تحقيق الاستخدام الأقصى للطاقات الإنتاجية المتاحة، والذي يعني وجود طاقات إنتاجية معطلة في القطاع الصناعي لعدم القدرة على توفير المدخلات المستوردة من الخارج¹؛
3. تدهور جودة السلع المنتجة، وذلك لاختفاء المنافسة الأجنبية، ومن ثم عدم وجود أي دافع يدفع المنتج المحلي نحو الاهتمام بقضايا الجودة والنوعية والحرص على سمعة السلعة المنتجة أو راحة المستهلك²؛
4. تضخم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية في عقد الثمانيات، حيث شكلت أزمة عالمية أقعدت كثيرا من الدول عن المضي في تبني أهداف طموحة لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية، بلغت هذه المديونية في 1990 حوالي 1400 مليار دولار³؛
5. فشل في إصلاح العجز في موازين المدفوعات، ففي حين انتهجت لتوفير الطلب على الصرف الأجنبي إلا أنها أصبحت بالعكس، مصدرا لتسرب العملة الصعبة في أشكال أخرى (مواد أولية، قطع غيار، تجهيزات، وأكثر من ذلك خدمات وفوائد الديون الخارجية)؛
6. لجوء هذه الدول إلى صندوق النقد الدولي، تسأل المعونة والمشورة حول كيفية الخروج من أزمتها الاقتصادية من خلال شروطه وإملاءاته حول النهج الاقتصادي وتحرير الاقتصاد وتنشيط قوى السوق وفتح المجال للقطاع الخاص وضرورة تراجع القطاع العام⁴.

¹ عبد الله موساوي، مكانة التجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية عرض حالة الجزائر خلال الفترة: 1989 - 1999، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص. 18.

² محمد محروسي إسماعيل، المرجع السابق الذكر، ص. 52.

³ زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص. 34.

⁴ عبد الله موساوي، مرجع سابق، ص. 19.

ثالثا: الآليات الناجحة لتطبيق إستراتيجية إحلال الواردات

يرجع السبب الرئيسي في تعثر بعض الدول في تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات إلى الإختلالات الهيكلية في البنى الاقتصادية وضعفها، وعدم مرونة جهازها الإنتاجي للتطورات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كجزء لا ينفصل عن مؤثرات العالم الخارجي، مما أدى إلى العجز في تحقيق التراكم بالمعدلات الكافية وتوجيه الاستثمار الصناعي داخل الاقتصاد الوطني، وكذا عدم القدرة على ضمان استمرار النمو وتأمين الاستهلاك محليا¹، فسياسة الدولة تؤدي دورا بارزا في اختيار الإستراتيجية الملائمة، وبالتالي توجيه عملية التخطيط وفق الاتجاه المحدد من قبل السلطة، مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة من موارد طبيعية ومالية والواقع الاقتصادي ومستوى تطوره؛ وقد اتبعت الدول التي تبنت إستراتيجية الإحلال عند تطبيقها التركيز على القطاعات المستهدفة للإحلال، والمقصود بالتوجه القطاعي أن الدولة تختار القطاع الاقتصادي الرائد لديها، والذي سوف يحرك عملية النمو وبعض الأفضلية في إجراءات الحماية، الجمارك والضرائب².

ويرى الكثير من واضعي السياسات الاقتصادية، أن إستراتيجية إحلال الواردات هي الممهدة لتطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات، وذلك لأن الدول ترغب بالاعتماد على الذات وبناء قاعدة صناعية وتحصيل إيرادات جمركية، ورفع نسبة التصدير إلى الاستيراد³.

الفرع الثاني: إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير

مع دخول عصر العولمة وتحرير التجارة الدولية، حاولت بعض الدول، الاتجاه إلى تطبيق إستراتيجية ذات توجه خارجي، في محاولة منها مواجهة التحولات التي طرأت على البيئة الاقتصادية، وخاصة تلك الدول التي لم تنجح في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها خلال تبنيتها إستراتيجية الإحلال محل الواردات.

أولا: مفهوم إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير

يقصد بإستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير التركيز عند اختيار ما يتم القيام به من صناعات على تلك الصناعات التي يتوافر لها فرص تصدير منتجاتها أو قدر منها إلى الخارج. ويرى البعض أن إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير تعني التحول من الإستراتيجية ذات التوجه الداخلي إلى إستراتيجية ذات التوجه التصديري الخارجي استغلالا للفرص الكبيرة التي تتيحها السوق العالمية في ظل النظام الاقتصادي العالمي.

ويأتي هذا التحول بصفة خاصة في عدد كبير من الدول النامية نتيجة لتحقيق معدلات نمو عالية في بعض الدول التي انتهجت إستراتيجية ذات توجه تصديري تقوم على استغلال إمكانيات السوق العالمية إلى أبعد

¹ جبر سلامة القريناوي، قدرة قطاع الصناعات الغذائية على إحلال الواردات دراسة حالة قطاع غرة، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال بكلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2006، ص. 98.

² جبر سلامة القريناوي، المرجع نفسه، ص. 100.

³ سمير شافورة، تحرير التجارة الخارجية وأثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2012، ص 75.

الحدود الممكنة. حيث أثبتت دول شرق آسيا ومعها عدد متزايد من الدول النامية الأخرى مثل المكسيك والشيلى والأرجنتين والبرازيل وغيرها أن السوق الدولية مفتوحة لكل من توافرت لديه الإرادة لاختراقها والمهم أن تكتمل مقومات إستراتيجية التوجه التصديري والتي تعمل على تشجيع التوسع في الصادرات من المنتجات التي تتمتع الدول محل البحث فيها بميزة تنافسية في الأسواق الدولية، وهي تلك المنتجات التي يتميز إنتاجها أو يمكن أن يتميز إنتاجها حاضرا أو مستقبلا بتكلفة منخفضة نسبيا بالمقارنة بباقي الدول الأخرى والتي تتيح الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي وأنماطه الجديدة. بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني لما تخلقه من قاعدة تصديرية تساهم في الأجل الطويل في نمو الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله، ذلك لأن إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، تجعل قطاع التصدير أكثر ديناميكية من القطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد الوطني، حيث تتزايد الصادرات بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي¹.

ثانيا: مبررات تطبيق إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير

يبدو أن التحول نحو إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير له من الأسباب المنطقية والمرتبطة بالتحويلات العالمية الأخرى، التي تجعلها إحدى التحويلات الاقتصادية الهامة في آليات النظام الاقتصادي العالمي ولعل أهم الأسباب هي على النحو التالي²:

1- أن التحول نحو إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير يتوافق بدرجة كبيرة مع التحول الذي يحدث في النظام التجاري العالمي نحو مزيد من تحرير التجارة العالمية؛

2 - أن هناك حدودا لإستراتيجية الإحلال محل الواردات وأن الاستمرار فيها والإصرار عليها يعد مرحلة معينة من مراحل التصنيع يتعارض مع مقتضيات التنمية بل لابد أن تتحول إستراتيجية التنمية بعد نقطة معينة إلى إستراتيجية أخرى تقوم على استغلال الفرص التي تتيحها السوق العالمية وهي إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير؛

3- تقوم إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير على التوسع في الصادرات للمنتجات المختلفة سواء كانت كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال، التي يكون للاقتصاد الوطني فيها ميزة نسبية أو ميزة تنافسية سواء مكتسبة حاليا أو اكتسابها مستقبلا؛

4- تشير العديد من الدراسات إلى أن هناك علاقة قوية بين تبني إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير والنمو الاقتصادي، حيث أن التوسع في الصادرات الناتج عن تلك الإستراتيجية يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي عن

¹ عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2009، ص. ص.

289، 290

² عبد المطلب عبد الحميد، المرجع نفسه، ص. ص. 290، 293

طريق الزيادة في معدل التكوين الرأسمالي من جهة وزيادة النمو والأداء في إنتاجية عناصر الإنتاج من جهة أخرى؛

5- أبرزت العديد من الدراسات التي أجريت على عدد من الدول النامية، أن هناك علاقة سببية محددة بين نمو الصادرات وتنمية القطاعات السلعية وخاصة الصناعات التحويلية؛

6- أن إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير التي تقوم على تشجيع الصادرات تؤدي إلى كفاءة تخصيص الموارد طبقاً للمزايا النسبية وتسمح بالاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووفورات الحجم وإدخال التطوير التكنولوجي لمواجهة المنافسة الخارجية؛

7- أن إستراتيجية الإحلال محل الواردات لها مزايا لدرجة محدودة بعدها تتوقف تلك المزايا وتتقلب صناعاتها إلى عبء على الاقتصاد الوطني وتصبح عائقاً أمام التطور الاقتصادي والتطوير التكنولوجي؛

8- أظهرت العديد من الدراسات في الدول النامية أن إتباع إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير تتيح فرص عمل أكثر بالمقارنة بإستراتيجية الإحلال محل الواردات وبالتالي تساهم في حل مشكلة البطالة عن طريق استيعاب المزيد من العمالة؛

لهذه الأسباب وغيرها كان التحول من إستراتيجية الإحلال محل الواردات إلى إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير هو أحد التحولات الهامة في آليات الاقتصاد العالمي.

ثالثاً: آثار إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير

إن إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير لها مزايا و عيوب، نقوم بإجمالها حول النقاط التالية¹:

أ- مزايا إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير

1. يسمح التصدير على حسن استغلال مبدأ الميزة النسبية، وهذا من شأنه أن يمكن الدولة من الاستفادة من وفورات التخصص في إنتاج سلعة معينة؛

2. التغلب على مشكلة صغر حجم السوق المحلي، مما يمكن الدولة النامية من الاستفادة من وفورات الحجم الكبير وهذا العامل هام جداً بالنسبة للدول النامية صغيرة الحجم أو الفقيرة مثل دول الشرق الأقصى؛

3. زيادة متحصل الدول من العملات الأجنبية، من خلال أقسام ميزان العمليات الجارية وخاصة التجارة الخارجية، وليس من خلال الاستدانة، وما تولده من مواد ذاتية من الصرف الأجنبي يخفض من مديونية هذه الدول؛

¹ زرنوح ياسمينه، المرجع السابق الذكر، ص. 37، 38.

4. تساهم هذه الإستراتيجية في توليد احتكاك بالأسواق الدولية، وهو ما يساعد هذه الدول على التقدم في صناعات التصدير، والحصول على المزيد من المعلومات والتطورات التكنولوجية السائدة في الأسواق العالمية، وبالتالي تولد الرغبة لديها لبذل المزيد من الجهود والسياسات لتطوير جودة المنتجات التصديرية والتحكم في أسعارها.

ب- عيوب إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير

1. قد يصعب على الدول النامية أن تقيم صناعات تصديرية، بسبب شدة المنافسة من جانب الدول الصناعية ذات التاريخ العريق في ميدان التصنيع؛
2. إن الدول الصناعية قد تقيم جدار عاليا من الحماية الجمركية، فيما يتعلق بصناعاتها التي تتميز بالبساطة أو باستخدام فنون إنتاجية كثيفة استخدام اليد العاملة (مثل الملابس الجاهزة والالكترونيات وغيرها) وهذه هي الصناعات التي يمكن أن تتمتع فيها الدول النامية بميزة نسبية في إنتاجها؛
3. إن الدول التي تعتمد أساسا على تصدير منتجاتها المصنعة، إلى أسواق الدول الصناعية تعاني من وقت لآخر من أي أزمات تمر بها بلدان الدول الصناعية. وقد عانت دول الشرق الأقصى كثيرا من الركود الاقتصادي الذي مرت به الدول الصناعية في غرب أوروبا وشمال أمريكا في السنوات الأولى من الثمانينات.

الفرع الثالث: الجدل القائم بين الإستراتيجيتين التجاريتين في الدول النامية

ظل الجدل قائما حول كل من إستراتيجيتي إحلال الواردات وتشجيع الصادرات منذ بداية الخمسينيات من خلال سيطرة إحدهما على الأخرى وأيهما أصلح وأنسب بالنسبة لكل دولة نامية ومتى؟ هذا ما سنحاول معرفته في هذا الفرع.

أولا: النظر نحو الخارج وكشف موانع التجارة وعوائقها

يعد عرض الصادرات الأولية أو الثانوية في الدول النامية من المكونات الأساسية في أي سياسة تنمية قادرة على الاستمرار على المدى الطويل، وبالتالي سنعرض باختصار لنطاق وحدود القدرة على التوسع في صادرات الدول النامية، أولا من ناحية المنتجات الأولية، ثم من ناحية الصادرات التامة الصنع.

أ- التوسع في الصادرات من السلع الأولية: كثير من الدول النامية محدودة الدخل لا تزال تعتمد على المنتجات الأولية في معظم إيراداتها من الصادرات المعتمدة على المنتجات الأولية، والتي نمت بشكل أكثر بطئا كنسبة من إجمالي التجارة العالمية. ولما كانت المنتجات الزراعية الغذائية وغير الغذائية بالإضافة إلى المواد الخام، تمثل معظم صادرات الدول النامية وخاصة الدول الفقيرة التي تكون هذه المنتجات مصدرا أساسيا للنقد

الأجنبي بالنسبة لها؛ فبالنسبة لجانب الطلب، يبدو لنا على الأقل أن هناك خمسة عوامل تعمل على إعاقة التمدد والتوسع السريع في الطلب على المنتجات الأولية وهذه العوامل هي¹:

العامل الأول: نجد أن مرونة الطلب الداخلية على الزراعة الغذائية والمواد الخام منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالطلب الخاص بالوقود ومعادن معينة، وصناعات معينة.

العامل الثاني: معدلات نمو السكان في الدول المتقدمة قد وصلت إلى مستوى الإحلال أو قريباً منه، لذا فإنه يتوقع من تلك المصادر توسعاً ضئيلاً للغاية في الطلب على منتجات المواد الأولية للدول النامية.

أما العاملين الرابع والخامس، أولهما تنمية الإحلال الخاص بالبدايل الصناعية محل المواد الخام الطبيعية وثانيهما هو نمو وزيادة الحماية الزراعية في الدول المتقدمة وهما العاملان الأكثر أهمية.

إن أي إستراتيجية تنموية تقوم بها الدول النامية يجب أن توفر الاكتفاء الغذائي لإطعام الناس أولاً وبعد ذلك تتجه إلى توسيع الصادرات ولكن في إنجاز تحقيق مهمة التنمية، فالدول النامية يمكن أن تصبح قادرة على إدراك الفائدة المرتقبة من ميزات النسبية في أسواق المنتجات الأولية العالمية، وذلك لن يتحقق إلا من خلال²:

1. أن تقوم الدول المتقدمة بمساعدة تلك الدول في تشكيل وتنفيذ اتفاقيات سلع دولية عملية وإخراج ما وضعته الأنكثاد* إلى حيز التنفيذ؛

2. تأمين الدخول إلى أسواق الدول المتقدمة بشكل أسهل من خلال تخفيف القيود المفروضة.

ب- توسيع الصادرات من السلع تامة الصنع: إن التوسع في صادرات الدول النامية تامة الصنع قد أعطت حافزاً مذهباً للأداء التصديري للعديد من البلدان، مثل الذي حدث في كل من كوريا الجنوبية، سنغافورة، هونغ كونغ، تايوان، المكسيك والبرازيل وذلك على مدار الأربعة عقود الأخيرة من القرن العشرين، فنجد مثلاً أن صادرات تايوان نمت بمعدل سنوي يفوق 20 %، وأن صادرات كوريا الجنوبية قد نمت بشكل أسرع من ذلك وفي كلتا الحالتين كان هذا النمو التصديري يعتبر كنتيجة لزيادة السلع تامة الصنع والتي ساهمت بأكثر من 80% من عوائد الصرف الأجنبي لكلتا الدولتين. وبالنسبة للدول النامية فإن صادرات السلع تامة الصنع قد نمت من 6 % من إجمالي الصادرات السلعية عام 1950 إلى ما يقرب من 45 % عام 1990.

ثانياً: النظر إلى الداخل مع بقاء الاتجاه للخارج: إن الإستراتيجية النموذجية لإحلال الواردات تتطلب وضع موانع تعريفية أو حصص على بعض السلع المستوردة، ثم القيام بتنشيط وإنشاء صناعة محلية من أجل إنتاج مثل هذه السلع كالأجهزة الكهربائية وغيرها وبشكل نموذجي فإن ذلك يحتاج إلى تعاون مشترك مع شركات

¹ ميشيل ب. تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2009، ص-ص. 558-563.

² ميشيل ب. تودارو، نفس المرجع، ص 564.

* UNCTAD : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إشارة إلى الأحرف الأولى من التسمية.

أجنبية والتي تشجع على إنشاء مصانعهم ومؤسساتهم خلف حائط حماية التعريفة الجمركية مع الإعفاء من جميع أنواع الضرائب ومنح حوافز الاستثمار. وبالرغم من أن التكاليف الأولية للإنتاج يمكن أن تبدو أعلى من تلك السابقة للبضائع المستوردة فإن الأساس الاقتصادي المنطقي المؤيد لعمليات تصنيع سلع إحلالية، إما لأن الصناعة سوف تكون في النهاية لديها القدرة على جني ثمار الإنتاج المتبع في ظل توافر نظام اقتصاديات الحجم والتكلفة المنخفضة أو أن ميزان المدفوعات سوف يتحسن بحيث تصبح السلع الاستهلاكية المستوردة أقل. يتفق كثير من الملاحظين على أن إستراتيجية تصنيع السلع الإحلالية كانت إلى حد كبير غير ناجحة، خاصة وأنها أظهرت تحديدا خمسة نتائج غير مرغوب فيها بما تسمى بسلبية السياسات وهي¹:

1. البقاء خلف حائط من التعريفات الوقائية ومن الضغوط التنافسية أدى إلى أن كثيرا من صناعات إحلال الواردات سواء مملوكة لقطاع عام أو خاص تظل غير ناجحة بالإضافة إلى احتياجها لتكلفة عالية التشغيل؛

2. المستفيدون الرئيسيون من عملية إحلال الواردات هم الشركات الأجنبية التي كانت قادرة على وضع نفسها خلف حائط التعريفات وتأخذ ميزة الضريبة المحررة وحوافز الاستثمار، وبعد استخراج الفوائد والأرباح والضرائب ومصاريف الإدارة ومعظم الأموال يقومون بتحويلها للخارج، ويتراكم القليل الذي يمكن أن يترك عادة إلى الصناع المحليين ذوي الثروات والذين تتعاون معهم المصانع الأجنبية والذين يوفر الغطاء الاقتصادي والسياسي لها؛

3. معظم عمليات إحلال الواردات تمت بالاستيراد المدعم حكوميا بشكل كبير للسلع الرأسمالية والمنتجات الوسيطة، وذلك بواسطة شركات أجنبية ومحلية. ففي حالة الشركات الأجنبية فإن معظم هذه المشتريات تشتري عن طريق الشركات الأم أو الفروع في الخارج وهناك نتيجتان وقتيتان هما:

- إقامة الصناعات الرأسمالية التي تلبي احتياجات الأغنياء في حين أن تأثيرها ضئيل على العمالة.
- بعيدا عن تحسين موقف ميزان مدفوعات الدولة النامية وتلطيف مشكلة الديون، فإن إحلال الواردات الغير مقيد غالبا ما يجعل الأمر أسوأ عن طريق زيادة الحاجة إلى مدخلات سلع رأسمالية مستوردة ومنتجات وسيطة وجزء من الأرباح تحول إلى الخارج في صورة مدفوعات وتحويلات خاصة.

4. إحلال الواردات قد أصبح تأثيرها ضارا على تصدير المنتجات الأولية التقليدية، من أجل تشجيع التصنيع المحلي من خلال استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة الرخيصة فأسعار الصرف عادة ما تقوم بشكل غير صحيح، وذلك له دوره في رفع سعر الصادرات وخفض سعر الواردات بالعملة المحلية، فإذا ساد سعر صرف السوق الحرة فإن التقييم المبالغ فيه لسعر الصرف يمكن حكومة الدول النامية بشكل فعال بأن تقلل من سعر الواردات بالعملة المحلية؛

¹ ميشيل ب. تودارو، المرجع السابق الذكر، ص. 570 - 573.

5. إن إحلال الواردات والذي يمكن أن يفهم بفكرة تحفيز تنمية الصناعات الناشئة والتصنيع المحلي عن طريق إعداد روابط أمامية وخلفية مع باقي القطاعات الاقتصادية، قد فشل ذلك. وهناك العديد من الصناعات الناشئة لا تنمو أبداً، فهي تختبئ خلف التعريفات الجمركية. وفي الواقع، فإن حكومات الدول النامية ذاتها غالباً ما تدير وتشغل الصناعات المحمية كمشروعات مملوكة للدولة علاوة على ذلك فإنه عن طريق زيادة تكاليف المدخلات للصناعات التي تم إحلالها والقيام بشراء مدخلاتهم الخاصة من مصادر خارجية أي استيرادها بدلاً من أن يوفر ذلك من خلال روابطهم الخلفية مع الموردين المحليين، فإن شركات إحلال الواردات الغير كفاء يمكن في الواقع أن تمنع وتعوق عمليات التصنيع المتكاملة ذات الاعتماد الذاتي. وفي الأخير يمكن القول أن هناك ظروف اقتصادية لكل بلد سواء كانت داخلية أو خارجية كأزمة الدين الخارجي مثلاً، تجعله يركز على سياسة اقتصادية معينة تتوافق مثل هذه الظروف؛ ويمكن موافقة محمد موسى عريقات¹، أن أية إستراتيجية يجب أن تنبع من طبيعة وظروف وإمكانيات كل الدول النامية ذاتها لتحقيق النمو المنشود في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ولا يجب أن تغفل الإستراتيجية المتبعة وضع أهدافها وخططها التنموية على إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع ضمن أولويتها.

¹ حربي محمد موسى عريقات، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الفكر، ط1، عمان، 1992، ص. 45.

خلاصة الفصل

تناول الفصل الجوانب النظرية والمقاربات الفكرية لسياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، حيث يؤدي بالدولة التي تتبع سياسة الانفتاح التجاري إلى التخفيض من الرسوم الجمركية وإلغاء القيود والحواجز غير الجمركية (نظام الحصص) بين الدول، وزيادة التبادل فيما بينها عن طريق الصادرات والواردات، بما يعود بالمنفعة على كل الأطراف، كما تكمن أهميتها في العلاقة التي تجمعها مع النمو الاقتصادي، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة يؤثر إيجاباً على معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معاً، باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه التنمية الاقتصادية في كل دول العالم.

إن مؤشرات الانفتاح التجاري هي عبارة عن مجموعة السياسات التجارية المتبناة التي تعبر عن الأداء التجاري للدولة وتسمح لها بمعرفة مدى انفتاح الدولة على العالم الخارجي، كما تستخدم هذه المؤشرات كذلك من أجل ترتيب وتصنيف الدول حسب درجة الانفتاح، و يقاس مؤشر الانفتاح التجاري عادة بحاصل قسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي، وهو المؤشر الأكثر استخداماً.

إن النمو الاقتصادي لا يتحقق بحدوث الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي فقط، بل لابد أن يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي بما يفوق معدل النمو السكاني، أي حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثل في زيادة نصيبه من الدخل الوطني، كما يعتبر هذا المؤشر أكثر المعايير استخداماً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم الدول وعن طريق هذا المؤشر كذلك يقوم البنك العالمي بترتيب وتصنيف الدول.

هناك عدة أنواع للنمو الاقتصادي، لكن النمو الذي نجده سائداً في الدول النامية، هو النمو الاقتصادي العابر، وذلك استجابة لبعض الظروف الطارئة، كارتفاع أسعار بعض صادراتها، مثل أسعار البترول في الدول النفطية، كما أن هناك عدة نظريات مفسرة للنمو الاقتصادي، ووفقاً لنظرية النمو الداخلي يمكن بناء علاقة طويلة الأجل بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، حيث يساعد تحرير الواردات على نقل التكنولوجيا باستيراد السلع الرأسمالية، حيث تنقل رؤوس الأموال الاستثمارية الأجنبية التكنولوجيا من الدول الصناعية إلى الدول النامية، وتؤدي إستراتيجية النمو القائمة على التصدير إلى تحقيق نمو مرتفع بسبب التوسع في الإنتاج.

وأخيراً بالنسبة لاختيار السياسات التجارية لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية، أن أي إستراتيجية تنموية تقوم بها الدول النامية يجب أن تحقق الأمن الغذائي أولاً وبعد ذلك تتجه إلى توسيع الصادرات، والانفتاح على العالم الخارجي.

الفصل الثانى:

الإطار التحليلي لسياسة الانفتاح التجاري
والنمو الاقتصادي في الدول النامية

تمهيد

لقد شهد العالم بأسره العديد من الاختلالات والاضطرابات والصراعات التجارية الحادة، والتي تكمن وراءها سياسات الحماية* والاحتكار التي اتبعتها مختلف دول العالم، وتجاوزا لهذه الصراعات، كان النقاش دائرا حول تنظيم العلاقات الاقتصادية، والمبادلات التجارية وفق نظام مؤسسي وبالفعل شهدت الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إقامة مؤسسات بريتين وودز، والمتمثلة في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، إلى جانب توقيع الكثير من الاتفاقات المتعددة الأطراف بين مجموعات من الدول لتحرير التجارة بينها، أو لتقوية وتعزيز المواقف التفاوضية لها مع الدول وذلك منذ العام 1947 بنشوء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية أو ما يعرف بالجات (GATT)**، واستمرت هذه المفاوضات المتعددة الأطراف ثماني جولات حتى تم الاتفاق خلال الجولة الأخيرة على تأسيس منظمة التجارة العالمية سنة 1995، وبذلك اكتمل النظام المؤسسي للاقتصاد العالمي؛ إلى جانب التوجّهات الدولية نحو انفتاح الاقتصاديات الوطنية والإقليمية على بعضها البعض، وأمام حتمية هذه التحولات الاقتصادية في المحيط الاقتصادي الدولي، دفع مختلف اقتصاديات الدول النامية إلى محاولة لمسايرة هذه التحولات، وكان الاعتقاد السائد بأن الاندماج القوي في النظام التجاري العالمي سيخلق شروطا مواتية للنمو الاقتصادي، ويسمح لها بأن تسدّ الفجوة بين اقتصادياتها وبين نظيرتها في الدول المتقدمة.

لكن يعتبر هذا تحديا كبيرا بالنسبة للدول النامية، وذلك بسبب التفاوت في الأنظمة الاقتصادية، والسياسية، والهياكل الإنتاجية بينها وبين الدول المتقدمة، وأمام هذه التحديات كان لابد على الدول النامية أن لا تبقى مكتوفة الأيدي، وأن تعمل على التقليل من الآثار السلبية المحتملة من جراء ذلك، هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل في ثلاثة مباحث، على النحو التالي:

🔍 المبحث الأول: مكانة الدول النامية ضمن البيئة الاقتصادية العالمية

🔍 المبحث الثاني: الدول النامية وسياسة الانفتاح التجاري في ظل النظام الاقتصادي العالمي

🔍 المبحث الثالث: واقع سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول النامية

* هذه السياسات الحمائية لوحظ عودتها خلال الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008.

** GATT الجات إشارة إلى الأحرف الأولى من كلمات الاتفاقية General Agreement on Tariffs and Trade

المبحث الأول: مكانة الدول النامية ضمن البيئة الاقتصادية العالمية

يتناول هذا المبحث مجموعة من العناصر تتعلق بالدول النامية، من خلال تعريفها ومعايير تصنيفها، وكذا العلاقات الاقتصادية واتساع الفجوة بينها وبين نظيرتها المتقدمة، بالإضافة إلى مشاكل تحرير تجارتها الخارجية وآثارها على اقتصادياتها.

المطلب الأول: ماهية الدول النامية ومعايير تصنيفها

يستند تقسيم العالم اقتصاديا بصفة عامة، إلى معيارين أساسيين: إما وفق معيار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتقسم من حيث مستوى الدخل، دول عالية الدخل، دول متوسطة الدخل، ودول منخفضة الدخل، وإما حسب معايير النمو، فتقسم الدول إلى اقتصاديات متقدمة واقتصاديات نامية.

الفرع الأول: ماهية الدول النامية

يُشير تقرير البنك الدولي لسنة 2016، أن البلدان المتقدمة أو الاقتصاديات المتقدمة تعرف بأنها المجموعة التي يتم اعتبارها "البلدان ذات الدخل المرتفع الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" من قبل البنك الدولي وتعرف البلدان النامية أو الاقتصاديات النامية بأنها جميع الاقتصاديات الأخرى¹.

وتعرّف الدول النامية على أنها مجموعة الدول التي لم تحسن استغلال الثروة البشرية والطبيعية الموجودة فيها إلى أعلى حد ممكن، كما تعاني من نقص في خدماتها الأساسية، كالتعليم والصحة؛ ويطلق أيضا على هذه الدول مصطلح دول العالم الثالث (أو دول الجنوب)، ويعيش فيها من السكان ما تقارب نسبته السبعين بالمائة من إجمالي سكان العالم، وعددها 130 دولة، وتعد معظم دول قارة آسيا (ما عدا اليابان وكوريا وتايوان) من الدول النامية؛ وكذلك تعد معظم دول القارة الأفريقية (ما عدا جمهورية جنوب إفريقيا) من الدول النامية؛ وكذلك تعد دول أمريكا الجنوبية أيضا من الدول النامية.

ولكن هناك فروق بين هذه الدول، فمثلا دول الخليج العربية، والدول الأخرى التي تنتج سلعة اقتصادية مهمة، كالنفط مثلا، تختلف الأوضاع المالية والصحية والتعليمية فيها عن الدول الأخرى؛ ولكن لا يمكن اعتبار هذه الدول من العالم المتقدمة لأن اقتصادها لا يعتمد على الصناعة بل على تصدير النفط.

الفرع الثاني: معايير تصنيف الدول النامية

تُصنّف الدول حسب التغيرات في مستوى تنميتها خلال فترة زمنية معيّنة جنبا إلى جنب مع مستواها التنموي.

¹ تقرير التنمية الصناعية لسنة 2016، ولمزيد من المعلومات حول كافة الاقتصاديات حسب المنطقة، مستوى الدخل، البلدان الأقل تطورا والاقتصاد الأكثر نموا في كل إقليم، راجع نفس التقرير ملحق ب1، ص. 43.

أولاً: تصنيف البنك الدولي

اتخذ البنك الدولي في نسخته لعام 2016 الخاصة بالمؤشرات التنموية العالمية قراراً بعدم التمييز بين الدول المتقدمة والنامية في تقديم بياناته، إذ أشار إلى تقادم هذا التمييز بين التصنيفين؛ وعوضاً عن ذلك، صنّف البنك الدولي الدول ضمن أربع فئات بناءً على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، على أن يُعاد تصنيف الدول في 1 يوليو من كل عام.

وفي عام 2016، شملت الفئات الأربعة حسب الدخل بالدولار الأمريكي ما يلي¹:

1. الدول ذات الدخل المنخفض: 995 دولاراً أو أقل؛
2. الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى: بين 996 و3,895 دولاراً؛
3. الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى: بين 3,895 و12,055 دولاراً؛
4. الدول ذات الدخل المرتفع: 12,056 دولاراً أو أكثر.

ثانياً: معايير أخرى

وهناك معايير يتم الاعتماد عليها في تصنيف الدول إلى نامية، أهمها²:

1. **معدل الدخل القومي والدخل الفردي**: إن أحد المعايير التي يمكن عن طريقها تمييز الدول النامية عن الدول المتقدمة هو معدل الدخل القومي؛ وعن طريق معدل الدخل القومي يمكن أن معرفة معدل الدخل الفردي، ويعادل معدل الدخل الفردي في الدول النامية 1/20 تقريباً من معدل الدخل الفردي في الدول المتقدمة.

وفي بعض الأحيان لا يمكن الاعتماد على هذا المعيار في تصنيف الدول إلى نامية أو متقدمة، فمثلاً معدل الدخل الفردي في دولة الإمارات العربية ودولة الكويت يقع ضمن أعلى خمس دول في العالم، ومع ذلك فإن هاتين الدولتين لا تعتبران من الدول المتقدمة بل من الدول النامية لأن اقتصادهما لا يعتمد على القطاع الصناعي بل على تصدير سلع مهمة وهي النفط.

2. **النظام الصحي**: ينخفض مستوى الخدمات الصحية في الدول النامية بشكل كبير جداً؛ ففي معظم الدول الأفريقية (ما عدا دول شمال إفريقيا العربية) هناك طبيب واحد مقابل كل 1000 شخص، بينما نرى أن هناك طبيباً واحداً مقابل أقل من 500 شخص في الدول الأوروبية، ويمكن أن نستثني دول الخليج العربية من الدول النامية من هذه الناحية، إذ يوجد طبيب مقابل كل 1000 شخص. وبسبب فقر الدول

¹ التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2016 www.worldbank.org

² <https://mugtama.com/translations/item/79415-2018-11-28-16-23-00.html> le30/12/2018
<http://alrai.com/article/41441.html>

النامية فإن ما تنفقه على الخدمات الصحية قليل جدا مقارنة مع ما تنفقه الدول المتقدمة، ولذلك فإن هناك نقصا في عدد المستشفيات وكميات الدواء.

3. النظام التعليمي : كلما زاد إنفاق الدولة على القطاع التعليمي دلّ ذلك على تقدمها، وكلما كثرت نسبة المتعلمين في الدولة كان ذلك دليلا على تقدمها؛ فإذا قارنا مستوى التعليم بين الدول النامية والمتقدمة رأينا مثلا أن 40% فقط من الأطفال في إفريقيا يحصلون على فرصة دخول المدارس وإنهاء المرحلة الابتدائية. بينما نرى أن 100% من الأطفال في الدول المتقدمة يستطيعون دخول المدارس وإنهاء المرحلة الابتدائية.

4. التجارة : فكلما زاد حجم التبادل التجاري بين الدولة والدول الأخرى دلّ ذلك على تقدمها، فالتجارة مهمة جدا لكل دولة، فمعظم الدول النامية تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير نوع واحد من الإنتاج مثل النفط، النحاس، السكر، البن والقطن. فإذا كان سعر المادة التي تصدرها الدولة النامية عاليا، كالنفط مثلا، فإن ذلك يجعل الدولة غنية.

المطلب الثاني: عدم تكافؤ العلاقات الاقتصادية واتساع الفجوة

نتناول في هذا المطلب مستوى انخراط الدول النامية في التجارة الدولية، واتساع الفجوة بين الاقتصاديات النامية والاقتصاديات المتقدمة، من خلال الفرعين الآتيين.

الفرع الأول: مستوى انخراط الدول النامية في التجارة الدولية

إن المتتبع لتحليل الإحصائيات الوطنية والدولية، يجد أن هناك اتجاه عالمي عام لنمو مؤشر حصة التجارة في إجمالي الناتج المحلي، بمعنى تزايد انخراط بلدان العالم في منظومة التجارة الدولية؛ ويمكن تقسيم بلدان العالم إلى ثلاث مجموعات، كما يلي¹:

أولاً: المجموعة الأولى: وهي مجموعة البلدان الأوروبية المتطورة الصغيرة الحجم، ذات المستوى العالي من الانخراط في التجارة الدولية وتشمل بلدان البينيلوكس*، ومجموعة البلدان الاسكندنافية**؛ ويمثل مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي لديها، الأعلى في العالم (باستثناء هونغ كونغ).

ثانياً: المجموعة الثانية: وتضم غالبية بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتشمل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، وإسبانيا؛ وتعتبر درجة انخراط هذه البلدان في التجارة الدولية عالية أيضا، فمثلا حصة التجارة الخارجية من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع إلى ما بين 25-26% سنة 2004 مقارنة بسنة 1970 حيث لا يتجاوز 8%.

¹ محمد دياب، مرجع سابق، صص. 77-80.

* وتتمثل في: بلجيكا، هولندا والوكسمبورغ.

** وتتمثل في: السويد، فنلندا، الدنمارك، النرويج، إيرلندا، واسلندا.

ثالثاً: المجموعة الثالثة: وتشمل بقية بلدان العالم، وهناك أو ثمة تفاوت طبيعي بين هذه البلدان بالنسبة لانخراطها في التجارة الدولية، رغم وجود ميل واضح لتزايد انخراط الدول النامية في منظومة العلاقات التجارية الدولية. فبالنسبة للبلدان النامية والمتوسطة التطور، فإن تطور التجارة يجري في إطار البحث عن أسواق لتصريف المنتجات المحلية، التي تواجه صعوبات في أسواق البلدان المتطورة، ورغم ذلك فإنها تعتبر مشاركا رئيسيا في الاقتصاد العالمي؛ وزادت أهميتها في العقدين الأخيرين من خلال حصتها من مجمل التجارة الدولية، من حوالي الربع تقريبا إلى قرابة الثلث، كما تحولت من مصدر للمنتجات الزراعية والمواد الأولية، إلى مصدر للسلع الصناعية أيضا، ولكن بمقابل النمو السريع والديناميكية العالية للتجارة الخارجية لبلدان شرق آسيا، تشهد غالبية البلدان النامية نموا أكثر تواضعا في تجارتها وفي أوضاعها الاقتصادية عموما.

الفرع الثاني: اتساع الفجوة بين الاقتصاديات النامية والاقتصاديات المتقدمة

رغم ما حققته الدول النامية خلال التسعينيات من القرن الماضي من نمو واضح، في إنتاج السلع التحويلية الصناعية، حيث بلغت 15%، مقابل 9.5% في الثمانينات، من مجموع القيمة المضافة التحويلية العالمية، إلا أنه يعتبر هذا النمو متواضعا وغير جوهري، وذلك لأنه تحقق في أهم عقدين للتنمية الصناعية الدولية، حيث رفعت خلالهما القيود عن حركة رؤوس الأموال والخبرات الإنتاجية لكثير من الصناعات التحويلية، فضلا عن ذلك لا زالت هناك عناصر تسهم في زيادة التفاوت الصناعي بين الاقتصاديات النامية والاقتصاديات المتقدمة ومنها¹:

أولاً: ازدياد معدل النمو السكاني في الدول النامية: حيث تجاوز هذا المعدل مقارنة بالدول المتقدمة بأكثر من الضعف 1.7%، مقابل 0.7%، مما يقلل من معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة التحويلية للبلدان النامية؛ وعند مقارنة الحصة النسبية لمجموع القيمة المضافة التحويلية في العالم، يلاحظ أنه خلال التسعينات أن 15%، من القيمة المضافة الكلية في العالم كانت من نصيب 85% من سكان العالم في حالة البلدان النامية، بينما كانت 85% من القيمة التحويلية الكلية في العالم، من نصيب 15% من سكان العالم في حالة البلدان المتقدمة، وبذلك تبرز الفجوة في حصة الفرد من القيمة المضافة التحويلية، حسب مساهمتها النسبية في العالم، بين 0.176 للدول النامية، و5.667 للدول المتقدمة.

ثانياً: المساهمة الحقيقية للموارد المحلية في التنمية الصناعية: حيث أن هناك انخفاض في المساهمة الحقيقية المستقلة للموارد التكنولوجية والبشرية والمالية في البلدان النامية، ويرجع ذلك إلى:

- التأخر التكنولوجي بسبب انخفاض أهمية مراكز البحث والتطوير، وانخفاض الإنفاق على هذه المراكز؛
- ضعف الموارد المالية وتفاقم الديون وخسائر التعاملات؛

¹ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013، ص- ص. 156- 160.

- ارتفاع نسبة الأمية في الدول النامية مقارنة بنظيرتها المتقدمة.

ثالثاً: هجرة الأدمغة: زادت هجرة أو تسرب العقول من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة الصناعية، وهذا ما استنزف جزءاً كبيراً من الاستثمارات على التعليم، ويرجع ذلك إلى توافق عوامل الطرد من الدول النامية، مع عوامل الجذب في الدول المتقدمة.

رابعاً: تراكم الديون الخارجية على الدول النامية: مما ولد تدهور في أسعار الصرف الأجنبي، وارتفاع معدلات التضخم، مما يؤدي العجز في موازين المدفوعات.

خامساً: اختلال وتشوه العلاقات الهيكلية للقطاع الصناعي: حيث تتوزع نشاطات في الدول النامية غالباً فيما بين مجموعتين رئيسيتين: إحداهما تتعلق مباشرة بالمواد الخام، والأخرى تتعلق بتجميع المكونات المستوردة للإنتاج النهائي، وبالتالي التشتت الصناعي في الدول النامية، مقارنة بالاندماج الهيكلي المتكامل في الدول المتقدمة.

سادساً: تدهور أسعار الصادرات الأولية: وقد انعكس ذلك على إيرادات الدول النامية، من العملات الأجنبية، وبالتالي ازدياد العجز في موازين المدفوعات؛ وخاصة إذا رافقه انخفاض أسعار البترول بالنسبة للدول البترولية.

المطلب الثالث: مشاكل تحرير التجارة الخارجية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية

نتطرق في هذا المطلب كذلك إلى فرعين، يتمثلان في المشاكل الناجمة من جرأ تحرير التجارة الخارجية في الدول النامية، والآثار المترتبة على اقتصادياتها.

الفرع الأول: مشاكل تحرير التجارة الخارجية في الدول النامية

تعاني أغلب الدول النامية من مشاكل كثيرة في تجارتها الخارجية، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل، يمكن إجمالها فيما يلي¹:

أولاً: السياسات الاقتصادية للدول المتقدمة

منذ القرن التاسع عشر لجأت الدول الاستعمارية إلى تعميق التقسيم الدولي للعمل القائم على تخصص المستعمرات بإنتاج المواد الخام الزراعية والمعدنية ومستهلكه للسلع المصنعة، واستخدمت من أجل ذلك إجراءات تعسفية قاسية للقضاء على محاولات التصنيع في المستعمرات التابعة لها لمنعها من تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، وبعد أن حصلت المستعمرات على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية شددت الدول المتقدمة من إجراءاتها تجاه الدول النامية؛ فاعتمدت مبدأ "حرية التجارة الدولية" ومبدأ "التفوق النسبي في تكاليف الإنتاج" مما أثر على دور الدول النامية كحلقات لإنتاج الخامات الزراعية والمعدنية تابعة للشركات الاحتكارية الدولية.

¹ حسين عباس حسين الشمري وكريم عبيس حسان، تحرير التجارة الخارجية ولآثارها على اقتصاديات الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة، بحث في جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، 2018، ص-ص. 5-8.

كما اعتمدت الدول المتقدمة سياسة الحماية الجمركية في وجه المنتجات الزراعية والصناعية المصدرة

من الدول النامية، إذ شكلت هذه الدول تكتلات اقتصادية للحد من المنافسة التجارية فيما بينها، ووحدت سياساتها التجارية تجاه الدول النامية وأخذت تتبع سياسات تجارية عدائية تجاه صادرات البلدان النامية من السلع الجاهزة، بحيث تتناسب معدلات الرسوم المفروضة على الخامات المصدرة من الدول النامية طرداً مع درجة تصنيعها، كما أدت النشاطات المتزايدة للشركات المتعددة الجنسية في أراضي الدول النامية إلى تهديد اقتصاديات هذه الدول، حيث تمتلك هذه الشركات أكثر من 40% من الإنتاج الصناعي في الدول النامية وتسيطر على نصف تجارتها الخارجية.

ثانياً: سيطرة الأنشطة الأولية

تعتمد الدول النامية على الأنشطة الأولية ولا سيما الزراعة والتعدين، حيث نجد أن 60-70% من اليد العاملة تعمل في هذه الأنشطة، وقد ترتفع هذه النسبة إلى 80% في بعض الدول النامية، في حين تنخفض نسبة العاملين في الحرف الأولية دون 20% في الدول المتقدمة.

وتختلف الدول النامية في درجة اعتمادها على الزراعة، فنجد أن بعضها يعتمد اعتماداً تاماً على الزراعة سواء زراعة المحاصيل الغذائية أو المحاصيل النقدية (الصناعية) مثل القطن، الشاي، قصب السكر، التبغ، الكاكاو، والمطاط الطبيعي، مما جعل للزراعة أهمية كبيرة في الدخل القومي لهذه الدول، ويتوقف عليها دخل السكان ومستواهم المعيشي وقدرتهم الشرائية، وكذلك تتوقف عليها قدرة الدولة على المشاركة في التجارة الدولية سواء في الاستيراد أو التصدير.

إن الاستفادة من الظروف المناخية الملائمة والتربة الخصبة بالإضافة إلى التنظيم والتخطيط الجيد في بعض الدول النامية، أدت إلى إنتاج تجاري متخصص من بعض المحاصيل مثل الشاي في سريلانكا والكاكاو في غانا والبن في البرازيل والسكر في كوبا والمطاط في الملايو.

ومع أن بعض الدول النامية تعتمد الأساليب العلمية الحديثة في الزراعة إلا أن الأغلبية العظمى من هذه الدول ما زالت تستخدم أساليب شديدة التخلف في العمل الزراعي، وقد انعكس ذلك على تدني الإنتاج الزراعي بسبب انخفاض الإنتاجية في وحدة المساحة، ويرجع ذلك إلى قلة الأراضي المزروعة بالنسبة للعامل الواحد أو قلة خصوبة التربة بسبب زراعتها باستمرار أو بسبب قلة استخدام المخصبات الكيميائية وعدم كفاءة استخدام الأرض الزراعية وقلة مهارة العمال الزراعيين وصغر الملكية الزراعية، مما يعوق استخدام الآلات الزراعية على نطاق واسع. فتدني الإنتاج والإنتاجية يؤدي إلى عدم توفر كميات كافية من المنتجات الزراعية يمكن أن تساهم بشكل كبير في التجارة الدولية، غير أن بعض المحاصيل النقدية تسهم بشكل كبير في التجارة الدولية، بسبب استخدام الأساليب العلمية الحديثة في زراعتها. حتى ظهرت المزارع العلمية المتخصصة بأنواع

محددة من هذه المحاصيل وبشكل واسع من أجل التصدير، كما هي الحال في مزارع المطاط الطبيعي ومزارع البن والكافو، ومن الجدير بالذكر أن هذه المزارع تعود ملكيتها إلى شركات واستثمارات الدول المتقدمة الخارجية المنتشرة في الدول النامية.

- يجب أن تعمل حكومات الدول النامية والمتخلفة على تطوير قطاع الزراعة وزيادة الدخل الزراعي إذا أرادت تطوير قطاعاتها الاقتصادية الأخرى وأن تزيد من تجارتها العالية للأسباب التالية:
- أ - إيجاد فائض من الطعام والمواد الغذائية لسد احتياجات السكان ولتصدير جزء منها؛
 - ب - زيادة دخل العاملين في الزراعة مما يساعد على توفير مدخرات محلية وزيادة القدرة الشرائية وزيادة استهلاك السلع الصناعية؛
 - ج - توسيع الفروق بين الإنتاج الزراعي حتى يزداد الاستهلاك والادخار للاستثمار وتزداد القدرة على التصدير؛
 - د - إيجاد فائض من العمال يمكن تحويله إلى قطاعات الإنتاج الأخرى عن طريق استخدام الآلات الزراعية؛
 - هـ - تأمين المواد الأولية للصناعة من فائض الإنتاج الزراعي.

ثالثاً: الاعتماد على إنتاج وتصدير سلع قليلة

تعتمد معظم الدول النامية على إنتاج وتصدير سلع أولية قليلة العدد، وتكاد تنحصر صادرات الدول النامية بالمنتجات الزراعية مثل القطن والبن والكافو والشاي وفول الصويا والفول السوداني والسكر وزيت النخيل، أو الخامات المعدنية مثل الفوسفات والنحاس والقصدير والكروم والنفط، بينما تتألف صادرات الدول المتقدمة من السلع الصناعية، ولا مجال للمقارنة بين أسعار السلع الصناعية وأسعار السلع الزراعية والمواد الأولية في الأسواق العالمية، بل إن أسعار المنتجات الزراعية تكاد تكون ثابتة مع الزمن، بينما ترتفع أسعار المنتجات الصناعية باستمرار. وتواجه الدول النامية كثيراً من المشكلات الاقتصادية بسبب عدم مرونة إنتاجها الذي لا يمكنه تكيف نفسه بسرعة مع الظروف الاقتصادية السريعة التغير، مما يعرض هذه الدول للآزمات الاقتصادية لاعتمادها على محصول واحد قد تتقلب أسعاره في السوق العالمية، أو قد يتدهور إنتاجه تحت تأثير ظروف مناخية شاذة، أو لإصابته بالآفات والأمراض مما يؤدي إلى نقص الكميات المصدرة منه ويؤدي بالتالي إلى نقص الدخل الزراعي ومن ثم نقص الدخل القومي بشكل عام.

رابعاً: سوء استغلال الموارد

غالباً ما يعزى التطور والتخلف إلى سوء توزيع الثروات الطبيعية أو إلى مساوئ جغرافية خاصة ببعض البلدان مثل الموقع الجغرافي والسماحة وأشكال السطح والتربة والمناخ، ولكن هذا ليس صحيحاً، لا شك في أن امتلاك الثروات الطبيعية المتنوعة قد يكون مفيداً، ولكن الثروات بحد ذاتها ليست أمراً حاسماً أو كافياً للتطور. فهناك الكثير من الدول التي تمتلك مثل هذه الثروات لكنها ما تزال غير متطورة، بينما هناك بعض الدول

المتقدمة جداً مع أنها لا تمتلك مثل هذه الثروات أو أنها تمتلك القليل منها فقط. فالبرازيل مثلاً وإندونيسيا والصين والهند قد حبتها الطبيعة بوفرة ثرواتها الطبيعية واتساع مساحة أراضيها، كما توفر لها بنية الطبيعة المختلفة تنوعاً طبوغرافياً وتنوعاً في التربة والثروة النباتية والحيوانية، ومع ذلك فهي ما تزال غير متطورة نسبياً إذ يقدر دخل الفرد فيها بأقل من 2000 دولار سنوياً، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن دولاً مثل بلجيكا وسويسرا على الرغم من النقص الشديد في مواردها المعدنية وموارد الطاقة وقلة مساحتها وانعدام التنوع في تضاريسها ومناخها قد تطورت اقتصادياتها إلى درجة أصبح معها دخل الفرد فيها من أعلى الدخول في العالم. إن امتلاك الثروات الطبيعية ضروري لإنجاح التطور الاقتصادي لكنه لا يشكل المحددات الأساسية للتقدم الاقتصادي، إنما يتوقف التطور والتقدم على الناس أنفسهم، عددهم وفئات أعمارهم، إقدامهم وقدرتهم على الإبداع ومستوى معرفتهم التكنولوجية، وفوق كل ذلك رغبتهم الصادقة في التقدم وعزمهم على تقديم التضحيات الضرورية لبلوغ هذا التقدم، فقد تمتلك بعض الدول النامية الكثير من الثروات الطبيعية والقوى العاملة والمعرفة الفنية ولكن قد تنقصها الدوافع الاقتصادية والحاجة إلى استغلال هذه الثروات، لأن استغلال الثروات الطبيعية لا يحدث تلقائياً بل يحتاج إلى نوع من التصميم والرغبة في التطور والرقى، وعليه فإن الثروات الطبيعية بحد ذاتها سلبية تماماً، لكن فهم إمكانيات هذه الثروة وإرادة الانتفاع بها وتطبيق المعرفة التكنولوجية واستخدام رأس المال هي السبيل الوحيد الذي تصبح معه الثروات الطبيعية عوامل فعالة في التطور الاقتصادي.

خامساً: عدم التناسب بين السكان والموارد

تشكو الدول النامية والمتخلفة من حالة عدم التناسب بين أعداد السكان من جهة وبين ما تملكه هذه الدول من جهة أخرى، مما يؤدي إلى جعل موضوع التنمية الاقتصادية صعباً في معظم الدول النامية، وعادة ما تكون حالة عدم التناسب هذه بزيادة عدد السكان عن طاقة الموارد الاقتصادية مما يشكل ضغطاً على هذه الموارد، أو بنقص عدد السكان في الدول لدرجة تعيق استغلال هذه الموارد.

إن زيادة عدد السكان تشكل ضغطاً كبيراً على الموارد الزراعية ولا سيما المساحة الصالحة للزراعة مما يؤدي إلى قلة نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، كنتيجة لزيادة معدل النمو السكاني، بحيث تفوق الزيادة الطبيعية للسكان معدل النمو في مساحة الأراضي الزراعية أو المساحة المحصولية، وبذلك يتناقص نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى قلة الإنتاج، وانخفاض الإنتاجية لعدم توفر إمكانيات استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة، وبصورة خاصة استخدام الآلات الزراعية، فيزداد السكان فقراً على فقر ويزداد انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي. تغلب على سكان الدول النامية والمتخلفة صفة الحداثة والصبا، لأن نسبة السكان الذين هم دون سن 15 سنة بحدود 40-45% من مجموع السكان أي أن ما يقرب من نصف سكان هذه الدول غير منتجين أضف إلى ذلك قلة مساهمة المرأة في العمل في معظم الدول النامية، زائداً من هم خارج

قوة العمل لأنهم تجاوزوا سن 65 ولو أن نسبتهم متدنية في الدول النامية بحيث لا تتجاوز 3-4% من السكان مما يرفع نسبة العاطلين عن العمل إلى أكثر من 70% من مجموع السكان، مما يؤدي إلى رفع معدل الإعالة في الدول النامية بشكل أكبر مما هو عليه في الدول المتقدمة، ولا سيما أن الإنفاق الأساسي داخل الأسرة يتم على الأطفال صغار السن لتأمين طعامهم ولباسهم وتعليمهم وعلاجهم، وحيث الأسر كبيرة في الدول النامية، فيؤدي ذلك إلى انخفاض دخل الفرد وبالتالي انخفاض الدخل القومي وعدم توفر إمكانية الادخار والاستثمار.

الفرع الثاني: الآثار المتوقعة من تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية

ويمكن حصر هذه الآثار التي تتحملها الدول من جراء تحرير التجارة، في جملة من الآثار الايجابية والسلبية، كما يلي¹:

أولاً: الآثار الايجابية: وتتمثل في رأي مؤيدي تحرير التجارة الخارجية في الدول النامية في:

- تحسين المعاملات الفنية للإنتاج، لأن المنافسة تقتضي الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج والموارد المتاحة بتكلفة منخفضة؛
- البحث عن أسواق جديدة وذلك لضمان زيادة الصادرات التي تؤدي إلى زيادة المداخيل المالية للدولة؛
- يسمح تحرير التجارة الخارجية بإنشاء شراكة مع الأطراف الأجنبية في مجال البحوث والتطوير نتيجة لارتفاع تكلفتها وبالتالي تضيق الفجوة التكنولوجية والحد من التبعية المطلقة؛
- يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة إمكانية نفاذ السلع التي تنتجها الدول النامية وتصديرها لأسواق الدول المتقدمة؛
- يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للدول النامية من خلال تصاعد المنافسة الدولية؛
- زيادة حجم التبادل الدولي يؤدي إلى انعكاس اثر انتعاش اقتصاديات الدول المتقدمة على الدول النامية؛
- تحرير التجارة الخارجية يسهل عملية الوصول إلى الأسواق العالمية؛
- يسمح تحرير التجارة الخارجية إلى إلغاء الحواجز التجارية، مما يسهل التجارة بين الدول ويفتح الأبواب أمام انسياب المعاملات التجارية بين الدول؛
- يساهم تحرير التجارة الخارجية بتشجيع التنمية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، وتشجيع الاستثمار؛
- تحرير التجارة يساهم ويشجع على إعادة توزيع عناصر الإنتاج وتوجيهها نحو القطاعات الأوفر إنتاجية ويساهم في تحقيق التحول المستمر لبعض أنشطة الصناعات التحويلية والخدمات من الدول الصناعية إلى الدول النامية، مما يوفر للنمو فرصاً جديدة.

¹ حسين عباس حسين الشمري وكريم عبيس حسان، مرجع سابق، ص- ص. 20- 23.

ثانيا: الآثار السلبية: وتتمثل في:

- يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى حرمان الدول النامية من أكفا العناصر الإدارية والفنية والعمالة الماهرة نتيجة هجرتها للخارج ؛
- فرض ضغوط على المشروعات المحلية وكيفية مواجهتها للمنافسة الأجنبية لاسيما في السوق الوطنية؛
- تحرير التجارة الخارجية يتيح فرصه للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية ان تنشأ فروع في دول العالم وخاصة النامية منها مما يؤثر على السياسة الاقتصادية للدولة ؛
- تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى القضاء على الكثير من الصناعات الناشئة في الدول النامية غير القادرة على مواجهة المنافسة القوية في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى زيادة البطالة؛
- يؤدي الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية إلى عجز الموازنة العامة وزيادة الضرائب مما يزيد من تكاليف الإنتاج وارتفاع الأسعار؛
- يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى خلق صعوبات شديدة للدول النامية من منافسة الدول المتقدمة مما يؤثر سلبا على اقتصادياتها؛
- ترى الدول النامية أن تحرير الاستثمارات وعولمة الأسواق المالية ترافقه مخاطر وأزمات مالية مكلفة (أزمة المكسيك عام 1994، ودول جنوب شرق آسيا 1997، والبرازيل وروسيا واسيا 1999، الأزمة الاقتصادية العالمية 2008.
- تعتبر صادرات النفط الخام ومشتقاته من الصادرات المهمة بالنسبة لأغلب الدول النامية، ومن سلبيات تحرير التجارة الخارجية عدم تنوع صادراتها؛ كما أن الحجم الكبير الذي تتميز به الشركات العملاقة في الدول الصناعية مما يجعل الدول النامية غير قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

الفرع الثالث: مواجهة تحديات تحرير التجارة الدولية للدول النامية

من خلال المشاكل السابقة الذكر كان من الضروري للدول النامية أن تعمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق مصالحها وذلك لمواجهة التحديات التي تفرضها التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي والسبل المتاحة أمامها يمكن إيجازها فيما يلي¹:

1. العمل على تقليل الخسائر المحتملة واغتنام الفرص الجديدة التي يتيحها النظام وتحويلها من فرص نظرية إلى فرص واقعية لذلك ينبغي عليها:

2. الفهم العميق للنصوص التي تضمها الاتفاقيات الجديدة، وذلك أمر مهم لمعرفة حقوق وواجبات هذه الدول؛

¹ محمد حشماوي، مرجع سابق، ص. 271.

3. الدراسة المعمقة للاتفاقيات تسمح لهذه الدول معرفة النواحي التي تتمتع فيها هذه الدول بفترات السماح للتخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية عن بعض المواد وإلغاء القيود أو بعض صور الدعم والإعفاءات من تحويل القيود الغير جمركية على بعض المنتجات الزراعية؛
4. العمل الجماعي والتنسيق المستمر في المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة الدولية للضغط على الدول المتقدمة من أجل تمديد فترات التمتع بالإعفاءات والمحافظة بالمعاملات التفضيلية حتى هذه الدول من الانطلاق في انجاز التنمية التي تتطلب م دة أكبر من مدة الإعفاءات المنصوص عليها في الاتفاق؛
5. الرفع من الكفاءة الإنتاجية لاقتصادياتها وتطوير جودة المنتجات والضغط على تكاليفها لمواجهة المنافسة في الداخل والتمكن من النفاذ للأسواق الخارجية؛
6. العمل على بناء قوة اقتصادية ذاتية وإقليميا بإعادة هيكلة اقتصادياتها لأخذ التنمية مأخذ الجد بعيدا عن أوهام حرية التجارة وبرامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي؛
7. إعادة هيكلة بعض القطاعات كالخدمات المالية والسياحة لزيادة القدرة التنافسية والتعاون جنوب جنوب؛
8. الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي والتقني وربط مراكز البحوث والتطوير بالقطاعات الإنتاجية؛
9. العمل بالحماية المؤقتة في بعض القطاعات الإستراتيجية أو الناشئة للسماح لمنتجات هذه القطاعات تثبيت أقدامها وتطوير قدرتها على المنافسة مع التدرج في تخفيف هذه الحماية طبقا لنصوص منظمة التجارة العالمية؛
10. العمل على تقليل من التبعية للخارج واكتساب المزايا التنافسية للتصدير في بعض القطاعات المؤهلة لذلك للحصول على موقع أفضل في نظام تقسيم العمل الدولي؛
11. تعزيز العمل جنوب جنوب من خلال الشراكة والتكتلات الاقتصادية لمواجهة النظام العالمي الجديد ولتحسين موقعها التفاوضي في المنظمات والهيئات الدولية.

المبحث الثاني: الدول النامية وسياسة الانفتاح التجاري في ظل النظام الاقتصادي العالمي

يرتكز النظام الاقتصادي العالمي على ثلاثة أركان أساسية وهي: النظام النقدي الدولي ويتولى مسؤولية الإشراف عليه، ومتابعة استقراره صندوق النقد الدولي، النظام المالي الدولي ويتولى مسؤولية الإشراف عليه، ومتابعة استقراره البنك الدولي، والنظام التجاري العالمي ويتولى مسؤولية الإشراف عليه ومتابعة استقراره منظمة التجارة العالمية بعدما كانت تشرف على جزئياته قبل عام 1995 الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات GATT"، هذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال المطالب الثلاثة التالية.

المطلب الأول: سياسة الانفتاح التجاري وفق مؤسسات بريتين وودز

سنتناول في هذا المطلب سياسة الانفتاح التجاري، وفق المؤسسات الدولية المنبثقة من مؤتمر بريتين وودز عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الفرع الأول: نشأة صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وأهدافهما

أولاً: صندوق النقد الدولي

أنشأ صندوق النقد الدولي بموجب معاهدة دولية بريتين وودز تولى وضع موادها ممثلون عن 44 دولة اشتركوا في مؤتمر عقد في بريتون وودز Bretton woods في الولايات المتحدة الأمريكية، في فترة ما بين الأول والثاني والعشرين من شهر جويلية 1944، وبدأ مزاولة نشاطه في عام 1947؛ ويتمثل الغرض الأساسي من إنشائه في تشجيع التعاون النقدي الدولي بين الدول الأعضاء من خلال التشاور والتنسيق حول المشاكل النقدية؛ تسهيل النمو المتوازن في التجارة الدولية ورفع الحواجز الجمركية أمام حريتها من أجل الإسهام في تحقيق معدل مرتفع من التشغيل والعمالة في دول الأعضاء؛ كما يقوم بتقديم المساعدة الائتمانية وتوفير حد أدنى من السيولة للدول الأعضاء من أجل تخفيض مشكلات الدفع الخارجي للدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها.

ثانياً: البنك الدولي

يعد البنك الدولي المؤسسة الاقتصادية العالمية التوأم لصندوق النقد الدولي، حيث ولدا معا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ويتمثل الغرض الأساسي من إنشائه في توفير التمويل اللازم لبلدان أوروبا الغربية لإعادة إنشاء اقتصادياتها التي دمرتها الحرب، وفي توفير التمويل اللازم لتنمية البلدان المتخلفة، من أجل تحقيق معدلات معقولة من النمو، ورفع مستوى المعيشة ومحاربة الفقر، فضلا عن تدعيم نشاط الاستثمار الخاص. وقد ركز البنك في البداية على قروض التعمير، غير أن هذا التركيز تحول في ما بعد لتقديم قروضه للتنمية ومحاربة الفقر، والتحول الاقتصادي في الدول النامية، واتسع نشاط البنك وتعدّد بصورة كبيرة في الفترة الراهنة وأصبح مجموعة شاملة تتضمن خمس مؤسسات. وخلال حقبة الثمانينات بدأ البنك في الدخول في مرحلة جديدة

من العلاقات الاقتصادية الدولية، خاصة ما يتعلق بالسياسات الماكرواقتصادية وقضايا إعادة جدولة الديون الخارجية وكذا تمويل جميع الهياكل الأساسية؛ وبدأ في منح نوعية جديدة من القروض إلى الدول الأعضاء وهي قروض التعديل الهيكلي أو ما يطلق عليها بقروض السياسات¹.

الفرع الثاني: التسهيلات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي وأدائه في مجال التجارة الدولية

أولاً: التسهيلات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي في مجال التجارة الدولية

تطورت تسهيلات الصندوق بمرور الوقت، حيث سعى الصندوق إلى متابعة أهدافه الرئيسية في إطار تكيفه مع الظروف والمتغيرات الدولية، وقد شجع الصندوق على تبني سياسات أكثر انفتاحاً لدعم النمو الاقتصادي العالمي، مع توفير موارد مؤقتة لعلاج الاختلالات الطارئة في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، دون اللجوء إلى سياسة التخفيض، أو إتباع سياسات تجارية مقيدة². فالغاية من إتاحة موارد الصندوق المالية هي مساعدة البلدان الأعضاء على حل المشكلات المتعلقة بموازين مدفوعاتها، والإسهام في تخفيف آثار عملية التصحيح. ويقدم الصندوق دعمه المالي بواسطة موارده العامة وتسهيلاته التمويلية الميسرة وهما مصدران للتمويل تتم إدارة كل منهما على حدى، ويخضع التمويل الذي يقدمه الصندوق لموافقة المجلس التنفيذي وهو مشروط في معظم الحالات بتعهد البلد العضو باتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة أسباب الاختلال في مدفوعاته. أما التمويل الميسر في إطار التسهيل التكييف الهيكلي الأساسي والمعزز، فيقدم في شكل قروض بفائدة منخفضة مخصص للدول النامية منخفضة الدخل³.

ويمكن إلقاء الضوء على أهم تلك التسهيلات على النحو التالي:

1- ترتيبات المساندة: ويطلق على ترتيبات المساندة أيضاً سياسة الشرائح، وقد استخدمت منذ عام 1952

لمواجهة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، الناتج على أسباب محلية أو خارجية أو الاثنين معا وتتراوح مدة هذه الترتيبات بين 12- 24 شهراً، ويتم السحب من موارد الصندوق لهذا النوع من التسهيلات في شكل شرائح بحيث لا يتجاوز ما يسحبه البلد العضو خلال فترة 12 شهراً 25 % من قيمة حصته؛ ويتم إتاحة هذه الترتيبات مقابل إصلاح اقتصادي يتم الاتفاق عليه فيما يسمى " خطاب النوايا " المقدم بداية من حكومة الدولة المعنية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من التسهيلات يتقاضى الصندوق فائدة عنه يتصاعد معدلها مع طول القرض ومع نسبة ما يحوزه الصندوق من عملة العضو، وفي كل الأحوال يتم سداد هذه التسهيلات في فترة تتراوح بين 39- 60 شهراً.

¹ الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي ' www.imf.org ، International monetary fond ، تم الاطلاع في: 2016/02/20

² عادل المهدي، المرجع نفسه، ص. 93.

³ مجلة صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1996، ص. 16.

2- تسهيلات التمويل الممددة: وقد ظهرت تسهيلات التمويل الممددة بعد أن اتضح من تجربة الستينيات وبداية السبعينيات أنه في حالة ظهور الصعوبات في ميزان المدفوعات والتي ترجع إلى اختلالات هيكلية في الإنتاج والتجارة والتكلفة والأسعار فإن الأخذ ببرنامج قصير الأجل للإصلاح لا يكون مناسباً، حيث أن إصلاح وتصحيح هذه الاختلالات يحتاج لفترة من الوقت تسمح بتوظيف وإجراء التعديلات اللازمة. ومن هنا استحدث هذا التسهيل لإتاحة موارد الصندوق على مدى ثلاث سنوات متتالية، وإن كان يمكن مدها لسنة رابعة في بعض الحالات، أي أن هذا التسهيل يعالج عجز ميزان المدفوعات في المدى المتوسط¹. ويتوقع من البلد العضو الذي يطلب عقد اتفاق تمويل ممدد أن يعرض أهدافه وسياساته خلال فترة الاتفاق، ويقدم بياناً تفصيلياً سنوياً بالسياسات والتدابير التي يعتزم تنفيذها خلال الإثني عشر شهراً التالية. وتتراوح فترة سداد العملات التي سحبها في غضون أربعة ونصف إلى عشرة أعوام (4,5 - 10 سنوات) من تاريخ كل سحب.

3- تسهيل التكيف الهيكلي الأساسي والمعزز: استحدث تسهيل التكيف الهيكلي في مارس 1986 لمساعدة الدول النامية منخفضة الدخل التي تعاني من مشاكل واختلالات هيكلية مستمرة في موازين مدفوعاتها ولذلك فهو يقدم موارد بشروط ميسرة إلى هذه الدول وذلك لتمكينها من تطبيق برنامج متوسط الأجل للتكيف الهيكلي وهنا يتعاون الصندوق مع البنك الدولي، في صياغة إطار معين لسياسات الإصلاح الاقتصادي متوسطة المدى لفترة ثلاث سنوات، ويتم صياغة برامج سنوية مفصلة بناء على ذلك قبل صرف القروض السنوية، وهذه البرامج تحتوي على مؤشرات مقبلة (كل ثلاثة شهور) لتقييم الأداء ويكون السداد لهذا التسهيل على فترة خمسة ونصف إلى عشرة أعوام (5,5 - 10 سنوات). وقد استحدث هذا التسهيل في ظل ظروف اقتصادية غاية في الصعوبة واجهت الدول منخفضة الدخل والتي عانت من تدهور مراكزها الخارجية وتراجع في نموها، ولذلك يخصص تسهيل التكيف الهيكلي لتمويل ميزان المدفوعات، وكذلك يخصص لأغراض تحرير التجارة الخارجية وإصلاح نظام الصرف. واستكمالا لتسهيل التكيف الهيكلي، فقد أنشئ في ديسمبر 1987 تسهيل جديد بموافقة مجلس إدارة الصندوق وهو تسهيل التكيف الهيكلي المعزز وهو يشبه الأول²، ويتعين على البلدان الأعضاء المؤهلة التي ترغب في استخدام هذه الموارد أن تضع بمساعدة خبراء الصندوق والبنك الدوليين تقريراً عن السياسة الاقتصادية الذي سيتم الاسترشاد به في تنفيذ برنامج تصحيحي مدته ثلاثة أعوام. ويصف هذا التقرير، الذي يتم تحديثه سنوياً، الأهداف الاقتصادية التي تسعى السلطات إلى تحقيقها، والسياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية التي تعتزم تطبيقها خلال الأعوام الثلاثة، إلا أن المؤشرات هنا ومعايير الأداء تكون نصف

¹ عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق الذكر، ص. 90.

² عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق الذكر، ص. 90، 91.

سنوية، فضلا عن ذلك، يوفر الصندوق قروض التسهيل التكيف الهيكلي المعزز على أساس نصف سنوي، ويكون سداد هذا النوع من القروض خلال خمسة ونصف إلى عشرة أعوام (5,5 - 10 سنوات)¹.

4- تسهيل التمويل التعويضي والطارئ: أنشئ تسهيل التمويل التعويضي والطارئ في أوت 1988، وهذا التسهيل له شقان:

أ- **الشق التعويضي:** يوفر هذا التسهيل، التمويل اللازم، في الوقت المناسب للبلدان الأعضاء التي تمر مؤقتا بنقص في إيرادات التصدير أو زيادة مفرطة في تكاليف استيراد الحبوب نتيجة إلى عوامل خارجية.

ب- **الشق المتعلق بالتمويل الطارئ:** فيساعد البلدان الأعضاء المرتبطة باتفاقات تمويلية مع الصندوق على الاستمرار في تنفيذ برامج التصحيح عند التعرض لصدمات خارجية سلبية غير منتظرة. ويمكن أن تشمل المتغيرات التي تتأثر بالصدمات: إيرادات التصدير (الانخفاض في حصة الصادرات عن الاتجاه العام المتوسط المدى لهذه الحصة)، وفي كل الحالات لا يجوز أن يتجاوز المبلغ الذي تسحبه الدولة الفرق بين حصة الصادرات المتوقعة في الظروف العادية و بين الحصة التي حدثت نتيجة لهذه التقلبات، كما يمكن أن تتأثر أيضا تحويلات العاملين في الخارج وإيرادات السياحة إذا كانت تمثل أحد المكونات الأساسية في حساب المعاملات الخارجية؛ ويجوز للدولة العضو، أن تقتصر ما يصل إلى 95 % من حصتها بموجب هذا التسهيل ويتم السداد خلال الفترة ما بين ثلاثة إلى خمس سنوات. وفي جويلية 1998، وافق الصندوق على منح روسيا دعما ماليا قدره 2,16 بليون وحدة حقوق سحب خاصة بموجب هذا التسهيل لتعويضها عن نقص إيرادات التصدير الناجم بصفة أساسية عن انخفاض أسعار النفط الخام².

ثانيا: تقييم سياسات وأداء صندوق النقد الدولي

تشير الكثير من التحليلات فيما يتعلق بتقييم سياسات وأداء صندوق النقد الدولي، أن هذه المؤسسة الدولية مازالت تحتاج إلى الإصلاحات التي تجعلها أكثر كفاءة في أداء دورها في النظام الاقتصادي العالمي خلال الوقت الراهن، ذلك لما يلاحظ عليها مايلي³:

- أن الدول المتقدمة الخمس الكبرى* تسيطر على إدارة صندوق النقد الدولي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تنفرد بحوالي 20% من القوة التصويتية و 20% من رأسماله؛

¹ مجلة صندوق النقد الدولي، العدد 26، سبتمبر 1997، ص. 13.

² مجلة صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1995، ص. 13.

³ عادل أحمد حشيش، المرجع السابق الذكر، ص. 162.

* الدول المتقدمة الخمس الكبرى هي: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، بريطانيا وفرنسا.

- أن نظام النقد منذ انهياره عام 1971 وتحول العالم إلى نظام أسعار الصرف المرنة منذ 1973 أصبح النظام النقدي بلا قاعدة؛

- أن معظم القروض والتسهيلات الممنوحة من الصندوق موجهة إلى الدول المتقدمة؛

- أن صندوق النقد الدولي لم يراعي الظروف والأوضاع الاقتصادية للدول النامية، عند اشتراطه إتباع سياسات معينة للإصلاح الاقتصادي، فيما يتعلق بالمشروعية، مما نتج من ذلك آثار غير مرغوبة، وهذا بناء على ما أسفرته النتائج في هذا المجال.

الفرع الثالث: تطور البنك الدولي ودوره في سياسات التجارة الدولية

أولاً: دور البنك في سياسات التجارة الدولية

من خلال عمل البنك على محاربة الإختلالات التي تعانيها اقتصاديات الدول، ومن خلال مده الدول النامية بالموارد المالية لمساعدتها على تجاوز أزماتها وتحقيق تنميتها يكون البنك مساهم وبطريقة غير مباشرة في التأثير على سياسات التجارة الدولية. تهدف إستراتيجية البنك الدولي المعنية بالتجارة إلى تعزيز نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد التي تراعي الانفتاح والشفافية، والمساند لتحقيق التنمية وزيادة القدرة على صياغة الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان، ومساندة إصلاحات التجارة والمنافسة من خلال زيادة فعالية المعونة من أجل التجارة. وقد قام البنك الدولي في السنوات الأخيرة بتوسيع نطاق أنشطته المتعلقة بالتجارة، والتي تتضمن العمليات القطرية وإجراء البحوث والدراسات، والأعمال التحليلية، والدعوة المنهجية إلى تعزيز النظام التجاري وتقديم التدريب وبناء القدرات، وإضافة إلى ذلك، يضطلع البنك الدولي في الوقت الراهن بتوسيع نطاق جهوده المتصلة بالتجارة في المجالات التالية¹:

- زيادة المساندة المقدمة للبرامج القطرية المعنية بالتجارة وزيادة القدرة على المنافسة، بما في ذلك تحليل السياسات، والإقراض، وتقديم المساعدات الفنية؛

- تنفيذ برامج واسعة النطاق لتمويل التجارة من خلال مؤسسة التمويل الدولية، وهي ذراع مجموعة البنك الدولي المعني بالقطاع الخاص؛

- إتاحة المزيد من الموارد اللازمة لتعزيز البنية الأساسية المرتبطة بالتجارة، وزيادة المساعدات المقدمة لتيسير التبادل التجاري، بما في ذلك المساعدات المتصلة بالخدمات الأساسية والنقل، وسلاسل الإمداد والتوريد؛

- تنفيذ المزيد من الاستثمارات في مجالات تدريب وبناء قدرات واضعي السياسات، وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل؛

¹ الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي www.worldbank.org، تم الاطلاع في: 2016/02/21

- زيادة فعالية الأعمال المعنية بتوفير الأدوات التي تعمل على تقليل العقبات التي تعترض سبيل التجارة، فضلا عن إتاحة مؤشرات خاصة بإجراء مقارنات بين البلدان؛
- مواصلة تنمية المعرفة بشأن كيفية تسخير العولمة لأغراض تحقيق النمو والتغلب على الفقر، وتفعيل المناقشات الرئيسية المتصلة بالسياسات التجارية.

ثانيا: تقييم سياسات وأداء البنك

إن الانتقادات الموجهة فيما سبق لصندوق النقد الدولي لا تختلف كثيرا على الانتقادات الموجهة لسياسات وأداء البنك، فالبنك لا يقدم إلا القليل لتنمية المشروعات الصناعية وهي حجر الزاوية للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، ويركز فقط على قطاعات البنية التحتية؛ كذلك تزايد المشروطة من قبل البنك وخاصة في تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي التي تحتاج إلى إعادة نظر من قبل البنك لتكون أكثر ملائمة لظروف الدول النامية، وخاصة عامل الوقت والعنصر الاجتماعي، وبالتالي ضرورة مراجعة سياساته والقبول بسياسات التدرج وإدماج المتطلبات الاجتماعية في إطار البرامج الحالية؛ بالإضافة لمحدودية موارد مؤسسة التمويل الدولية وبالتالي محدودية الاستفادة بالنسبة للدول النامية.

أما فيما يخص طبيعة العلاقة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فقد لخصها أحد الباحثين أن طبيعة العلاقات بين هاتين المنظمتين الدوليتين تتجسد في كونها أهم الأدوات التي أوجدت لصيانة النظام الاقتصادي العالمي الحالي وضمان استمراريته، وهذا يعني أنهما ينتميان إلى إيديولوجية واحدة وأن سياستهما تأخذ مسبقا صيغة تتفق مع مبادئ هذا النظام وأهدافه¹.

المطلب الثاني: سياسة الانفتاح التجاري وفق اتفاقية الجات والأنكاد

عقب إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، كان من المفروض إيجاد نظام مؤسسي دولي يختص في التجارة الدولية، ولكن لاعتبارات وأهداف خفية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على التجارة العالمية، لم يتم تأسيسه في ذلك الوقت.

ويتكون النظام التجاري الدولي من ثلاثة عناصر أساسية هي الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "GATT" ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "Unctad" وأخيرا منظمة التجارة العالمية "OMC"².

الفرع الأول: ميثاق هافانا ونشأة الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات GATT)

كان مطلع العام 1946 نقطة البداية لنشأة اتفاقية الجات حيث أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة قرارا بعقد مؤتمر دولي لبحث تشكيلات التجارة الدولية، فانعقدت الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر في أكتوبر 1946 بلندن، وعقدت الدورة الثانية للمؤتمر واستكملت أعماله في جنيف ما

¹ صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، السداسي الأول 1999/1419، ص. 111.

² عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص. 148.

بين أبريل وأكتوبر عام 1947، ثم اختتمها في هافانا عاصمة كوبا في عام 1948 وقد صدر عن اجتماعه الأخير وثيقة عرفت باسم "ميثاق هافانا" أو ميثاق التجارة الدولية، الذي حاول وضع أسس التوصل إلى اتفاقية للتجارة الدولية والعمل على إنشاء منظمة التجارة الدولية، وتألف من أربعة فصول، حُصت بالثلاثة الأولى منها لمشكلات السياسة التجارية الدولية، وما يشوبها من عوائق وأوجه قصور، تؤثر سلباً في التدفقات السلعية للدول والاتفاقيات المتعلقة بتجارة السلع الأولية والتجمعات التصديرية الأساسية، وسياسات العمل والتوظيف. وقُصر الفصل الرابع على القواعد الأساسية للسياسة التجارية، التي يقرها الميثاق، وتتضمن تقييداً لسيادة الدول المطلقة في سياساتها التجارية، بالقدر اللازم لتحقيق التزامها بأحكام الاتفاقيات الدولية في هذا المجال.

وقد شاركت في مفاوضات ميثاق هافانا 56 دولة خلال الفترة 21 نوفمبر 1947، وحتى مارس 1948 وكان من الضروري موافقة نصف عدد الدول المشاركة، على أن تصبح الموافقة نهائية بعد إقرارها والتصديق عليها من قبل المؤسسات التشريعية في تلك الدول؛ ورغم أن المؤتمر الذي أسفر في النهاية عن ميثاق هافانا قد انعقد في الأساس بموجب مبادرة أمريكية، إلا أن الإدارة الأمريكية وقتذاك قامت بسحب موافقتها المبدئية على الميثاق وتجميد عرضه على الكونجرس للتصديق. ولقد استمر هذا الموقف الأمريكي الغامض اتجاه الميثاق حيث رأت الإدارة الأمريكية أن هذا الميثاق لا يلبي كافة مصالحها، لذا سحبت موافقتها المبدئية عليه، ورفضت التصديق عليه، ولكن لم يخل هذا الرفض الأمريكي بتوجه الولايات المتحدة العام الرامي إلى توقيع اتفاقية شاملة، لتحرير التجارة الدولية السلعية من القيود التي تعوق تدفقها، وهكذا فإن ميثاق هافانا لم يطبق بأكمله. وجدير بالذكر أن ميثاق هافانا قد استثنى في مواده بعض الدول الأعضاء من تخفيض القيود الجمركية في حالات ثلاث هي¹: - المنتجات الزراعية - إنشاء صناعات جديدة - عجز ميزان المدفوعات؛ وترجع هذه الاستثناءات إلى المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية وتقديراً منها لعدم تقاوم هذه المشاكل، ومنه يمكن القول أن ميثاق هافانا قدم منها طموحاً لصالح الدول النامية، عن طريق انتهاج الدول الغنية لسياسات تجارية تخدم مصالح جميع دول العالم، ومن ثم فقد عدلت الدول الغنية عن تطبيق ما جاء به من أحكام، ومن هنا كانت الاتفاقية العامة للتعريفات التجارية تمثل جزء فقط من ميثاق هافانا، أما الأجزاء الأخرى البقية اصطدمت باعتراض الكونجرس الأمريكي.

وبالمقابل أثناء المفاوضات التي توجت بميثاق هافانا، دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مؤتمر دولي في جنيف عام 1947، بغرض التوصل إلى تخفيض التعريفات الجمركية، ولقد ضم هذا المؤتمر في بدايته 18 دولة، بعد ذلك ارتفع عددها إلى 23 دولة*، وبالفعل بدأت هذه المفاوضات على أساس ثنائي لتبادل

¹ عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص. 134.

* هذه الدول هي : الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، البرازيل، كوبا، الشيلي، المملكة المتحدة (بريطانيا)، فرنسا، لكسمبورغ، بلجيكا، هولندا، النرويج، تشيكوسلوفاكيا، برمانيا، روسيا الجنوبية، إفريقيا الجنوبية، سوريا، لبنان، باكستان، الهند، أستراليا، نيوزلندا، سيلان، الصين.

التنازلات الجمركية على السلع المختلفة، يلي ذلك تجميع كافة الاتفاقيات الثنائية التي تم التوصل إليها لتشكل معا اتفاقية شاملة متعددة الأطراف لتحرير التجارة في السلع، وهكذا توجت المفاوضات بتخفيض الحقوق الجمركية على تبادلات تمثل أكثر من خمس (5/1) التجارة العالمية (45.000 تخفيض جمركي) وهذا ما أطلق عليه الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات GATT). وبدأ سريان هذه الاتفاقية منذ أول جانفي 1948، وأخذت هذه الاتفاقية في النمو إلى أن اتسع نطاق عضويتها لتشمل 108 عضو سنة 1993¹، و117 عضو سنة 1994.

وبذلك يمكن تعريف الجات بأنها اتفاقا تجاريا دوليا، وليست منظمة كما يظن البعض، لتقرير حقوق والتزامات متبادلة بين الأطراف المتعاقدة في مجال العلاقات الدولية بهدف تحرير العلاقات التجارية الدولية السلعية طبقا لقواعد حرية التجارة²، وعلى الرغم من أن الجات ليست منظمة عالمية من الناحية القانونية، فإنه لا يطلق على الدول المنظمة إلى الجات اسم "الدول الأعضاء" وإنما يطلق عليه اسم "الأطراف المتعاقدون"؛ حيث كان يتطلب من الدولة التي تريد الانضمام أن تتقدم بقائمتين الأولى تدرج فيها السلع التي يطلب فيها العضو تخفيف الرسوم الجمركية المفروضة على صادراته، والأخرى خاصة بالسلع التي يمكنه أن يوافق على تخفيض رسومه الجمركية عليها ومن ثم كانت القائمتان الأساسيتان في كل مفاوضات تمت على أساس المزايا المتبادلة أو المعاملة بالمثل وكانت المفاوضات تتم على أساس بنود التعريفة سلعة سلعة، وهذا ما أعطى المفاوضات مرونة كبيرة وفقا لظروف كل دولة³.

الفرع الثاني: الجات وتأثيرها في سياسة الانفتاح التجاري

أولا: أهداف ووظائف اتفاقية الجات

كان الهدف الرئيسي من إنشاء الجات سنة 1948 هو تحرير التجارة الدولية في السلع من القيود التي تعوق حركتها بقدر الإمكان، أما الأهداف العامة الأخرى فيمكن صياغتها من المعاهدة الأصلية لها؛ حيث "يجب على الدول الأعضاء في المعاهدة أن تسعى إلى تحقيق مستوى أفضل للمعيشة، ضمان زيادة تصاعدية ثابتة في حجم الدخل القومي، تطوير موارد الثروة العالمية، وتنمية وتوسيع الإنتاج وتبادل السلع والخدمات"، أما وظائف الجات فيمكن حصرها في ثلاثة وظائف رئيسية⁴:

- الإشراف على تنفيذ المبادئ والقواعد والإجراءات التي تضعها الاتفاقيات المختلفة التي تنطوي عليها الجات والتي تتعلق بتنظيم التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدة في الجات.

1 قرير مسعود، التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص. 78.
2 عبد الحكيم جمعة، تطور النظام التجاري العالمي، الجات ومنظمة التجارة العالمية وأثره على بعض القطاعات الاقتصادية بمصر، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، مصر، العدد الأول، 2007، ص. 168.
3 عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص. 25.
4 اتحاد كتاب العرب، الجات، مجلة الفكر السياسي، دمشق، 1998، العدد 2، ص. 126.

- تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل إحراز مستويات أعلى لتحرير التجارة العالمية، ومن أجل جعل العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات التجارية الدولية تحديدا بين الدول أكثر شفافية وأكثر قابلية للتنبؤ ومن ثم أقل إثارة للمنازعات.
- العمل على الفصل في المنازعات التي تثور بين الدول في مجال التجارة الدولية من خلال البحث والنظر في القضايا التي يرفعها طرف متعاقد في الجات ضد طرف آخر من الأطراف الأخرى المتعاقدة.

ثانيا: مبادئ اتفاقية الجات: قبل التطرق لمبادئ الجات لابد من التفرقة بين مبادئ الاتفاقية التي وضعت من أجل تحقيق الهدف الأسمى للاتفاقية والمتمثل في تحرير التجارة الدولية في السلع بقدر الإمكان، والقواعد التي تتعلق بمسائل وحالات في التجارة الدولية يترتب على الأطراف المتعاقدة فيها حقوق في أحوال معينة والتزامات في أحوال أخرى. ويمكن تشبيه التفرقة بين المبادئ والقواعد التي أتت بها الاتفاقية في النظام التجاري العالمي بالتفرقة بين الدستور والقوانين في النظام القانوني الداخلي¹.

ولضمان تحقيق الأهداف السابقة، فقد تضمنت اتفاقية الجات مبادئ أساسية يمكن إيجازها فيما يلي²:

1- مبدأ عدم التمييز : تنص المادة الأولى من الاتفاقية على ضرورة منح كل طرف متعاقد فورا بلا شروط

جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنح لأي بلد آخر دون الحاجة إلى اتفاق جديد ودون تمييز تتساوى كل الدول الأعضاء في "الجات"؛ وهذا المبدأ يتحقق بمراعاة شرطين أساسيين هما شرط الدولة الأولى بالرعاية وشرط المعاملة بالمثل.

- **شرط الدولة الأولى بالرعاية:** يقصد أن أي ميزة أو حصانة أو معاملة تفضيلية أخرى (تتعلق بالتعريفات الجمركية أو الرسوم المفروضة على الاستيراد أو التصدير أو فيما يتعلق بتحويل المدفوعات الدولية لتمويل الصادرات أو الواردات) سوف تمنح فورا، دون قيد أو شرط لكل الدول الأخرى المتعاقدة في الجات.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الشرط يقبل عددا من الاستثناءات المؤسسة على اعتبارات وحجج اقتصادية منها:

- الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين.
- ترتيبات التبادل التجاري بين الدول الآخذة في النمو حتى ولو كانت غير منتمية إلى إقليم جغرافي معين فهذه الدول النامية لها أن تقيم فيما بينها اتفاقيات تجارية تفضيلية ومناطق حرة واتحادات جمركية لا تقع في نظام إقليمي جغرافي معين ولا تلتزم بتطبيق شرط الدول الأولى بالرعاية.
- الترتيبات الحمائية التي ترمي لحماية الصناعات الناشئة في الدول النامية.

¹ أحمد جامع، اتفاقات التجارة العالمية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، 2001، ص. 63.

² إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها، بيروت، 1995، بدون دار النشر، ص. 17.

- **شرط المعاملة بالمثل:** جوهره عدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية كالضرائب والرسوم والإجراءات الأخرى كوسيلة لحماية المنتجات المحلية، ومن ثم التمييز ضد المنتج المستورد فمثلا يمنع على الدولة المتعاقدة تقديم إعانة للمنتج المحلي لتفضيل استخدامه على المنتج المثلل المستورد أو فرض ضرائب ورسوم على المنتج المستورد تفوق ما يفرض على المنتج المحلي .

2- مبدأ حظر القيود الكمية : هذا المبدأ يعني الالتزام بأن التعريفية الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية دون اللجوء إلى القيود الكمية ونظام الحصص الكمية وسياسات الإغراق، أي اشترطت أنه ليس من حق أي طرف في الاتفاقية أن يفرض على منتجات الأطراف المتعاقدة الأخرى أية قيود سواء في التصدير أو الاستيراد لمنتج معين موجه لطرف متعاقد آخر أو فرض أي قيود أخرى غير الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى.

3- مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية: يتم تخفيض التعريفات الجمركية بصفة أساسية من خلال الدخول في مفاوضات للتخفيض المتبادل للتعريفات الجمركية وربط هذه التعريفات أي تشيبتها والالتزام بعدم رفعها بعد ذلك إلا وفق إجراءات محددة قد تتمثل في تقديم تعويضات للأطراف المتضررة من زيادة التعريفية.

4- التعهد بتجنب سياسة الإغراق : الإغراق هو أحد وسائل الرقابة غير المباشرة على التجارة الخارجية يتمثل في مجموعة الإجراءات العامة والخاصة التي يتم بموجبها بيع السلع في الخارج بأسعار تقل عادة عن أسعار السوق الداخلية للدولة المصدرة؛ وقد تمت الإشارة للإغراق في المادة 06 من الاتفاقية.

ثالثا: الجولات التفاوضية للجبات وتأثيرها في سياسات التجارة الدولية

مرت الجبات منذ إنشائها بعقد ثماني جولات، ابتداء من 1947 وإلى غاية 1993، وكان هدفها تحرير التجارة الدولية، ركزت الخمس جولات الأولى من المفاوضات على تخفيض الرسوم الجمركية ووصلت نسبة التخفيض إلى 63%¹ وخص ذلك السلع الصناعية، أما الجولة السادسة جولة كيندي (1964-1967) إعتبرت أهم الجولات حيث وصلت نسبة التخفيض إلى 35%، ووضعت إجراءات لمكافحة الإغراق، وفي الجولة السابعة جولة طوكيو (1973-1979) وصلت نسبة التخفيض إلى 33% من الرسوم الجمركية ودارت المفاوضات حول القيود غير الجمركية، وأخير أطول جولة هي جولة أوروغواي (1986-1994) وصلت نسبة التخفيض فيها إلى 40%، حيث تم انعقادها بالعاصمة المغربية مراكش؛ وتم التوقيع على أكبر اتفاق عالمي للتجارة في التاريخ وتصل عدد صفحات الاتفاق إلى نحو 26 ألف صفحة، وينص هذا الاتفاق على انفتاح أكبر للأسواق العالمية وخفض الرسوم

¹ محمد محمد علي إبراهيم، الجبات "الأثار الاقتصادية لاتفاقية الجات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 26.

الجمركية وتأسيس منظمة التجارة العالمية التي حلت محل الجات في الأول من جانفي 1995، وأهم النتائج التي اعتمدتها جولة الأوروغواي هي¹:

- إنشاء المنظمة التجارية العالمية لتكون الإطار المؤسسي لجميع الاتفاقيات التي أبرمت خلال جولة أوروغواي، ويمكن تلخيص المهام التي كلفت بها المنظمة في؛ تسهيل وتنفيذ وإدارة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة أوروغواي، والإشراف على المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وإدارة نظام شامل وموحد لتسوية النزاعات وإدارة آلية مراجعة السياسات التجارية في الدول الأعضاء، والتعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحقيق انسجام أكبر بين السياسات التجارية والمالية الدولية، وقد تضمنت اتفاقية ونتائج جولة أوروغواي إدماج الاتفاقيات السابقة للغات التي لم تلغ أو تعدل ضمن إطار الترتيبات الجديدة للمنظمة العالمية للتجارة؛
- توسيع نطاق النظام التجاري متعدد الأطراف بحيث أصبح يشمل تجارة الخدمات والتجارة في المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس، وهي جوانب لم يسبق التطرق إليها خلال المفاوضات متعددة الأطراف في الجولات السابقة وشملت القواعد الجديدة لهذا النظام أيضا حقوق الملكية الفردية ذات الصلة بالتجارة، وتدابير الاستثمارات المتعلقة بالتجارة؛
- توسيع وتعميق تحرير التجارة عن طريق إجراء تخفيضات إضافية في التعريفات الجمركية وتثبيت الرسوم الجمركية عند سقف معين لا يمكن رفعها إلا من خلال التفاوض والالتزام بالتعويض؛
- تعزيز فعالية القواعد متعددة الأطراف في تسوية المنازعات، إذ تم إدماج جميع جوانب وتدابير تسوية المنازعات في نظام واحد يعمل تحت جهاز تسوية المنازعات، ويوفر هذا النظام عدة مزايا وضمانات في إطار متعدد الأطراف؛ ولعل النتيجة التي جسدت قيام نظام تجاري جديد تجلت في إنشاء المنظمة العالمية للتجارة كان بمثابة انجاز تاريخي وتحقيق الحلم الذي راود المجتمع الدولي منذ أكثر من 47 سنة بحيث تشكل الإطار المؤسسي لجميع الاتفاقيات التي أبرمت خلال جولة الأوروغواي.

الفرع الثالث: سياسة الانفتاح التجاري وفق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية Unctad

أولا: نشأة وتعريف الانكثاد

يعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأنكثاد" بمثابة العنصر الثاني للنظام التجاري العالمي، حيث تم تأسيسه سنة 1964 كإطار تابع للجمعية العامة للأمم المتحدة وتعود فكرة إنشاء هذا المؤتمر، إلى مؤتمر القاهرة الخاص بقضايا التعاون الاقتصادي بين الدول النامية، والذي تم عقده في عام 1962، خاصة بعدما

¹ محمد حشماوي، الاتجاهات الجديدة في التجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص. 144.

* إشارة إلى الأحرف الأولى من التسمية (UNCTAD) United Nations Conférence on Trade and Développement

شعرت الدول النامية بقصور الجات عن الوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية وحاجتها إلى منبر دولي متعددة الأطراف للمطالبة من خلاله بدعم عمليات التنمية تحت شعار تسهيل التجارة بدلا من المعونات وعليه فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال قناعاتها بضرورة رفع مستوى المعيشة، والإسراع بالنمو الاقتصادي في الدول النامية، وباعتبار أن التجارة الدولية أداة مهمة لتحقيق هذا النمو، وبالتالي ضرورة تأسيس هذا المؤتمر وتوسيع نطاق المشاركة فيه من جانب جميع دول الأعضاء¹. ويقع مركز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف، ويجتمع كل أربع سنوات لصياغة الخطوط الإرشادية العامة وتحديد أولويات العمل.

ثانيا: مهام المؤتمر

لقد حددت المهام والوظائف المناطة بهذا المؤتمر فيما يلي²:

1- تشجيع التجارة الدولية مع تبني وجهة نظر رامية إلى ضرورة الإسراع بالنمو الاقتصادي في الدول النامية وتوسيع نطاق التجارة الدولية بين الدول ذات المراحل التنموية المختلفة من ناحية، وبين الدول النامية بينها، وبين ذات الأنظمة الاقتصادية المختلفة من ناحية أخرى؛

2- صياغة المبادئ والسياسات المتعلقة بالتجارة الدولية، ومشاكل التنمية الاقتصادية ذات الصلة بقضايا التجارة الدولية؛

3- اقتراح بوضع المبادئ والسياسات موضع التنفيذ واتخاذ الخطوات المناسبة لذلك، مع الأخذ في الحسبان الفروق بين الدول في مراحل التنمية والنظم الاقتصادية المطبقة؛

4- مراجعة وتسهيل عملية تنسيق الأنشطة المختلفة مع المؤسسات الأخرى في الأمم المتحدة، وذلك في مجالات التجارة الدولية ذات الصلة. وفي هذا الصدد يتم التشاور والتنسيق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة؛

5- اتخاذ ما يلزم للتعاون مع الكيانات الأخرى المناظرة في الأمم المتحدة من أجل المفاوضات، وتبني الوسائل القانونية متعددة الأطراف في مجال التجارة، وبما لا يؤدي إلى ازدواج في الأنشطة؛

6- توفير كيان أو مركز دولي لتحقيق التجانس في السياسات الحكومية والإقليمية المتعلقة بالتجارة ومشاكل التنمية ذات الصلة، وبما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة؛

7- التعامل مع الموضوعات الأخرى التي تقع في مجال اختصاصه.

وإضافة إلى ما سبق فإن الأنكثاد يمارس مهامه من خلال مجلس التجارة والتنمية، وهذا المجلس عبارة عن كيان دائم للمؤتمر، وعضويته مفتوحة إلى جميع الأعضاء الراغبين في ذلك، ويجتمع بصورة دورية في جنيف مرة كل عام لمراجعة أعمال سكرتارية المؤتمر كما قد تصل عدد مرات اجتماعه إلى ثلاث مرات في جلسات طارئة

¹ عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، المرجع السابق الذكر، ص. 64.

² عادل المهدي، المرجع نفسه، ص. 165- 171.

للنظر في القضايا الغير العادية والمسائل الإدارية والمؤسسية، ويتبنى المجلس مراجعة توصيات المؤتمر والعمل على تنفيذها.

ثالثا: إنجازات المؤتمر

لقد سجل المؤتمر خلال دورات انعقاده مجموعة من الإنجازات تدخل ضمن إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يراعي مصالح الدول النامية، ومن هذه الإنجازات نذكر مايلي¹:

- قدمت للدول النامية الإطار الدولي المناسب لكي تعبر عن مطالبها وشكل علاقتها الاقتصادية مع الدول الصناعية المتقدمة.
- إطلاق نظام معمم للتفضيلات عام 1971، حيث يعطي هذا النظام تفضيلات جمركية لصادرات الدول النامية من السلع المصنعة وشبه المصنعة إلى أسواق الدول المتقدمة، وقد قُبل هذا النظام في الجات رغم أنه يتعارض مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.
- الاتفاق على النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية عام 1989، ويرجع هذا إلى رغبة الدول النامية في إقرار التعاون التجاري متعدد الأطراف فيما بينها.
- تكوين وتنظيم العمل بعدد من الاتفاقيات السلعية الدولية لضمان تخفيف قدر من الاستقرار لأسعار صادرات الدول النامية في المواد الأولية والسلع الزراعية، مثل الكاكاو، البن، السكر، الحبوب والزيت الزيتون.
- إنشاء برنامج سلمي متكامل يسعى إلى ضمان التوازن بين مصالح المصدرين والمستوردين.

المطلب الثالث: تطور سياسة الانفتاح التجاري في ظل المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر منظمة التجارة العالمية العنصر الثالث والأساسي في النظام التجاري العالمي، وهي الإطار المؤسسي الذي توصل إليه المجتمع الدولي بعد مفاوضات شاقة استمرت ثماني (08) جولات؛ فخلال الفترة 1986-1994 وهي الفترة التي استمرت خلالها مفاوضات الجولة الثامنة والأخيرة من جولات الجات أعلن عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة

1. تعريفها: يمكن تعريف منظمة التجارة العالمية بأنها منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة، تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري العالمي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل التجاري الدولي.

¹ رشاش عباسية، مرجع سابق، ص83.

2. **مهامها:** جاءت الوظائف والمهام الموكلة للمنظمة كما حددتها المادة الثالثة من اتفاقيات الأورجواي وهي كالتالي¹:

- أ- الإشراف على تنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وتسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة الأورجواي؛
- أ- متابعة المفاوضات الدولية لتحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف؛
- ب- فض المنازعات الدولية فيما يتعلق بالمعاملات التجارية وتسويتها وفق الأسس التي حددتها اتفاقيات الجات؛

ت- متابعة السياسات التجارية الدولية ومدى انسجامها مع ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر مراكش؛

ث- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة لهما بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الانسجام والتوازن في عملية صنع السياسات الاقتصادية الدولية.

- 3- **أهدافها:** تدور الأهداف التي تسعى منظمة التجارة العالمية لتحقيقها حول هدف رئيسي يتمثل في تحرير التجارة الدولية من كل العوائق التجارية، بالإضافة إلى أهداف أخرى يمكن إيجازها في²:
- أ- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد؛
 - ت- رفع مستويات المعيشة وذلك بزيادة الدخل القومي العالمي وزيادة معدلات النمو الحقيقي؛
 - ث- خلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية وتوسيع الإنتاج؛
 - ج- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات، مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها؛
 - ح- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي بجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية؛
 - خ- محاولة إشراك الدول النامية والأقل نمواً في التجارة الدولية بصورة أفضل؛
 - د- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية، يتباحث الأعضاء فيه في شتى الأمور التجارية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف لخلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية، يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد³.

¹ Michel Ranelli, *L'organisation Mondiale du Commerce, Sixième édition, La découverte, Paris, 2002, P. 113*

² عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، المرجع السابق الذكر، ص. 182.

³ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية، 2001، ص. 44.

الفرع الثاني: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة شروط الانضمام إليها

أولاً: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة

تستند المنظمة العالمية للتجارة للمبادئ التالية*:

1- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: بمقتضى هذا المبدأ فإن التجارة الدولية تتم على أسس خالية من الاحتكار والتمييز، وعلى الدول الأعضاء المنظمة للاتفاقية أن لا تميز في معاملاتها التجارية بين دولة وأخرى، حيث يلزم البلد العضو ويمنح بقية الدول الأعضاء المعاملة نفسها فيما يتعلق بالرسوم وحقوق الاستيراد، وتتساوى فيه جميع الدول الأعضاء في الحقوق والالتزامات التجارية الدولية.

2- مبدأ المعاملة الوطنية: عندما يتم استيراد سلعة ما وبعد تسديد الرسوم الجمركية المفروضة على هذه السلعة وفق التعريف المتفق عليها تصبح كأنها سلعة وطنية وتعامل معاملة السلع المنتجة محلية دون تمييز.

3- مبدأ الالتزام بالتعريفات الجمركية: إن الالتزام بالتعريفات الجمركية هو الأساس الذي يحكم استقرار التعامل في التجارة الدولية ويعمل على نموها وازدهارها فإذا ما رغب أحد الأعضاء في زيادة التعريفات الجمركية فإنه لا يمكن ذلك طالما كان هناك أضراراً للأعضاء الآخرين.

4- مبدأ الشفافية: تضم المادة الثالثة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات نصوصاً حول الشفافية باعتبارها واحدة من الالتزامات والنظم العامة حيث يلزم هذا المبدأ الدول الأعضاء ب¹:

- نشر جميع القواعد واللوائح المحلية التي تحكم تجارة الخدمات؛
- إعلام مجلس التجارة في الخدمات بجميع الأحكام والتدابير الجديدة؛
- إنشاء على الأقل نقطة واحدة أو أكثر للاستفسار ويمكن للبلدان الأعضاء الأخرى الحصول منها على معلومات عن القوانين واللوائح التي تؤثر على التجارة في قطاع الخدمات.

5- مبدأ التجارة التفضيلية: يقصد بهذا المبدأ أن الدول النامية لها خصوصياتها فيما يتعلق بمشكلة التنمية ومشكلة القدرة على المنافسة ولهذا فإن المنظمة العالمية للتجارة تعطي للدول النامية بعض الامتيازات فيما يتعلق بتطبيق بنود المنظمة كما تعفي هذه الدول من بعض الإجراءات مثلما هو الحال في ربط معايير العمل بالتجارة، أو منح هذه الدول فترة أطول لتتكيف مع هذه المتطلبات.

إضافة إلى هذه المبادئ هناك مبادئ أخرى مثل: منع سياسة الإغراق التي قد تؤدي إلى أضرار مادية للمنتجين المحليين، عدم فرض قيود كمية على المستوردات وتم استثناء الدول النامية، واتخاذ إجراءات وقائية

* مبادئ المنظمة هي نفسها مبادئ النظام التجاري في ظل الجات مع بعض التعديلات الخاصة بإخضاع السلع الزراعية والصناعية إلى التحرير التجاري وفتح الأسواق، وتحرير التجارة الدولية في الخدمات، وحماية حقوق الملكية الفكرية وفض المنازعات.

¹ مرسى السيد حجازي، منظمة التجارة العالمية، عرض تحليلي تاريخي، لبنان وOMC، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، 2001، ص. 67.

إذا زادت واردات دولة عضو من منتج معين وباتت تشكل ضررا جسيما على المنتج المحلي كفرض رسوم جمركية إضافية عليها أو فرض حصة على السلع المستوردة التي سببت الضرر.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

حدد الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة في المادة الرابعة من اتفاقية إنشائها، والذي يتكون من مؤتمر وزاري ومجلس عام ومجالس متخصصة ولجان وسكرتارية، كما يلي¹:

1- المؤتمر الوزاري: ويتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء في المنظمة بمستوى وزير، ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل سنتين على الأقل وهو أعلى سلطة في المنظمة، وتتلخص اختصاصات المؤتمر في الاضطلاع بالمهام الرئيسية للمنظمة، وأهم تلك الاختصاصات تتمثل في²:

- منح العضوية، فهو وحده الذي يتخذ القرار بانضمام الدول والأقاليم الجمركية لمنظمة التجارة العالمية، ويتم ذلك بأغلبية الأعضاء.

- سريان الاتفاقات، حيث تعرض الاقتراحات الخاصة بالتعديلات والإعفاءات من الالتزامات وغيرها من المجالس المختلفة على المؤتمر للبت فيها وإقرارها.

- له الحق في إنشاء لجان محددة، مثل لجان التجارة والتنمية وميزان المدفوعات والموازنة وغيرها من اللجان الإضافية، ويدخل في ذلك أيضا حقه في تعيين المدير العام الذي يرأس أمانة المنظمة.

2- المجلس العام: ويتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء، ويجتمع تسع مرات في السنة على الأقل وكلما دعت الحاجة إلى ذلك ويقوم المجلس العام بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته، ويقوم هذا المجلس بمراجعة ومتابعة السياسة التجارية للدول الأعضاء، وهو الجهاز الذي يقوم بتسوية المنازعات المرتبطة بالاتفاقيات التجارية للدول الأعضاء وشروط تنفيذها، كذلك بإمكانه وضع ترتيبات إقامة التعاون مع كل المنظمات الحكومية الدولية التي لها اتصال بمنظمة التجارة العالمية، بل كذلك التشاور مع المنظمات غير الحكومية.

3- السكرتارية: وتتضمن جميع الموظفين في المنظمة إضافة إلى المدير العام الذي يعينه المؤتمر الوزاري ويحدد له سلطاته وصلاحياته، ولا يجوز للمدير العام أو الموظفين أن يقبلوا عند قيامهم بواجباتهم أي تعليمات من أي حكومة أو جهة خارج المنظمة.

4- جهاز فض النزاعات: ويقوم مباشرة اختصاصه من خلال المجلس العام، ويعين له رئيس، وينظر في المسائل التالية:

¹ رانيا محمود عبد العزيز، تحرير التجارة الدولية وفق اتفاقية الجات في مجال الخدمات، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص.ص. 60، 63.
² عادل أحمد حشيش، المرجع السابق الذكر، ص. 321.

- التصدي لكافة النزاعات الدولية التجارية، ويستند الجهاز في عمله إلى الطابع الإرضائي، حيث لا يمكن أن يتدخل في أي نزاع إلا بإرضاء الأطراف المعنية؛
- يقوم بدور مركزي في فض النزاعات من حيث تشكيل فرق التحكيم والمستشارين واعتماد التقارير الخاصة بموضوع النزاع، وكذلك الأمور الخاصة بالتنازلات، وكذلك توفير الحق لاستئناف قرارات هيئة المستشارين؛
- يعمل على توفير الحلول الايجابية أي خلاف يرضي كل الأطراف، والتدرج في حل الخلافات، وذلك من خلال إقامة مؤتمر للأعضاء المعنيين لبحث كل موضوع وعرض النتائج على المدير العام لمنظمة التجارة العالمية؛

- الإشراف على تطبيق القواعد والمقترحات اللازمة لحل النزاعات وتقرير العقوبات اللازمة.

4- جهاز مراجعة السياسات: حتى تتمكن المنظمة من تحقيق هدفها في تحرير التجارة، تمت هيكلتها بصفة وبشكل يسمح لها بفحص ومراقبة ومراجعة السياسات التجارية للدول، ويعد جهاز مراجعة السياسة التجارية أحد الأجهزة المستحدثة، ففي ظل الجات كانت اجتماعات الأطراف المتعاقدة تمثل نوعا من الاستعراض العام للسياسة التجارية للدول الأعضاء، غير أنه لم يكن هناك إطار تنظيمي محدد يحكمها¹.

وبموجب المادة الرابعة من اتفاقية مراكش تم إسناد مهمة مراجعة السياسة التجارية للمجلس العام، فقد نصت هذه المادة على: "ينعقد المجلس العام حسبما يكون ذلك مناسباً للاضطلاع بمسؤوليات جهاز مراجعة السياسة التجارية المشار إليها في آلية مراجعة السياسة التجارية".

وتشجع هذه الآلية على المزيد من الشفافية فيما يتعلق بإعداد السياسة التجارية الوطنية فعلى الدول الأعضاء الاعتراف بالأهمية الراسخة للشفافية المحلية في اتخاذ القرارات الحكومية في الأمور المتعلقة بالسياسات التجارية، سواء بالنسبة لاقتصاديات الدول الأعضاء أو للنظام التجاري متعدد الأطراف، ولا يقف الأمر على مجرد الاعتراف، بل على الدول الأعضاء الالتزام بها وتعزيزها على أساس طوعي.

أما بالنسبة لإجراءات المراجعة، فجهاز مراجعة السياسة التجارية يعين له رئيساً، ويضع خطة لعرض السياسة التجارية للدول، وله أن يناقش تقارير الأعضاء عن المستجدات ويحيطها علماً حيث يقدم كل عضو تقارير منتظمة إلى الجهاز ويتضمن التقرير الكامل وصف السياسات والممارسات التجارية التي يتبعها العضو وكذا جميع جوانب السياسات التجارية التي تشملها الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، ويبين الجهاز عمله من خلال تقرير كامل مقدم من العضو المستعرض؛ تقرير تعدد الأمانة على مسؤوليتها بناء على المعلومات المتاحة لها وتلك التي يقدمها العضو المعني وتلتزم الأمانة بتوضيحات من الدولة بشأن سياساتها التجارية.

¹ مصطفى سلامة، قواعد الجات، الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، القاهرة، 1997، ص. 61

وينشر تقرير العضو وتقرير الأمانة، إضافة إلى محضر اجتماع الجهاز فوراً بعد انتهاء إجراءات المراجعة وترسل هذه الوثائق إلى المؤتمر الوزاري للإحاطة والعلم بما جاء فيها. ويقوم جهاز استعراض السياسة التجارية أيضاً بإعداد عرض شامل لتطورات البيئة التجارية الدولية التي لها تأثير على نظام التجارة المتعدد الأطراف ويكون العرض مصحوباً بتقرير فوري من المدير العام يدرج به الأنشطة الرئيسية للمنظمة ويبرز مسائل السياسات المهمة التي تؤثر على النظام التجاري¹.

5- المجالس المتخصصة: وهي عبارة عن ثلاثة مجالس يتخصص كل منهما في مهمة محددة:

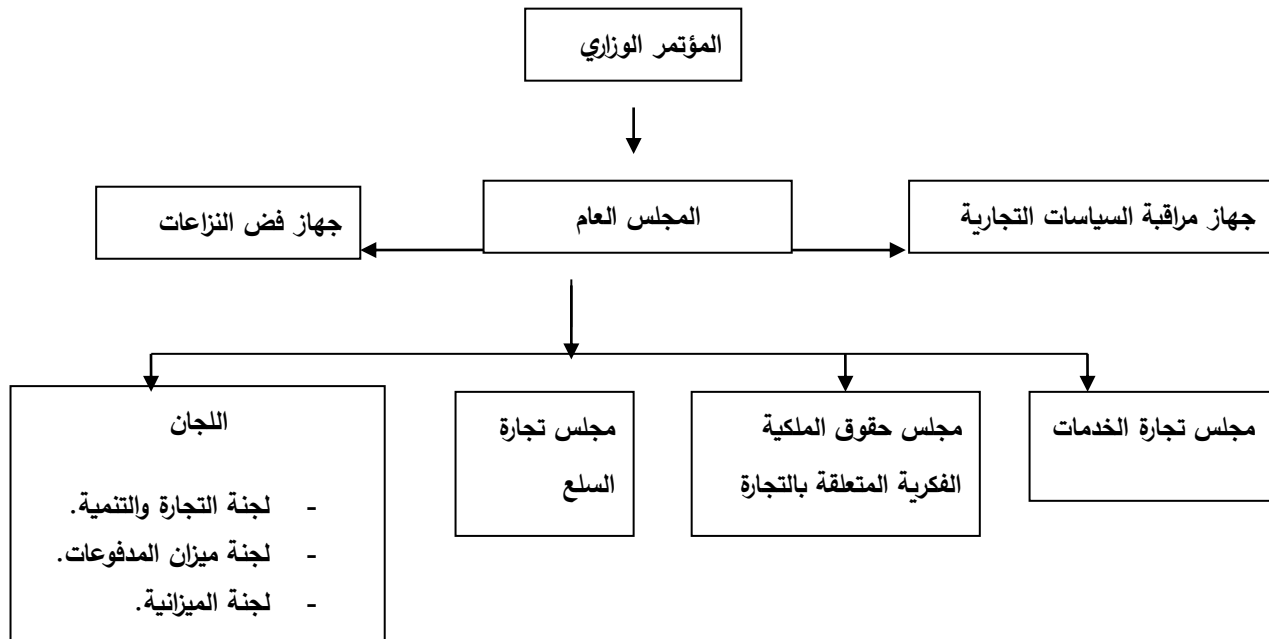
- مجلس لشؤون التجارة الدولية في السلع.
 - مجلس لشؤون التجارة الدولية في الخدمات.
 - مجلس لشؤون حماية الملكية الفكرية.
- تعمل هذه المجالس تحت إشراف المجلس العام وتقوم بكافة المهام التي تحددها الاتفاقيات الخاصة بكل مجلس وكذلك المهام التي يحددها المجلس الأعلى، وتكون عضوية هذه المجالس مفتوحة لجميع الأعضاء التي ترغب بالمشاركة فيها.

5- اللجان الفرعية: وتتكون اللجان الفرعية من:

- لجنة التجارة والتنمية، وتقوم بدراسة دورية لتطبيق أحكام اتفاقية التجارة لصالح الدول النامية.
 - لجنة قيود ميزان المدفوعات.
 - لجنة الميزانية والمالية والإدارة.
- وتقوم هذه اللجان بكافة المهمات التي حددتها لها الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها وبخاصة الاتفاقيات متعددة الأطراف، كما تقوم بكافة المهمات الإضافية التي يعهد إليها المجلس العام، وقد أقر المؤتمر الوزاري إمكانية إنشاء لجان فرعية أخرى كلما دعت الحاجة لذلك، وتكون عضوية اللجان الفرعية مفتوحة لكل من يرغب من الدول الأعضاء. والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للمنظمة.

¹ سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية والجات 94، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1997، ص. 456

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة



المصدر: عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص. 320.

مما سبق، يبدو واضحاً ما لهذه المنظمة من الدور البارز في إدارة منظومة الاقتصاد العالمي ولعل هذا الدور يكمن في تسيير السياسات التجارية نحو الحرية ورفع القيود وإلغاء السياسات الحمائية على التجارة الدولية.

ثالثاً: شروط الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

يعتبر الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة متاحاً لجميع الدول التي تلتزم بتقديم تنازلات جمركية وغير جمركية وتنقسم العضوية إلى نوعين، عضوية أصلية وأخرى بالانضمام، وفيما يتعلق بالعضوية الأصلية يشترط¹:

1- أن تكون الدولة عضواً في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة حتى تاريخ سريان اتفاقية إنشاء المنظمة في أول جانفي 1995؛

2- أن تعلن الدولة موافقتها على الوثيقة الختامية لجولة الأورجواي 1994، وأن توافق على كافة الاتفاقيات الملحقة بها كحزمة واحدة لا يجوز التحلل من أي منها، فيما عدا الإتفاقيات التي تم استثناءها في الوثيقة الختامية، بحيث يكون للدولة العضو في الجات حرية الانضمام إليها من عدمه، إلا أنها تخضع لإشراف ورقابة منظمة التجارة العالمية؛

3- أن تقدم الدولة تنازلات تجارية بالنسبة لوارداتها من السلع الصناعية أو تخفيض الرسوم الجمركية أو تثبيتها عند مستواها الحالي بالنسبة للدول النامية، مع العمل على إزالة العوائق غير الجمركية التي تحد من انسياب التجارة الدولية، وأن تقدم الدولة تنازلات مماثلة في مجال التجارة في السلع الزراعية، مع

¹ عبد الحكيم جمعة، المرجع السابق الذكر، ص. 184.

التعهد بخفض الدعم المقدم للإنتاج الزراعي أو الصادرات الزراعية أو تثبيته عند مستواه الحالي بالنسبة للدول النامية؛

4- أن تقدم الدولة تعهدات بإتاحة المنافسة الأجنبية في بعض مجالات الخدمات في أسواقها المحلية وفقا لاتفاق التجارة الدولية في الخدمات.

أما العضوية بالانضمام فتتم عند تقديم طلب العضوية للمنظمة، القبول الكلي (مبدأ الشمولية) بجميع الاتفاقيات التجارية والبروتوكولات والملاحق؛ ويتخذ المؤتمر الوزاري قرار قبول العضوية بأغلبية ثلثي الأعضاء كما يحق لأي عضو أن ينسحب من المنظمة العالمية للتجارة، وهذا يعني الانسحاب من أحكام جميع الاتفاقيات ويتم الانسحاب بعد مضي ستة أشهر من تاريخ تلقي مدير عام المنظمة إخطارا كتابيا ينص على طلب الانسحاب للدولة العضو¹. لم يعد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة سهلا كما كان في السابق، بل أصبح خاضعا لإجراءات ومفاوضات طويلة يجب على أي دولة ترغب بالانضمام إلى الاتفاقية إتباعها وهي²:

- التقدم بطلب رسمي إلى الأمانة العامة للمنظمة في جنيف ويرفق به الوثائق التالية: دراسة عن أوضاع البلد الاقتصادية وسياساتها في مجال التجارة الخارجية وسياسات الدعم الممنوح للمنتجين أو المصدريين، الأنظمة الجمركية وأنظمة الاستيراد والتصدير المعمول بها، وجداول التعريفات الجمركية للسلع والخدمات.
- تقوم الأمانة العامة للمنظمة بإعلام الدول الأعضاء في المنظمة والتي لها علاقات تجارية مع الدول طالبة العضوية بهدف عقد مشاورات بشكل ثنائي وتحت إشراف المنظمة؛ ويشكل مجلس المنظمة فريق عمل مهمته دراسة وتحليل السياسات الاقتصادية والتجارية لهذه الدول؛
- تجري مفاوضات الانضمام على مسارين الأول المشاورات الثنائية والثاني متعدد الأطراف؛
- يجمع فريق العمل نتائج مفاوضات المسارين ويقدم تقريرا إلى مجلس المنظمة ويتخذ المجلس الوزاري قرار قبول أو عدم قبول العضو؛
- إذا حصل طالب الانضمام على موافقة ثلثي الأصوات يمكن لممثل الدولة طالبة العضوية أن يوقع على بروتوكول الانضمام؛ ويصبح الانضمام نافذا بعد 30 يوما من تاريخ التوقيع، ويتم بعد ذلك تصديق البروتوكول من السلطات الدستورية في الدولة طالبة العضوية.

وجدير بالذكر أن تكون الدولة طالبة العضوية متمتعة باستقلال كامل في إدارة علاقاتها التجارية الخارجية ويطلب عادة منها إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والإنمائية لتتفق مع أحكام المنظمة كذلك إعادة النظر في هيكله المؤسسات المصرفية والنقدية واعتماد نظام الجودة والمواصفات العالمية والرقابة في عملية الإنتاج وتحسين المناخ الاستثماري، تطوير البنية الإنتاجية، دعم وتشجيع القطاع الخاص وتحرير

1 حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة في التجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، المرجع السابق الذكر، ص. 150.
2 عبد الناصر نزار العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، ط1، دار الصفاء، عمان، 1999، ص. 56.

الاقتصاد الوطني من قيود الاستثمار. كذلك فيما يخص العضوية في المنظمة والتطبيع مع اليهود، فإن مبادئ واتفاقيات المنظمة لا تشترط التطبيع التجاري بين أعضاء المنظمة، وذلك استناداً إلى الاستثناء المذكور في المادة 13 من اتفاقية مراكش لتأسيس المنظمة العالمية للتجارة (المادة 33 من اتفاقية الجات سابقاً) التي تسمح لدولة ما بـ "عدم تطبيق" الاتفاقية اتجاه دولة أخرى شرط إبلاغها قبل موافقة المجلس العام (المؤتمر الوزاري) على الانضمام¹.

الفرع الثالث: المؤتمرات الوزارية للمنظمة وأثر تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية

تعتبر مؤتمرات منظمة التجارة العالمية أعلى سلطة في أجهزة المنظمة وإحدى الآليات لتحقيق وتطبيق نتائج جولة الأوروغواي، وينص اتفاق المنظمة على عقد المؤتمر الوزاري مرة على الأقل كل سنتين لبحث القضايا المطروحة وتقييم ما طبق من أهداف المنظمة بخصوص تحرير التجارة الدولية واتخاذ القرارات الضرورية في هذا الشأن؛ وقد عقدت المنظمة منذ إنشائها ودخول الاتفاقيات حيز التنفيذ عدة مؤتمرات وزارية تناولت موضوعات مختلفة، وأبرزها حسب نظري بالنسبة للدول النامية من حيث الأهمية مؤتمر سنغافورة، حيث تم فيه التأكيد من جديد على ضرورة الالتزام بتطبيق نظام تجاري تحكمه القواعد، ويكون أكثر انفتاحاً، من خلال مطالبة الدول بإزالة المعاملة التمييزية في المعاملات والعلاقات التجارية وتطبيق مبدأ الشفافية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وتسهيل حركة التجارة العالمية².

إن المواقف المتباينة بين الدول المتقدمة فيما بينها، وبين هذه الأخيرة والدول النامية، كانت لها آثار واختلافات على السياسات التجارية الدولية نظراً للتباين الكبير في المصالح، وبالتالي يمكن القول أن معظم هذه المؤتمرات باءت بالفشل، وترجع الأسباب الرئيسية لفشل هذه المؤتمرات تعدد نقاط الخلاف وصعوبة معالجة الموضوعات المطروحة على جدول أعمال كل مؤتمر؛ إلا أن هناك برنامج مساعدة للدول النامية محدودة الدخل، حيث قررت دول الاتحاد الأوروبي عدم فرض رسوم جمركية على صادرات الدول النامية محدودة الدخل كما قررت الولايات المتحدة الأمريكية تسهيل دخول صادرات الدول النامية من إفريقيا، بالإضافة إلى تجديد برنامج النظام التفضيلي المعمم الذي يعطي الدول النامية محدودة الدخل مزايا تفضيلية.

أما بالنسبة لأثر تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، فتتمثل في النقاط التالية³:

1- أثر تحرير التجارة العالمية على السلع الصناعية: تلتزم الدول الأعضاء في OMC بالتقليص

التدريجي للرسوم الجمركية وإزالة القيود الكمية، كما أن جولة الأوروغواي أدت إلى تقليص الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المصنعة بنسبة 38 % في الدول الصناعية و 19 % في

¹ سعداوي سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، آفاق ومعوقات الانضمام، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص. 52.

² أسامة المجنوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، 2000، ص. 167.

³ محمد، قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، مجلة الباحث، العدد 01، 2002، ص-ص. 20-22.

البلدان النامية. إن المعدل العام لأسعار الرسوم الجمركية في الدول الصناعية ضعيف جدا، في حين أن هناك ضرائب أخرى مطبقة في الدول أعلى بكثير من الرسوم الجمركية، تفرض على الواردات من الدول النامية، ولم تستطع هذه البلدان، بسبب ضعفها، وتشتتها التفاوض مع الدول الصناعية بشأن تقليصها. وعلى هذا الأساس، من المحتمل أن يترتب عن تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية، الاستخدام الأمثل للمواد المتاحة، والتوسع في قاعدة تقسيم العمل والتخصص، مما يؤدي إلى تقليص التكاليف وزيادة الطلب على السلع الصناعية، بالإضافة إلى إمكانية استفادة المستهلك من المنتجات بأسعار منخفضة هذا من جهة، ومن جهة أخرى، قد يترتب على تحرير تجارة السلع زيادة منافسة الواردات للمنتجات المحلية، مما يؤول إلى تقليص حجم نشاط المنشآت الصناعية ومن ثم ارتفاع معدل البطالة، وما ينجر عنه من قيود اجتماعية، واقتصادية.

2- أثر تحرير التجارة العالمية على المنسوجات والملابس: يعد قطاع المنسوجات والملابس ذا أهمية بالغة في اقتصاديات البلدان النامية، إن الاتفاق الجديد لم يحرر كليا تجارة هذه السلع، بل تعين المرور بأربع مراحل مدتها عشر سنوات، يتم خلالها، وعلى التوالي تحرير 16%، 17%، 18%، و 49% من قيمة الواردات الكلية لتلك السلع. كما أن تحرير جزء من واردات المنسوجات والملابس أدى تلقائيا إلى ارتفاع الرسوم الجمركية، تحت غطاء مكافحة الإغراق، أو ضرورة الإجراءات الوقائية، بالإضافة إلى أن خفض وإلغاء المعاملة التفضيلية التي تمنحها الدول المتقدمة لبعض الدول النامية سيجعلها تواجه منافسة شديدة من قبل دول أخرى أكثر كفاءة مثل الدول المصنعة حديثا (الدول الآسيوية).

3- أثر تحرير التجارة العالمية على قطاع الزراعة: بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بسنة واحدة، تم الاستعاضة عن ما نسبته 30 % من القيود الكمية التي كانت مفروضة على المنتجات الزراعية، برسوم جمركية، وبذلك التزمت الدول المتقدمة بتقليص هذه الرسوم تدريجيا خلال ست سنوات بنسبة معدلها 36 % وخلال عشر سنوات بنسبة معدلها 25% فيما يخص الدول النامية، أما الدول الأقل نموا، فهي غير مجبرة على تقليص رسومها الجمركية المفروضة على الواردات الزراعية.

4- أثر تحرير التجارة العالمية على قطاع الخدمات: أصبحت تجارة الخدمات تحتل مركزا مهما في التجارة العالمية، ففي عام 2000 بلغ حجمها 1415 مليار دولار، أي خمس التجارة العالمية، حيث تستحوذ الدول الصناعية على الجزء الأكبر من تجارتها، إذ على كل عضو أن يمنح

وبدون شروط معاملة متساوية لجميع الأعضاء كما هو ملزم بمعاملة خدمات دولة أخرى معاملة الخدمات المحلية، وعليه أيضا نشر القوانين والإجراءات التفصيلية المرتبطة بالخدمات.

5- أثر تحرير التجارة العالمية على حقوق الملكية الفكرية: تعود جذور حماية هذه الحقوق الفكرية إلى اتفاقية باريس عام 1967 الخاصة بحقوق الملكية الصناعية، واتفاقية BERNE لعام 1971 التي تتناول حقوق التأليف، كما توجد مؤسسة عالمية متخصصة وهي المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية التي أنشأت عام 1967، مهمتها تطبيق هاتين الاتفاقيتين وتضم 157 دولة.

المبحث الثالث: التكتلات التجارية للدول النامية وحتمية الاندماج في النظام التجاري العالمي

تسعى الدول النامية إلى إقامة بعض التكتلات التجارية ومناطق التجارة الحرة، وذلك لعدة أهداف رئيسية من بينها زيادة معدلات النمو لاقتصاديات هذه التكتلات، وما تفرضه التطورات الاقتصادية على الساحة العالمية، هذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال المطالب الثلاثة التالية.

المطلب الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية، أهدافها، ومراحلها

يشهد عالم اليوم عددا كبيرا من التكتلات الاقتصادية، والتي تسعى إلى تحقيق أهداف معينة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية مشتركة، ويأخذ التكتل الاقتصادي أشكالا متعددة تمثل صورا لدرجة التكامل والاندماج بين الدول الأعضاء، والغرض من ذلك المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي بينها.

الفرع الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية

التكتلات الاقتصادية هي عبارة عن الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة بينها، وتأمين عناصر الإنتاج والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو وحماية اقتصاديين. كما يعرف كذلك التكتل الاقتصادي بأنه صيغة للتكامل الاقتصادي تتم بين مجموعة من الدول المتجانسة تاريخيا أو ثقافيا أو حضاريا أو اقتصاديا أو جغرافيا، لتحقيق مصلحة اقتصادية مشتركة. ويسمى أيضا بالتكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث يتم تقسيم العمل والتبادل التجاري بين بلدان المنطقة الجغرافية الواحدة، والشروط الموضوعية للتكامل الإقليمي يختلف بعضها عن البعض الآخر في أوجه متعددة، فهي تتعلق بأوضاع البلدان المشتركة فيه وعلى مستوى التطور الذي وصل إليه القطر، وكذلك على درجة المصلحة الاقتصادية بين الأقطار المشتركة في التكامل الاقتصادي والشروط الأساسية للاتفاقيات. وتأخذ التكتلات الإقليمية شكلين أساسيين¹:

- ✓ شكل تكتلات تجارية تركز على فرضية تسهيل العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بدءا بالمناطق التجارية الحرة.
- ✓ تكتلات صناعية تقوم على أساس التخصص وتقسيم العمل في صناعة واحدة أو مجموعة من الصناعات بين مجموعة من الدول.

¹ علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، العدد 07، 2010، ص109.

الفرع الثاني: أهداف التكتلات الاقتصادية

إن الغاية من إنشاء تكتلات اقتصادية هو تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها إلى¹:

- 1- توسيع حجم السوق: يحقق وفورات الحجم بالإضافة إلى تسويق الفائض من المنتجات عبر أسواق جميع الدول الأعضاء في التكتل.
- 2- تحسين شروط التبادل التجاري: تقديم تسهيلات ومعاملات تفضيلية للدول الأعضاء.
- 3- الاستفادة من العمالة المؤهلة: بحيث يعمل تنقل العمالة بحرية إلى زيادة المهارات في ظل تقسيم العمل الذي يطبق في إطار التكامل الاقتصادي مما يحل مشكل البطالة.
- 4- زيادة التنمية الاقتصادية: زيادة عوائد الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج لتلبية الزيادة في الطلب التي تؤدي إلى الزيادة في الدخل والاستثمار والتشغيل وزيادة معدل النمو للدول الأعضاء.
- 5- تحقيق الأهداف السياسية والعسكرية: التي لا يمكن إغفال الجوانب السياسية والعسكرية لتحقيق التكامل.
- 6- إن القيود الحمائية التي تفرضها التكتلات الاقتصادية تنطوي على معاملة تفضيلية للسلع المنتجة داخل التكتل الاقتصادي حيث تشمل إجراءات تمييزية ضد السلع المنتجة من الدول غير الأعضاء في التكتل، وتعطل هذه القيود استغلال الدول غير الأعضاء لمميزاتها النسبية التي لها دور في قيام التجارة الدولية، وعليه يتوقع أن يكون لهذه القيود الحمائية - في الأجل الطويل - تأثير على نمط التخصيص الدولي والتقسيم الدولي للعمل فيقوم على استراتيجيات مستقبلية لهذه التكتلات الاقتصادية في مجال الإنتاج، وليس على المزايا النسبية لكل دولة. ورغم أن النظام الدولي بتكتلاته الاقتصادية العالمية الساعية إلى تحرير كامل للتجارة فإن إتباع نظام الحماية بوسائل أخرى من أجل توجيه التجارة بأساليب اقتصادية وسياسية وتحكيمية متعددة وتتمثل أساساً في²:
 - الموصفات القياسية لصادرات الدول غير الأعضاء في التكتل الاقتصادي، فكل دول غير عضو ترغب في التصدير إلى هذا التكتل يتطلب منها تحقيق مواصفات قياسية قد تتغير من فترة إلى أخرى؛
 - فرض رسوم جمركية وحواجز أمام صادرات الدول غير الأعضاء كون هذه الصادرات تشجع استثمارات تكتل اقتصادي آخر في دولة المنشأ؛
 - أسلوب التقييد الاختياري للصادرات مثل ذلك الذي طبقته الولايات المتحدة الأمريكية مع اليابان فيما يخص صادرات السيارة من اليابان إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث تقوم اليابان بتخفيض اختياري لصادراتها من السيارات لتقليل عجز الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية وهذا التقيد يعرقل حرية التجارة العالمية ولا يخالف الاتفاقية العالمية للتجارة بصورة واضحة.

¹ عامر عبد اللطيف، المرجع السابق الذكر، ص. 28، 29.

² محمد إبراهيم منصور، النظام التجاري العالمي والقيود المفروضة على صادرات دول التعاون الخليجي، المعهد العربي للدراسات الدولية، العدد الأول، 1994، ص. 62.

الفرع الثالث: أشكال التكتلات الاقتصادية

تتنوع التكتلات الاقتصادية، وتكون في شكل اتفاقية تفضيلية، أو في شكل منطقة التجارة الحرة، أو في شكل الاتحاد الجمركي، أو في شكل السوق المشتركة، أو في شكل الاتحاد الاقتصادي، وأخيرا في شكل الوحدة الاقتصادية؛ كما يلي¹:

1. منطقة التجارة الحرة "La zone de libre-échange": تلتزم فيها كل دول الأعضاء بإلغاء كافة

القيود التجارية فيما بينها وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضو بحق فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى خارج المنطقة. ومن أشهر مناطق التجارة الحرة نذكر منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA, ALENA) (*) تكونت سنة 1994 بين أمريكا، كندا والمكسيك على تحرير التجارة في السلع والخدمات، هذا الاتفاق قد أدى إلى النمو الاقتصادي وسمح برفع المستوى المعيشي للدول الثلاث، وأعطى أحسن مثال لمزايا تحرير التجارة الدولية.

2. الإتحاد الجمركي "L'union douanière": الإتحاد الجمركي يذهب أبعد من منطقة التجارة الحرة،

حيث إلى جانب إلغاء القيود التجارية بين دول الأعضاء، يلزمها بإتباع سياسة جمركية موحدة "TEC" (**) في مواجهة كافة الدول خارج الإتحاد. من بين الاتحادات الجمركية نذكر السوق المشتركة الجنوبية "MERCOSUR" المكونة بواسطة الأرجنتين، البرازيل، باراجواي والأوروغواي في سنة 1991، وهو بالفعل إتحاد جمركي ويسعى إلى التحول إلى سوق مشتركة.

3. السوق المشتركة "Le marché commun": إلى جانب كونه إتحاد جمركي، يسمح فيها

الأعضاء بحرية كاملة للتحرك عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) بينهم، وعليه يصبح دور السوق المشتركة هو توفير متطلبات سلامة الحركة في أسواق المنتجات وعناصر الإنتاج بما يكفل كفاءة عمل الأسواق؛ كما ينبغي الإشارة إلى أن مرحلة السوق المشتركة تظهر الحاجة إلى تجاوز السياسات التجارية إلى تنسيق سياسات أخرى، وهذا التنسيق يتطلب توافر المشاركة الشعبية نظرا لان الكثير من هذه السياسات يؤثر على حركة البشر، وخير مثال على ذلك الإتحاد الأوروبي.

4. الإتحاد الاقتصادي "L'union économique": إلى جانب كونه سوق مشتركة، تقوم فيه دول

الأعضاء بتوحيد السياسات النقدية والمالية ويعتبر من أكثر أشكال التكامل الاقتصادي تطورا، وهنا يتجاوز التكامل نواحي التبادل التجاري التي تنجز في الاتحاد الجمركي، وانتقال عناصر الإنتاج التي

¹ اعتمادا على: - عادل أحمد حشيش، المرجع السابق الذكر، ص. 264.

- رشاش عباسية، المرجع السابق، الذكر، ص. 91.

(*) باللغة الفرنسية "ALENA" وباللغة الإنجليزية "NAFTA"

(**) TEC : un tarif extérieur commun

تتجز في ظل السوق المشتركة، إلى التنسيق العام للنشاط الاقتصادي من خلال أمرين: إما بتوحيد السياسات بفرض صيغة واحدة تلتزم بها الأطراف بغض النظر عن مدى تأثيراتها على الأهداف القطرية مثل ما يحدث عند فرض تعريف مشتركة في الاتحاد الجمركي؛ وإما من خلال التوفيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة. والاتحاد الأوروبي هو اتحاد اقتصادي ويعتبر أكبر كتلة تجارية في العالم.

5. الوحدة الاقتصادية: وتشهد تكامل في التجارة وعوامل الإنتاج والسوق والسياسات وتحدد سياسته سلطة عليا فوق الوطنية بقرارات ملزمة لجميع الأعضاء.

ويمكن تلخيص أشكال التكتلات الاقتصادية في الجدول الموالي.

الجدول رقم (2-1): أشكال التكتلات الاقتصادية

نوع التكتل	تجارة حرة بين الأعضاء	رسوم جمركية خارجية موحدة	حرية تحرك عوامل الإنتاج	تنسيق كافة السياسات الاقتصادية	سلطة عليا فوق وطنية بقرارات ملزمة لجميع الأعضاء
منطقة التجارة الحرة	✓				
الاتحاد الجمركي	✓	✓			
السوق المشتركة	✓	✓	✓		
الاتحاد الاقتصادي	✓	✓	✓	✓	
الوحدة الاقتصادية	✓	✓	✓	✓	✓

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: كامل بكري، الاقتصاد الدولي - التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص158.

المطلب الثاني: أهم التكتلات التجارية للدول النامية ومساهمتها في التجارة الدولية

تتميز التكتلات الاقتصادية في الدول النامية بضعفها وحاجتها إلى المزيد من العمل والتنسيق، كما تجدر الإشارة إلى أن التقسيمات الحديثة، تقسم حسب التكتلات جنوب جنوب، شمال جنوب، شمال شمال، على أساس أنه في بعض التكتلات الرائدة تقودها دولة متقدمة فيما تبقى الدول الأخرى دول نامية، هذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب لبعض نماذج التكتلات التجارية، ثم نُعرِّج على موقع ووزن هذه التكتلات في التجارة الدولية.

الفرع الأول: تجارب الدول الآسيوية والإفريقية

أولاً: التجارب التكاملية في قارة آسيا

في إطار المناطق التكاملية داخل آسيا، يمكن التمييز بين منطقة جنوب شرق آسيا التي أقامت رابطة جنوب شرق آسيا "الآسيان"، أما في وسط آسيا فقامت منظمة التعاون الإقليمي للتنمية، وفي شرقها اتحاد الشرق الآسيوي للتعاون الإقليمي.

1. رابطة جنوب شرق آسيا "الآسيان": أنشأت بموجب اتفاق بانكوك عام 1967، والذي تبنته اندونيسيا،

ماليزيا، الفلبين، سنغافورا، وتيلاندا وتم انضمام بروناي عام 1983، ويهدف الآسيان إلى الإسراع في النمو الاقتصادي وتحقيق التقدم الاجتماعي والثقافي.

وبالفعل هذه الدول حققت معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة 1960-1990، ما اعتبر نجاحاً

كبيراً لاقتصاديات تلك الدول، وقد دار الاختلاف والجدل حول أسباب هذا النجاح حسب المدارس التي ينتمي إليها الباحثون، فمنهم من عزاه لإتباع تلك الدول سياسات تتواءم مع قوى السوق، ومنهم من فسره بأنه نتيجة مباشرة لتدخل قوى وفعال من قبل الحكومة. ويمثل البنك الدولي المدرسة الأولى، فهو يعزو نجاح اقتصاديات دول شرق آسيا إلى أربعة عوامل، هي استقرار الاقتصاد الكلي في تلك الدول، وتكوين رأس المال البشري بشكل مكثف، والانفتاح على التجارة الدولية وتشجيع الاستثمار، وبالمقابل هناك من يرى أسباب التطور الاقتصادي لدول شرق آسيا في السياسات التي مارستها حكومات تلك الدول والتدخل المباشر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولكن بعض الباحثين يشيرون إلى عدم وجود تناقض بين دور الحكومة، وقوى السوق المنافسة وأنه من غير الممكن إرجاع نجاح تجربة تلك الدول لسياسة اقتصادية منفردة، مع ملاحظة أن تقليل القيود التجارية في مراحل معينة يعتبر أداة فعالة لانجاز معدلات نمو مرتفعة وتتميز بالاستدامة¹.

¹ مؤيد ساطي جودت حمد الله، المرجع السابق الذكر، ص. 167.

2. **منظمة التعاون الإقليمي للتنمية:** قام تعاون بين ثلاث دول آسيوية هي: إيران، باكستان، تركيا، منذ 1955، في نطاق حلف بغداد، ثم انسحب العراق عام 1958، وفي العام 1964 قررت الدول الثلاثة إنشاء منظمة باسم التعاون الإقليمي للتنمية، بعد استفادتها من مزايا التعاون الذي تحقق لها في إطار حلف بغداد، وتتميز دول هذا الإقليم بأنها متجاورة وبينها قدر من التوافق في النواحي السياسية والحضارية، وقد تجسد ذلك من خلال إبرام العديد من العقود والاتفاقيات بين الدول وإقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة. غير أن قيام الثورة الإيرانية، ثم نشوب حرب العراقية - الإيرانية قد جمد أعمال المنظمة حتى العام 1985 الذي توصلت فيه الدول الأعضاء إلى اتفاقية تقضي بإعادة هيكلة المنظمة وإحيائها تحت اسم (منظمة التعاون لاقتصادي)، وشكلت معاهدة أزمير الأساس القانوني لهذه المنظمة، وأجريت عدة تعديلات على هذه المعاهدة في العام 1990، كما أضيفت لها بروتوكولات في 1991، وفي سنة 1992 انضمت سبع دول جديدة إلى الدول الثلاث المؤسسة ليصبح العدد عشر دول، وهذه الدول هي: أفغانستان، وست من دول آسيا الوسطى التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي وهي: أذربيجان، وأوزبكستان، وتركمنستان، وطاجاكستان، وكازاخستان، وقيرقيزيا. ولا تختلف أهداف المنظمة الجديدة عن سابقتها وإن كانت منحت اهتماما جديدا للبعد الدولي، فتضمنت أهدافها السعي إلى الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي، وهي نفسها الفكرة التي اتخذتها مختلف التكتلات الاقتصادية في شتى أنحاء العالم¹.

3. **اتحاد الشرق الآسيوي للتعاون الإقليمي:** ويضم الاتحاد 7 أعضاء هي: بنغلادش، بوتان، الهند، مولدافيا، النبال، باكستان، سيريلانكا، وتبلغ نسبة التجارة البينية أكثر من 4% سنة 2000.

ثانيا: التجارب التكاملية في قارة إفريقيا

هناك العديد من التجارب التكاملية في القارة الإفريقية، لكن الشيء المميز فيها أن معظمها باءت بالفشل، ويرجع ذلك لعدة أسباب وظروف وخاصة منها الاستعمارية والوضع الاقتصادية الهشة، وتتمثل هذه التجارب باختصار في²:

1. **الجماعة الاقتصادية لدول البحريات العظمى:** أن هذه الجماعة عام 1976، والدول الأعضاء ثلاثة هي: بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا؛ ولا تشكل التجارة البينية إلا نسبة ضئيلة تقدر بأقل من 1% خلال سنة 2000.

¹ محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000، ص-ص. 329-335.

² عبد الكريم جابر العيسلوي، التمويل الدولي، مدخل حديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص-ص. 343-345.

2. **السوق المشتركة لجنوب وشرق إفريقيا:** يعود تاريخ إنشاء السوق إلى الأعوام 1964/1965، ويبلغ عدد أعضائه عشرون دولة من بينها جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، إثيوبيا، السودان، وتشكل التجارة البينية بينهما نسبة لا تتجاوز 7%.

3. **الجماعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى:** تم إنشاء هذه الجماعة عام 1966، وتضم: بوروندي، الكاميرون، جمهورية وسط إفريقيا، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، غينيا الاستوائية، الغابون، رواندا، ساوتوي، بري نسيب؛ ولم تمثل التجارة البينية بين أعضاء الجماعة نسبة ذات أهمية ولا تتعدى 2% في أحسن أحوالها.

4. **الجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا:** هذه الجماعة كانت في الأصل من مستعمرات فرنسا وتم التوقيع على ميثاق هذه الجماعة 1961، وتضم البنين، بوركينا فاسو، كيبوتير، كوتدي فوار، سيراليون، جامبيا، غينيا، غيانياباو، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، الطوغو، ومن أهدافها الرئيسية إنشاء بنوك تنمية موحدة، اتحاد للنقل البحري، العمل على زيادة التبادل التجاري وتنسيق النظم والرسوم الجمركية والسياسات المالية وأنظمة الاستثمار، وكانت لدى هذه الجماعة رغبة للانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة على اعتبار أن معاهدة روما نصّت على ضم أقاليم ما وراء البحار إلى السوق المشتركة الأوروبية وقد ارتبطت فيما بعد باتفاقيات التفضيلية مع السوق الأخيرة وقد حافظت هذه الجماعة على معدل تجارتها البينية في حدود 10%.

5. **الجمعية التنموية لجنوب إفريقيا:** وتضم أربعة عشر دولة من بينها جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب إفريقيا، زمبابوي، وحقت هذه المجموعة معدل تجارة بينية يبلغ 10.6% عام 1995.

6. **الاتحاد النقدي الاقتصادي لغرب إفريقيا:** تم إنشاء هذا الاتحاد عام 1975، ويبلغ عدد أعضائه سبعة هم: البنين، بوركينا فاسو، كوتي فوار، مالي، النيجر، السنغال، الطوغو، ويعد من التجارب التكاملية التي حققت نسبة جيدة في التجارة البينية بلغت نحو 13.2% عام 2000، ومن جملة ما يهدف إليه الاتحاد توحيد السياسات النقدية وإقامة نظام مدفوعات مشترك.

ثالثا: تجارب الدول العربية

رغم توفر المقومات الاقتصادية والثقافية المطلوبة لقيام كتل اقتصادي ناجح في الوطن العربي، إلا أن غياب شرط التوافق السياسي بين الأنظمة العربية وحالة عدم الاستقرار السياسي وقفت حائلا دون نجاح معظم تجارب التكتل في الوطن العربي، باستثناء تجربة دول مجلس التعاون الخليجي التي بدأت بإنشاء منطقة التجارة الحرة في العام 1981، وسوف نتطرق إليها أكثر في الفصل الثالث الموالي ضمن محور سياسة الانفتاح التجاري الجزائري في إطار التكتل التجاري العربي والمغاربي.

الفرع الثاني: تجارب الدول الأمريكية

أولاً: جمعية التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية

أنشئت هذه الرابطة في العام 1961، وتضم كل من الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، شيلي، بيرو، أورغواي، باراغواي، كولومبيا، والإكوادور، فنزويلا، وبوليفيا، وبذلك فهي تشمل كل قارة أمريكا اللاتينية إلى جانب المكسيك؛ واقتصرت هذه الرابطة على اتفاق تحرير التجارة دون أن يمتد إلى تحقيق الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة، وتميزت بتواضع أهدافها وتباطؤها في الانجاز، ورغم ذلك فقد زادت قيمة الصادرات الإقليمية من 300 مليون دولار في سنة 1961، لتبلغ 750 مليون دولار سنة 1968¹.

ثانياً: السوق المشتركة الجنوبية (الميركوسور)

حاولت دول هذه المجموعة شق طريقها نحو التكامل الاقتصادي، وتبعاً لذلك وقت في عام 1958 أول معاهدة متعددة الأطراف للتبادل الحر، واستكملت في عام 1960 بمعاهدة عامة للتكامل الاقتصادي؛ وتضم أربعة أعضاء هم: الأرجنتين، البرازيل، البرغواي، والأرغواي، وقد حققت هذه السوق انجازات متقدمة من أبرزها وضع تعريف خارجي مشترك، فضلاً عن أن حركة رؤوس الأموال مكفولة داخل السوق، ويتولى مصرف يسمى بنك التكامل بتشجيع الاستثمارات البينية، كذلك اتخذت تدابير لتشجيع حركة التصنيع في الأعضاء الأقل تطوراً، وحققت نسبة تجارة بينية تقدر 20.18%، خلال سنة 2000، وهي بالموقع المتقدم على جميع أشكال التكامل الاقتصادي في هذه القارة².

ثالثاً: منظمة الدول الكاريبية الشرقية

إن أغلب أعضاء هذه المنظمة ينتمون إلى مجموعة الكاريبي التي أنشأت سنة 1968، وحققت أعلى معدل التجارة البينية في عام 1995، بمقدار 11.7%³.

الفرع الثالث: مساهمة التكتلات الاقتصادية في التجارة الدولية

نحاول في هذا الفرع أن نتطرق إلى وزن كل من صادرات وواردات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في التجارة الدولية، من خلال الجدول الموالي:

¹ سكينه بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص-ص. 250 - 252.

² عبد الكريم جابر العيساوي، المرجع السابق الذكر، ص-ص. 342 - 343.

³ عبد الكريم جابر العيساوي، المرجع نفسه، ص. 343.

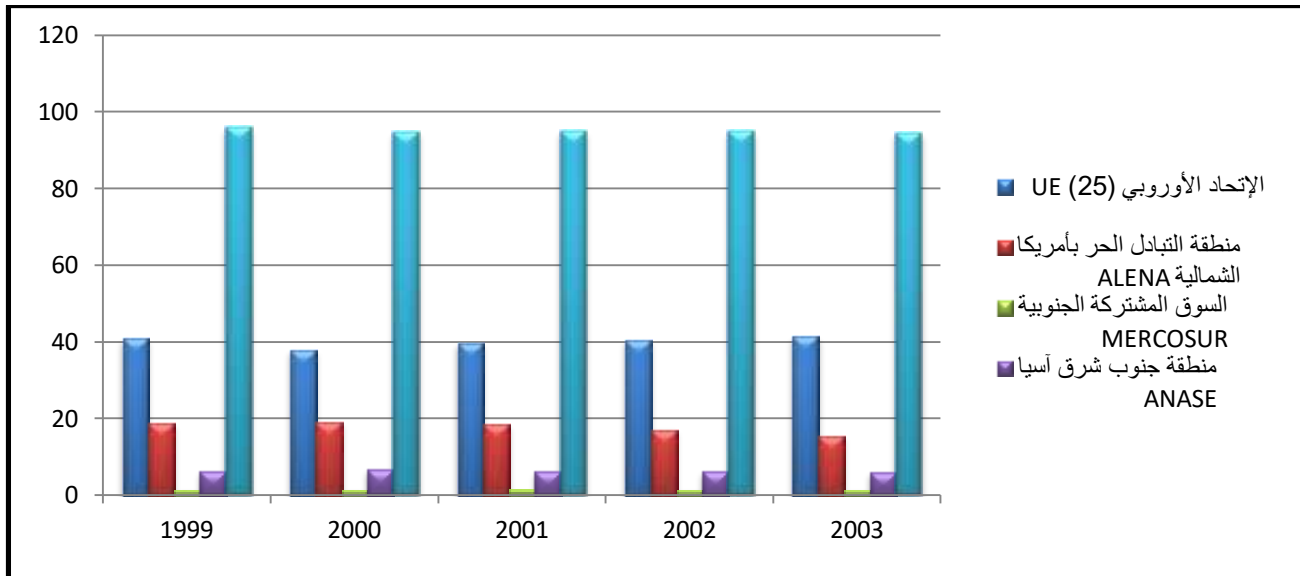
الجدول رقم (2-2): نسبة صادرات وواردات أهم التكتلات الإقليمية في التجارة العالمية للسلع في الفترة 1999-2004

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الاتحاد الأوروبي (UE25)	صادرات	40,87	37,80	39,65	40,39	41,37
	واردات	40,65	38,13	39,01	39,37	39,93
منطقة التبادل الحر بأمريكا الشمالية ALENA	صادرات	18,74	18,99	18,56	17,07	15,40
	واردات	24,12	25,12	24,45	23,86	21,19
السوق المشتركة الجنوبية MERCOSUR	صادرات	1,30	1,31	1,42	1,37	1,41
	واردات	1,39	1,33	1,30	0,93	0,88
منطقة جنوب شرق آسيا ANASE	صادرات	6,34	6,70	6,27	6,30	6,09
	واردات	5,24	5,67	5,36	5,40	5,12
أعضاء المنظمة العالمية للتجارة OMC	صادرات	95,82	94,69	94,88	94,83	94,49
	واردات	97,00	96,95	96,46	96,18	96,16

المصدر: رشاش عباسية، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا "UEMOA"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2007/2006، ص. 30.

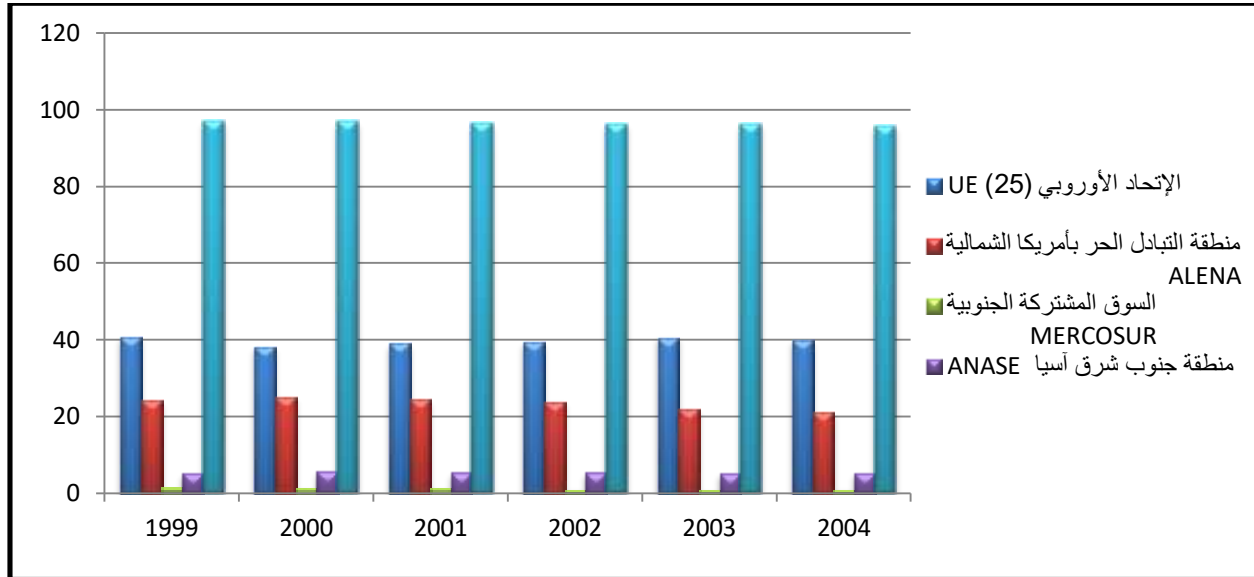
ولكي تتضح الصورة أكثر لمعرفة نسبة مساهمة كل منطقة، نمثل الجدول السابق في الشكلين البيانيين كما يلي:

الشكل رقم (2-2): يمثل نسبة صادرات أهم التكتلات الإقليمية في التجارة العالمية للسلع في الفترة 1999-2004



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الجدول رقم (2-2)

الشكل رقم (2-3): يمثل نسبة واردات أهم التكتلات الإقليمية في التجارة العالمية للسلع في الفترة 1999-2004



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الجدول رقم (2-2)

نلاحظ من خلال الشكلين البيانيين السابقين، أن التكتلات الاقتصادية الخاصة بالدول النامية، ممثلة في السوق المشتركة الجنوبية MERCOSUR أن مساهمتها في التجارة الدولية ضعيفة جدا، تكاد أن تكون محتشمة، إذ لم تتجاوز 1.5%، في الحالات المثلى، مقارنة بالاتحاد الأوروبي الذي يعتبر أكبر تكتل على المستوى العالمي، والذي يحتل مكانة مهمة في التجارة الدولية في كل من الصادرات والواردات إذ حصته من المبادلات التجارية هي في حدود 40%، تليه منطقة التبادل الحر بأمريكا الشمالية وهذا راجع لكثرة المبادلات داخل التكتلات والناجمة عن إزالة عراقيل التجارة فيما بين دول الأعضاء في هذا التكتل.

المطلب الثالث: الدول النامية وحتمية الاندماج في النظام التجاري العالمي

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى كل من موقع الدول النامية من النظام التجاري العالمي، وحتمية الاندماج نظرا للظروف والعوامل المؤثرة في اقتصاديات الدول النامية.

الفرع الأول: موقع الدولة النامية من النظام التجاري العالمي

شغل تحرير التجارة الدولية وإصلاح السياسات التجارية في إطار الجات ومنظمة التجارة العالمية، اهتمام مختلف الدول والحكومات في العالم وذلك بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، باعتبارها عاملا لتحقيق النمو الاقتصادي ودعم القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، وفي الواقع فإن السياسة التجارية احتلت في الواقع العملي أهمية بالغة في إستراتيجية التنمية الاقتصادية للدول النامية؛ فلقد عانت الدول النامية على وجه الخصوص من سلبات الأوضاع الاقتصادية العالمية واندماج نظمها الاقتصادية في النظام الاقتصادي العالمي، وانخفاض مستويات النمو وتدهور معدلات التبادل الدولي، وفي ظل أهمية التجارة الخارجية للدول النامية فإن هذه الأخيرة لا يمكن أن تتعزل أو تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية لارتباطها السياسي والاقتصادي

الدولي، ومنذ بداية ترسيم النظام التجاري الدولي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبح موقع الدول النامية من النظام التجاري الدولي واضح المعالم، لأن النظام التجاري الدولي تم صياغته لتحقيق مصالح الدول المتقدمة وتحقيق أكبر المكاسب على حساب الدول النامية، التي كانت نتائجها مخيبة للآمال منذ ميلاد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة¹.

الفرع الثاني: حتمية الاندماج في النظام التجاري العالمي

بعد مرور سنوات على انبثاق المنظمة وانضمام معظم الدول المتقدمة وبعض الدول النامية فإن ما حصل يرتبط بتحد خطير وهو الأنماط السوقية التنافسية والذي أبدى كفاءة وفاعلية في الدول المتقدمة، وطبيعة الخل الذي برز في طبيعة نمط المفاوضات المعقدة والتي لم تنتهياً لها الدول النامية، إذ يعد ضعف الدول ضعفا مركبا ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها²:

1. أن الدول النامية لا يتم التعامل معها بشكل متكافئ، إنما يكون التعامل بمكيالين الأول للدول المتقدمة وحتى في إطار الدول النامية فهناك العديد من المكايل التي تعتمد بحسب طبيعة الدولة وسماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛

2. أن هناك امتيازات ذات أهمية كبيرة للدول المتقدمة منحت من دون عائد يذكر؛

3. هناك الكثير من الأمور الخاصة بالدول النامية لم تنفذ وبقيت حبرا على ورق؛

4. تبني العديد من التفسيرات والتسويات والمعالجات المختلفة وخاصة في مسألتين هما الإنتاج والتصدير.

ومن العوامل التي أسهمت في اندماج العديد من الدول النامية في الاقتصاد العالمي نذكر ما يلي³:

1 - تزايد نصيب هذه الدول من حركة التجارة العالمية حيث بلغ نصيبها النسبي نحو 29% من إجمالي التجارة العالمية مقارنة بما نسبته 19 % في بداية السبعينات؛

2 - تزايد حجم التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي خاصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أسهم في نقل الآلات والتجهيزات إلى الدول النامية ونقل التكنولوجيا والمعرفة؛

3 - تزايد حركة انتقال الأفراد بين دول العالم في ربع القرن الماضي وأغلب هذه الانتقالات كانت من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، مما أسهم في نقل أنماط العمل والمهارات والإنتاج والاستهلاك بين هذه الدول.

فأمام حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي وتدهور الأوضاع الاقتصادية للدول النامية في عقد الثمانينات والتي تمثلت في أزمة المديونية الخارجية، وانخفاض شديد في أسعار السلع التصديرية للمواد الأولية وتدهور معدلات شروط التبادل التجاري وازدياد الفقر، اتجهت الكثير من الدول النامية إلى تحرير اقتصادياتها وتطبيق سياسة

¹ عبد الناصر نزار العيادي، المرجع السابق الذكر، ص. 103.

² رؤية استشرافية لأثر منظمة التجارة العالمية على أداء المنشآت الصغيرة في الوطن العربي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، العدد 02، 2003، ص. 53.

³ عادل المهدي، العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق الذكر، ص. 33.

الإصلاح الاقتصادي، وزيادة الدور الذي يضطلع به السوق في إدارة الشؤون الاقتصادية للاعتقاد بأن القطاع الخاص أكثر كفاءة من الحكومة في تخصيص الموارد وتحقيق النمو الاقتصادي، فقامت الدول النامية بطلب المساعدة من المؤسسات الدولية لإعداد وتنفيذ وتمويل برامج استقرار وتصحيح اقتصاديين، فبدأ دور الحكومة الإنمائي بالتراجع أمام الدور التصحيحي الذي يركز على ثلاث محاور هي¹:

- التحرير الاقتصادي: إزالة القيود والمعوقات أمام التجارة، ودعم المنافسين في ظل تشجيع القطاع الخاص؛
- إصلاح القطاع العام: إصلاح الخدمة المدنية وتحسين إدارتها من خلال تخصيصها وإعادة هيكلتها؛
- سياسة اقتصادية كلية تحقق استقرار الاقتصاد الكلي.

الفرع الثالث: الإجراءات اللازمة للاستفادة من سياسة الانفتاح التجاري

إن الدول النامية لا توجد في منزلة واحدة من التقدم والتنمية، وبسبب عدم وجود حلول شاملة فإن المشاكل الداخلية والخارجية التي على هذه الدول أن تتخطاها لجني ثمار سياسات الانفتاح والتحرير التجاري وجلب الاستثمارات الأجنبية، والاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي قد تختلف من بلد لآخر، ولضمان ذلك لابد من إجراءات تقوم بها الدول النامية سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي.

أولاً: الإجراءات اللازمة على المستوى الداخلي

تتمثل الإجراءات اللازمة على المستوى الداخلي للدول النامية وذلك بغية الاستفادة من الوضع الاقتصادي العالمي في تحقيق جملة من الأهداف، يمكن صياغتها على النحو التالي²:

- 1- **استقرار السياسات الاقتصادية الكلية:** يعتبر وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة ومستديمة شرطاً ضرورياً للاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها عولمة الاقتصاد.
- 2- **تسيير المرافق العمومية بشكل محكم:** يكمن مفتاح قيام اقتصاد سوق أكثر حيوية في الدول النامية في نوعية التصرف في المؤسسات العامة وفي درجة ثقة الوكلاء الاقتصاديين المحليين والأجانب في هذا التسيير، ويمكن إيجاز العوامل الإيجابية المؤثرة في هذا الأداء في النقاط التالية:
 - إطار مؤسساتي وقانوني يشجع تطور اقتصاد قائم على مؤسسات أكثر فاعلية؛
 - خلق بيئة تنافسية تجعل السوق أكثر نجاعة؛
 - ضمان شفافية أكثر لنشاط المؤسسات الاقتصادية؛
 - إجراءات صارمة لمكافحة الرشوة والفساد.

¹ عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص. 173.

² عثمان أبو حرب، المرجع السابق الذكر، ص. 169، 180.

3- تدعيم القطاع المالي: أظهرت التجارب أن الدول التي تحظى بقطاع مالي ومصرفي متحرر ومتطور، في الغالب هي التي استفادت من الاستثمارات وحقت أداءا اقتصاديا أفضل¹، كما برهنت هذه التجارب على أن نجاح الإصلاحات الهيكلية الكلية وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية ترتبط بدرجة سلامة القطاع المالي والبنكي، نظرا لأهميته في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلي المنشود.

4- تنمية المصادر البشرية: إن مسيرة التنمية في الدول الأقل نموا أسيرة بتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة تفوق معدلات النمو الديموغرافي لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، وهذا الأمر يتطلب تحقيقه تطوير وخلق الكفاءات والكوادر (رأس المال البشري) القادرة على توليد التقنية الأكثر ملاءمة لظروف هذه الدول، وذلك من خلال التركيز على عنصري التعليم والبحث العلمي والتطوير.

5- الإصلاحات السياسية: إن نجاح سياسات التنمية في الدول النامية وتذليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية داخلها ومع البلدان المتقدمة مرهون بانجاز إصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة والكفاءات الحية في رسم القرارات الاقتصادية والسياسية المصيرية. وفي ظل ما تشهده الساحة الاقتصادية العالمية من تزايد ترابط وتشابك بين اقتصاديات الدول، والعولمة والاندماج، اتجهت العديد من البلدان لإقامة تكتلات اقتصادية لمواجهة ذلك.

ثانيا: الإجراءات اللازمة على المستوى الخارجي

وتتمثل هذه الإجراءات في تفعيل التكامل الاقتصادي بين الدول النامية، أو على الأقل إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية بينها؛ لأن التكتلات الاقتصادية الإقليمية تعد من أهم السمات والأدوات التي تميز النظام التجاري العالمي في الوقت الراهن، حيث تسعى هذه التكتلات إلى مواجهة تحديات العولمة والخروج بأكبر الفوائد المالية والتجارية في ظل التشابك المعقد لمنظمة المصالح التجارية العالمية المستحدثة².

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2000، ص. 163.

² عثمان أبو حرب، المرجع السابق الذكر، ص. 180.

خلاصة الفصل

ما يمكن استنتاجه في هذا الفصل، أن العالم بأسره في القرن الحادي والعشرين يشهد حركية اقتصادية سريعة ومتشابكة وخاصة في المبادلات التجارية، بعد إزالة الحواجز أمام حركية التجارة السلعية والخدمية والاستثمارات الخارجية، واتجاه معظم الدول نحو إقامة تكتلات تجارية هدفها زيادة معدلات النمو الاقتصادي، والدخول في الأسواق العالمية التي تشهد المنافسة الشرسة والبقاء للأقوى اقتصاديا.

هذا ما تسعى الدول النامية إليه من خلال تبني سياسة الانفتاح التجاري، فقامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، وانتهاج استراتيجيات تنموية منذ منتصف القرن الماضي، فهناك دول نامية حققت نجاحا في السوق العالمية وتحسين مزاياها النسبية والتنافسية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وبالتالي حققت نجاحا في مجالات التنمية مثل الدول الصناعية الجديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية والتي اعتمدت إستراتيجية التوجه التصديري، ودول نامية فشلت في ذلك وبصفة خاصة جل الدول الإفريقية ودول الشرق الأوسط ويرجع ذلك إلى انعزالها على العالم الخارجي، وضعف قدرتها على الاندماج، والمشاكل الناجمة من جرأ تحرير التجارة الخارجية، مما خلف آثارا سلبية على اقتصادياتها، كما أن العلاقات الاقتصادية الدولية كانت و ما تزال قائمة على مبدأ عدم التكافؤ في العلاقات بين الاقتصاديات النامية والاقتصاديات المتقدمة، بمعنى أنها قائمة على أساس تركيز القوة في عدد قليل من الدول الصناعية الكبرى، ووجود الإطار المؤسسي للنظام الاقتصادي العالمي والمتمثل في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ومنظمة التجارة العالمية ما هو إلا غطاء يجمع مصالح تلك الدول لتكون قوة مهيمنة تستطيع الأخذ بزمام القيادة.

أما هذه التحديات تسعى الدول النامية إلى إقامة بعض التكتلات التجارية ومناطق التجارة الحرة، ولكن للأسف معظمها لم تحقق نجاحا، وذلك من خلال ضعفها وحاجتها إلى المزيد من العمل والتنسيق فيما بينها، وعدم فصل الخلافات السياسية عن الأهداف الاقتصادية المرجوة؛ لكن لا يمكن للدول النامية أن تبقى مكتوفة الأيدي ومنعزلة عن العالم الخارجي لأن واقع اليوم يفرض عليها حتمية الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي، وبالتالي لابد لهذه الدول أن تراعي اختلاف الخصائص الاقتصادية والسياسية والجغرافية والاجتماعية؛ والإسراع في إيجاد حلول شاملة للمشاكل الداخلية والخارجية التي تتخبط فيها، إذ لابد على هذه الدول أن تتخطاها لجني ثمار سياسات الانفتاح التجاري وجلب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من الوضع الاقتصادي وزيادة معدلات نمو اقتصادياتها.

الفصل الثالث:

واقع سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي
في الجزائر خلال الفترة 1989- 2019

تمهيد

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي عانت كثيرا من الضغوطات التي أفرزها النظام الاقتصادي العالمي، فعقب الأزمة البترولية لسنة 1986، وما انجر عنها من انخفاض في أسعار البترول في الأسواق العالمية، وبالتالي تراجع العائدات البترولية مما انعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري، وأصبح يتخبط في العديد من المشاكل، من بينها تدني في مستويات المعيشة، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، إضافة إلى الأوضاع السياسية التي تعيشها خلال فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، أضف إلى ذلك الظروف السياسية الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وتحول معظم الاقتصاديات إلى اقتصاد السوق؛ فما كان على الحكومة الجزائرية إلا اللجوء للاستدانة من المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والقيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والتوجه لتبني سياسة الانفتاح بغرض تصحيح الأوضاع الاقتصادية السائدة، فقامت بسنّ العديد من المراسيم والقوانين وخاصة فيما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية.

كما قامت بتسطير برامج تنموية في المدى المتوسط والطويل؛ من أجل تحقيق مستويات معتبرة من النمو الاقتصادي، وأما على الصعيد الدولي، وحتى لا تبقى منعزلة لوحدها فقد شرعت في إجراء مفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذا التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 أبريل 2002، ممهدة بذلك الطريق نحو إنشاء منطقة تبادل حر، بالإضافة إلى انضمامها لمنطقة التجارة العربية الحرة سنة 2009، و الذي يلزم الجزائر على الدخول في ديناميكية من شأنها أن توسع مجال انفتاحها التجاري. هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل في ثلاثة مباحث، كالآتي:

☞ المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو سياسة الانفتاح التجاري

☞ المبحث الثاني: تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية ومعدل النمو الاقتصادي خلال 1989-2019

☞ المبحث الثالث: سياسة الانفتاح التجاري الجزائري في ظل مسعى الشراكة الدولية

المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو سياسة الانفتاح التجاري

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى ثلاثة مطالب، أولها الإصلاحات الاقتصادية في ظل الاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية، ثم أسباب ودوافع تحرير التجارة الخارجية ومراحلها، وأخيرا نستعرض واقع الإصلاحات الاقتصادية الداعمة لسياسة الانفتاح التجاري والبرامج التنموية.

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية في ظل الاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية

عقب نهاية الثمانينات من القرن الماضي، كان اهتمام الحكومة الجزائرية في مجال التجارة الخارجية، على انتهاز مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، وخاصة التجارية منها، والتي تعتبر انعكاسا حقيقيا من طرف المؤسسات الدولية، لما تمليه من شروط واتفاقات تُجسّد على أرض الواقع.

الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية عقب التحول لاقتصاد السوق

نحاول في هذا الفرع أن نتطرق إلى بعض الإصلاحات الاقتصادية، التي قامت بها الجزائر، والتي كانت بداية التوجه للدخول في مرحلة ثانية، ألا وهي التوجه نحو اقتصاد السوق.

أولاً: استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية: بداية من سنة 1988، بالضبط من خلال قانون 88-01، المتعلق بإعادة توجيه وتنظيم المؤسسات العمومية في إطار ما يسمى بالمؤسسات العمومية الاقتصادية، بدأت مساع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر تظهر في الأفق، حيث أدخلت الجزائر إصلاحات مهمة بداية باستقلال المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات، وإخضاعها لأحكام القانون التجاري، ووفقا لهذا القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 12/01/1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية الذي يمنح هذه المؤسسات درجات واسعة من الحرية، وتتمثل في¹:

- ✓ إلغاء الوصاية القطاعية في طبيعة الخدمة العامة؛
- ✓ تطبيق القواعد التجارية في أعمالها وفي التسيير؛
- ✓ حرية تحديد أسعار منتوجاتها وأجور عمالها؛
- ✓ إمكانية تحقيق استثمارات بدون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط كما كان في السابق؛
- ✓ إمكانية معاقبتها إذا لم تقم بتنشريف التزاماتها المالية أمام الغير، وهذه المؤسسات يمكن أن تعلن استثنائيا حالة توقف عن التسديد، ويمكن أن تؤدي إلى إفلاسها.

ثانيا: الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط: لتسهيل عمليات الانتقال إلى اقتصاد السوق وتجنب معوقات التوجيه الاقتصادي البيروقراطي فإن قانون 88-02 المتعلق بنظام التخطيط، وضع على الطريق إجراء التخطيط المركزي، حيث يسمح القانون بتوفير للمؤسسات الاقتصادية العمومية إمكانية تحقيق المردودية متحملة كل

¹ ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية، الجزائر، 2003، ص. 113.

التبعات بعيدا عن كل القيود الإدارية سواء انطلاقا من مواردها الخاصة أو القروض المصرفية عنها وفق أسس تجارية¹.

ثالثا: **مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي، 87/19**: هذا القانون الصادر في 1987/12/18 والمتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام، والإستغلالات الفلاحية المتعلقة بهذا القطاع تم تقسيمها وتخصيصها، حيث قامت الحكومة بتقسيم حوالي 3500 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة ومزارع فردية تتمتع باستغلال طويل الأجل، وفقا للتشريع الجديد المتعلق باستقلالية القطاع العام الإنتاجي².

رابعا: **منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني**: وهذا حسب نصوص القانون رقم 88-85، المؤرخة في 1988/07/12، فإن سقف الاستثمارات المثبتة في القانون رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21، وصل إلى 30 مليون دينار جزائري؛ كما أعطيت أهمية كبيرة للقطاع الخاص، وخاصة فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار، وتحويل الأموال إلى الخارج لضمان التمويل، وهذا ما تجسد في القانون 10/90 الخاص بقانون النقد والقرض.

الفرع الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في ظل الاتفاقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي

إن الأزمة البترولية التي حلت بالجزائر سنة 1986 وما نتج عنها من اختلالات عميقة على مستوى مؤشرات التوازنات الاقتصادية الكلية، حاولت السلطات الجزائرية القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية المذكورة سابقا، لكن هذه المحاولات لن ترق للمستوى المطلوب، ونظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة وعجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي، تطلب على الجزائر اللجوء لكل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للحصول منهما على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي من العملات الأجنبية، وهذا ما تجسد في خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مارس 1989، والذي تعهدت فيه الحكومة الجزائرية على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، فكان أول اتفاق في ماي 1989 ثم تلتها ثلاثة اتفاقات أخرى كما نتطرق إليها بالتفصيل فيما يلي:

أولا: الاتفاق الائتماني الأول ماي 1989

لقد تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكيف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989 والاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة، ونظرا لحساسية الوضع آنذاك فقد وقعت الجزائر على هذا الاتفاق بكل سرية، حيث تم الحصول على أقساط مرتفعة في إطار اتفاق التثبيت، قدرت بـ 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS)، كما استقادت كذلك من مبلغ 360 مليون دولار أمريكي، أو ما يعادل 315.2 مليون (DTS). وبالرغم من قصر مدة هذا الاتفاق

¹ صورية مساني، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2012/2011، ص. 138

² صورية مساني، المرجع نفسه، نفس الصفحة.

وكذا الوضع السائد في تلك الفترة وما ميزها من اضطرابات على جميع الأصعدة تقريبا، إلا أنه نجح في تحقيق بعض النتائج الإيجابية في بعض القطاعات، ففي مجال الصناعة عرف نمواً وصل سنة 1990 إلى 6 % حسب إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء، أما قطاعي الطاقة والمحروقات قد سجلا معدلي نمو 8.5 % و 3.4 % على التوالي، إلا أنهما معدلين منخفضين، غير أن قطاعي الفلاحة والأشغال العمومية سجلت معدلين سالبين هما: 3.09 % للفلاحة و 1.3 % للأشغال العمومية، أما عن مجال التجارة الخارجية، فقد أظهر الميزان التجاري فائضا وصل إلى 1620 مليون دولار، بقيمة صادرات وصلت إلى 11304 مليون \$ والواردات بـ 9684 مليون \$، ويرجع هذا الارتفاع في الصادرات إلى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، إذ انتقل سعر البترول من 6.18 دولار سنة 1989 إلى 24 دولار سنة 1990، وما يمكن ملاحظته هو رغم كل تلك الإصلاحات إلا أن الاقتصاد الجزائري بقي في تبعية شبه مطلقة لقطاع المحروقات، ذلك كون مؤسسات التصدير الخاصة خارج قطاع المحروقات تحصلت على قسط زهيد بلغ 8 % مقارنة بالقطاع العمومي الذي وصلت نسبته إلى حوالي 66 % وعليه وجب الدفع بالقطاع الخاص وتشجيعه للقيام بعمليات التصدير وتوفير الظروف اللازمة لذلك، وفيما يخص الواردات وبفعل ما جاءت به الإصلاحات من تسهيلات في الحصول على السجل التجارية، فقد عرفت تزايدا معتبرا مما سمح بتنامي المضاربة وإغراق السوق بالسلع المستوردة الأجنبية على حساب الإنتاج الوطني، وقد احتلت الآلات الكهربائية والمنزلية والتجهيزات الصادرة في الاستيراد أما الواردات الغذائية فقد عرفت تراجعا بلغ 27 % حسب إحصاء مديرية الجمارك نظرا لارتفاع الأسعار واستقرار كتلة الأجور¹.

واستجابة لشروط صندوق النقد الدولي أصبح من الضروري إحداث تغيير على مستوى المنظومة التشريعية لتنماشى والتوجهات الجديدة لسياسة الإصلاح الاقتصادي المتبعة، وبدأت هذه التغييرات بإصدار القانون في 1989/07/05 المتعلق بالأسعار، والذي يمكن اعتباره خطوة أولية في سبيل إرساء قواعد نظام السوق، إضافة إلى إصلاح النظام المالي والبنكي، تم إصدار قانون في 1990/04/14 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي بموجبه أصبح البنك المركزي يسمى بنك الجزائر ومؤسسة مستقلة عن الدولة مكلفة بوضع ومتابعة السياسة النقدية ومراقبة النظام المصرفي. وعقب نهاية اتفاق التثبيت الأول في ماي 1990، بدأت مفاوضات أخرى بين صندوق النقد الدولي والجزائر في سبيل الحصول على قرض آخر لمساعدتها على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية.

¹ سمير شنيبي، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004، مكررة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص. ص. 64، 65.

ثانيا: الاتفاق الائتماني الثاني جوان 1991

امتد هذا الاتفاق الائتماني الثاني لمدة 10 أشهر من جوان 1991 إلى مارس 1992، تحصلت الجزائر من خلاله على قرض بمبلغ 400 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 300 مليون (DTS)، وقسم هذا القرض على أربعة شرائح¹: الشريحة الأولى في جوان 1991، والثانية في سبتمبر 1991، أما الثالثة فقد قدمت في ديسمبر 1991، لكن الشريحة الرابعة والتي كان من المقرر أن تقدم في مارس 1992 لم تحصل عليها الجزائر جراء الانحرافات التي عرفتها الأجور في الفصل الأول من سنة 1992، وهذا الاتفاق كان يهدف حسب رسالة النية المرسلة من قبل السلطات الجزائرية يوم 27 أبريل 1991 إلى تحرير التجارة والوصول إلى أكبر قابلية لتحويل الدينار، وكذا إصلاح النظام الجمركي وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية، والجبائية بإدخال (TVA) ومواصلة الانزلاق التدريجي المراقب لسعر الصرف، إلى غيرها من الأهداف المرجوة. كما جاء في رسالة النية كذلك التقليل من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والعمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العمومية والخاصة لا سيما هذه الأخيرة التي يجب عليها أن تنوع صادراتها قصد تقوية هشاشة التوازنات المالية الخارجية، وكذلك ترشيد الاستهلاك والادخار. ولقد وجه لهذا الاتفاق انتقادات لاذعة وهذا ما يدل على أن الوجهة الجزائرية كانت مرفوضة في الأسواق العالمية آنذاك، عندها قامت الحكومة بعدة إجراءات منها مواصلة سياسة تحرير الأسعار كما قامت بتقليص الإعانات المباشرة وغير المباشرة على المواد الطاقوية لتقارب أسعارها أسعار الأسواق العالمية وكان ذلك في أكتوبر 1991، كذلك قامت بالتطهير المالي للمؤسسات حيث وافق بنك الجزائر على تنظيم سوق نقدي لتفادي لجوء البنوك التجارية لإعادة الخصم، بحيث تم رفع معدل الخصم من 5.10 % عام 1991 إلى 5.11 % سنة 1992، أما فيما يخص سعر الصرف كان أمام السلطات خيارين: - تحرير سعر صرف الدينار وبداية تعويمه في أوت 1991 رغم قلة الاحتياطات الخارجية وكذا الانعكاسات التي سيفرزها هذا الإجراء على جل القطاعات؛

- تخفيض قيمة الدينار مع مراعاة أن لا يتعدى الفرق بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازي 25 % . وعند تولي غزالي رئاسة الحكومة الجزائرية قام بمراجعة أهم قواعد الإصلاح التي انتهجتها الحكومة السابقة، التي اتهمها غزالي لمخادعة وإخفاء الحقيقة على الشعب. فقام بمراجعة قانون النقد والقرض للفصل بين إدارة البنك المركزي ومجلس النقد والقرض، كما اقترح فكرة جد حساسة ألا وهي بيع ربع حاسي مسعود بغرض تسديد الديون الجزائرية، غير أن هذه الفكرة لم تكن مستسعاة خاصة في ظرف سياسي جد متميز لكن ما قاله كان يعني أن الإيرادات كانت قليلة، كما أن الوضع كان يدفع إلى إجراء انتخابات، كما أن قانون النقد والقرض

¹ المرجع نفسه، ص. 53.

لم يأتي ما كان مرجوًا منه في جلب الاستثمار والمستثمرين الأجانب؛ من هنا تم إصدار قانون 91/21 المتعلق بتوسيع الشراكة مع الشركات المتعدد الجنسيات خاصة في مجال المحروقات والمناجم، لكن الاستجابة لهذا القانون كانت تتطلب وقتًا نظرًا للأزمة السائدة حينها، فوُضعت حكومة غزالي بين مطرقة صندوق النقد الدولي من جهة وسندان الظرف الاجتماعي والاقتصادي وكذا السياسي من جهة وإلا توقف الإمدادات المالية من طرف صندوق النقد الدولي مرة أخرى، فلقد كانت مطالبة بتطبيق بنود اتفاقاتها كما أنها كانت مطالبة أيضًا بامتصاص الغضب الشعبي، فلجأ الوفد المفاوض مع صندوق النقد الدولي إلى التماس بعض الليونة في مجال تطبيق إجراءات الإصلاح التي طالب بها والتي تمثلت في تخفيض سعر صرف الدينار فورًا ليصل سعره مقارنة بالدولار إلى 24.5 دج للدولار الواحد، كما طالب الصندوق رفع أسعار المواد الأساسية وتقليص نفقات التشغيل والتجهيز، وقد تداركت السلطات الموقف فأرسلت خطاب نية موجه إلى الصندوق بتاريخ 30 سبتمبر 1991 ينص على:

- رفع أسعار المواد الأساسية والطاقوية، مما سمح بتخفيض مبلغ إعانات الأسعار ليصل عند نهاية السنة 3 مليارات دج، كما أمر الصندوق بأن لا يتم رفع أسعار المواد الأساسية ما لم يتم وضع مكيانزمات لحماية ذوي الدخل الضعيف أو عديمي الدخل؛

- تخفيض قيمة الدينار حسب الاتفاق الأول في 3 جوان، حيث انتقل سعر صرف الدينار في 30 سبتمبر 1991 من 18.5 إلى 22.5 دج.

ولكن مع نهاية سنة 1991 وقرب موعد الانتخابات وجدت الحكومة نفسها في حيرة من أمرها حول رفع الأسعار كما هو متفق عليه مع صندوق النقد الدولي أو عدم فعل ذلك تحت ضغط الوضع الاقتصادي والسياسي، ومع تسارع الأحداث وتوقيف المسار الانتخابي مع بداية 1992 وما صاحب وضع البلاد السياسي لم يسمح برفع الأسعار كما كان متفق عليه مع صندوق النقد الدولي، مما ساهم في امتناع صندوق النقد الدولي عن تقديم القسط الرابع، مما لجأت الحكومة من رفع للأجور إلى 8000 دج كحد أدنى من الأجر القاعدي المضمون، كما قدمت الحكومة إعانات تعويضية للعائلات عديمة الدخل أو دخلها أقل من الحد الأدنى وهو ما شكل أعباء إضافية على خزينة الدولة، أما فيما يخص التدابير المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في هذا الاتفاق فإن قانون المالية لسنة 1992 حمل في طياته تخفيضًا جوهريًا في الرسوم الجمركية بعد أن كانت في قانون 1986 قد وصلت إلى 120 % وهذا ما زاد من التهرب الجمركي والعزوف عن ممارسة التجارة الخارجية كنشاط، إلا أنه في هذا القانون وصل خفض المعدل الأقصى إلى 60 %، وعليه تم إعداد هذه الضرائب الجمركية وفق النظام الاقتصادي، أي تحديد معدلات ضعيفة على الواردات من المواد الأولية ومعدلات مرتفعة نوعًا ما تفرض على المنتجات نصف المصنعة كما تم فرض معدلات مرتفعة على الواردات من المنتجات

النهائية، كما أقر هذا القانون إلغاء كل الإعفاءات الجمركية، عدا على بعض المواد والأنشطة العلمية، ولتحفيز وجلب الشركات الأجنبية فى مجال التجارة الخارجية تم تشجيع نظام الامتياز، ورد الاعتبار لتجار الجملة للمساهمة فى ترقية التجارة، كما تم إلغاء نظام الحصص الذى كان مفروضاً على الصادرات. غير أن هذه الإجراءات والتدابير لم تزد الوضع الاقتصادى الجزائرى إلا تدهوراً. بعد هذه الحكومة، تسلم- بلعيد عبد السلام - رئاسة الحكومة الجزائرية فرفض التفاوض مع الهيئات الدولية خاصة فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون الجزائرية و التى أعتبر أنها هى المشكل الوحيد للوضع الاقتصادى الجزائرية كما أعتبر أنه بإمكان المحروقات إعادة الاقتصاد الوطنى إلى مساره. كما لجأ رئيس الحكومة إلى اعتماد سياسة تقشفية صارمة لمواجهة الصعوبات المالية اتجاه الواردات، مما دفعه لإنشاء لجنة تعمل تحت وصايته تضم بنك الجزائر، وزارة التجارة، ووزارة الصحة، سميت هذه اللجنة بـ AD-HOC كلفت بتخصيص غلاف مالى من العملات الصعبة للمستوردين الخواص والعموميين، أبرز مهام هذه اللجنة هى الحد من المديونية قصيرة الأجل وذلك بتوفير أفضل تمويل موجه لعمليات الاستيراد، وتركيز الموارد اتجاه المصاريف الضرورية. كما أصدر بلعيد عبد السلام تعليمات تحت رقم 625 بتاريخ 18 أوت 1992 يتعلق أساساً بالتجارة الخارجية وتمويلها، فحسب وزارة التجارة فإن العملة الصعبة تخصص نقداً أو قروض لاستيراد المنتجات المتعلقة بتطوير وحماية الإنتاج على أن يتم تخصيص إيرادات المحروقات لاستيراد المواد والمنتجات التى تستعمل فى احتياجات السلع الضرورية. كما أن هذا التقييد ينافى شروط صندوق النقد الدولي ومع ذلك واصلت حكومة بلعيد عبد السلام نهجها فى العمل حيث سعت لإنشاء شركات مختلطة وطنية وأجنبية، كما واصلت الاهتمام البالغ بقطاع المحروقات الذى انهارت أسعاره مما أخلط أوراق الحكومة التى كانت تعول على عائدات بترولية تصل إلى 11 مليار دولار سنة 1993 على أساس سعر البرميل 20 إلى 21 دولار. غير أنه سجل 17.8 دولار للبرميل وهذا ما ساهم فى استقالة حكومة بلعيد عبد السلام، وتسلم رئاسة الحكومة رضا مالك.

ثالثاً: الاتفاق الائتماني الثالث أبريل 1994

شهد الاقتصاد الجزائرى مع نهاية 1993 وبداية 1994 أزمة مالية داخلية وخارجية، وعدم المقدرة على الدفع، وثقل عبئ خدمة الدين كنتيجة لانخفاض أسعار البترول، مما حث بالسلطات الجزائرية على صياغة برنامج شامل للتصحيح حضى بمساعدة صندوق النقد الدولي، وترتب على ذلك اللجوء إلى إعادة جدولة الديون الخارجية مع الالتزام بتنفيذ برنامج استقرار فى إطار استعداد ائتماني مدته سنة ابتداء من أبريل 1994 إلى مارس 1995 وقد عقد اجتماع بين السلطات الجزائرية والدول الرئيسية الدائنة (اليابان، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية) برئاسة نادي باريس لإعادة جدولة الديون الخارجية المقدرة بـ 17 مليار \$ وإعادة ترتيب آجال السداد على مدى ستة عشر عاماً منها فترة سماح من الدفع مدتها

أربع سنوات مع إعادة جدولة خمسة ملايين دولار كمرحلة أولى من الدين الرسمي. ويرمي الإصلاح القائم منذ 1994 إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية¹:

- دفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في اليد العاملة وخفض البطالة تدريجيا؛
 - الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في الدول الصناعية؛
 - خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي على القطاعات السكانية الأكثر تضررا؛
 - استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.
- سمح توفير هذه المبالغ من التمويل الخارجي، بإحداث زيادة في معدل الاستيعاب خلال السنة الأولى من البرنامج، وهذا ما دل عليه التحول في ميزان الحساب الجاري من فائض نسبته 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1993 ، إلى عجز نسبته 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1994.
- وفي جانفي 1995 وقبل انقضاء فترة الاتفاق صدر الأمر رقم 06/95 بتاريخ 1995/01/25 والمتعلق بقانون المنافسة الذي جاء لتنظيم المنافسة الحرة لزيادة الفعالية الاقتصادية بغية تحسين المعيشة للمواطن وكذا إضفاء الشفافية في المعاملات التجارية. هذه الأخيرة - أي التجارة الخارجية - وقصد العمل على تحرير القطاع وزيادة الصادرات وكذا تنويعها ولفك الرباط على الواردات تم حل لجنة AD-HOC كما تم إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل الواردات الاستهلاكية بالنقد الأجنبي الخاص للمستورد وبشكل مطلق حين أصدر بنك الجزائر تعليمات رقم 20 بتاريخ 12 أفريل 1994، حيث ضببت الشروط المالية لعمليات الاستيراد، بالمقابل تم السماح باستيراد المعدات الصناعية المستعملة، وكذا إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد إئتمانات المستوردين ومنه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها. كل هذه الإجراءات كان القصد منها الوصول إلى استقرار اقتصادي واجتماعي قصد إرضاء الهيئات الدولية وبالأخص صندوق النقد الدولي لعقد اتفاق رابع وهو اتفاق القرض السريع (التمويل الموسع).

رابعا: الاتفاق الائتماني الرابع (اتفاق التمويل الموسع) 1995-1998

بعد التقارير الايجابية عن مدى تطبيق الجزائر لشروط الاتفاق الائتماني لسنة 1994، وبعد أن عرف الناتج المحلي الحقيقي معدل سلبي بلغ 0.4 % سنة 1994 عكس ما كان منتظر في البرنامج والذي قدر بـ 3% قدم صندوق النقد الدولي قرض للجزائر بقيمة 1169.38 مليون وحدة حقوق وذلك بتاريخ 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998، وبعد الموافقة على هذا القرض سحبتم الجزائر ما قيمته 325.28 (DTS) كقسط أول

¹ بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح في 1992-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2006، ص. 132.

على يتم سحب باقي المبلغ أي 844.10 مليون (DTS) على أقساط قبل تاريخ استتفاذ القرض في 21 ماي 1998 ومن بين ما كان يهدف إليه هذا الاتفاق في مجال السياسة المالية هو مواصلة النهج المتشدد والذي أعطى آثارا إيجابية من خلال اتفاق 1994 فعمدت السلطات إلى الوصول إلى فائض وتجاوز عجز الميزانية وذلك ابتداء من سنة 1996/1997. كما كرست سياستها الحد من الارتباط الوثيق بالمحروقات الذي تحدد أسعاره في الأسواق الدولية، كما كان الهدف توفير ادخار داخلي لضمان استثمارات ضرورية بغية الوصول إلى أهداف نمو متوسط المدى، كما عملت على تخفيف العبء على الميزانية وزيادة الإجراءات وذلك بتقليص الأجور وإلغاء الدعم المطبق على بعض السلع، وتم توسيع مجال تطبيق الضريبة ليشمل قطاعات أخرى كالمصارف، التأمينات والمنتجات البترولية، بالإضافة إلى الاعتماد على نظام ثنائي لمعدلي الضريبة وهما 7 و 17 % أما فيما يخص سياستها النقدية فلقد سعت السلطات إلى تطهير السوق النقدي وزيادة رؤوس أموال البنوك عن طريق اشتراك القطاع الخاص في تمويلها، كما أدى تراجع التضخم وتحرير أسعار الفائدة إلى ظهور معدلات فائدة حقيقية موجبة وذلك بداية من سنة 1996 مما يجعله دافعا للمستثمرين وعن نظام الصرف وتحرير المبادلات الخارجية فقد جاء في رسالة النية في إنشاء سوق بين البنوك للعملة الصعبة، وكذا إنشاء مكاتب الصرافة للنقد الأجنبي وتحرير سعر صرف الدينار للوصول به إلى سعر صرف مرن يعمل وميكانيزمات السوق كما سمح للبنوك التجارية بتحويل مبالغ معينة لأغراض معينة كالعلاج، الدراسة بالخارج... الخ، وتلا ذلك السماح لجميع الخدمات، حسب المادة الثامنة* من الاتفاقية الموقعة مع صندوق النقد الدولي في سبتمبر 1997 والتي قبلت بها الجزائر. وعن تحرير التجارة الخارجية فلقد سعت السلطات إلى إعادة هيكلة التعريفات الجمركية وخفضها، وما يمكن الإشارة إليه هو أن السلع التامة والتي كانت خاضعة لمعدل 60 % أصبحت تخضع لمعدل 45 % هذا ما يفتح باب المنافسة على السلع المحلية خصوصا وأن السلع المستوردة تلقى رواجاً لدى المجتمع الجزائري مما يجعل الإنتاج المحلي في وضع غير قادر على المنافسة. إلى جانب ذلك تم في منتصف 1995 رفع الحظر تماما على الواردات كما تم إلغاء ما يناهز 20 بندا فيما يتعلق بالصادرات وعليه فإن نظام التجارة الخارجية أصبح حرا خاليا من كافة القيود الكمية وكان ذلك في جوان 1996¹.

الفرع الثالث: الاتفاق المبرم مع ناديي باريس ولندن

يعتبر ناديي باريس ولندن مجموعة غير رسمية مكونة من مسؤولين ماليين ممولين من أكبر الاقتصاديات في العالم، وهي مجموعة تقدم خدمات مالية مثل إعادة جدولة الديون للدول النامية خاصة.

* تنص هذه المادة على إلغاء قيود الصرف على المدفوعات والتحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية، بغية تشجيع مستويات رفيعة من العمالة والمحافظة عليها، وكذلك المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف متصل بالمعاملات التي تكون بين أعضاء صندوق النقد الدولي.

¹ سمير شنيبي، المرجع السابق الذكر، ص. 62، 63.

أولاً: الاتفاق مع نادي باريس

عقب اتفاق الجزائر مع صندوق النقد الدولي في عام 1994، توجهت إلى نادي باريس، حيث اجتمعت مع ممثلين عن صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وممثلين عن بعض بنوك التنمية الجهوية المعنية، واتفق ممثلو الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظراً لإجراءات الإصلاح المهمة التي تعهدت الجزائر باتخاذها، ومحاولاتها المستمرة لتطوير السياسات المالية والنقدية، والتزامها بتعهداتها اتجاه الجهات الدولية؛ وتتمثل الديون القابلة لإعادة الجدولة لدى نادي باريس في الديون العمومية المتوسطة والطويلة الأجل الممنوحة من طرف الدول والمؤسسات الرسمية التابعة للحكومات والمؤسسات الدولية؛ وتتعلق أساساً في¹:

- أقساط الدين والفوائد المستحقة وغير المدفوعة قبل تاريخ 31 مارس 1994؛
- أقساط الدين التي تستحق خلال الفترة التي تمتد من 1 جوان 1994 إلى 31 ماي 1995؛
- الفوائد المستحقة خلال الفترة التي تمتد من 1 جوان 1994 إلى غاية 31 أكتوبر 1994؛
- كما كانت طريقة تسديد الديون التي تمت جدولتها والتي تبناها الدائنون، هي طريقة التسديد المختلط، وتتضمن²:
- التسديد يكون على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة؛
- مدة العفو تقدر بأربع سنوات على الأكثر؛
- التسديد يبدأ مع انتهاء فترة الإعفاء المقدرة بـ 4 سنوات أي ابتداء من 31 ماي 1998، وهذا بعد موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج القرض الموسع، الذي أبرم في جويلية 1995 لإعادة جدولة ديونها مع هذا النادي.
- تقدر الديون العمومية التي أعيد جدولتها خلال 1994-1995 مع نادي باريس بأكثر من 13 مليار دولار، ويتم تسديدها خلال 25 دفعة سداسية أي تنتهي سنة 2011.

ثانياً: الاتفاق مع نادي لندن

كما سبق القول أن الديون العمومية من صلاحيات نادي باريس، فإن الديون الخاصة البنكية من صلاحيات نادي لندن، حيث تقدمت الجزائر لهذا النادي لإعادة جدولة ديونها الخاصة بصفة رسمية في أكتوبر 1994؛ وتم إنشاء لجنة تنسيق تضم ستة بنوك، تترأسها الشركة العامة الفرنسية، ويقف وراء هذه اللجنة التمثيلية أكثر من 200 مؤسسة مالية دائنة للجزائر، وبعد المفاوضات تم الاتفاق على إعادة جدولة حوالي 3 مليار دولار في جوان وجويلية 1996، على النحو التالي³:

¹ علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، لم يذكر فيها السنة، ص. 184.

² علي بطاهر، المرجع نفسه، ص. 184.

³ علي بطاهر، المرجع نفسه، ص. 185.

- مبلغ 2.1 مليار دولار، الذي لم يكن موضوع إعادة تمويل سابق تمت إعادة جدولته على أساس فترة استحقاق 15.5 سنة، منها 6.5 فترة عفو؛
- مبلغ 1.1 مليار دولار كان موضوع إعادة تمويل مع القرض الليوني وقروض الإيجار سابقا، ومن ثم تمت إعادة جدولته بشروط أقل ملائمة مقارنة مع المبلغ الأول، حيث منحت فترة استحقاق 12.5 سنة منها 6.5 سنة فترة عفو.

كما تجدر الإشارة إلى أنه من شروط التفاوض مع نادي لندن، لإعادة جدولته الديون المستحقة على الدول النامية خاصة، هو التوقيع المسبق لاتفاق التكييف الهيكلي مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، علما أن القروض التي يمنحها نادي لندن تعتبر ضئيلة مقارنة بتلك التي يمنحها نادي باريس.

المطلب الثاني: أسباب ودوافع تحرير التجارة الخارجية وأهدافها

إن الهدف الأساسي من توجيه المبادلات التجارية هو إعطاء دفع قوي لتطور فعلي، وعلى هذا الأساس كانت هناك أسباب ودوافع، لهذا التحرير التجاري، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

الفرع الأول: أسباب ودوافع تحرير التجارة الخارجية

تتمثل أسباب ودوافع تحرير التجارة الخارجية في الأوضاع السائدة في نهاية الثمانينات وبداية تسعينيات القرن الماضي، والتي دفعت بالحكومة الجزائرية آنذاك إلى التفكير في الرفع من القيود الحمائية والتوجه نحو اقتصاد السوق؛ وتعود أسباب لجوء الجزائر إلى تبني سياسة الانفتاح التجاري، إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية.

أولا: الأسباب الداخلية: وتتمثل أساسا في:

1. فشل سياسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية: أدى تطبيق قانون الاحتكار لفائدة مؤسسات الدولة إلى

وجود تضارب و تعارض بين المؤسسات المستفيدة من الاحتكار، إذ نجد بعضها يمارس نشاطات مختلفة، وبالتالي برزت مشكلة توزيع امتياز الاحتكار، ويرجع السبب في ذلك إلى غياب الانسجام والتنسيق فيما بينهم من جهة وإلى البيروقراطية التي كانت تسيّر البرنامج العام للاستيراد من جهة أخرى؛ حيث أظهرت سياسة احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية بصفة عامة عدة نقائص من بينها¹:

- زيادة مستمرة في حجم الواردات دون الصادرات خاصة ما تعلق بالسلع الاستهلاكية الغذائية؛
- عجز في الميزان التجاري؛
- الاعتماد على صادرات المحروقات فقط دون ترقية منتجات أخرى؛

¹ مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص. 161.

- تمويل غير منتظم للسوق الوطنية؛
- ضعف التفاوض الوطني على مستوى الأسواق الخارجية أدى إلى سوء استخدام الموارد المالية المخصصة لذلك؛
- عدم وجود علاقات فيما بين القطاعات المختلفة بحيث أن كل قطاع يتجه للتمويل الخارجي ليحصل على مدخلات العملية الإنتاجية.

2. **تفاقم أزمة المديونية:** عانت الجزائر خلال السبعينات والثمانيات من القرن العشرين أزمة مديونية خانقة، وذلك بفعل السياسات المنتهجة بعد الاستقلال، والحقيقة أن الدول المانحة للقروض كانت تعاني من أزمة ركود اقتصادي خلال نفس الفترة، فخفضت معدلات الفائدة الحقيقية عبر المؤسسات المالية العالمية لاستقطاب المزيد من الدول التي تبحث عن رؤوس الأموال الأجنبية فخرجت بذلك الدول المتقدمة من وضعها المالي الصعب وأوقعت الدول المتخلفة والنامية في فخ المديونية؛ الأمر الذي أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى مؤسسات النقد الدولية¹.

3. **القيود الهيكلية:** أفرز نمط التنمية المعتمد في الجزائر منذ الاستقلال حتى نهاية المخطط الخماسي الثاني واحتكار الدولة للاقتصاد الوطني، إلى جانب الأزمة المالية التي وقعت فيها الجزائر سنة 1986، جملة من القيود الهيكلية تتمثل في²:

- عدم فعالية الأداة الإنتاجية الوطنية والتي بقيت غير كافية ماليا، والسبب يرجع إلى الأساس إلى نظام التسيير الاقتصادي وإغفاله لإدماج مستلزمات النجاعة؛
- ارتفاع التكاليف وكثرة التبذير، وكذا ضعف نسب استعمال القدرات المتوفرة إلى تدهور الهيكل المالي للمؤسسات العمومية والصناعية والفلاحية الاشتراكية مما فاقم من عجز الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة؛
- ضعف نمط تسيير الاقتصاد، مع وجود نظام أسعار إداري ساهم في ديمومة صفة المديونية على غالبية المؤسسات العمومية.

4. **القيود الاجتماعية:** كانت أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1986، مع تراجع قيمة الدولار، و تقليص حجم القروض الممنوحة للجزائر على المدى المتوسط، إلى نقص الاحتياطي من العملة الصعبة لتمويل

¹ أسماء سي علي، انعكاسات اتفاقية الشراكة الأوروبية-متوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية، آفاق ما بعد 2017، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2016/2017، ص. 146.

² وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2018/2019، ص. 262.

مخططات التنمية، تأثير كبير على ارتفاع معدلات البطالة، وخلق مشاكل اجتماعية تتعلق بالسكن والصحة والتعليم.

ثانياً: الأسباب الخارجية

وتتمثل في التطورات السياسية على الساحة الدولية، والمتمثلة انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1989، وتوحيد الألمانيتين سنة 1990، وإعادة النظر في السياسة الاقتصادية بعد ظهور ملامح النظام التجاري العالمي. بالإضافة إلى المتطلبات الدولية، بحيث أصبح هناك نظرة جديدة للاقتصاد الدولي، هي في طريق التشكل في إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتطور المفاوضات مع الجات والتي توجت بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، التي تشجع تحرير التجارة الخارجية، وتفضل اقتصاد السوق. لهذا الغرض ليس من المنطقي على الجزائر غض النظر عن هذه التغيرات والتطورات على المستوى الدولي التي أصبحت حقيقة لا مفر منها، لأنها أصبحت مقيدة بالتزامات اتجاه الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي)، لهذا السبب أصبح من الضروري الخضوع لشروط هذه المؤسسات التي تفرض تنفيذ إصلاحات عميقة وتحرير تام للتجارة الخارجية. فالإجراءات المتخذة لهذا الغرض هي عبارة عن تشريعات قانونية تهدف إلى تنظيم التعامل الاقتصادي و إنشاء هياكل لمساعدة الاقتصاد الوطني بصفة عامة والتجارة الخارجية بصفة خاصة¹.

الفرع الثاني: أهداف تحرير التجارة الخارجية

إن عملية تحرير التجارة الخارجية كانت نتيجة تراكم مجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية، والتي فرضتها المرحلة التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك في وسط محيط عالمي مليء بالتقلبات وعدم الاستقرار إضافة لذلك نجد مجموعة أخرى من الضوابط تم من خلالها تحرير التجارة الخارجية وهي²:

- أن النظام الاقتصادي الحر أصبح الوحيد على الصعيد العالمي الأكثر جذبا للنمو الاقتصادي وتحقيقا للنجاعة الاقتصادية؛
- أن طريقة تسيير الدولة للتجارة الخارجية، أدى إلى اعتبار الأعوان الاقتصاديين الجزائريين مجرد مشتريين في السوق الدولي، ويتحملون أعباء كبيرة لعدم قدرتهم على التفاوض والبحث عن تحقيق مصالح الدولة؛
- أن استخدام نظام الرخص الإدارية للحصول على العملة الصعبة بواسطة إجراءات إدارية بيروقراطية أدى إلى سوء تخصيص الموارد؛
- ترشيد عمليات استعمال العملة الصعبة من الموارد عن طريق تخطي عقبة التسيير الإداري السابق الذي لم يجدي نفعا؛

¹ مراد زايد، المرجع السابق الذكر، ص. 161.

² الصادق بوشناق، المرجع السابق الذكر، ص. 202.

- طابع المنافسة في السوق المحلي، لتحسين مستوى الأداء والجودة للمنتجات المحلية في السوق الدولي، وتوسيع عمليات السوق الحر خاصة في مجال الأسعار ليكون هناك تقارب بين السعر الداخلي والسعر في السوق الدولي، وهو ما يتطلب استعمال نظام صرف ملائم، وعمليات جارية بعملات قابلة للتحويل. وبصفة عامة فإن السياسة التجارية المعتمدة وفق برنامج التصحيح الهيكلي، تركز على تخفيض درجة الحماية للاقتصاد الوطني وتوسيع قطاع الصادرات عن طريق ترشيد نظام الرسوم الجمركية وتبسيط إجراءات الدفع بالخارج، ومن جهة أخرى تدعيم قطاع الصادرات خارج المحروقات، وهو ما يتجلى من خلال عملية تخفيض العملة الوطنية.

المطلب الثالث: إجراءات ومراحل تحرير التجارة الخارجية والبرامج التنموية المسطرة

نتطرق في هذا المطلب إلى الإجراءات والمراحل التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل تحرير تجارته والانفتاح على العالم الخارجي، وكذلك إلى البرامج التنموية المسطرة خلال الفترة 1989-2019.

الفرع الأول: إجراءات ومراحل تحرير التجارة الخارجية

على ضوء الاتفاقيات الموقعة مع صندوق النقد الدولي، بدأت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية، حيث برزت العديد من الإجراءات والقوانين التي أعدتها الحكومة، والتي تعمل على تحرير التجارة الخارجية، متبعة في ذلك سياسة تدريجية من أجل تفادي الانعكاسات السلبية والمفاجئة لهذه العملية الانتقالية الصعبة، وخاصة ما يتعلق بحماية الإنتاج الوطني من الانفتاح التجاري، إلا أنه لم يكن تحرير تام للتجارة، ونستطيع القول أن مراحل تحرير التجارة الخارجية مرت على مرحلتين، وذلك تبعا للإجراءات والقوانين الصادرة في ذلك الوقت.

أولاً: مرحلة التحرير المقيد (التدريجي) للتجارة الخارجية خلال الفترة 1990-1993

حيث تم في هذه الفترة سن مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية المحددة لكيفيات وشروط ممارسة عمليات الاستيراد والتصدير، وفيما يلي أهم الإجراءات والنصوص¹:

الإجراء الأول: يتمثل في سن القانون 90-04 حول النقد والقرض² والمنظم لحرية الاستثمار الأجنبي في الجزائر والمتمم في شهر سبتمبر بتعليمية من البنك المركزي تحدد فيها الكيفيات والنمط المناسب لذلك.

الإجراء الثاني: كان في شهر أوت 1990 والمتمثل في القانون 90-16 المؤرخ في 07 أوت 1990 والمتمثل في النظام الخاص بعمل تجار الجملة والوكلاء، والمتمم بالتعليمية رقم 63 لقانون المالية التكميلي لسنة 1990

¹ الصادق بوشنافة، المرجع السابق الذكر، ص. ص. 202، 203.

² الجريدة الرسمية رقم 16 لسنة 1990، و المتضمنة قانون النقد و القرض.

والصادر عن وزارة الاقتصاد بتاريخ 1990/08/20 والمتعلق بشروط عمل هؤلاء الوكلاء وتجار الجملة، ومن خلال فحص هذه القوانين نستنتج أنها:

- توجي بعدم إمكانية مساعدات بنكية لتمويل العمليات التجارية مع الخارج؛
 - وجود قائمة سلعية مرخصة للاستيراد من طرف الدولة وقابلة لإعادة البيع بالعملة الصعبة؛
 - إجبار الوكلاء الأجانب بالقيام بعمليات الاستثمار محليا في مجال الإنتاج.
- الإجراء الثالث:** كان في مارس 1991، والمتمثل في صدور المنشور التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 1991/02/13، والمتعلق بإزالة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما تؤكد تعليمة البنك المركزي رقم 91-03 المؤرخة في 1991/04/21 على شروط وطرق عمليات تمويل التجارة الخارجية، والتي تنص على ما يلي:
- إلغاء ميزانية العملة الصعبة (Budgets- devises) للمؤسسات العمومية؛
 - تلزم المستوردين على الاستفادة من إمكانيات التمويل الخارجي ذو الاستحقاق أكثر من 18 شهرا، وتلزمهم بوضع مقابل ذلك للواردات بالعملة الوطنية؛
 - تمنع عمليات التسديد بالعملة الصعبة في السوق المحلي بالنسبة للمنتجات المستوردة من طرف الوكلاء وتعويضها بالدينار الجزائري؛
 - تلزم الأعوان الاقتصاديون الذين يبرمون صفقات استيراد بدون دفع بأن يبينوا حقوقهم وتحديد مكان صفقاتهم لدى أحد البنوك.
- فمن خلال هذه النصوص التشريعية وتواريخ صدورنا نستنتج أن عملية تحرير التجارة الخارجية كانت تتم بطريقة تدريجية، وأن هذه الإجراءات والأنظمة الجديدة جاءت بتغييرات هامة تتمثل في:
- في مجال تمويل الاقتصاد الوطني، فإن نظام الرخص العامة للاستيراد قد عوض بمخطط التمويل، تحت إشراف ومراقبة البنك المركزي الجزائري؛
 - أصبح البنك المركزي الوحيد الذي يضمن التناسق بين عمليات الاستيراد، بمنحه الاعتمادات ومراقبة التدفقات المالية عن طريق مخطط التمويل والحسابات بالعملة الصعبة المفتوحة لديه؛
 - إقحام البنوك التجارية في مجال التجارة الخارجية بالحصول على أفضل الشروط للاقتراض من الأجانب بغية تمويل الواردات؛
 - إضفاء نوع من الديناميكية على نشاط البنوك التجارية في مجال التجارة الخارجية؛
 - وضع معايير محددة للحصول على العملة الصعبة وضمان تسيير محكم للمواد المالية بالعملة الصعبة.
- أما في مجال تنظيم سعر الصرف فإن سعر صرف الدينار الجزائري كان دائما في انخفاض مستمر منذ سنة 1987، حيث كان 1 دج = 2 فرنك فرنسي سنة 1985، ليصل إلى 1 فرنك = 1.415 دج سنة 1990،

كما انخفض الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 103% من 1987/12/31 إلى 1990/12/31 ونتيجة لذلك قامت السلطات الجزائرية باعتماد نظام لصرف الدينار يرتكز على محورين هامين هما¹:

- نظام الصرف الرسمي: وهو المحدد رسميا من طرف إدارة البنك المركزي، وبموجب قانون المالية التكميلي لسنة 1990 والخاص بعمليات تمويل التجارة الخارجية للمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في مجال استيراد المواد الموجهة لتلبية الحاجات الأساسية للسكان، أو الموجهة لضمان تمويل الجهاز الإنتاجي الوطني؛

- سعر الصرف الموازي: وهو متعلق بتسيير العملة الصعبة الحرة المخصصة لتمويل الواردات بدون دفع أي استعمال العملة المتواجدة في السوق الموازي والتي تمثل المصدر الوحيد لتمويل مثل هذه العمليات. وبقيت الأمور على حالها إلى غاية سنة 1994 حيث تم تثبيت سعر الصرف من طرف البنك المركزي الجزائري بعد إقرار عملية تخفيض في قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40%، وابتداء من أكتوبر من نفس السنة أصبح سعر الصرف مرنا، من خلال عقد جلسات يومية لتحديد سعر الصرف تحت إدارة بنك الجزائر.

رغم هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية لغرض الانفتاح على التجارة الخارجية، اصطدمت بتغيير الحكومة، أدى إلى تعطيل السير الحسن لبرنامج التحرير، فلقد اتخذت الحكومة الجديدة برئاسة السيد بلعيد عبد السلام، إجراءات مغايرة للأولى، فأصدرت تعليمية رقم 625 في 18 أوت 1992، تعمل على إنشاء لجنة مختصة و مكلفة بمنح الغلافات المالية بالعملة الصعبة للمستوردين من القطاع العام والخاص. وتهدف هذه التعليمية إلى تأطير عمليات التجارة الخارجية من خلال إدارة وسائل الدفع الخارجي، حماية الإنتاج الوطني من المنتجات الأجنبية ومحاربة كل أشكال التبذير؛ وجاءت هذه التعليمية لتضع حدا للمعايير السابقة المتعلقة بالحصول على التمويل والتي لم تعد من صلاحيات البنك بل من صلاحيات اللجنة (AD-HOC) كما تم إعادة النظر في مجموعة من القوائم المتعلقة بالمواد المرخص في استيرادها حيث وضعت ثلاثة قوائم وهي²:

1. القائمة الأولى: المواد الإستراتيجية: تشمل كل ما يتعلق بالمحروقات و المواد الاستهلاكية الأساسية و كذا عوامل الإنتاج، هذه القائمة تستفيد من الحصول على العملة الصعبة بالدرجة الأولى.

2. القائمة الثانية: المواد المتعلقة بالإنتاج والاستثمار: وتستفيد من العملة الصعبة عن طريق قروض حكومية.

3. القائمة الثالثة: المواد الممنوعة من الاستيراد: وتضم هذه القائمة المواد التي لا يمكنها الاستفادة من الحصول على عملة صعبة إلا باستعمال الحساب الخاص بالعملة الصعبة، كالمشاحنات والآلات

¹ الصادق بوشنافة، المرجع السابق الذكر، ص. 204.

² مراد زايد، المرجع السابق الذكر، ص. 162.

الكهرومنزلية، و مواد أخرى لا يمكن استيرادها ولو باستعمال حساب العملة الصعبة الخاص كالفواكه، الجبن واللعب وغيرها.

ثانيا: مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية منذ 1994

بدأت عملية رفع الحواجز غير التعريفية مع مطلع سنة 1994، باستثناء قائمة واحدة للسلع المستوردة، بغية السماح للمنتج الوطني بالتأقلم مع ظروف المنافسة الخارجية، لكن مع مطلع سنة 1995 فإن عملية التحرير شملت كل الواردات.

فبعد التغيير الحكومي ورحيل عبد السلام بلعيد وتولي السيد مقداد رئاسة الحكومة، أكد التزامه باحترام ما جاء في اتفاق ستاندباي (STAND-BAY) والمتضمن تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي، من خلال تحرير التجارة الخارجية، ومن ثم فتح الحدود في وجه السلع الأجنبية وغيرها، ولهذا جاءت التعليمات الحكومية رقم 13 الصادرة في 12 أفريل 1994 تلقي التعليمات رقم 625؛ حيث أصبحت عملية استيراد البضائع مسموح بها دون أي قيد إداري، وهذا انطلاقا من تاريخ 01 جانفي 1995، حسب ما جاء في القرار الوزاري الصادر في 26 ديسمبر 1994.

وفيما يتعلق بالحواجز الجمركية، فإنها بدأت في الانخفاض بداية من سنة 1992، حيث خفضت التعريفات الجمركية من الحد الأقصى لها والمقدر بـ120% إلى 60% وفي ظل المفاوضات الجارية مع المؤسسات المالية الدولية تم الاتفاق على تخفيض المعدل الأقصى للتعريفات إلى 50% سنة 1996، ليصل إلى 45% سنة 1997، ثم 40% سنة 1998؛ وفي سنة 1997، بلغ معدل الحماية الاسمي 24.3%، والمعدل المتوسط المرجح نسبة 18%، وبقي معدل التعريفات 40% مرشحا للانخفاض خاصة في إطار المفاوضات الخاصة بالانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

أما في مجال الصرف، فبطلت كل الضوابط على أسعار الصرف في تجارة السلع، وكان من المقرر إلغاء القيود على مدفوعات السلع غير المنظورة (الخدمات) على مراحل ابتداء من الصحة، التعليم ثم بقية الخدمات. وبذلك أصبحت البنوك تمتلك حرية تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناء على طلبات موثوقة، وأنهى البنك المركزي توفير الغطاء الآجل على النقد الأجنبي والذي كان يمنح للمؤسسات الاقتصادية، كما ألغيت القيود النهائية على المدفوعات بالنسبة للمعاملات الجارية المتبقية بما في ذلك السفر لأغراض السياحة، وقبلت بذلك الجزائر الالتزامات التي تنص عليها المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي في شهر سبتمبر 1997.

وفي 2001، تم إصدار الأمر رقم 02/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بإنشاء تعريف جمركية، تشمل التعريف العامة المطبقة على البضائع التي يكون منشؤها البلدان التي تمنح الجزائر معاملة الدولة الأكثر تفضيلاً، وتحدد نسبتها كما يلي¹:

- الإعفاء وهو خاص بمنتجات الحبوب، وبعض المنتجات الصيدلانية مثل الحقن؛
- معدل منخفض 5%، يخص المواد الأولية، وبعض السلع الاستهلاكية أو سلع التجهيز؛
- معدل 15% يخص المنتجات نصف مصنعة ومختلف السلع الوسيطة؛
- معدل أقصى 30% يخص كل المنتجات الاستهلاكية النهائية.

كما حدد تاريخ دخول التعريف الجمركية حيز التنفيذ ابتداء من أول جانفي 2002، غير أن هذه التعريف قبلت بانتقادات من طرف المتعاملين الاقتصاديين، حيث تم اعتبارها تعريف معاقبة للإنتاج الوطني، لذا عدل هذا الأمر بالمرسوم رقم 02/02 المؤرخ في 25 فيفري 2002، بإجراء تعديلات لتخفيض الحقوق الجمركية مست 264 وضعية فرعية، كما تم تخفيض المعدل من 15% إلى 5% بالنسبة للمنتجات النصف مصنعة المستعملة كوسيط في الفروع الصناعية².

كما تم تحديد شروط تصدير بعض المنتجات والمواد والبضائع في سنة 2007، وكذلك في سنة 2010، أو 2015، وتحديد الإعفاءات الجمركية والمتعلقة أساساً بمناطق التجارة الحرة العربية، أو بدخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أو تلك المتعلقة بالمفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، وهذا كله سوف نتطرق إليه في المبحث الثالث من هذا الفصل.

الفرع الثاني: الإجراءات المتعلقة بترقية الصادرات خارج المحروقات

لجأت الحكومة الجزائرية إلى البحث عن الترقية للصادرات خارج المحروقات، غداة تدهور أسعار النفط منتصف الثمانينات 1986، ولتطبيق ذلك قامت باستحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات خارج المحروقات، مع منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير.

أولاً: استحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات خارج المحروقات

عملت الحكومة الجزائرية على استحداث إطار مؤسسي لترقية الصادرات خارج المحروقات يعمل على توفير الدعم والإسناد لقطاعات التصدير، ويسهر على تطبيق سياسة الحكومة ومرافقة المصدرين وأهمها:

1. إعادة تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية: بمقتضى المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي

رقم 207/94 المؤرخ في 16/07/1994، تم تكليف وزارة التجارة بمهمة ترقية التبادل التجاري مع

¹ وليد عابي، المرجع السابق الذكر، ص. 273.

² وليد عابي، المرجع نفسه، ص. 273.

الخارج، ولتحقيق هذه المهمة تساهم الوزارة في وضع التصورات الجديدة للأدوات التنظيمية والهيكلية المتعلقة بالتجارة الخارجية، كما تعمل على تنشيط هذا القطاع في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف، بالإضافة إلى كونها شريك أساسي في التحضير والتفاوض حول الاتفاقات التجارية مع الشركاء الأجانب، وبالتنسيق مع المصالح الموجودة لدى البعثات الدبلوماسية للجزائر والمكلفة بالشؤون التجارية، والتي برزت مؤخرا في شكل ملحقين تجاريين بالبعثات، وحسب المادة الثانية من هذا المرسوم، تشكل مديرية العلاقات التجارية الثنائية تتألف من مديريات فرعية لكل من أوروبا، أمريكا، إفريقيا، الدول العربية، آسيا وأمريكا اللاتينية، ومديرية أخرى للعلاقات المتعددة الأطراف، وتهتم بالعلاقات مع دول اتحاد المغرب العربي، والمنظمات الدولية المتخصصة، ومديرية لترقية التبادل التجاري الخارجي، وتتكون من مديرية فرعية للتنظيم والتأطير وأخرى لدعم الصادرات¹.

2. إنشاء الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية PROMEX: أنشأ الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327 / 96 المؤرخ في 10/01 / 1996 ويعتبر هيئة عامة ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث يتكفل الديوان بتأمين الصادرات ومعاينة وتحليل الوضعيات الهيكلية والظرفية بغرض مضاعفة تواجد المنتج الوطني في هذه الأسواق، كما يعتبر الديوان بوجه عام بنك معلومات يزود المؤسسات المحلية بالمعطيات الكافية حول سير وفرص الأسواق الدولية²؛ ثم حلت محله الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية **ALGEX** والتي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 174 / 04 المؤرخ في 12 جوان 2004 في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما يعد بمثابة دعم للصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث وضعت الوكالة تحت وصاية وزارة التجارة.

3. الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI: تم إنشاء الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 المؤرخ في 03 مارس 1996 وقد هيئها المشرع على أنها هيئة عامة ذات طابع صناعي، وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لوصاية وزارة التجارة³، ويتمثل اختصاصها حسب المادة الخامسة من المرسوم في⁴:

¹ الجبالي عجة، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007، ص-ص. 250-251.

² الجبالي عجة، المرجع نفسه. ص. 251.

³ الجبالي عجة، المرجع السابق، ص. 253.

⁴ حليلة بومعزة، دراسة تحليلية لواقع الصادرات خارج المحروقات للفترة الممتدة بين 2000-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18، جامعة المسيلة، ص. 97.

✓ المساهمة في تنظيم اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية في الجزائر وخارجها، مثل المعارض والندوات والمهام التجارية التي تسعى إلى ترقية وتطوير المؤسسات الاقتصادية والمبادلات التجارية مع الخارج؛

✓ توطيد العلاقات وعقد اتفاقيات تعاون مع المؤسسات الأجنبية المماثلة؛

✓ يمكن للغرفة التدخل بطلب من المتعاملين في حل النزاعات التجارية الوطنية والدولية.

4. الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات **CAGEX**: تم إنشاء الشركة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 205/96 المؤرخ في 05 جوان، 1996 تطبيقاً للأمر رقم 06/96 المؤرخ في 10/01/1996 والمتعلق بتأمين القرض على الصادرات والذي أسس في نص المادة الأولى منه من نظام التأمين على مخاطر التصدير، وانطلاقاً من ذلك أصدرت السلطة القانون الأساسي للشركة والذي يعتبرها شركة ذات أسهم بالنظر إلى عقدها الموثق المؤرخ في 03/12/1996.

تمول الشركة من مساهمات مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين من بينها: الشركة الجزائرية للتأمين، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك التنمية والفلاحة الريفية، البنك الخارجي وغيرها. بلغ رأسمالها 250 مليون دينار جزائري عند نشأتها ليصل 450 مليون، ومن أهم الأهداف والمهام الموكلة للشركة الجزائرية لتأمين الصادرات، نذكر¹:

- ترقية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات؛
 - تدعيم القدرات التصديرية غير المستغلة والعمل على دفع المصدرين على اقتحام الأسواق الدولية، وذلك بفضل الضمانات التي تقدمها والتمويل المقدم من طرف البنوك؛
 - المساهمة في تقريب المصدرين الجزائريين من المتعاملين الأجانب، مع تزويدهم بالمعلومات عن الزبائن والأسواق الدولية بصفة دورية؛
 - تغطية المخاطر المتعلقة بعمليات التصدير (التجارية، السياسية، عدم التمويل، والكوارث الطبيعية)؛
 - تعويض وتغطية الديون، بالإضافة إلى إعادة التأمين ومرافقة المصدر والتعاون الدولي.
- إضافة إلى المخاطر السابقة الذكر والتي تغطيها شركة **CAGEX**؛ فهي تغطي أيضاً المخاطر المتعلقة بكلفة التنقيب عن أسواق خارجية، والمخاطر المتعلقة بعدم القدرة على استرجاع الصادرات.
5. إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات **FSPE**: تم إنشاء الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 205/96 المؤرخ في 05 / 06 / 1996 المحدد لكيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 84/302 المفتوح لدى الخزينة، ويتدخل هذا الصندوق لتمويل الأبحاث المتعلقة بالأسواق الدولية، والتي

¹ وليد عابي، المرجع السابق الذكر، ص. 278.

تهدف إلى توفير المعلومات للمصدرين وتحسين نوعية المواد المخصصة للتصدير، ويمول الصندوق من خلال الرسم الخاص الإضافي ومن مساهمة الأجهزة العمومية والخاصة المعنية بالتصدير¹.
تم إجراء مراجعة شاملة للمنظومة في عام 2009 من خلال إنشاء أقسام جديدة والتي تطبق بعد إعداد معايير الأهلية لطلبات المساعدة من طرف وزارة التجارة؛ كما يعتبر الصندوق قناة تمر عبره مساعدات الدولة المخصصة لدعم الصادرات، يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقاً وفقاً للموارد المتوفرة، وهناك 05 مجالات إعانة مقرر، وهي²:

-أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية؛

-التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج؛

-جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية؛

-تكاليف النقل الدولي لرفع و شحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير؛

-تمويل التكاليف المتعلقة بتكثيف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

6. الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ANEXAL: تم إنشاء الجمعية بتاريخ 10 جوان 2001 بموجب

القانون 90/31 المؤرخ في 24 ديسمبر 1990 وذلك من أجل الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين

الجزائريين المادية والمعنوية، تضم أكثر من 100 مصدر، ومن أهم أهدافها نذكر³:

- جمع وتوحيد المصدرين الجزائريين، والمساهمة في تطوير إستراتيجية التصدير.

- تعزيز البحث عن الشراكة من خلال شبكات المعلومات، وتنظيم المشاركة في المعارض الوطنية

بالخارج.

- المشاركة في ترقية الإنتاج من أجل تطوير القدرة التصديرية.

7. الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX : أنشأت الشركة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 87/63

المؤرخ في 03 مارس 1987 تحت مسمى الديوان الوطني للمعارض والتسويق، والذي تم تغيير اسمه

في 24 ديسمبر 1990 من الديوان الوطني إلى الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، شركة ذات أسهم

تعمل على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك بتنظيم المعارض والصالونات الخاصة،

والتظاهرات ذات الطبيعة الوطنية الدولية والمحلية والجهوية؛ وكذا إعانة المتعاملين الاقتصاديين في

¹ الجيلالي عجة، المرجع السابق الذكر، ص. 258.

² الصندوق الخاص بترقية الصادرات، بتاريخ: 2019/09/13

<https://www.commerce.gov.dz/ar/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe>

³ الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، بتاريخ: 2019/09/13

- <http://www.exportateur-algerie.org/presentation-bienvenue-anexal/anexal-presentation.html>

ميادين ترقية التجارة الخارجية وذلك بفضل¹:

- الإعلام حول كل ما يتعلق بالقوانين والتنظيمات التجارية، وفرص التعامل الاقتصادي والتجاري مع الشركاء الأجانب.

- الإعلام الاقتصادي والتجاري، وكل ما يتعلق بالقوانين وترتيبات التصدير.

- التقارب بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب.

- تحرير مجلات ونشرات إعلامية اقتصادية وتجارية، وتنظيم الملتقيات المهنية، وتسيير واستغلال كل منشآت قصر المعارض.

8. إنشاء مناطق حرة: تم إنشاء هذه المناطق في إطار قانون ترقية الاستثمار، حيث يتكفل المستثمرون

المقيمون بها بإنتاج سلع مخصصة للتصدير، كما يمكن تصريف البعض منها داخل التراب الوطني شريطة أن لا تتعدى نسبة التصريفات 20% من الإنتاج².

ثانيا: منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير

لم يكن الحديث عن منح معاملات تفضيلية واقعية لمؤسسات التصدير، إلا بعد قدوم حكومة مقداد سيفي، وخاصة بعد توقيع اتفاق التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، حيث بادرت الحكومة إلى منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير أيا كانت طبيعتها ودون تمييز بينها، من حيث الانتماء إلى القطاع العام أو الخاص، وتتلخص هذه المعاملة التفضيلية في التدابير التالية³:

1. إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة: وهذا بموجب التعليم رقم 94/20 المؤرخة في

1994/04/12، والتي حلت محل اللجنة الحكومية الخاصة المنشأة في ظل حكومة عبد السلام بلعيد،

حيث اعترفت السلطة بحرية الأعوان الاقتصاديين في تداول العملات الصعبة، كذلك إعادة النظر في

قوائم الاستيراد المعمول بها سابق، حيث ألغي هذا التمييز وأصبحت كافة المنتجات حرة التصدير أو

الاستيراد تماشيا مع التعديل الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي.

2. منح إعفاءات جبائية: وتندرج هذه الإعفاءات من خلال قانون المالية لسنة 1996، الذي أعفى المواد

12 و 19 بموجب القانون رقم 27/95 الصادر في 1995/12/30؛ حيث تم إعفاء الصادرات من أداء

الرسم على القيمة المضافة، أما قانون الضرائب المباشرة فقد نص في المواد 138 و 209 منه على

منح إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات على الأرباح الصناعية والتجارية لمؤسسات التصدير.

¹ وليد عابي، المرجع السابق الذكر، ص. 280.

² الجيلالي عجة، المرجع السابق الذكر، ص. 258.

³ الجيلالي عجة، المرجع السابق الذكر، ص-ص. 265-269.

كذلك هناك تحفيزات أخرى تتمثل في¹:

- الإعفاء من إيداع ضمانات في إطار القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة قصد تحويلها لتصدر لاحقاً، وهذا ينطبق أيضاً على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلبي والموجهة للتصدير النهائي؛
- إصدار وصل العبور بالجمارك TPD وذلك بالنسبة للصادرات التي تتم عبر الطرق البرية؛
- إنشاء الرواق الأخضر الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة السلع؛
- تفعيل دفتر ATA بمدة صلاحية 01 سنة، وهو عبارة عن إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات وكذا للمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج، ويسلم حصرياً للعينات، وكذا للمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج، ويسلم حصرياً من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

3. الإعفاء من إيداع الكفالة: وهذا بموجب المادة 104 من قانون المالية لسنة 1997، ويمس النشاطات التالية:

- السلع المخصصة لإعادة التصدير بعد التحويل؛
 - السلع الخاضعة لعمليات التحسين بغرض إعادة التصدير؛
 - الصادرات من مواد التغليف المخصصة للسلع المصدرة.
- 4. الترخيص بفتح حسابات بالعملة الصعبة:** وهذا بالنسبة للأشخاص المعنويين الذين يقومون بمهام التصدير.

5. تعديل النظام الجمركي والحقوق الجمركية: حيث قامت الحكومة في هذا الشأن بخطوتين؛

✓ **الخطوة الأولى:** تم إجراء تخفيضات على الحقوق الجمركية، وتمثلت في تخفيض التعريفات الجمركية، كما يلي:

¹ ربيع قرين وشراف عقون، إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، المركز الجامعي بـميلة، 2017، ص. 451.

الجدول رقم (3-1): تخفيضات الحقوق الجمركية

الحقوق الجمركية	النسب المئوية المخفضة
إتاوات جمركية	من 0% إلى 4%
شكليات جمركية	2%
رسم خاص إضافي	من 10% إلى 110%
الرسم على القيمة المضافة	من 7% إلى 14% وإلى 21%
حقوق جمركية	من 5% إلى 15%، 25%، 45%

المصدر: الجيلالي عجة، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007، ص. 267.

✓ الخطوة الثانية: وتتعلق بتعديل الأنظمة الجمركية، وهذا بموجب القانون رقم 10/98، المتعلق

بقانون الجمارك، حيث يسمح بقبول البضائع المستوردة لغرض معين والمعدة لإعادة التصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم ودون تطبيق المحضورات ذات الطابع الاقتصادي، كما تبني كذلك هذا القانون، نظام إعادة التمويل بالإعفاء، والذي يسمح بإعفاء البضائع المتجانسة من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية من دفع الحقوق والرسوم عند الاستيراد، إذا استعملت مع بضائع محلية لأغراض التصدير النهائي، كما سمح هذا النظام كذلك بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها لهدف معين ولأجل محدد دون تطبيق تدابير الخطر الاقتصادي إما على حالتها أو بعد تحويلها.

الفرع الثالث: البرامج التنموية المسطرة في ظل سياسة الانفتاح التجاري

مرّ الاقتصاد الجزائري بثمانية برامج تنموية، وهذا خلال فترة الدراسة 1989-2019؛ حيث اتخذت فيها الحكومة الجزائرية العديد من الإصلاحات، وتتمثل هذه البرامج التنموية في:

أولاً: برنامج التثبيت الاقتصادي الأول 1989 - 1990

في ظل هذا البرنامج القصير المدى تم فيه مايلي¹:

- إصدار قانون النقد والقرض 90-04 ، والذي يعتبر خطوة هامة في تاريخ الاقتصاد الجزائري؛ حيث يهدف إلى الحد من زيادة القروض للمؤسسات العمومية مع استقلالية البنك المركزي للإصدار النقدي ومراقبة المنظومة البنكية؛

¹ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص. 134.

- رفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة وتطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات مع تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية؛
- تراجع حجم الاستثمارات، مع تخلي الدولة عن دعم وتمويل المؤسسات العمومية؛
- ارتفاع فرض الضرائب الجبائية مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات الجبائية بالنسبة للنواتج الداخلي الخام من 27.6% في سنة 1989 إلى 28.4% في سنة 1990.

ثانيا: برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني 1991-1992

تفانم الوضع الاقتصادي نتيجة البرنامج الاقتصادي الأول، مما أدى إلى الاستمرار في البحث عن التوازن الاقتصادي بإصلاحات جديدة في برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من خلال¹:

- إصلاح النظام الضريبي والجمركي ؛
- استمرار تحرير أسعار السلع و الحد من تدخل الدولة و ضبط عملية الدعم للسلع ؛
- تشجيع الاستثمار الخارجي وبداية فتح السوق المحلي على المنافسة الأجنبية خاصة في قطاع المحروقات؛
- تبني سياسة نقدية صارمة تدعو إلى التخلي عن السياسة المالية التوسعية لأنها مصدر العجز في الموازنة مع زيادة التضخم نتيجة انخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات، وارتفاع معدل البطالة إلى 33 بالمائة سنة 1994؛
- تضاعفت الصدمات الخارجية التي زادت الوضع الاقتصادي تأزما، مع ضعف التأطير والإصلاح الذاتي مما أدى إلى الاستعانة بأيدي العون الخارجية مما دفع الاقتصاد الجزائري للدخول الفعلي في الانفتاح التجاري وتحرير السوق.

ثالثا: برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث 1994-1995

- ما يميز هذا البرنامج القصير الأجل هو الاتفاق الائتماني مع صندوق النقد الدولي، والذي فرض مجموعة من الشروط والالتزامات لابد القيام بها من طرف الحكومة الجزائرية، والذي أدى إلى:
- تأزم الوضع الاقتصادي آنذاك، وخاصة فيما يتعلق بترخيص بيع وحدات المؤسسات العمومية؛
 - تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
 - إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية؛
 - ترسيخ قواعد اقتصاد السوق بشكل فعلي؛

¹ نورة سداوي، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية للفترة 1980-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، 2018/2019، ص.ص. 122، 123.

- الترخيص للقطاع الخاص بالمشاركة في رأسمال المؤسسات العمومية في حدود 49%.

رابعاً: برنامج التعديل الهيكلي 1995 - 1998

في ظل برنامج التصحيح الهيكلي، سعت فيه الحكومة الجزائرية إلى توجيه الاقتصاد نحو التصدير، وذلك تماشياً مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وإنشاء بنوك للرأسمال الأجنبي، مع تحرير أسعار منتجات القطاع العام، وكذلك تحرير أسعار المواد الوسيطة في الفلاحة؛ إلا أن هناك انعكاسات وخيمة على الاقتصاد الجزائري وتتمثل في¹: انكماش القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الصناعي، كما تتجلى في تخفيض عدد العمال، حيث وصل في السداسي الأول سنة 1998 إلى 212970 عامل، وكذلك هبوط مؤشر الإنتاج الصناعي بأكثر من 11 نقطة مابين 1994 و1997.

خامساً: برنامج دعم النمو الاقتصادي 2001 - 2004

تم في هذا البرنامج تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 7 ملايين دولار أمريكي أولي، لأجل إنشاء مشاريع استثمارية، ليصل إلى 16 مليار دولار بغية إضافة مشاريع إضافية جديدة؛ كما تمت في هذه الفترة إعادة استئناف المفاوضات لأجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، من خلال إعادة النظر والتغيير في السياسة الجبائية والجمركية وبالتالي توسيع درجة الانفتاح التجاري وزيادة تحرير السوق نحو التنافسية العالمية. كذلك في هذه الفترة كان الانفتاح التجاري المنتهج هو انفتاح من جانب واحد، أي في ظل وجود حماية للصناعة الناشئة وبعض الاستثناءات للتخفيض الجمركي، حيث كان حجم قائمة السلع المستثناة من تخفيض الرسوم الجمركية، بشكل كبير من خلال فرض تعريف جمركية على القيمة سميت (Droit additionnelle provisoire) لحماية المنتجات التحويلية المصنعة، استمرت قائمة المنتجات الخاضعة إلى DAP لأجل سلع التجهيزات المصنعة محلياً، ثم بدأ بالانخفاض من 48 بالمائة لسنة 2002 إلى 36 بالمائة في 2003 ، إلى 24 بالمائة في سنة 2004².

سادساً: البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC 2005 - 2009

بعد النتائج الايجابية المترتبة عن تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وجب على القائمين على تسيير السياسة الاقتصادية بالجزائر مواصلة استخدام الأدوات المختلفة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، وعلى رأسها برامج التنمية لكن هذه المرة تستوجب إطلاق برامج ضخمة، ومن هنا جاء الإعلان عن برنامج جد طموح يهدف إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، وكان البرنامج المنطلق بالتالي هو البرنامج التكميلي لدعم النمو³.

¹ صالح صالحي، تقييم مسار الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، دراسات اقتصادية، العدد الأول، السداسي الأول، 1999، ص-ص. 186-188.

² نورة سداوي، المرجع السابق الذكر، ص. 125.

³ عابد بشيكر، دراسة تحليلية تقييمية لبرنامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، متوفرة على موقع asjp، المجلد 13، العدد الثاني، ص. 22.

وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بـ 114 مليار دولار، ليصل إلى 130 مليار دولار سنة 2009؛ كما يهدف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي إلى¹:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانب الاقتصادي والاجتماعي ؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي للبرنامج؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارها أهم عوامل النمو الاقتصادي؛
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير الشرعية التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة ؛
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهل أداة الإنتاج أو الإصلاح المالي والبنكي ؛
- استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الوطني الخاص.
- كما لا ننسى سبل التوجه نحو زيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث انضمت الجزائر إلى منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2009، حيث كان هناك التزام بالتخفيضات الجمركية.

سابعا: برنامج توظيف النمو الاقتصادي PCCE، 2010-2014

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بـ 286 مليار دولار، وهذا في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين، والذي من شأنه تعزيز الجهود التي تشرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ولقد شمل هذا البرنامج تحقيق ما يلي:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

كذلك خلال فترة هذا البرنامج انخفضت الديون الخارجية من 5.681 مليار دولار إلى 3.010 مليار دولار في سنة 2014.

1 أنيسة عثمانى ، لامية بوحسان، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقييم أثار برنامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2004، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف 1 ، الجزائر، يومي 11 و 12 مارس 2013، ص.9.

ثامنا: البرنامج الجديد لدعم النمو الاقتصادي 2016 - 2035

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف يتمثل جلها في العمل على رفع الإنتاج الوطني، بالتركيز على القطاعات المتمثلة في الصناعة التحويلية، الزراعة، الصيد والسياحة بغية رفع الصادرات خارج قطاع المحروقات مع تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية دون الضرر بالقدرات الإنتاجية، إضافة إلى الاعتماد على إستراتيجية التنسيق في الأعمال التجارية من خلال الربط بين سياسة الاقتصاد الكلي سياسة الاقتصاد الجزئي لتحسين القدرة التنافسية متبوعا بسياسة ترشيد الإنفاق العام¹.

ما نستنتجه من البرامج التنموية المسطرة من طرف الدولة من أجل النمو الاقتصادي، أن طبيعة الأهداف الرئيسية التي حددت للبرامج تجعل من الصعب تحقيقها، إذ أن تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وتخفيف نسبة البطالة والفقر يتطلب من الحكومة إتباع إستراتيجية واضحة و طويلة الأجل؛ كما أن هناك تدهور المناخ الاستثماري خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر وقاعدة 50/49، التي تعرقل المستثمر الأجنبي كثيرا.

¹ نورة سداوي، المرجع السابق الذكر، ص. 126.

المبحث الثاني: تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1989-2019

نحاول من خلال هذا المبحث تحليل واقع التجارة الخارجية خلال الفترة 1989-2019، وهذا من خلال التركيبة السلعية لكل من الصادرات والواردات الجزائرية، وتسلط الضوء على التوزيع الجغرافي لكليهما، مع باقي دول العالم، وكذلك رصد التطورات والتغيرات التي طرأت على الأداء التجاري الجزائري، من خلال وضعية الميزان التجاري، ومؤشر الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي، خلال هذه الفترة.

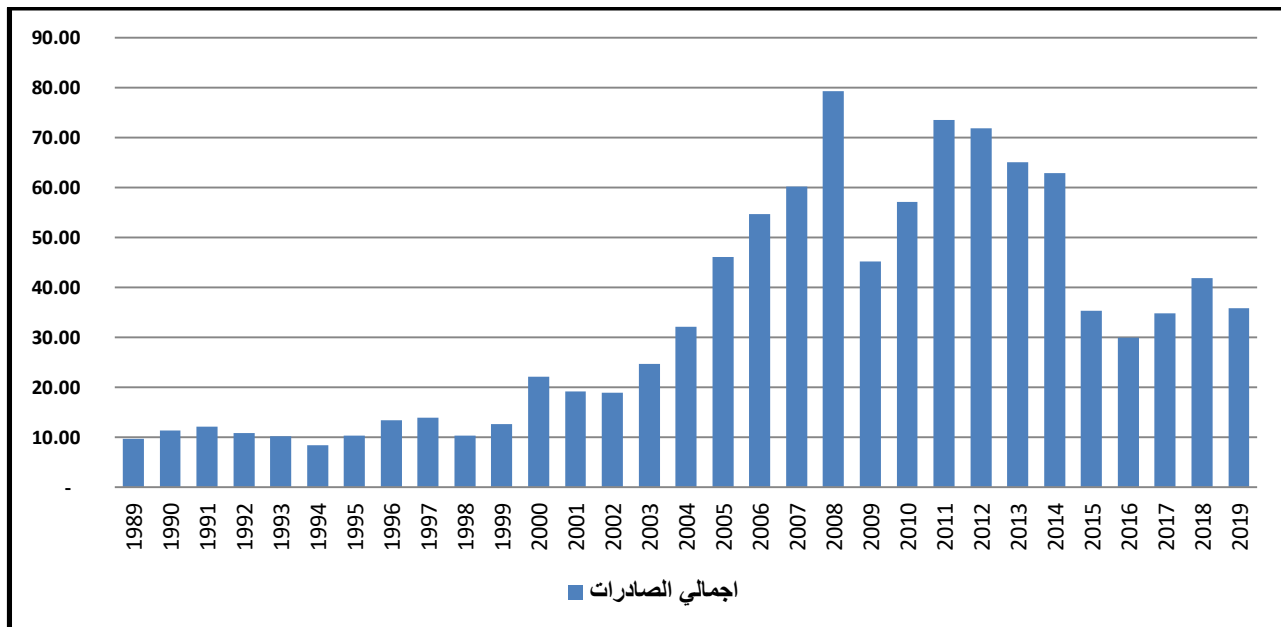
المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1989-2019

الملاحظ على الاقتصاد الجزائري، أنه اقتصاد ريعي، أي أن الجزائر يغلب في صادراتها منتج واحد وهو البترول، بالرغم من أن الصادرات تعتبر عنصر جوهري في سياسة الانفتاح التجاري، وفي المقابل نجد أن الجزائر تستورد تقريبا كل شيء وخاصة أثناء البحبوحة المالية، فهي تستورد بكميات كبيرة المواد الغذائية والمواد الخام والسلع النصف مصنعة وسلع التجهيز، وغيرها من السلع.

الفرع الأول: تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة

يوضح الشكل الموالي تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1989-2019، والذي نحاول من خلاله معرفة الفترات الايجابية التي أدتها الصادرات الجزائرية وكذا العوامل المؤثرة في كبحها، من خلال الشكل.

الشكل رقم (3-1): تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1989-2019



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم 02

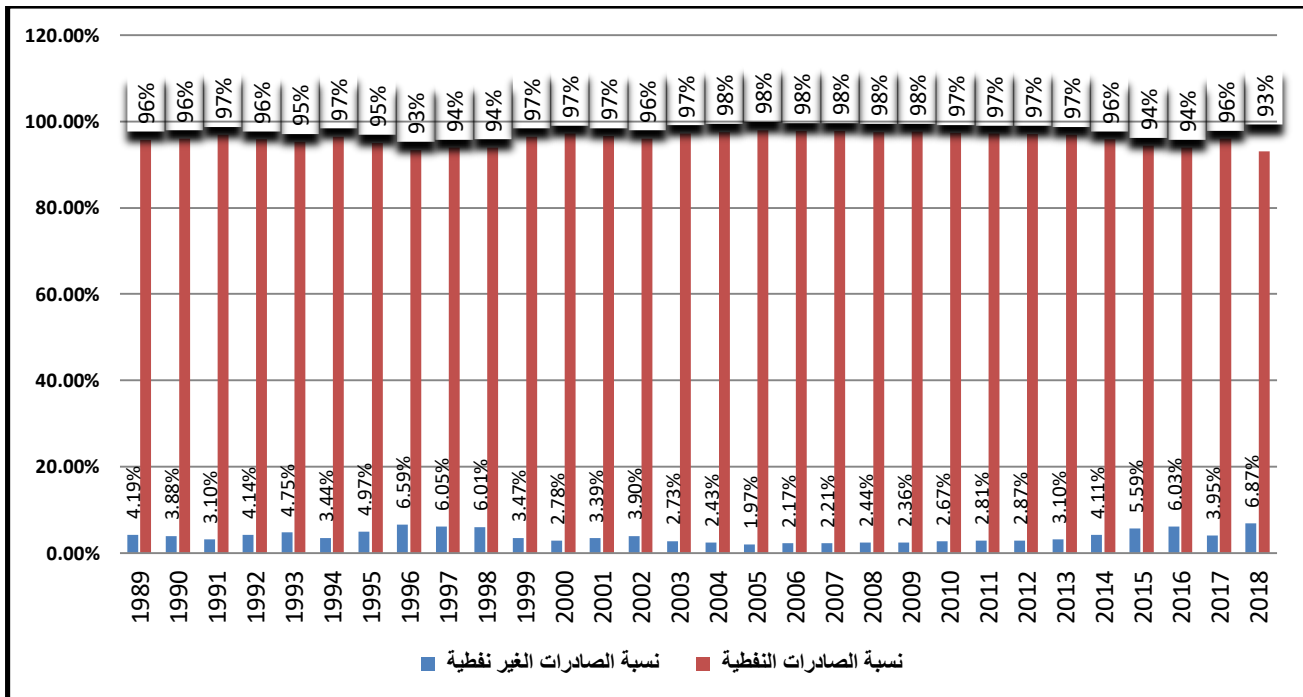
من خلال الشكل رقم (3-1)، نلاحظ أن الصادرات الجزائرية تميزت بالتذبذب خاصة خلال الفترة 1989-2002، مرة بالارتفاع ومرة بالانخفاض، وهذه الفترة يمكن اعتبارها بالمرحلة الحرجة في الاقتصاد الجزائري، نظرا للإصلاحات الاقتصادية وكذا التوجه نحو الانفتاح التجاري، بداية من 1994، ثم ترتفع من سنة

2002 وتستمر في الارتفاع حتى سنة 2008 أين بلغت 79298 مليون دولار مسجلة أعلى قيمة لها، لتتخفض إلى 45194 مليون دولار سنة 2009، ثم بقيت متذبذبة إلى غاية 2019، وهذا الانخفاض والارتفاع تتحكم فيه أسعار البترول بالدرجة الأولى، إضافة إلى التقلبات الخارجية على المستوى العالمي كالأزمة المالية العالمية ولكن لن تتأثر بشكل كبير؛ وهذا ما يدل على أن الجزائر مازال اقتصادها يعتمد على عائدات النفط دون مساهمة غيره من القطاعات الإنتاجية لمختلف السلع في تمويل الاقتصاد، كما هو في الشكل الموالي.

الفرع الثاني: تحليل التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة

يوضح الشكل الموالي تحليل التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1989-2018، ونظرا لأن الصادرات الجزائرية معظمها صادرات نفطية، وبالتالي يمكن تقسيم إجمالي الصادرات إلى صادرات نفطية وصادرات غير نفطية، كما هو موضح في الشكل.

الشكل رقم (3-2): تحليل التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1989-2018



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم 02

ما نلاحظه من خلال الشكل، أن الصادرات النفطية تستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات الجزائرية، حيث تمثل أو تساهم بأكثر من 98 بالمائة من الصادرات ككل، حيث تراوحت الصادرات النفطية ما بين 96% و 97%، خلال الفترة 1989-1994، أما الفترة 1994-1998 فعرفت نوعا ما انخفاض، وهذا يرجع إلى برنامج التعديل الهيكلي وتحرير التجارة الخارجية، أما فيما بعد فبقيت متذبذبة مرة بالانخفاض ومرة بالارتفاع، لتصل عند أعلى مستوى بالنسبة للصادرات النفطية سنتي 2005 و 2008، وهذا بطبيعة الحال راجع للأسعار على مستوى الأسواق الدولية، ثم تواصل الانخفاض إلى 94 بالمائة سنة 2015، نتيجة للصدمة

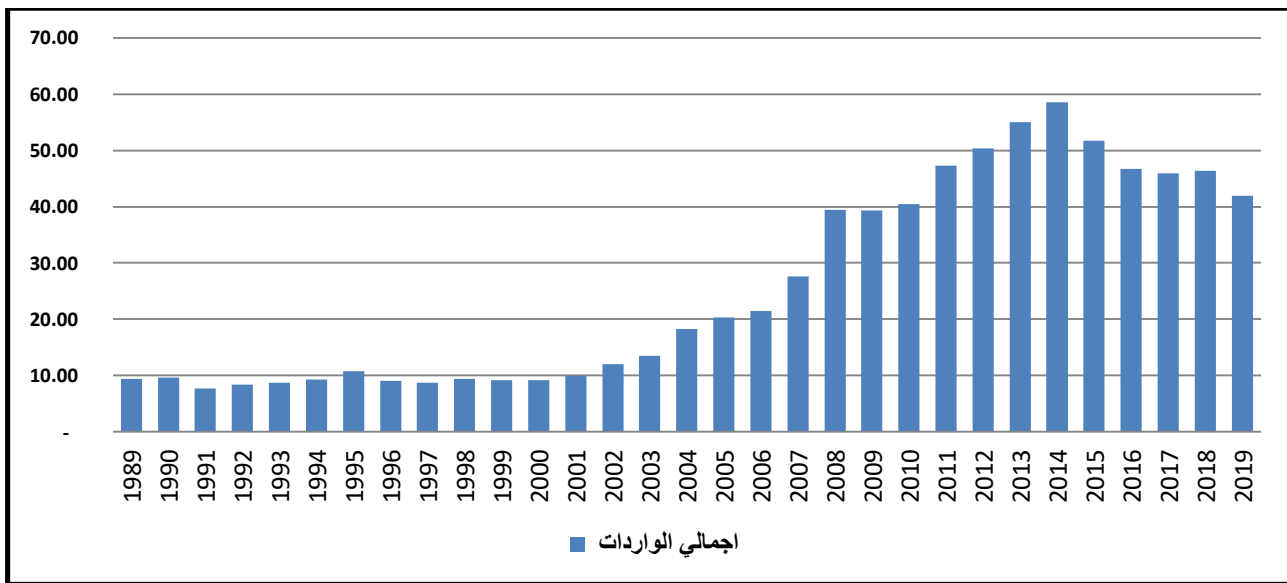
البتروولية منتصف سنة 2014 وانهيار الأسعار، وفي أحسن الأحوال لن تقل عن 93 بالمائة مقارنة بالصادرات الغير نفطية.

كذلك يمكن القول أن الجزائر مرتبطة بارتفاع وانخفاض أسعار البترول في تبني وتسطير البرامج التنموية الخماسية.

الفرع الثالث: تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة

يوضح الشكل الموالي تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة 1989 - 2019

الشكل رقم (3-3): تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة 1989 - 2019



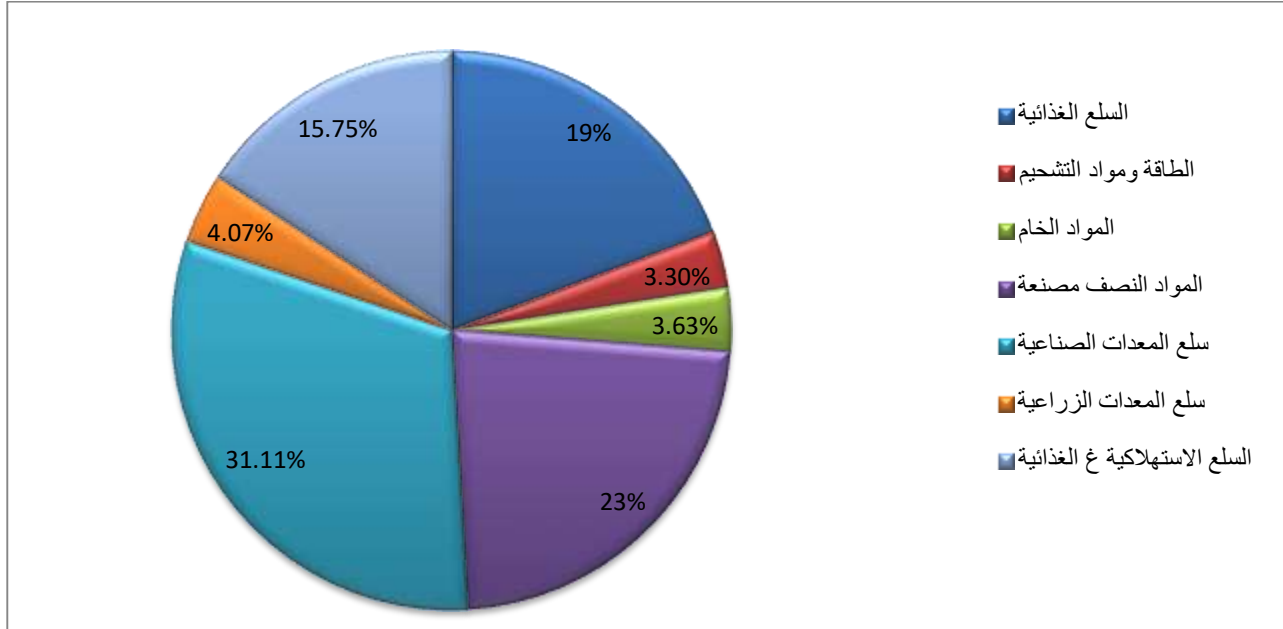
المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم 02

نلاحظ من خلال الشكل أن الواردات الجزائرية بصفة عامة لم تعرف تذبذبا عكس الصادرات، وتطورت بشكل مستمر بداية من 1989 إلى غاية سنة 2014، أين بلغت أقصى قيمة لها مسجلة 58580 مليون دولار، ويرجع الارتفاع المستمر في قيمة الواردات إلى الزيادة في أجور العمال، وبالتالي زيادة الطلب على السلع وخاصة السيارات، كذلك ارتفاع المواد الاستهلاكية الأساسية المستوردة كالكمح وبودرة الحليب، والسكر، أما في السنوات الأخيرة من 2015 إلى غاية 2019 يرجع السبب الرئيسي في انخفاض الواردات إلى الصدمة البتروولية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري، والتي كانت لها انعكاسات مباشرة، من خلال قرار الحكومة في كبح قيمة الواردات، والمتمثل في تسقيف العديد من السلع والمواد المستوردة، من خلال وضع رخص الاستيراد، فوصلت قيمتها سنة 2019 إلى 41930 مليون دولار، مسجلة أقل قيمة منذ سنة 2011.

الفرع الرابع: تحليل التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة

يوضح الشكل الموالي تحليل التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 1989-2018

الشكل رقم (3-4): تحليل التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 1989-2018



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم 02

نلاحظ من خلال الشكل الذي يمثل تحليل التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 1989-2019، أن الواردات الجزائرية هيمنت عليها سلع المعدات الصناعية وتقدر بـ 31.11% خلال فترة الدراسة، أي تقريبا 3/1 من إجمالي الواردات، لتأتي في المرتبة الثانية المواد النصف مصنعة بنسبة 23%، ثم تليها السلع الغذائية بنسبة 19%، ثم السلع الاستهلاكية الأخرى بمقدار 15.75%، ثم سلع المعدات الزراعية بنسبة 4.07%، وأخيرا الطاقة ومواد التشحيم، والمواد الأولية بنسبة 3.63%، و3.30% على الترتيب.

ويرجع السبب في هيمنة سلع المعدات الصناعية في الواردات الجزائرية بصفة عامة إلى توجه الدولة نحو الصناعة رغبة منها للنهوض بهذا القطاع، كما أن المؤسسات الجزائرية معظمها تركيبيية وخاصة السيارات التي عرفت انتعاشا في الآونة الأخيرة؛ حيث سجلت سلع المعدات الصناعية أعلى قيمة 18961 مليون دولار سنة 2014، وعادت في الانخفاض لتصل إلى 13996 مليون دولار سنة 2018.

أما بالنسبة للمواد النصف مصنعة والتي تأتي في المرتبة الثانية، فمن خلال الملحق رقم 03 نجد أنها سجلت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 1989-1995، حيث قدرت سنة 1995 بـ 2372 مليون دولار، ثم استمرت في الانخفاض ابتداء من هذه السنة وإلى غاية 2002، ثم عاودت الارتفاع لتصل أعلى قيمة لها سنة 2014 مسجلة 12852 مليون دولار، وهذا يرجع للبرامج التنموية التي سطرته الحكومة من أجل دعم النمو

الاقتصادي وإنشاء العديد من المؤسسات الناشئة خلال هذه الفترة، لكن بعد الصدمة البترولية لسنة 2014 نلاحظ أنها انخفضت سنتي 2015، و2016، و2017، مسجلة قيمة 10483 مليون دولار سنة 2017. أما بالنسبة للسلع الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى، والتي تأتيا في المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي، فسلكتا نفس المنحنى في الارتفاع والانخفاض، إلا أن فاتورة السلع الغذائية كانت أكبر من فاتورة السلع الاستهلاكية الأخرى تقريبا طيلة فترة الدراسة حيث سجلتا على الترتيب أعلى قيمة لهما سنة 2014 تقدر بـ 11005 مليون دولار و 10334 مليون دولار.

أما بالنسبة لباقي الواردات فتبقى مساهمتها ضعيفة من إجمالي الواردات حيث تقدر بـ 11% خلال فترة الدراسة.

من خلال ما سبق نستنتج أن المبادلات التجارية الجزائرية تبقى رهينة قطاع المحروقات، رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات الجزائرية من إصلاحات وسن تشريعات وقوانين تتماشى وسياسة الانفتاح التجاري؛ والدليل على ذلك الصدمات البترولية التي تطرأ من حين لآخر وخاصة سنة 2014.

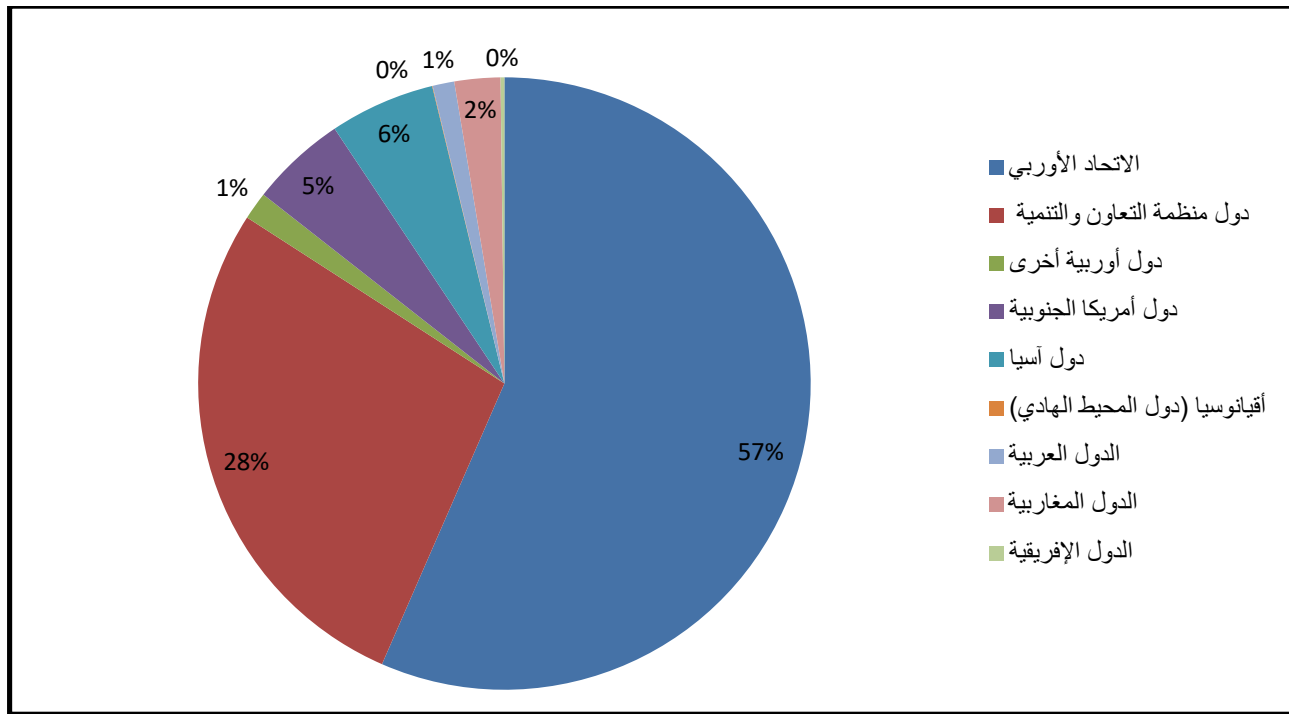
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 1989 - 2018

للجزائر علاقات تجارية واقتصادية متنوعة خاصة بعد الانفتاح التجاري، تمتد إلى أغلب بلدان العالم، وسيتم توضيح ذلك وفق البيانات العامة المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية على النحو التالي:

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1989 - 2018

يبين التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية الزبائن الرئيسيين للجزائر، والشكل الموالي يمثل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1989 - 2018.

الشكل رقم (3-5): التوزيع الجغرافي للمصادرات الجزائرية خلال الفترة 1989-2018



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم 03

من خلال الشكل نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يحتل الصدارة، ويمثل الشريك التجاري الأول، حيث يهيمن على 57 %، من إجمالي المصادرات الجزائرية، ثم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تستحوذ على 28 %، تليها في المرتبة الثالثة والرابعة كل من دول آسيا ودول أمريكا الجنوبية بنسبة 6 % و 5 % على الترتيب، ثم باقي دول العالم التي لا تتجاوز نسبة 4 %.

ويرجع السبب الرئيسي في هيمنة الاتحاد الأوروبي على المصادرات الجزائرية إلى طبيعة الصناعة في دول الاتحاد الأوروبي والتي تهيمن عليها المحروقات، وهي الميزة الرئيسية للمصادرات الجزائرية باعتبار ما يفوق 97 % محروقات، بدون ما ننسى تكاليف النقل التي أصبحت تفرق معظم اقتصاديات دول العالم، إضافة إلى اتفاق الشراكة الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2002؛ حيث قدرت أعلى قيمة للمصادرات الجزائرية نحو دول الاتحاد الأوروبي سنة 2013 بـ 41277 مليون دولار، ثم سجلت انخفاضا إلى النصف سنة 2017 بقيمة 20386 مليون دولار.

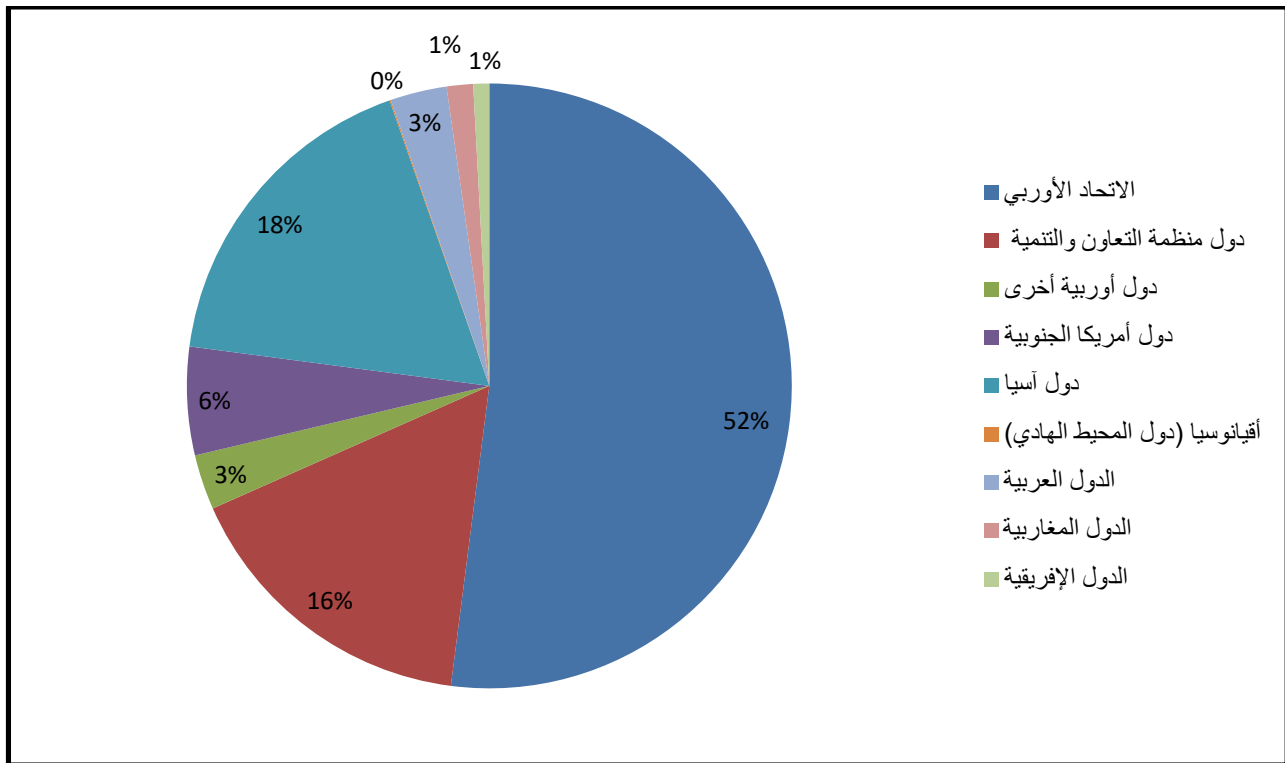
أما بالنسبة للشريك الثاني، وهو دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد سجلت تطورا وارتفاعا في قيمة المصادرات ابتداء من سنة 1989 وإلى غاية 2011، أين سجلت أعلى قيمة لها لهذه الدول قدرت بقيمة 24059 مليون دولار، ثم بدأت بالانخفاض خلال الفترة 2012-2018، لتصل أدنى مستوى لها سنة 2015 بقيمة 5288 مليون دولار.

أما بالنسبة للدول العربية ودول المغرب العربي التي تبقى فيها النسبة ضئيلة جدا، وهذا ما يفسر ضعف المبادلات التجارية بين بلدان الاتحاد لأسباب مختلفة جوهرها سياسي، حيث لا تتعدى نسبة 3% ، كما ترجع لأسباب داخلية تتعلق بطبيعة السلع المصدرة والتي تشترك فيها معظم الدول العربية وتشابه الهيكل الإنتاجي.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1989 – 2018

الشكل الموالي يمثل التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1989 – 2018، فمن خلاله نلاحظ أن أهم الشركاء التجاريين الثلاثة هم: دول الاتحاد الأوروبي في المرتبة الأولى بنسبة 52%، تم تليها الدول الآسيوية بنسبة 18%، ثم في المرتبة الثالثة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بنسبة 16%، كما هو موضح.

الشكل رقم (3-6): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1989 – 2018



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم 03

ما يلاحظ من الشكل، نجد أن الواردات الجزائرية تخطوا نفس خطوات الصادرات، حيث نجد في المرتبة الأولى الاتحاد الأوروبي، وهو الشريك الأول بالنسبة للمبادلات التجارية سواء الصادرات أو الواردات، حيث يستحوذ على أكثر من نصف إجمالي الواردات الجزائرية، فبالرجوع للملحق رقم 03، نجد أن الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي عموما سجلت تطورا خلال فترة الدراسة من 1989 إلى غاية 2014، حيث قدرت سنة 1989 بحوالي 4539 مليون دولار، وسنة 2014 باعتبارها سجلت فيها أعلى قيمة بـ 29684 مليون دولار، لتتخفّض في السنوات الموالية ووصلت إلى أدنى قيمة 20298 مليون دولار سنة 2017، وهذا يرجع بطبيعة

الحال إلى الأزمة التي عصفت بالاقتصاديات البترولية عموما سنة 2014، ولجوء السلطات العليا إلى كبح الواردات والتضييق عليها.

أما بالنسبة للشريك الثاني والمتمثل في الدول الآسيوية فالملاحظ أن الواردات الجزائرية كانت لا تتعدى 617 مليون دولار سنة 1989، لترتفع إلى 12619 مليون دولار سنة 2014 مسجلة أعلى قيمة لها، والملاحظ أن فاتورة الواردات من هذه الدول لم تتخفّض بشكل كبير بعد الأزمة البترولية 2014، حيث سجلت 11557 مليون دولار سنة 2018، وهذا ما يفسّر اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على هذه الدول خاصة فيما يتعلق باستيراد قطع الغيار المستعملة في تركيب السيارات الآسيوية، بعد منح رخص التركيب لرجال الأعمال الجزائريين.

وأما الشريك الثالث والمتعلق بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فكانت مساهمتها في الواردات الجزائرية مساهمة معتبرة خلال الفترة 1989 وإلى غاية 2008، حيث كانت خلال هذه الفترة الشريك الثاني بعد الاتحاد الأوروبي وكانت قيم الواردات أكبر من نظيرتها في الدول الآسيوية حيث بلغت أعلى قيمة 7245 مليون دولار سنة 2008، ثم سلك مسار الانخفاض خلال الفترة 2009-2018، لتصل قيمة 5837 مليون دولار سنة 2018.

أما باقي دول العالم فكانت مساهمتها في الواردات الجزائرية خلال هذه الفترة لا تتعدى 14%، وهي مساهمة ضئيلة جدا، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى الهيكل الإنتاجي للدول النامية والتي معظمها مواد أولية، وخاصة التجارة البينية بين الدول المغربية والدول العربية.

من خلال تحليل البيانات الإحصائية السابقة يتضح لنا أن الجزائر تابعة شبه كلياً للاتحاد الأوروبي سواء في مجال الصادرات أو الواردات، وربما يرجع السبب في ذلك إلى العلاقات التاريخية الموجودة لما بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية، وكذا لقرب المسافة، حيث تعتبر مصاريف النقل محدد رئيسي لاتجاه المبادلات التجارية الدولية، وكذلك اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، والذي تم فعلا ودخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005، والتوجه نحو إقامة منطقة تجارة حرة.

المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1989-2019

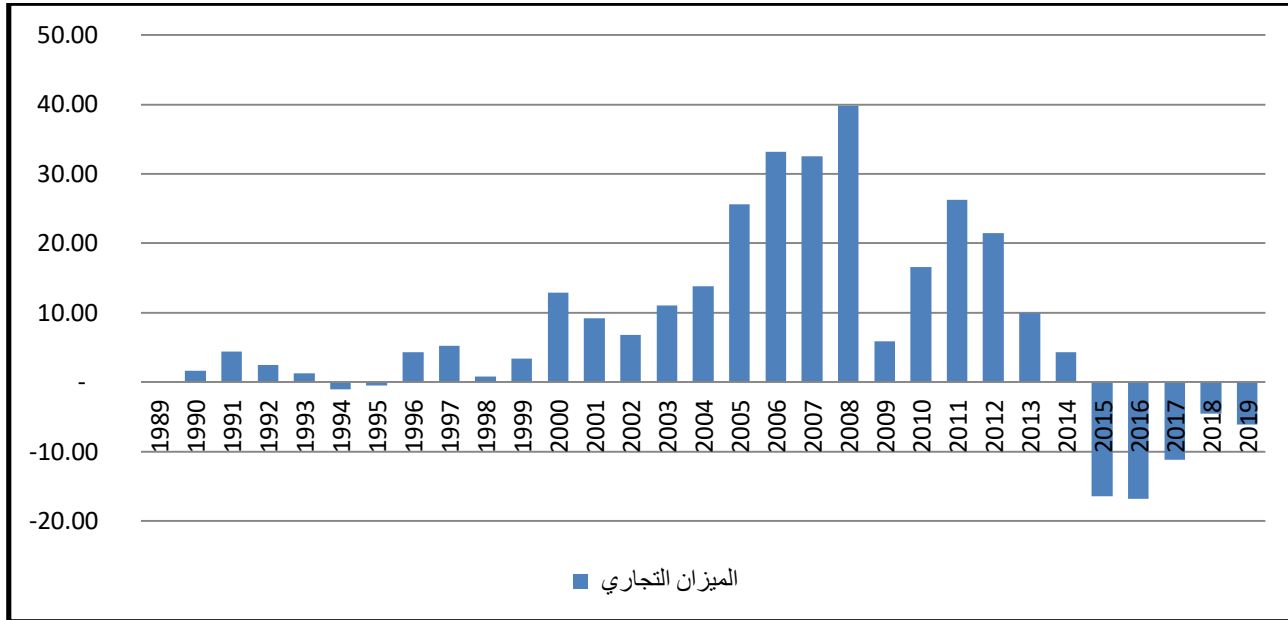
يتمثل الميزان التجاري في الصادرات والواردات، والذي يتأثر بأسعار المحروقات باعتبار الاقتصاد الجزائري كاققتصاد ريعي، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة

تميزت الفترة ما بين 1989 و2019 بصفة عامة، بتحقيق فائض في الميزان التجاري، باستثناء سنتي 1994 و1995، والسنوات الخمسة الأخيرة 2015، 2016، 2017، 2018، و2019، حيث عرف عجزا

بقيمة 1025 مليون دولار و 521 مليون دولار على التوالي، خلال سنتي 1994 و 1995، ووصل قيمة العجز سنة 2019 إلى 6110 مليون دولار، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-7): وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1989 - 2019



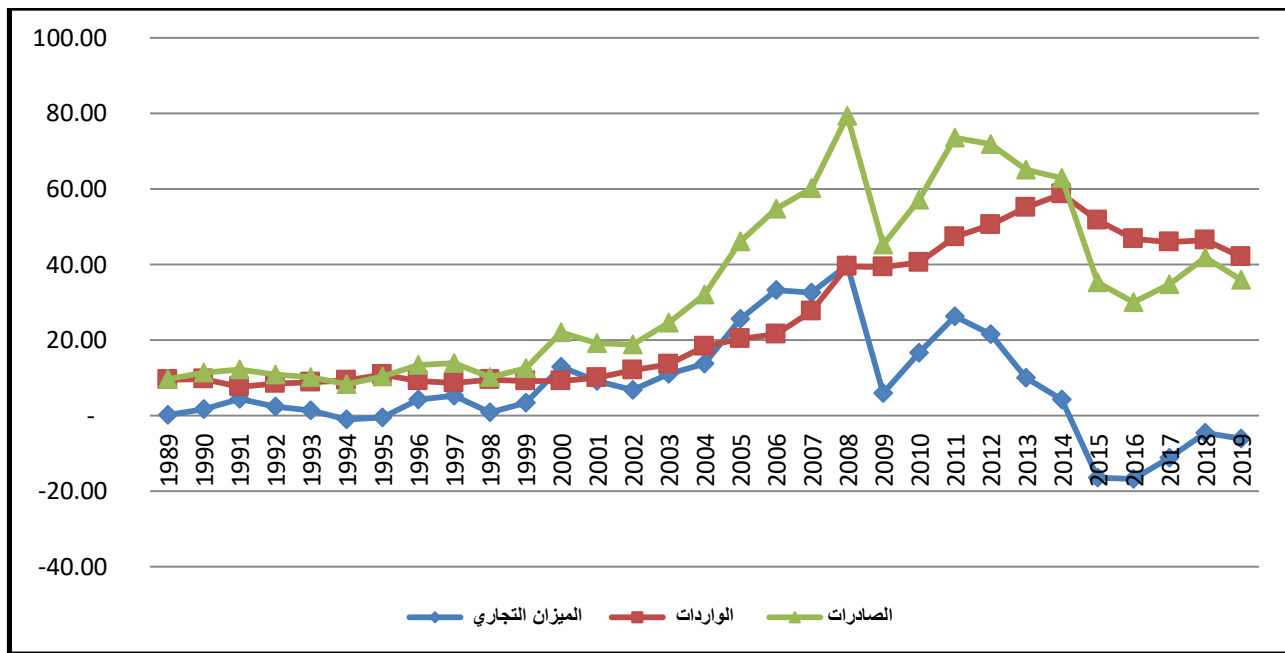
المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم 01

من خلال الشكل السابق يظهر الميزان التجاري الجزائري متذبذبا خلال الفترة 1989-2019، حيث شهد فائضا ملحوظا في سنة 1991، ثم ينخفض بعدها تدريجيا خلال الأربع سنوات الموالية من 1992 إلى 1995 أين يسجل الميزان التجاري عجزا بلغت قيمته 1025- مليون دولار، و 521- مليون دولار في سنتي 1994 و 1995، وهو تاريخ بداية تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي للاستقرار الكلي والذي مدته سنتين، والذي كان الهدف منه استعادة التوازن لميزان المدفوعات، ويرجع سبب العجز إلى ارتفاع حصة الواردات من المواد الأولية و سلع التجهيز الصناعي، نتيجة الانفتاح التجاري وتخفيض الرسوم الجمركية، وهو ما دفع بوجود مؤسسات الاستيراد والتصدير التابعة للخواص إلى تكثيف العمليات في مجال الاستيراد بهدف تعظيم الأرباح وبالمقابل لا يوجد نشاط للتصدير، ليرتفع من جديد بشكل طفيف في سنتي 1996 و 1997، معاودا الانخفاض في سنة 1998، أما بداية من 1999 فأصبح الميزان التجاري يسجل فائضا كبيرا خصوصا في الخمس سنوات الأخيرة ب: 25 644 مليون دولار، 33 157 مليون دولار، 32 532 مليون دولار، 39 819 مليون دولار، خلال السنوات 2005، 2006، 2007، 2008، على التوالي، حيث سجل أكبر فائض له في سنة 2008 حيث قدرت قيمته 39819 مليون دولار، مقارنة بسنة 1998 أي قبل 10 سنوات بالتحديد، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية بالدرجة الأولى؛ ثم يستمر الميزان التجاري في تسجيل فوائض خلال السنتين المتتاليتين لكن بانخفاض شديد في سنة 2009 مسجلا قيمة 5 900 مليون دولار فقط، ليتحسن

قليلا في سنة 2010 بفائض بلغ 16 580 مليون دولار أي بمعدل نمو قدره حوالي 181 %، أي معاودا الارتفاع خلال السنوات الأربع الموالية ليسجل أكبر قيمة سنة 2011، ب 26233 مليون دولار، ثم عاد في الانخفاض، ليسجل سنة 2014 قيمة تقدر ب 4306 مليون دولار، ليبقى متدهورا في السنوات الموالية 2015، 2016، 2017، 2018، و2019، برصيد سلبي، ويرجع السبب الرئيسي إلى انخفاض أسعار البترول خاصة سنة 2014 التي وصل فيها سعر البرميل إلى 49 دولار أو ما دون ذلك، وفي أواخر سنة 2019، بلغ متوسط سعر البرميل الواحد في حدود 64.20 دولار، وهذا دلالة على أن الاقتصاد الجزائري ذو هشاشة كبيرة أمام التقلبات الخارجية في أسعار البترول، خاصة وأن الصادرات الجزائرية تقارب أو تفوق 95 بالمائة من المحروقات.

كما يرجع ذلك التذبذب في الميزان التجاري بصفة عامة إلى عدة عوامل كما سبق وأن ذكرنا البعض منها، ويمكن توضيحها أكثر من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (3-8): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1989-2019

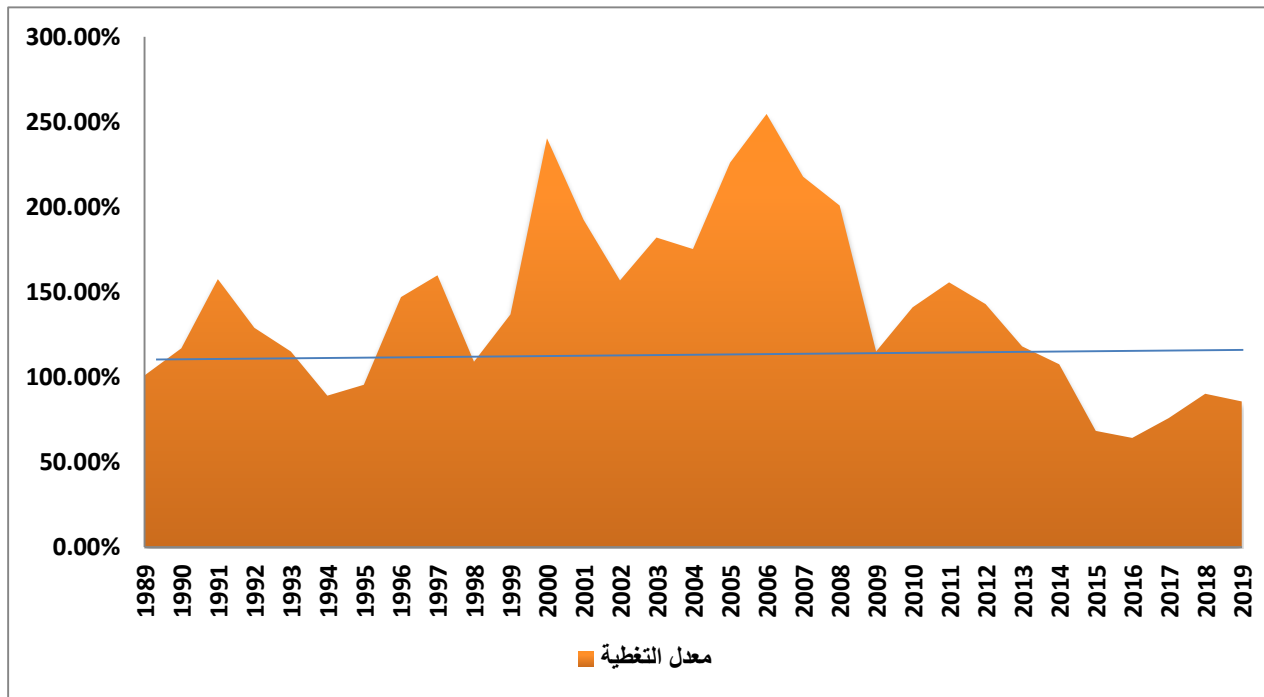


المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم 01

الفرع الثاني: مدى تغطية الصادرات بالواردات خلال الفترة 1989-2019

من خلال هذا الفرع نحاول معرفة نسبة التغطية، أي الفترات التي تغطي فيها الصادرات الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة، وهذا من خلال الشكل البياني التالي.

الشكل رقم (3-9): معدلات تغطية الصادرات بالواردات خلال الفترة 1989-2019



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم 01

نلاحظ من خلال الشكل أن الصادرات كانت تغطي الواردات خلال معظم فترة الدراسة 1989 إلى 2019، حيث نجد أن معدل التغطية من سنة 1989 إلى 1993 كان ضعيفا في حدود 101% إلى 128 %، ما عدا في سنة 1991 أين شهد معدل التغطية نسبة 157 % نتيجة انخفاض في الواردات بحوالي 21 %، ثم أصبحت الصادرات عاجزة عن تغطية كل الواردات حيث سجل المعدل نسبة 89 % و 95 % فقط في سنتي 1994 و 1995 على التوالي، والسبب راجع إلى انخفاض في أسعار البترول وارتفاع في الواردات بنسبة 6 % و 14 %، أما في 1996 و 1997 فنلاحظ تحسنا في معدل التغطية حيث وصل إلى 147 % و 160 % على التوالي وهذا نتيجة ارتفاع في الصادرات بنسبة 31 % و 4 % تقريبا وانخفاض في الواردات بـ: 15 % و 4 % سنويا، لكن بعدها، أي في سنة 1998، انخفضت الصادرات بنسبة 26 % في حين ارتفعت الواردات بـ: 8 % وهذا ما جعل معدل التغطية ضعيفا جدا وصل إلى 108 %.

خلال الفترة 1999 إلى 2008، أصبح معدل التغطية يعرف مستويات قياسية وصلت أقصاها في سنة 2006 بـ: 254,5 % وهذا مرده بالتحديد إلى ارتفاع أسعار البترول بشكل كبير جدا جعل الجزائر في بحبوحة

مالية على المدى القريب والمتوسط، وهذا ما يفسر ارتفاع الواردات بشكل معتبر كذلك في سنتي 2007 و2008 بنسبة تزيد عن 28 % و 42 % سنويا على التوالي، ثم مرة بالارتفاع ومرة بالانخفاض خلال الفترة 2009 – 2014، مسجلا نسبة لا تزيد عن 107.3 % سنة 2014، ثم أصبحت الصادرات عاجزة عن تغطية الواردات خلال الفترة 2015 إلى 2019 حيث تدهور معدل التغطية، وسجل انخفاضا كبيرا سنة 2016 بمعدل لا يتعدى 64 %، ليرتفع قليلا ويصبح 85.43 % سنة 2019، وهذا راجع للصدمة البترولية سنة 2014 التي عصفت بالاقتصاد الجزائري، ثم في أواخر سنة 2019، وهو ما يعكس انخفاض في نسبة الصادرات خلال هذه الفترة.

المبحث الثالث: سياسة الانفتاح التجاري في ظل مسعى الشراكة الدولية

نتطرق في هذا المبحث إلى سياسة الانفتاح التجاري في ظل مسعى الشراكة الدولية، وهذا من خلال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وفي ظل مسعى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وكذا في إطار التكتل العربي.

المطلب الأول: سياسة الانفتاح التجاري في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

يعتبر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أحد السبل المتاحة للاندماج في الاقتصاد العالمي، كما يعتبر كذلك هذا الاتفاق من أبرز التحولات على الساحة الإقليمية التي عرفها الاقتصاد الجزائري، كما يعزز التحول أكثر نحو اقتصاد السوق ويؤكد الانفتاح التجاري الجزائري على العالم الخارجي.

الفرع الأول: توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وأهدافها

بعد نهاية المفاوضات الطويلة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يوم 2001/12/05، تم التوقيع على اتفاقية الشراكة بالأحرف الأولى يوم 2001/12/19 ببروكسل والتوقيع الرسمي عليه يوم 2002/04/22 بفالونس Valence بإسبانيا، ثم صدر بخصوصه مرسوم رئاسي رقم 05-159 الصادر في 27 أبريل 2005، وقد دخل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005¹، وجاء اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية في 110 نصا مقسمة إلى: 9 عناوين، 6 ملاحق، 7 بروتوكولات، وكذا 5 إعلانات مشتركة، 5 إعلانات من جانب الاتحاد الأوروبي، و 4 إعلانات من جانب الجزائر.

أولا: لماذا اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، مما جعله يحتل موقع هام ضمن الساحة الاقتصادية والتجارية الجزائرية. حيث حددت حصة الاتحاد الأوروبي في التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية للجزائر في سنة 2004 بـ 62 % من الصادرات وأكثر من 60 % من الواردات؛ حيث تتمثل الصادرات بالدرجة الأولى في المحروقات، التي بفضلها حققت الجزائر فائضا في الميزان التجاري، هذا ما يبين مدى تبعية أوروبا للمواد الطاقوية الجزائرية، بينما الواردات تمثل تبعية الجزائر لأوروبا في المواد الغذائية والتجهيز وغيرها².

ثانيا: أهداف اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

إن توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم يكن اختياريا، بل هناك عوامل دفعت بالجزائر إلى ذلك، أهمها المشاكل الاقتصادية التي أثقلت كاهلها، وظلت تتخبط فيها لسنوات عديدة من ركود على مستوى

¹ الجريدة الرسمية ، العدد 31 لسنة 2005 ، المتعلقة بالمرسوم الرئاسي رقم 05-159 الموافق 27 أبريل 2005، يتضمن التصديق على الإتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة و المجموعة الأوروبية و الدول الأعضاء فيها من جهة أخرى.

² مراد زايد، المرجع السابق الذكر، ص. 181.

الإنتاج، وارتفاع معدلات البطالة والمديونية ومعدل نمو لا يكاد يرى، كل ذلك إضافة إلى أن هناك أهداف تسعى من ورائها الجزائر، أهمها¹:

- الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية، حتى تتمكن من التسريع في اندماجها العالمي؛
- الاستفادة من الأسواق الأوروبية أما الصادرات العربية؛
- الاستفادة من المساعدات والقروض المالية والاستثمارات الأجنبية؛
- الاستفادة من برامج التأهيل للعمالة والمؤسسات؛
- يمكن تسهيل نقل التكنولوجيا وثقافة الخدمات.

أما الأهداف التي تسعى اتفاقية الشراكة إلى تحقيقها بصفة عامة، فهي خمسة أهداف رئيسية تتمثل في²:

(1) توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينهما في جميع المجالات ذات الأهمية؛

(2) تنمية و ترقية المبادلات التجارية، و تحديد شروط التحرير التدريجي لعمليات تبادل السلع، الخدمات ورؤوس الأموال؛

(3) تشجيع الاندماج المغربي عن طريق تنمية المبادلات والتعاون فيما بين الدول المغربية وبين هذه الأخيرة و الإتحاد الأوروبي؛

(4) تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و المالية؛

(5) تسهيل تنقل الأشخاص خاصة فيما يتعلق بتسهيل وإسراع منح التأشيرة للأشخاص.

الفرع الثاني: مضمون اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية

لم تختلف اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية عن الاتفاقات الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وباقي بلدان جنوب المتوسط، فبعدما وقعت كل من تونس، المغرب، السلطة الفلسطينية، الأردن، ومصر اتفاق الشراكة مع الأوروبيين، جاء دور الجزائر لتوقيع عقد الشراكة، وقد جاء هذا العقد في 110 مواد موزعة على تسعة أبواب شملت مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وقد نال الجانب الاقتصادي حصة الأسد، وتتمثل في³:

الباب الأول: خصص للجوانب السياسية على غرار إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوار السياسي وضرورة تحقيق الاستقرار والسلم الوطنيين.

¹ عبد الرحمان تومي، الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورو متوسطية، دراسات اقتصادية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 10، 2008، ص. 51.

² مراد زايد، المرجع السابق الذكر، ص. 182.

³ محمد لحسن علاوي، وكريم بوروبشة، تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، جوان 2016، ص.ص. 36، 37.

الباب الثاني: تناول هذا الباب حرية انتقال السلع حيث وبمقتضى المادة السادسة من العقد يتوجب على الطرفين إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي خلال فترة 12 سنة انطلاقا من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وذلك وفق قواعد المنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يتطلب إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع بين الطرفين، كما احتوى هذا الباب على رزمة التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية التي اتفق الطرفين على تطبيقها.

الباب الثالث: يتعلق بتجارة الخدمات ويدخل الاتفاق أحكام جديدة خاصة بتحرير الخدمات، حيث يؤكد الاتحاد الأوروبي والجزائر، التزامهما في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات، بتبادل مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية"، فيما يخص الحضور التجاري للشركات وأداء الخدمات العابرة للحدود، مع احتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها.

الباب الرابع: تناول هذا الباب مسائل المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة حيث نص على قيام الطرفين بتسوية المدفوعات بعملة قابلة للتحويل، كما نص على ضرورة عمل الطرفان على ضمان حرية تداول وانتقال رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار المباشر في الجزائر وكذلك الأرباح الناتجة عنه، أما في مجال المنافسة يعمل الطرفين على تطبيق الإجراءات المشتركة للمنافسة، وعدم التمييز بين المتعاملين الاقتصاديين، إضافة إلى العمل على حماية حقوق الملكية الفكرية، الصناعية والتجارية.

الباب الخامس: يتعلق بالتعاون الاقتصادي، حيث يلتزم الطرفان على تفعيل التعاون الاقتصادي وفقا لما هو منصوص عليه في الاتفاقية، وقد حدد هذا الباب القطاعات المعنية بذلك، وتتمثل في القطاعات التي تعاني من مشاكل داخلية، أو التي تم الاتفاق على تحرير مبادلتها التجارية، وكذلك القطاعات التي تسمح بالتقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، خاصة التي تؤدي إلى رفع معدلات النمو وخلق مناصب عمل وزيادة حجم المبادلات بين الطرفين.

الباب السادس: يشمل هذا الباب مجالات التعاون الاجتماعي والثقافي بين الطرفين، ويتضمن ضرورة تحسين النظام القانوني للعمال المهاجرين ومساواتهم مع العمال المحليين، وتنقل الأشخاص مع اتخاذ كافة التدابير قصد مكافحة الهجرة غير الشرعية، وكذلك العمل على زيادة التعاون الثقافي والتربوي من خلال تشجيع تبادل المعلومات والخبرات باستعمال كل الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك.

الباب السابع: ويتعلق بالتعاون المالي والذي يقوم على ضرورة تأهيل البنى التحتية الاقتصادية، وترقية الاستثمار الخاص، والنشاطات المولدة لمناصب العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناجمة عن إنشاء منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري.

الباب الثامن: ويتعلق بقضايا العدالة والشؤون الداخلية، حيث اتفق الطرفان على تفعيل مؤسسات الدولة وتعزيز دولة القانون والتعاون في المجال القانوني والقضائي، مكافحة الجريمة المنظمة، تبييض الأموال، محاربة التمييز العنصري وكره الأجانب، مكافحة الإرهاب والمخدرات والفساد.

الباب التاسع: يشمل الأحكام المؤسسية العامة والختمية التي تحكم الاتفاقية حيث نص على إنشاء مجلس شراكة يتولى تنفيذ الاتفاق، وتسوية الخلافات، والسهر على السير الحسن لكل القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

الفرع الثالث: إجراءات وأهداف إقامة منطقة للتبادل الحر

تنشأ كل من الجزائر والاتحاد الأوروبي تدريجيا بمقتضى المادة السادسة من اتفاقية الشراكة، منطقة للتبادل الحر، خلال مرحلة تمتد إلى 12 سنة على الأكثر، اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

أولا: إجراءات إقامة منطقة التبادل الحر

من أجل تنمية منطقة التبادل الحر، تم إعداد مجموعة من الإجراءات و هي¹:

- الإلغاء التدريجي للحواجز التعريفية وغير التعريفية المتعلقة بمبادلات المنتجات الصناعية؛
- تحرير تجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات تدريجيا؛
- تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد المنشأ وحماية الملكية الفكرية والملكية الصناعية وسياسة المنافسة؛
- متابعة و تنمية سياسات الاقتصاد الحر وتشجيع نقل التكنولوجيا؛
- الإقدام على تسوية وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتطوير القطاع الخاص.

ثانيا: أهداف إنشاء منطقة التبادل الحر

إن إنشاء منطقة للتبادل الحر، ينتج عنه بصفة عامة ما يلي²:

- تطبيق سياسة تجارية مفتوحة و حرة من قبل كل الأعضاء في المنطقة؛
- إلغاء الضرائب و الرسوم الجمركية و كذا الحواجز على التجارة الخارجية؛
- منع التمييز و التفرقة ما بين الدول فيما يخص المبادلات التجارية، سواء تلك التي يتم الاستيراد منها أو التي يتم التصدير إليها و تسمى هذه القاعدة "بالدولة الأولى بالرعاية"؛
- تطابق السلع و الخدمات التي يتم مبادلتها مع المعايير الدولية فيما يخص الجودة و النوعية، إضافة إلى احترام القواعد الصحية و كذا قواعد حماية البيئة.

¹ البيان الذي تم إقراره خلال المؤتمر الأوروبي- متوسطي، ببرشلونة 27 و 28 نوفمبر 1995، ص. 13، 14.
² مراد زايد، المرجع السابق الذكر، ص. 198.

فالجزائر في ظل اتفاقية الشراكة، ملزمة بأن تقوم بإصلاحات جذرية في نظامها الجمركي، بما يتلاءم وهذا الاتفاق؛ كما يستوجب عليها القيام بإجراءات مستعجلة من أجل منح الاقتصاد الوطني القدرة التنافسية، وبذلك توازي مستوى الإنتاج الوطني مع الإنتاج العالمي، مستغلة في ذلك مدة 12 سنة الخاصة بالتفكيك التعريفي، فتعيد هيكلة مؤسساتها في كل الميادين والمجالات من خلال برنامج التأهيل.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر قامت بتقديم طلب للاتحاد الأوروبي يتضمن مراجعة رزمة التفكيك الجمركي المتفق عليها في اتفاقية الشراكة الاورو- جزائرية، وهذا في إطار الدورة الخامسة لمجلس الشراكة المنعقدة بتاريخ 15 جوان 2010، وبعد سنتين من المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وافق هذا الأخير على طلب الجزائر لتعديل مخطط التفكيك الجمركي في شهر أوت سنة 2012 وقد تضمنت هذه الرزمة تأجيل رفع الحواجز الجمركية على أصناف واسعة من المنتجات المصنعة التي تستوردها الجزائر والتي تقرر دخولها حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2012، ويعتبر هذا الطلب أول عريضة يتقدم بها بلد متوسطي للاتحاد الأوروبي الهدف منها إعادة النظر في رزمة التفكيك الجمركي لضمان الحماية لبعض الفروع الصناعية الوطنية النامية لتهيئة المؤسسات الجزائرية وتحضيرها لمنافسة المنتجات الأوروبية في إطار منطقة التبادل الحر المقرر إقامتها في حلول 2020¹.

الفرع الرابع: أثر اتفاقية الشراكة على التجارة الخارجية والميزان التجاري

سيكون للتفكيك الجمركي من جانب واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الإتحاد الأوروبي أثر كبير على الميزان التجاري للجزائر، التي حققت خلال السنوات الأخيرة فوائض في الميزان التجاري، وهذا بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوروبا بوتيرة أكبر من الصادرات في المدى القصير، وهو أثر منطقي ناتج عن الشروط الهيكلية والتنظيمية الجديدة، حيث ستنشأ هذه الزيادة عن طريق ما يسمى بتحويل التجارة diversion trade على حساب باقي الدول الصناعية التي سوف تستفيد من هذا التفكيك الجمركي، لكن سرعان ما تتغير الوضعية على المدى المتوسط والبعيد باتجاه زيادة الصادرات بسبب إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج، وهذا لا يتأت إلا إذا كان الجهاز الاقتصادي للبلد مرنا والسياسة الاقتصادية تتسم بالاستقرار، إضافة إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال وجلب الاستثمار الأجنبي. سيؤدي التفكيك الجمركي إلى حدوث ضغطا على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوروبا، وبالمقابل لن تستفيد الجزائر من أي مزايا تفضيلية على صادراتها تجاه السوق الأوروبية وذلك للأسباب الآتية²:

¹ بيان وزارة الشؤون الخارجية، اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حول مراجعة رزمة التفكيك الجمركي. بتاريخ 2018/12/17

www.mae-gov.dz

² عزيزة بن سميحة، الشراكة الأوروبية جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص. 156.

- أن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدول الأوروبية متدنية، وليس لها تأثير على تقليص الواردات إلى أوروبا، بل تعتمد على معايير أخرى (صحية، بيئية، مواصفات فنية، معيار الجودة...إلخ)، تؤدي إلى الحد من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية في حالة عدم تطابقها مع هذه المعايير؛
- أن أوروبا منضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما يجبرها على منح جميع الدول الأعضاء في المنظمة نفس المزايا التي تمنحها لأي دولة أخرى، وهذا استنادا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، إضافة إلى ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي قام بإبرام اتفاقيات تحرير تجارة مع معظم الدول الأخرى (الأمريكية، الآسيوية...)، وهذا ما يجعل الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة في الأسواق الأوروبية من طرف صادرات دول جنوب وشرق آسيا والدول الأخرى في إفريقيا والكاريبى والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية.

المطلب الثاني: سياسة الانفتاح التجاري الجزائري في ظل مسعى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر الجزائر من البلدان التي تتمتع كبقية بلدان العالم الثالث بتطبيق اتفاق التوكيل التجاري في إطار الجات منذ سنة 1965، كما أنها شاركت في جولة مفاوضات أورغواي بعدما استفادت من عضوية البلد الملاحظ في جوان 1987، وتعتبر من البلدان الموقعة على اتفاقية مراكش في 15/04/1994، لكنها لا تعتبر عضوا متعاقدا في الجات ولا في المنظمة العالمية للتجارة، وعليه كان يستوجب تقديم طلب رسمي للانضمام للمنظمة ومباشرة تقديم العروض والمفاوضات مع أعضاء المنظمة، ولتوضيح وتفصيل العملية سنتطرق في الحالة الأولى لدوافع وإجراءات الانضمام ثم نتطرق إلى مراحل المفاوضات والصعوبات التي تواجهها الجزائر.

الفرع الأول: دوافع وإجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

من خلال هذا الفرع نحاول معرفة خيار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وكيفية إجراءات الانضمام.

أولاً: دوافع وحتمية انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

يعتبر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ضرورة حتمية تفرضها التحولات الاقتصادية العالمية من أجل الاندماج في الأسواق العالمية وإلا تبقى منعزلة عن العالم الخارجي تواجه تحديات أكثر؛ وكان وراء ذلك مجموعة من الدوافع من أهمها:

- لجوء الجزائر إلى فتح اقتصادها على التجارة الدولية باعتبارها عضو سابق في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية، فقد قامت بتخفيض المراقبة التجارية وهذا من خلال التعديل الذي يشهده النظام الجمركي؛
- استجداد الجزائر بصندوق النقد الدولي خلال التسعينات أجبر الجزائر خاصة على مستوى التجارة الخارجية على حتمية الانضمام والاستفادة من قوانين المنظمة العالمية للتجارة؛

- الانفتاح الذي استفادت منه الجزائر من السوق الدولية على الصادرات الأجنبية، وضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري ونقص التبادلات التجارية مما أدى إلى تقليل الموارد المالية، وكذا توسيع ميدان المنافسة الخاصة بالمشاريع القادرة على فرض منتجاتها في الأسواق العالمية؛
- الاستفادة من التكنولوجيا العالمية التي تتمتع بها الدول الصناعية الكبرى من خلال تواجدها في الأسواق المحلية مما يؤدي إلى اكتساب الخبرات وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني ومسايرة التطورات العالمية؛
- كما أن هناك دافعين رئيسين، فالأول يكمن في الأزمات المالية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر جعلتها تبحث عن تحرير تجارتها الخارجية، والثاني يرجع إلى الامتيازات التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول المنظمة لها¹.

بالإضافة إلى أن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يرسم ويوضح الرؤية المستقبلية للجزائر، من خلال وضع إستراتيجية تنموية بعيدة المدى، وصياغة سياسة اقتصادية وتجارية محكمة².

ثانيا: إجراءات الانضمام

وتشتمل على نقطتين أساسيتين هما، طلب الانضمام وتقديم مذكرة السياسة التجارية الجزائرية.

✓ **بالنسبة لتقديم طلب الانضمام:** تم تقديم طلب انضمام الجزائر رسميا إلى الجات (G.A.T.T) في 1987/06/03، وفي 1987/06/17 تم تشكيل مجموعة العمل، ولما كانت هناك صعوبات اقتصادية ومالية أدت إلى مشاكل اجتماعية، وصدر دستور 1989 ثم المشاكل السياسية مع بداية التسعينات لم ينجح ذلك المسعى، وفي سنة 1995 طلبت الجزائر من المنظمة (O.M.C) أن تأخذ طلبها بعين الاعتبار وأن يحول الفوج المتكفل بالانضمام من الجات إلى (O.M.C)³.

✓ **أما بالنسبة لتقديم مذكرة السياسة التجارية:** وهي مذكرة شاملة ومفصلة حول النظام الاقتصادي والتجاري في الجزائر، وكان ذلك في 1996/06/11 وكانت تحتوي على النقاط التالية⁴:

أ/ شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية بعد التحول إلى اقتصاد السوق.

ب/ تقديم القوانين والتشريعات التي تحكم التجارة الخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة ووصف دقيق للأحكام والإجراءات القانونية التي تضمن تطبيقها.

ج/ شرح وتوضيح حول تجارة السلع.

¹ سعداوي سليم، المرجع السابق الذكر، ص. 49.

² كمال بن موسى، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص. 450.

³ نور الدين بوكروح، النظام التجاري المتعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر إلى OMC، مجلة الفكر البرلماني، العدد الرابع، أكتوبر 2003، ص. 138.

⁴ الصادق بوشناق، المرجع السابق الذكر، ص. 212.

د/ تقديم وشرح النظام التجاري للخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

الفرع الثاني: تطور المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة

بعد تقديم طلب الانضمام ومذكرة السياسة التجارية بدأت جلسات العمل والتفاوض وتقديم الأسئلة والإجابات من طرف الجزائر وذلك على عدة جولات مازالت إلى يومنا هذا؛ ويمكن أن نبرز هذه الجولات* كما يلي:

الجولة الأولى: ميزت فترة 1996-1998 بخوض الجولة الأولى من المفاوضات حيث تم إيداع طلب الانضمام وهو ما جاء في سياق تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق التمويل الموسع. وبدأت الجزائر بتلقي لسلسلة من الأسئلة المطروحة من البلدان المشكلة لفريق العمل والموكلة له مهمة دراسة طلب الجزائر للانضمام، وهذه الأسئلة موزعة كما يلي¹:

الولايات المتحدة الأمريكية: 170 سؤال تخص التعرف على سياسة الجزائر في مختلف الميادين، دول الاتحاد الأوروبي: 124 سؤال تناولت مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري، وبعض الأسئلة حول الملكية الفكرية والنظام الجبائي والنظام الجمركي والمصرفي وغيرها، سويسرا: 33 سؤال، كانت تدور حول النظام الضريبي الجزائري ونشاطات البنوك والتأمين وحركة رؤوس الأموال وغيرها، اليابان: 09 أسئلة، أستراليا: 08 أسئلة. هذه الأسئلة كانت كتابية، كما أن الإجابة عنها كانت من طرف الجزائر كتابية، حيث بلغ عدد الأسئلة المطروحة نحو 500 سؤال. وفي 23 أبريل 1998 اجتمع رسميا ولأول مرة الفوج المكلف بانضمام الجزائر للمنظمة مع الوفد الجزائري[⊕] في جنيف لدراسة المذكرة والردود على الأسئلة، وبعد هذا الاجتماع وجه من جديد 120 سؤالاً، ثم ظهرت في الجزائر صعوبات اقتصادية ومالية سنة 1998، وكذا فشل مؤتمر سياتل 1999 مما أدى إلى تأجيل المفاوضات إلى غاية 2001.

الجولة الثانية: في الحقيقة بدأت مفاوضات هذه الجولة سنة 1999 لكنها دون متابعة وتم تأجيلها نظرا لأسباب المذكورة سابقا، إلا أن في بداية سنة 2001 استفاد الخبراء الجزائريون من دورات تكوينية حول سياسة التجارة للمنظمة العالمية للتجارة وذلك بمقرها، ثم في أبريل 2001 كانت محاولة لإنعاش المفاوضات وإعادة بعثها من جديد، ووجهت انتقادات لاذعة للملف الجزائري من قبل خبراء المنظمة وتم تعيين السيد حميد تمار

* للإشارة فقط، أن الجولة تختلف عن المرحلة فقد تضم المرحلة عدة جولات.

¹ الصادق بوشنافة، المرجع نفسه، ص. 213.

⊕ لجنة وزارية مشتركة مكلفة بتحضير ومتابعة المفاوضات يرأسها وزير التجارة والتي تتكون من 22 عضوا من الوزارات والمؤسسات التالية: وزارة العدل، المالية، الصناعة وإعادة الهيكلة، الزراعة، الصيد، البريد والمواصلات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السياحة والحرف التقليدية، النقل والتخطيط. مؤسسة/ بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للسجل التجاري، المعهد الجزائري للقياس والحماية الصناعية (INAPI) الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT).

على رأسها لتقرر الجزائر في جويلية 2001 صياغة هيكل جديد لتسيير وتفعيل ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة؛ ليعاد تقديمها إلى سكرتارية المنظمة، وهكذا استمر التفاوض بين الجزائر والمنظمة بشكل بطيء نوعا ما، ولكن بدور المرسوم الرئاسي المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 22 أوت 2001 الخاص بالتعريفات الجمركية تكون الجزائر قد بدأت الخطوات العملية الأولى والفعلية للانضمام إلى المنظمة، وقد حدد المرسوم الرئاسي أربع معدلات أساسية للسلع المستوردة، وهذه المعدلات تبدأ من مستوى الصفر أي دون دفع حقوق جمركية وصولاً إلى المستوى الأكبر المتمثل في 30 % مروراً بمستوى ضعيف وآخر متوسط، وهذا النظام يعتمد على مبدأ الدول الأكثر تفضيلاً¹.

ال الجولة الثالثة: تمت الجولة الثالثة من المفاوضات في 07 فيفري 2002، قدمت الجزائر لأول مرة عروضاً أولية فيما يخص السلع الصناعية والتجارية والخدمات، ثم عقد اجتماع مرة ثانية مع فوج العمل، وبعد الاجتماع تلقت الجزائر سلسلة من 353 سؤال تتمحور حول دراسة المنظومة القانونية الخاصة بالبلد في كل الميادين لمعرفة ما يخالف الأحكام والقواعد والاتفاقيات المؤسسة عليها المنظمة العالمية للتجارة والاستفسار عن التناقض وهل هناك رغبة من أجل إلغاء العائق أم لا. وفي شهر أفريل 2002 قدمت الجزائر وثائق استكمالية خاصة بالهيكل الجديد للتعريفات الجمركية، ووثائق أخرى حول مطابقة التشريعات القانونية الجزائرية مع أحكام المنظمة.

ال الجولة الرابعة: انعقدت هذه الجولة في جنيف في 16 نوفمبر 2002 ومن أهم ما جاء في هذه الجولة، اثاره قوانين حماية الملكية الفكرية والصراع ضد التزيف الذي مازال حاصلا في الأشياء المخترعة، كما أثير أيضا مواضيع حول التسعيرة الجمركية وتم الإبقاء على ثلاث أسعار تجارية ثابتة لقوانين الجمركية وهي (5%، 15%، 30%) مع تساهل في التسعير الثابت التجاري الأعلى (30%) كما أقر إخضاع التعريفات المتعلقة بالواردات التجارية إلى تشريع جزائري يتطابق مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة².

ال الجولة الخامسة: انعقدت الجولة الخامسة من المفاوضات في الأسبوع الثاني من شهر ماي 2003، حيث ضم الوفد المكلف* بإدارة المفاوضات 70 عضوا ممثلين لـ 23 وزارة وكذا الجمارك حتى يتسنى رعاية مصالح كل قطاع حفاظا على المصلحة العليا للاقتصاد الوطني. وعلى هامش هذه المفاوضات أكد السيد نور الدين بوكروح

¹ آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2011، ص. 272.

² www.algerie-inteface.com

Le : 12/03/2016

* الوفد الجزائري: تمثله هيئة تسمى "الوحدة المركزية للتنسيق" وتجمع هذه الهيئة ممثلي 23 وزارة وقطاع، وهي تشمل حوالي 65 إطارا ساميا جزائريا يمثلون القطاعات المذكورة آنفا، وحوالي 63 عضوا وينتفعون إلى خمسة (05) أفواج منظمة على أساس الاتفاقيات الموجودة في المنظمة العالمية للتجارة، أي أن كل فوج متكفل بموضوع معين من مواضيع الاتفاقية (السلع، الخدمات، SPS, OTC) وهناك فوج خاص بدراسة الأسئلة الأفقية (questions horizontale) ويرأس الفوج وزير التجارة.

وزير التجارة أن الجزائر تسعى لأقلمة تشريعاتها مع تلك المعمول بها عالميا مثل المصادقة على قوانين الملكية الصناعية وفتح قطاع الخدمات وملائمة نظامها الجمركي للنظم المعمول بها عالميا.

ال الجولة السادسة: انعقدت الجولة السادسة من المفاوضات في شهر جانفي 2004 بالجزائر ومن خلالها طالبت المنظمة العالمية للتجارة مراجعة جميع النصوص القانونية غير المتطابقة مع شروط الانضمام إليها، وهذا ما دفع بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى استعمال حقه الدستوري بإصدار تعديلات دون استشارة النقابة والمنظمات الاقتصادية الجزائرية وعدم انتظار افتتاح دورة البرلمان الجزائرية الخريفية¹. وكانت هذه التعديلات تتعلق بخمسة قوانين خاصة بالتجارة الخارجية وهي المنافسة، العلامات التجارية، حقوق المؤلف، الحقوق المجاورة، وبراءات الاختراع وهي قوانين ألزمت الحكومة الجزائرية بها قبل أن تخضعها لقوانين المنظمة.

ال الجولة السابعة: بدأت الجولة السابعة من مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في شهر نوفمبر 2004 وكان وزير التجارة نور الدين بوكروح على رأس الوفد الجزائري الذي ضم 36 خبيرا يمثلون عدة وزارات، وقد تضمنت هذه الجولة تطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بدخول الجزائر إلى الأسواق العالمية ودراسة مشروع تقرير فريق العمل ومدى التقدم الذي أحرز في أجندة التحولات في المنظومة التشريعية الجزائرية ومدى مطابقتها لتشريعات وقوانين المنظمة العالمية للتجارة.

ال الجولة الثامنة: تعرف الجولة الثامنة والجديدة من المفاوضات بين الجزائر ومنظمة التجارة العالمية والتي جاءت بعد تغيير تركيبة رئاسة مجموعة التفاوض الموكل إليها ملف انضمام الجزائر ، حيث تم استخلاف الاورغواي " ديكاستيلوا " باورغواي آخر " غيلارمو فاليس غالميز " مناقشة المقترح الجزائري الجديد الذي قدمته في 15 جانفي 2005 بعد مناقشته وقبوله من طرف اللجنة الحكومية الجزائرية وقد جاء هذا المقترح الجديد تحرير 11 قطاعا في مجال الخدمات و161 قطاعا فرعيا للمناقشة من بينها الاتصالات السلكية واللاسلكية والفندقية والمياه والصحة والنقل، إضافة إلى هذا المقترح رد الطرف الجزائري على مجموعة من الأسئلة التي طرحت خلال الجولة السابقة لحل عدد من القضايا التي تبقى عالقة رغم مرور 7 جولات من الحوار من بينها سياسة الخصوصية المتبعة من قبل السلطات العمومية، المقاييس الدولية الخاصة بالاستثمارات فضلا عن إجراءات الحماية وتخصيص بعض المواد القانونية للحفاظ على سقف من التعريفات الجمركية لبعض المواد القانونية للحفاظ على سقف من التعريفات الجمركية لبعض المواد الصناعية الزراعية. وتبقى هذه المسائل محل نزاع لان الدول الشريكة تشدد دائما على ضرورة احترام الرزنامة التي توضع فيما يتعلق بإصلاح النصوص القانونية والتشريعية وتحديد سقف الحقوق والتعريفات الجمركية وآليات تنظيم التجارة بما في ذلك كيفية ضبط السوق الموازية ومسألة الدعم الفلاحي.

¹ سعداوي سليم، المرجع السابق الذكر، ص. 58.

الجولة التاسعة: انعقدت بمقر المنظمة بجنييف بتاريخ 21 أكتوبر 2005 وتضمن جدول عمل هذا الاجتماع بحث تطور المفاوضات الثنائية حول الدخول إلى الأسواق ومشروع تقرير فريق العمل، وآخر المستجدات المتعلقة بتطوير القانون الجزائري، يعمل هذا الفريق على دراسة الوثيقة بشأن مشروع تقرير فريق العمل حول انضمام الجزائر التي تشكل محور مناقشات الاجتماع، ومن جانب آخر تم تنظيم لقاءات ثنائية بين ممثلي الوفد الجزائري وبعض الدول الأعضاء في المنظمة على هامش اجتماع فريق العمل المنعقد من 18 إلى 20 أكتوبر 2005 وخاصة اللقاءات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، نيوزيلندا وماليزيا، حيث تناولت بالبحث دخول السلع إلى الأسواق¹.

الجولة العاشرة: انعقدت هذه الجولة بتاريخ 17 جانفي 2008 حيث تقلصت خلال هذه الجولة نقاط الاختلاف مع الدول الأعضاء في المنظمة من 150 نقطة سنة 2008 إلى 8 نقاط فقط والتي أخذت طابع الاستفسارات في الربع الأول من سنة 2009، هذا وقد عززت الجزائر خلال هذه الجولة قدراتها التفاوضية بالتوقيع على 06 اتفاقيات ثنائية مع كل من الأوروغواي وسويسرا وفنزويلا وأستراليا والبرازيل وكوبا، إلا أن مسار التفاوض ظل متعثرا رغم تطمينات وزير التجارة آنذاك².

الجولة الحادية عشر والثانية عشر: بعد توقف دام لأكثر من 05 سنوات في 05 أفريل 2013 حيث كانت متبوعة بسلسلة مفاوضات ثنائية مع 11 بلد عضو، ورغم ذلك لم يتم الحسم في الملفات المطروحة، وتم تعويض رئيس فوج العمل السفير البلجيكي السيد" فرانسوا رد "بطلب من الجزائر بالسفير الأرجنتيني السيد" ألبرتو ديالوتو Alberto Dialotto قصد تسريع انضمام الجزائر للمنظمة. وفي 31 مارس 2014 انعقدت **الجولة الثانية عشر** من مفاوضات الجزائر مع فوج العمل، حيث أشاد أعضاء المنظمة العالمية للتجارة بالجهود المعتبرة المبذولة من طرف الجزائر لا سيما ما تعلق بالإصلاحات التي تخص سياستها التجارية معربين عن انضمام قريب للجزائر، وشهدت مفاوضات سنة 2014 التوقيع على اتفاق ثنائي بين الجزائر والأرجنتين يتضمن اختتام المفاوضات الثنائية بين البلدين في مجال تجارة السلع في إطار مساعي انضمام الجزائر للمنظمة، ووقعت الجزائر أيضا اتفاقيات مشابهة مع كل من كوبا والأوروغواي والبرازيل، فنزويلا وسويسرا⁴. وتلقت الجزائر سلسلة من الأسئلة الإضافية من طرف 03 أعضاء بالمنظمة وهم الاتحاد الأوروبي، تايوان وتايلاند³.

في الأخير ما يمكن إضافته في هذه الجولات أن هناك جولات أو مشاورات أخرى، لكن بدون ذكرها لأنها تعتبر مشاورات فقط وتبقى سوى حبر على ورق دون جدوى لحد الساعة، وأما في السنوات الأخيرة فقد توقفت المفاوضات تماما ويرجع ذلك إلى القرارات السياسية من طرف السلطات العليا للبلاد.

¹ وليد عابي، المرجع السابق الذكر، ص. 345.

² آيات الله مولحسان، المرجع السابق الذكر، ص. 274.

³ وليد عابي، المرجع السابق الذكر، ص. 346.

الفرع الثالث: الصعوبات التي تواجه مسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

هناك عوامل كثيرة ومتنوعة، ساهمت في تعثر مسار الانضمام وشكلت عائقًا في تقدم المفاوضات ومن بين هذه العوامل:

أولاً: غياب أي إستراتيجية تفاوضية واضحة على المدى القصير والمتوسط والتركيز على نفس النمط من المفاوضات على الرغم من الرهانات والمعطيات المختلفة، وعدم تحديد أي برنامج واضح وعدم دقة المعطيات المقدمة لاسيما الإحصائية، فالملاحظ أن تضارب المعطيات المقدمة وتغير الحكومات وتعاقب القوانين من قبل الجزائر يفقد مصداقية الملف الجزائري، وذلك نتيجة عدم الاستقرار المؤسسي والإطار التشريعي وعدم تحديد خيارات اقتصادية واضحة ودقيقة¹؛

ثانياً: الترسانة القانونية في الميدان التجاري والتي بقيت متأخرة ولا تتساير مع العصرنة في هذا المجال حيث اقتصر العمل على تكثيف التكوين والتحسيس بأهمية الانضمام والشروع في تحرير القطاع الاقتصادي إلا أن الإصلاح التشريعي يظل أهم شرط لتعجيل هذا الانضمام؛

ثالثاً: النظرة التشاؤمية للعديد من الخبراء الاقتصاديين في الجزائر والانتقادات الموجهة لمشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وعدم التنازل على بند منع استيراد الخمور الذي لفت انتباه جميع الجزائريين²؛

رابعاً: البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمة قلل من وزن الملف الجزائري، ولم يستوعب بعد مجمل التغيرات المسجلة على مستوى المنظومة الاقتصادية الدولية، وكذا البطء في عملية الخصخصة حيث يحتل القطاع العمومي الجزء الكبير في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: سياسة الانفتاح التجاري الجزائري في إطار التكتل التجاري العربي والمغاربي

نتطرق في هذا المطلب إلى التكتل في إطار منطقة التبادل الحر العربي، واتحاد دول المغرب العربي الذي لم يرى النور بعد وذلك بشكل مختصر.

الفرع الأول: منطقة التجارة العربية الحرة

أولاً: تأسيسها وانضمام الجزائر إليها

أنشئ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1964، وبلغ عدد أعضائه وقتئذ 14 دولة فقط، وفي نفس السنة أصدر قراره بإنشاء السوق العربية المشتركة، وانضم إليها عند الإنشاء أربع دول فقط هي: مصر والعراق وسوريا والأردن، وقد نجحت هذه الدول في مرحلة أولى في إنشاء منطقة تجارة حرة بينيا مع بداية سنة 1971 على أمل الانتقال بها إلى اتحاد جمركي ثم الوصول إلى السوق المشتركة المرجوة، وتحقيق الوحدة الاقتصادية

¹ فيصل بهلولي، التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص. 116.

² سعداوي سليم، المرجع السابق الذكر، ص. 79.

العربية ولكن لم يتم ذلك، وعند انعقاد مؤتمر القمة العربي بالقاهرة في جوان 1996 أكد المؤتمرين على ضرورة الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

كان سنة 2009 تاريخ الانضمام الفعلي للجزائر إلى المنطقة العربية، بعد مجموعة من الإجراءات حيث تم الاتفاق في سنة 1982 على إقامة عمل عربي مشترك، حاولت الجزائر مسايرة هذا العمل في سنة 1996 وتوضيح الإجراءات بدقة في سنة 2004 ليتم الانضمام الفعلي في 2009، مع مجموعة من التخفيضات الجمركية وإلغاء قوائم السلع المستثناة من الإعفاءات الجمركية؛ حيث تم الاتفاق على الشروط التالية¹:

- تحديد قائمة المنتجات غير قابلة للاستيراد بحجة مدى وفرتها في السوق المحلي، كما أنه حسب المادة 63 يجوز حماية المنتج المحلي من خلال فرض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل؛
- تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين دول الأعضاء من الرسوم والقيود المتنوعة تشمل بذلك السلع الزراعية و الحيوانية، المواد الخام المعدنية و غير معدنية، سلع نصف مصنعة التي تدخل في إنتاج السلع الصناعية؛
- حق التفاوض بين الأطراف بهدف فرض حد أدنى موحد و مناسب من الرسوم الجمركية والضرائب و القيود ذات الأثر المماثل على السلع التي تستورد من الدول غير عربية و تكون منافسة وبديلة للسلع العربية.

ثانيا: أهمية منطقة التجارة العربية

إن أهمية منطقة التجارة العربية الحرة تبرز في كونها سوق توفر نوعا من التوازن بين التكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الأسواق العربية والانفتاح على الاقتصاد العالمي، ومع مختلف التجارة الدولية العملاقة، وخاصة الاتحاد الأوروبي، كما أن توحيد الأسواق العربية سيؤدي إلى إقامة مشاريع للتنمية الصناعية والزراعية والقطاعات الأخرى المرشحة لمواجهة تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية؛ لكن هناك العديد من العراقيل في التجارة البينية منها²:

- الاختلاف في النظم الاقتصادية، والتشابه في بنية الإنتاج والسلع التجارية؛
- عدم توفر البنية التحتية المناسبة للنقل، والحماية؛
- الاعتماد الكبير على الضرائب التجارية، وعدم توفر معلومات السوق وضعف القدرة التنافسية؛
- غياب الإرادة السياسية بشكل أساسي لدى معظم الدول العربية، والتمسك بمقولة السيادة القطرية؛
- مشاكل متعلقة بشهادات المنشأ الغير صحيحة، كذلك مشاكل تتعلق بالمواصفات والصحة.

¹ نورة سداوي، المرجع السابق الذكر، ص. 151.

² نعيمة زيرمي، المرجع السابق الذكر، ص- ص. 235، 236.

الفرع الثاني: إتحاد المغرب العربي

تم إبرام معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش المغربية، وقد تبنت المعاهدة النمط الأوربي في تشكيل الاتحادات غير أن هذا الإتحاد سرعان ما تم تجميده بسبب الاختلافات البينية، والاضطراب السياسي الذي عرفته الجزائر منذ سنة 1992، وهكذا أصبح الاتحاد دون روح أو دول تبحث عن تعاون، دون أن تتبناه من حيث الواقع إذ أنه من الناحية النظرية وضع أعضاء الاتحاد إستراتيجية لتجسيده تتكون من ثلاث مراحل، وهي¹:

المرحلة الأولى: وتمتد إلى سنة 1992 ويتم فيها إنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري.

المرحلة الثانية: وتبدأ من سنة 1995 ويتعين على الأطراف خلالها التوصل إلى وحدة جمركية.

المرحلة الثالثة: في أفق سنة 2000 ويصل الأطراف عندها إلى إنشاء وحدة اقتصادية.

بغرض تجسيد هذه المراحل أنشأ أعضاء الاتحاد في اجتماعهم المنعقد في الفترة من 09 إلى 11 مارس 1991 لجنة خاصة اقترحت إلغاء العوائق غير التعريفية على المنتجات ذات المنشأ المغربي، وإقامة منطقة للتبادل الفلاحي الحر؛ وتم إنشاء بنك للاستثمار والتجارة بين الجزائر وليبيا بموجب الاتفاقية المؤرخة في 19 جوان 1998 رأسمال قدره 100 مليون دولار، ويهتم البنك بدعم التبادل التجاري وتتمثل الأهداف الرئيسية لقيام اتحاد المغرب العربي إلى²:

- تعزيز جميع أشكال العلاقات فيما بين الدول الأعضاء من أجل ضمان الاستقرار الإقليمي وتعزيز التنسيق بين السياسات؛

- الإدخال التدريجي للتداول الحر للسلع والخدمات، وعوامل الإنتاج فيما بينها؛

- انتهاج إستراتيجية اقتصادية واسعة تقوم على تطوير الزراعة والصناعة والتجارة والأمن الغذائي؛

- إقامة مشاريع مشتركة وبرنامج للتعاون الاقتصادي العام بين الدول الأعضاء .

¹ الجيلالي عجة، المرجع السابق الذكر، ص-ص. 284-285.

² فاطمة الزهراء مغبر ونسيمة لعرج مجاهد، واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل التكامل الاقتصادي الإقليمي المغربي، مجلة المالية والأسواق، العدد الثالث، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغام، سبتمبر، 2015، ص. 193.

خلاصة الفصل

من خلال تحليل تطور سياسة الانفتاح التجاري وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى غاية 2019 تبين لنا بأن الجزائر لا زالت تفتقر إلى قوانين في الميادين التي أصبحت مهمة في المنظمة العالمية للتجارة مثل حماية الملكية الفكرية بالرغم أن الاقتصاد الجزائري ما يزال يشهد مرحلة انتقالية تتميز بإعادة الهيكلة الصناعية وتقويم المؤسسات من جهة ومن جهة أخرى فإن التجارة الخارجية تتركز بشكل كبير على قطاع المحروقات؛ كل هذه الأوضاع لها آثار سلبية على مدى تحقيق الأمن الغذائي والتحكم في التكنولوجيا وأيضاً على الأوضاع الاجتماعية.

من خلال تحليل الهيكل السلعي للمبادلات التجارية الجزائرية خلال مرحلة التحرير التجاري، نلاحظ عدم تحسن وضعية الاقتصاد الوطني، حيث لم يساهم التحرير التجاري في الخروج من دائرة التبعية لقطاع المحروقات، أما في جانب الواردات فالملاحظ أن ما نسبته 57% من الواردات هي سلع التجهيز الصناعي والمواد نصف المصنعة، أما بالنسبة لزبائن الجزائر فنجد في المرتبة الأولى الاتحاد الأوروبي سواء من ناحية الصادرات أو الواردات.

إن قرار الجزائر يترجم رغبتها في شغل مكان هام يرتكز على قواعد المبادلات التجارية الحرة في هذا النظام الاقتصادي العالمي، الذي يسمح بفضل النظام الجديد تسوية الخلافات بالحماية الفعالة للمصالح التجارية للبلدان الأعضاء، كما أن حقائق الاقتصاد الجزائري ومستوى التطور المذهل الذي تعرفه الدول الأعضاء في المنظمة خاصة تلك العملاقة، يوضحان حجم التحدي والصعوبات التي يجب أن يبذلها الجزائريون في مسيرة إصلاح وتقوية بيئة اقتصادهم وتكييفها مع تشريعات وقوانين المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي فالنقاش ليس حول الانضمام أو عدمه أو حول التفاوض وقدرة الجزائر على التفاوض، بل على المستوى الاقتصادي، وهل فعلاً قادر على قبول قواعد المنظمة، وهل يقدر على خوض المنافسة العالمية الشديدة، لأن لا مكان لاقتصاد غير تنافسي في ظل العولمة الاقتصادية الحالية.

الفصل الرابع:

دراسة قياسية لأثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو
الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989-2019

تمهيد

في هذا الفصل نقوم بمحاولة بناء نموذج قياسي لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين 1989 - 2019، وذلك بإتباع خطوات منهج الاقتصاد القياسي، معتمدين في ذلك على بعض النظريات الاقتصادية، وعلى الدراسات السابقة، وذلك باستخدام الطرق القياسية والإحصائية، حيث تلعب النماذج القياسية دوراً هاماً في التحليل الاقتصادي، وذلك من خلال التعرف على طبيعة المتغيرات الاقتصادية ومدى ارتباطها ببعضها البعض والوقوف على تأثير كل منها على الآخر، ويتطلب بناء نموذج الاقتصاد القياسي فهماً عميقاً للعلاقات المتداخلة بين متغيرات الاقتصاد، وقد اختلفت مدارس بناء النماذج في ترتيب أولويات التقدير وفحص البيانات، حيث ظهرت العديد من البرامج الخاصة بالاقتصاد القياسي، ومن أمثلة ذلك برنامج E-views، كذلك تطور وسائل جمع البيانات وتوفر المعلومات أدى إلى إمكانية تقدير معالم المتغيرات استناداً إلى بيانات واقعية وكذلك تطور وسائل الاتصال أدى إلى تعدد المتغيرات وتداخلها وأنيتها.

كما تعتبر النماذج القياسية وسيلة وأداة هامة في فهم الظواهر الاقتصادية بالاعتماد على العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات، وصياغة النموذج وتقديره ثم اختباره من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

ومن هذا المنطلق تم بناء نموذج قياسي، يتمثل في نموذج الانحدار الخطي البسيط في المدى القصير وفي المدى الطويل، المعالج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL؛ حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

- ☛ المبحث الأول: ماهية الاقتصاد القياسي ومنهجية البحث فيه؛
- ☛ المبحث الثاني: تطور مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر ومنهجية نموذج ARDL؛
- ☛ المبحث الثالث: قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989-2019.

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد القياسي ومنهجية البحث فيه

إن أغلب الاقتصاديين في الوقت الحالي يهتمون بعملية قياس أثر المتغير المفسر على المتغير التابع وتحديد العلاقة التي تربط بينهما، لإعطاء تنبؤات وحلول لتلك الدراسة؛ وذلك بإتباع منهجية الاقتصاد القياسي في بناء النموذج الاقتصادي واختباره؛ هذا ما سنحاول معرفته في هذا المبحث من خلال ماهية الاقتصاد القياسي، منهجية البحث فيه، وكذا الانحدار الخطي البسيط والذي يستعمل في دراستنا الحالية.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي

يعتبر ظهور الاقتصاد القياسي كعلم حديث النشأة مقارنة بالعلوم الأخرى، إذ يحاول إعطاء صبغة تطبيقية للدراسات النظرية ومدى مصداقيتها، فما المقصود بالاقتصاد القياسي، وما هي أهدافه، و ما علاقته بالعلوم الأخرى؟ هذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي

إن أول ظهور للاقتصاد القياسي جاء مع إنشاء جمعية القياس الاقتصادي *Econometric Society* سنة 1930، ومن ثم إصدار المجلة الدورية *Econometrica* سنة 1930، حيث نشر محرر هذه المجلة رانجر فريش *Ranger Frisch* مقالاً حدد فيه الإطار والطرائق التي تستخدم في الاقتصاد القياسي، وقد أكد فيها على أن النظرية الاقتصادية والطرائق الإحصائية والعلوم الرياضية هي الأركان الرئيسية في الاقتصاد القياسي¹.

وأصل مصطلح الاقتصاد القياسي يوناني وهي كلمة مكونة من جزأين، أي *Economic* اقتصادي، و *Metrics* وتعني قياس، أي القياس الاقتصادي، والذي يهتم بقياس المتغيرات الاقتصادية في حين يرى البروفسور *Osker Lang* بأن أصل هذا المصطلح مشتق من مفهوم *Bio- Metrics* الذي ظهر في القرن التاسع عشر في حقل الدراسات البيولوجية، وقد أصبح فيما بعد علماً مستقلاً بحد ذاته².

ويعرف الاقتصاد القياسي بأنه تطبيق الطرق الرياضية والإحصائية لتحليل البيانات الاقتصادية بهدف إعطاء محتوى رقمي للنظريات الاقتصادية للتأكد من صحة تلك النظريات³.

¹ شعبان قصابي، دراسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمي وتأثيره على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2020/2019، ص. 189.

² وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص. 22.

³ نورة عبد الرحمن اليوسف، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، بدون ذكر السنة، ص. 4.

الفرع الثاني: أهداف الاقتصاد القياسي

يسعى الاقتصاد القياسي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في:

1. **الاختبار للنظرية الاقتصادية:** وهو اختبار للنظرية الاقتصادية، حيث قام الاقتصاديون ببنائها على مجموعة من الفرضيات وتم استخدام فيها السببية والتحليل المنطقي لدعم نظرياتهم وإثباتها من واقع الظواهر الاقتصادية المدروسة، لهذا يهدف الاقتصاد القياسي إلى اختبار مدى صحة تلك النظرية عن طريق التقييم والتحليل للوصول إلى قيم عددية لاختبار قوة المتغير المستقل في تأثيره على سلوكية المتغير التابع¹.
2. **وضع ورسم السياسات الاقتصادية المناسبة:** وهذا من خلال الحصول على التقديرات لمعالم العلاقات الاقتصادية والتي يمكن استخدامها فيما بعد في اتخاذ القرارات المناسبة ووضع ورسم نهج معين للسياسات الاقتصادية المثلى؛ وكل هذا سوف يساعد الحكومات وكذا أصحاب المؤسسات في اتخاذ القرارات المناسبة، فمثلا لا يمكن للحكومة أن تتخذ قرارا بفرض ضريبة على سلعة معينة أو رفع الضريبة إلا بعد التعرف على مرونة العرض والطلب².
3. **استخدام النماذج للتنبؤ ولأغراض التحليل:** خلال الخمسينات والستينيات كان القياسي يقوم على الاستنتاج *Inférence* ولكن تحديد النموذج لم يؤخذ في الاعتبار كثيرا، فكان الاهتمام موجه للتقدير الإحصائي لنموذج قياسي محدد، ولم يتم توجيه الاهتمام للخطأ في التحديد، ولكن مع التقدم في التقنية واستخدام أجهزة الإعلام الآلي السريعة بدأ تطوير الأساليب القياسية حيث وجه الاهتمام إلى مجالات أخرى في التحليل³.

الفرع الثالث: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى

- يعتبر الاقتصاد القياسي فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يختص بالقياس الكمي للعلاقة بين المتغيرات مستخدما النظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية، ويمكن توضيح ذلك كما يلي⁴:
1. **تقوم النظرية الاقتصادية بدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، ولكن تبقى مسألة مجردة ما لم يتم تقدير معالمها في ضوء البيانات الإحصائية الواقعية والتي هي من مهمات الاقتصاد القياس المختص**

1 وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، المرجع السابق الذكر، ص. 24.
2 دحماني محمد أدريوش، الاقتصاد القياسي، سلسلة محاضرات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، 2013/2012، ص. 4.
3 نورة عبد الرحمن اليوسف، المرجع السابق الذكر، ص. 8.
4 حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2006، ص. 20-21.

في تحديد الطابع الكمي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الجارية في واقع معين وذلك بالاسترشاد بالنظرية الاقتصادية.

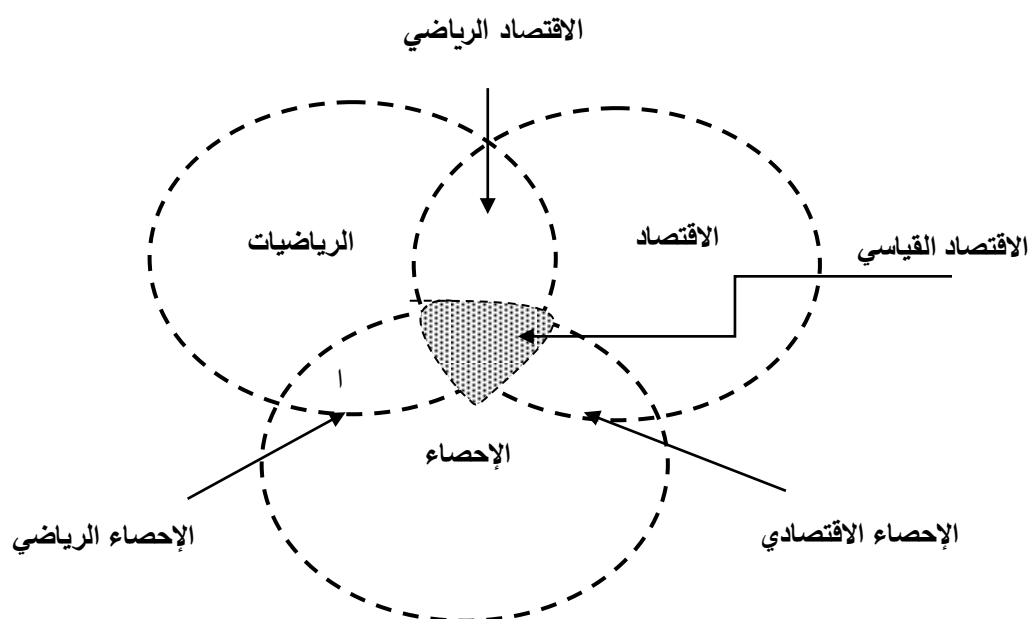
2. أما الاقتصاد الرياضي فيهتم بإعادة صياغة العلاقة التي تم تحديدها بالاعتماد على النظرية الاقتصادية رياضياً أي على هيئة معادلات ورموز رياضية بدون قياس أو برهان عددي لتلك الصياغة، فالقياس والبرهان العددي من اختصاص القياس الاقتصادي.

3. وأما الإحصاء الاقتصادي فيقتصر دوره على تجميع البيانات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية وتسجيلها وجدولتها ورسمها، وينصب دور القياس الاقتصادي على تحليل واختبار نوع العلاقة بين المتغيرات بهدف معرفة مدى مطابقة النتائج مع النظرية الاقتصادية.

4. أما الإحصاء الرياضي فهو يجهز الباحث بأدوات تحليلية يستخدمها في دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وبطرق لمعالجة خاصة لمعالجة أخطاء التقدير تمهيدا لاستخدامها في تحقيق أهداف القياس الاقتصادي.

والشكل التالي يوضح تلك العلاقة بين الاقتصاد، الرياضيات، والإحصاء.

الشكل رقم (4- 1): يمثل الاقتصاد القياسي وعلاقته بالعلوم الأخرى



المصدر: حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2006، ص. 21.

المطلب الثاني: مراحل البحث في الاقتصاد القياسي ودوره في الربط بين النظريات والسياسات الاقتصادية

تمر منهجية البحث في الاقتصاد القياسي بعدة مراحل أساسية، كما أن له دور فعال في الربط بين النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة وذلك من خلال العديد من النماذج.

الفرع الأول: مراحل البحث في الاقتصاد القياسي

يهتم الاقتصاد القياسي كما رأينا سابقا بقياس معلمات النموذج المستخدم في التقدير والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية، وهذا ما يتطلب إتباع مراحل متسلسلة في البحث، ويمكن تحديد هذه المراحل كما يلي:

أولاً: مرحلة صياغة (توصيف) النموذج

تعد مرحلة صياغة أو تحديد النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه¹، ويتوجب على الباحث في هذه المرحلة أن يتوقع قيمة واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية قبل جمع البيانات². ويتم صياغة النموذج انطلاقاً من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير فيما بينها (المستقل والتابع). ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من النماذج³:

1. النموذج الاقتصادي: ويقصد به النموذج الذي تقترحه النظرية الاقتصادية في تحليلها وتفسيرها للظواهر

الاقتصادية ونوع العلاقات الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية علاقة عكسية أو طردية.

2. النموذج الرياضي: وهو عبارة عن تمثيل رياضي مبسط للنموذج الاقتصادي بدون استعمال التعبير

اللفظي المعقد والبيانات الإحصائية، ويقتصر على الرموز والمعادلات الرياضية.

ومن أجل تحديد أنسب الصيغ الرياضية التي تعبر عن العلاقة بين المتغيرات تعبيراً دقيقاً (خطية أو

غير خطية، بسيطة أو متعددة) يجب إتباع الخطوات التالية⁴:

- إجراء تحليل تمهيدي بتعريف الظاهرة الناتجة أو المفسرة y ، ثم تحديد العوامل المؤثرة فيها (العوامل المفسرة

أو المسببة)، مع تحديد وحدات القياس التي يقاس بها تلك الظاهرة وكل العوامل المؤثرة فيها على حدا؛

- التأكد من أن هناك علاقة جدلية واضحة بين الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها؛

¹ حسين علي بخيت وسحر فتح الله، المرجع السابق الذكر، ص. 28.

² عبد الرزاق شرجي، الاقتصاد القياسي التطبيقي، بدون ذكر دار النشر، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الجامعة اللبنانية، 1993، ص. 23.

³ قوري يحيى عبد الله، الاقتصاد القياسي، محاضرات وتمارين محلولة، مطبوعة موجهة لطلبة الليسانس تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2017/2018، ص.ص. 4، 5.

⁴ علي مكيد، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص.ص. 12-13.

- جمع المعلومات الأولية مثل جمع المعطيات عن كل العوامل المرتبطة بالظاهرة المدروسة بواسطة إجراء القياسات اللازمة لكل منهم مع مراعاة أن تكون القيم متقابلة مع بعضها البعض من حيث المكان والزمان، ثم نقوم بترتيب هذه المعلومات في جدول خاص؛
- اختيار أنسب الصيغ الرياضية التي تتلاءم مع الشكل الانتشاري فقد تكون العلاقة خطية أو غير خطية، في شكل معادلة من الدرجة الثانية أو الثالثة، معادلة واحدة أو عدة معادلات؛
- بعد استكمال تحديد النموذج الرياضي، يتم إدخال المتغير العشوائي u ، لتقدير الأخطاء المعيارية للمعادلة وصياغة النموذج القياسي.

3. النموذج القياسي: وهو عبارة عن نموذج اقتصادي ورياضي في نفس الوقت يستعمل بيانات إحصائية واقعية ويتضمن متغير عشوائي يفترض فيه أنه يحقق مجموعة من الشروط، ويكمن الفرق بين النموذج الرياضي والنموذج القياسي في المتغير العشوائي الذي يجعل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في النموذج القياسي علاقات احتمالية غير مؤكدة.

ثانياً: مرحلة تقدير النموذج

في هذه المرحلة يتم معالجة المعلومات المتوفرة عن المجتمع والعينة رياضياً وإحصائياً لاستخراج قيم المعلومات والمتغير العشوائي والتي تتفق منطقياً مع الفروض الاقتصادية ومنها نحصل على الصياغة الرقمية للنموذج باستخدام عدة تقنيات بحيث تكون مناسبة للنموذج. وتتكون هذه المرحلة من خطوتين¹:

1- تجميع البيانات: يتم تجميع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج وهنا نجد عدة أنواع من

البيانات، فقد تكون بيانات على شكل سلاسل زمنية تعطي قيم المتغيرات في فترات زمنية متتالية، أو بيانات مقطعية تعطي قيم معلومات عن المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بوحدات اقتصادية مختلفة في نقطة زمنية معينة، أو قد تكون بيانات مقطعية زمنية (سلسلة مقطعية) تحتوي على بيانات السلسلة الزمنية وعلى البيانات المقطعية في نفس الوقت، إضافة إلى وجود بيانات أخرى، أين توجد بعض المتغيرات النوعية التي تؤثر على المتغير التابع ويتم تكميمها بإعطائها قيماً عددية عادة ما تكون الصفر أو الواحد الصحيح وتعرف بالمتغيرات الصورية أو ما يسمى بالمتغيرات الصماء.

2- اختيار طريقة القياس المناسبة: تتعدد الطرق القياسية التي يمكن استخدامها في قياس العلاقات

الاقتصادية، ومن بين تلك الطرق نجد:

- طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة .

¹ شعبان قصابي، المرجع السابق الذكر، ص. 191.

- طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين.
- طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل.

ثالثا: مرحلة تقييم النموذج

بعد عملية تقدير معلمات النموذج، تأتي المرحلة الموالية وهي تقييم تلك المعلمات ونقصد بها تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، ومن الناحية الإحصائية، وهناك ثلاث معايير أساسية التي تأخذ كأساس لعملية التقييم¹:

1- **المعايير الاقتصادية:** تتحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، وتتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، فالنظرية الاقتصادية تضع قيوداً مسبقة على حجم وإشارة المعلمات وهي تعتمد في ذلك على منطق معين.

2- **المعايير الإحصائية:** تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية بالتقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية، يسميها البعض باختبارات من الدرجة الأولى.

3- **المعايير القياسية:** تهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة في الواقع، حيث أن المعايير القياسية تستخدم في اختبار المعايير الإحصائية نفسها، لهذا سميت باختبارات من الرتبة الثانية ومن بين هذه المعايير نجد معايير الارتباط الذاتي، ومعايير الامتداد الخطي المتعدد، ومعايير التعرف، ومعايير ثبات التباين وغيرها.

رابعا: مرحلة استعمال النموذج لغرض التنبؤ

يقوم التنبؤ على أساس أن المستقبل القريب هو امتداد للماضي القريب، لكن إذا حدثت تغيرات هيكلية سريعة للظروف الاقتصادية والاجتماعية فإن النموذج لا يكون قادرا على التنبؤ بهذه التغيرات؛ ولاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ لابد من اختبار استقرارية المعلمات المقدرة عبر الزمن، واختبار مدى حساسية هذه التقديرات لتغيرات حجم العينة المختارة².

الفرع الثاني: ملائمة النماذج القياسية للسياسات الاقتصادية الفعالة

عادة يميز بين نوعين من السياسات الاقتصادية هي: السياسات الكلية والسياسات الهيكلية؛ فالسياسات الكلية هي مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية تتبناها السلطة المركزية لتحقيق أهداف اقتصادية عامة تتعلق بالمجتمع ككل مثل تخفيض معدل البطالة، تخفيض معدل التضخم، تخفيض نسبة العجز في

1 شعبان قصابي، المرجع السابق الذكر، ص. 192.
2 قوري يحيى عبد الله، المرجع السابق الذكر، ص. 9.

الميزانية العامة، تخفيض نسبة العجز في ميزان المدفوعات، تحقيق الاستقرار في سعر الصرف وغيرها من الأهداف الأخرى؛ أما بالنسبة للسياسات الهيكلية فهي تشير إلى تلك السياسات التي تهدف إلى التأثير على قطاع معين أو عدد محدود من القطاعات أو الفئات في المجتمع بما يؤثر على هيكل الإنتاج أو توزيع الدخل¹. إن النماذج القياسية البسيطة التي تعتمد على التصورات المبسطة للنظريات الاقتصادية على المستوى الكلي لا تكفي لرسم سياسات ملائمة لإدارة الاقتصاد في الواقع العملي. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى إعداد نماذج كبيرة تحتوي في أقل تقدير على 100 معادلة لتصف الحد الأدنى من قطاعات الاقتصاد الكلي، ومن بين المتغيرات التي يمكن أن تحتوي عليها مثل هذه النماذج: الاستهلاك، تكوين الرأسمال الثابت، تراكم المخزون، التجارة الخارجية، الإنفاق العام، 'نتاج السلع والخدمات، التكنولوجيا، العمالة، الأسعار، الأجور، السكان، العرض النقدي، الإنتاجية، أسعار الفائدة، الضرائب، تدفقات المدخلات والمخرجات بين القطاعات، المدفوعات التحويلية، أسعار الصرف، وغيرها. وقد أدى هذا بالبعض إلى التكلم عما يسمى بنظرية السياسة الاقتصادية، ووفقا لهذه النظرية فإن أي نموذج مصمم لتقييم سياسة اقتصادية يتعين أن يحتوي على نوعين من المتغيرات هي: متغيرات هدفية وهي عبارة عن متغيرات داخلية أو تابعة تتحدد قيمها من داخل النموذج، ومثال على ذلك معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، رصيد الميزان التجاري، سعر الصرف وغيرها؛ وأدوات وهي عبارة عن متغيرات خارجية أو مستقلة يمكن التحكم فيها من قبل صانعي القرار بغرض التأثير على الأهداف ومثال على ذلك كمية النقود، الإنفاق العام، الضرائب، الدعم، الرسوم الجمركية وغيرها. ولكن يجب أخذ بعين الاعتبار أن النموذج قد يحتوي على متغيرات داخلية ليست أهدافا، كما قد يحتوي على متغيرات خارجية ليست أدوات².

المطلب الثالث: نموذج الانحدار الخطي البسيط

يعدّ النموذج الخطي البسيط أبسط أشكال النماذج الرياضية، فهو يتضمن متغيرين فقط أحدهما متغير تفسيري ويرمز له عادة بالرمز X ، والثاني متغير تابع ويرمز له بالرمز Y .

الفرع الأول: مفهوم نموذج الانحدار الخطي البسيط

يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج شيوعاً في الممارسة القياسية وذلك لسهولة استخدامه وحساب معلماته وتطبيقاته، إلى جانب ذلك فإن هناك العديد من العلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها باستخدام هذه النماذج، ونموذج الانحدار الخطي البسيط هو نموذج قياسي يصف العلاقة الخطية بين المتغيرين التابع Y_i والمتغير المستقل X_i ، ويأخذ الشكل الرياضي التالي³:

¹ عباسية رشاش، المرجع السابق الذكر، ص. 159.

² عباسية رشاش، المرجع السابق الذكر، ص. 160.

³ حسين علي بخيت وسحر فتح الله، المرجع السابق الذكر، ص. 37.

$$y = a + bxi + ui$$

ويمكن كتابته بصفة عامة كالتالي:

$$Y = f(X) + u$$

حيث :

Y: المتغير التابع.

X: المتغير المستقل.

u: الحد العشوائي أو حد الخطأ.

ويرجع وجود حد الخطأ u أو كما يطلق عليه بعنصر التشويش إلى عدة أسباب¹:

- حذف أو إهمال بعض المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع في النموذج؛
- أخطاء في الصياغة الرياضية التي تعبر عن العلاقة الاقتصادية بين المتغير التابع والمتغير المستقل؛
- وجود أخطاء ناجمة في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية.

إن المتغير التابع يكون دالة خطية في المتغير المستقل مضافا إليه حد الخطأ، فمثلا إذا كان نموذج الانحدار المراد تقديره يأخذ الصيغة الأسية التالية :

$$y = x_l^B + e^{ui} \quad l=1.....n$$

فانه لكي نحصل على تقدير جيد لهذه المعادلة يجب تحويل نموذج الانحدار كما يلي :

$$\ln y = B \ln x_l + ui$$

و يترتب على إسقاط هذا الافتراض حدوث أخطاء تحديد تتمثل فيما يلي²:

✓ تحديد خاطئ للمتغيرات المستقلة : و يتمثل ذلك في إغفال متغيرات مستقلة هامة في نموذج الانحدار المراد تقديره ، أو احتواء هذا النموذج على متغيرات مستقلة غير هامة.

✓ تغير معاملات الانحدار: إن معاملات الانحدار قد لا تظل ثابتة أثناء الفترة الزمنية التي تم تجميع البيانات عنها .

✓ العلاقة بين المتغير التابع و المستقل قد تكون غير خطية.

الفرع الثاني: فرضيات النموذج الخطي البسيط

لتقدير العلاقة بين المتغيرات بالدقة المرغوبة من خلال نموذج الانحدار الخطي، فإن الأمر يتطلب فروضا علمية واجبة التحقق، وتتعلق بعض تلك الفروض بتوزيع قيم المتغير العشوائي والبعض الآخر بالعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وتتمثل فيما يلي¹:

¹ قوري يحيى عبد الله، المرجع السابق الذكر، ص. 12.

² Rachid Bendib, Économétrie, théorie et Applications ,Office Des Applications Universitaires, Alger, 2001,P32.

◀ **الفرضية الأولى :** توزيع حد الخطأ يخضع للتوزيع الطبيعي $U_i \sim N(0, \sigma^2)$ ، بمعنى: u_i متغير عشوائي حقيقي ، أي أن كل قيمة من قيم u_i وفي أي فترة زمنية تعتمد على الصدفة.

◀ **الفرضية الثانية:** التوقع الرياضي للأخطاء معدوم: $E(u_i)=0$ ، و تعني هذه الفرضية أن الأخطاء لا تدخل في تفسير y إذ أنها تعبر عن حدود عشوائية تأخذ قيما سالبة، موجبة أو معدومة لا يمكن قياسها أو تحديدها بدقة، إلا أنها في المتوسط تساوي الصفر، بحيث يكون وسطها أو توقعها الرياضي مساوي لصفر: $E(u_i)=0$ ، فكل عنصر عشوائي قد يكون نتيجة للعديد من الأسباب ذات التأثير الضئيل والتي تميل إلى إلغاء الحد الأقصى.

◀ **الفرضية الثالثة :** أن تكون تباينات الأخطاء العشوائية u_i ثابتة و موجبة في كل فترة زمنية بالنسبة لجميع قيم المتغير المستقل ، أي أن $Var(u_i) = (u_i - E(u_i))^2 = E(u_i) = \sigma^2$.

◀ **الفرضية الرابعة:** عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء: بمعنى ان التباينات المشتركة لأخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة أي أن $Cov(u_i, u_j) = E(u_i u_j) = 0 / i \neq j$.

أي أن القيم المختلفة للمتغير العشوائي u_i تكون مستقلة عن بعضها البعض وبعبارة أخرى التباين المشترك لأي قيمة من u_i مع أي قيمة لـ u_j مساوية للصفر، فقيمة العنصر العشوائي في أي فترة لا تعتمد على قيمته في فترة أخرى.

◀ **الفرضية الخامسة:** عدم وجود ارتباط بين u_i و x_i وهذه الفرضية تتعلق بقيم المتغير المستقل x_i أي انعدام التباين المشترك Covariance بين الأخطاء u_i والمتغيرات المستقلة x_i أي أن:

$$\begin{aligned} Cov(u_i, x_i) &= E(u_i - E(u_i))(x_i - E(x_i)) \\ &= E(u_i((x_i - E(x_i)))) \\ &= E(u_i x_i) - E(u_i) E(x_i) \\ &= E(u_i x_i) \\ &= 0 \end{aligned}$$

الفرع الثالث: اختبار فرضيات النموذج الخطي البسيط

يوجد نوعان من الاختبارات في الاقتصاد القياسي، اختبارات إحصائية وأخرى قياسية وسنستخدم في تقييم معاملات النموذج الخطي البسيط على الاختبارات الإحصائية وتتمثل في اختبارات معنوية لقياس درجة الثقة في

1 شعبان قصابي، نمذجة قياسية على الإنفاق الحكومي في الجزائر والتنبؤ به خلال الفترة 1990-2011، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014، ص-ص. 124-125.

المعلومات المقدرة من العينة كأساس جيد للوصول إلى معلومات المجتمع من خلال اختبار قيمة t ، واختبار إحصائية F ، حدود الثقة لمعاملات الانحدار، واختبار جودة الارتباط للحكم على مدى المقدرة التفسيرية للنموذج بواسطة R^2 ، وتتمثل في¹:

1. **اختبار المعنوية:** يختبر نموذج الانحدار قبل كل شيء العلاقة بين المتغير المستقل X و التابع Y وذلك للثبوت من وجودها من خلال اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة $\hat{B}_0$ و $\hat{B}_1$ كلاً على إنفراد وفي هذا المجال توجد فرضيتان :

◀ **فرضية العدم :** وتنص على عدم وجود علاقة بين متغيرين X و Y ، أي أن : $H_0: B_0=B_1=0$

◀ **الفرضية البديلة :** وتنص على وجود علاقة بين X و Y ، أي أن : $H_1: B_0 \neq B_1 \neq 0$

2. **اختبار قيمة t ، t -value test :** قد يكون النموذج المبني من طرفنا صحيح أو غير صحيح ، وتثبت صحته من خلال اختباره، ولأجل اختبار الفرضيتان السابقتان يستخدم اختبار t عند مستوى معنوية معينة ودرجة حرية $(n - k)$ و الصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي :

✓ بالنسبة لـ $\hat{B}_1$:

$$t_{\hat{B}_1} = \frac{\hat{B}_1}{S_{\hat{B}_1}}$$

$$S_{\hat{B}_1} = \sqrt{S_{\hat{B}_1}^2} = \frac{S_{ei}^2}{\sum x_i^2} \quad \text{حيث أن :}$$

$$S_{ei}^2 = \frac{\sum e_i^2}{n-2}$$

حيث أن :

T : هو اختبار (t) عند مستوى معنوية معين و درجة حرية $(n - k)$ حيث n عدد المشاهدات في العينة و k عدد المعالم .

$\hat{B}_1$: القيمة التقديرية لـ B_1 الحقيقية .

$S_{\hat{B}_1}$: الانحراف المعياري للمعلمة المقدرة $\hat{B}_1$.

$S_{\hat{B}_1}^2$: تباين $\hat{B}_1$.

S_{ei}^2 : تباين الخطأ .

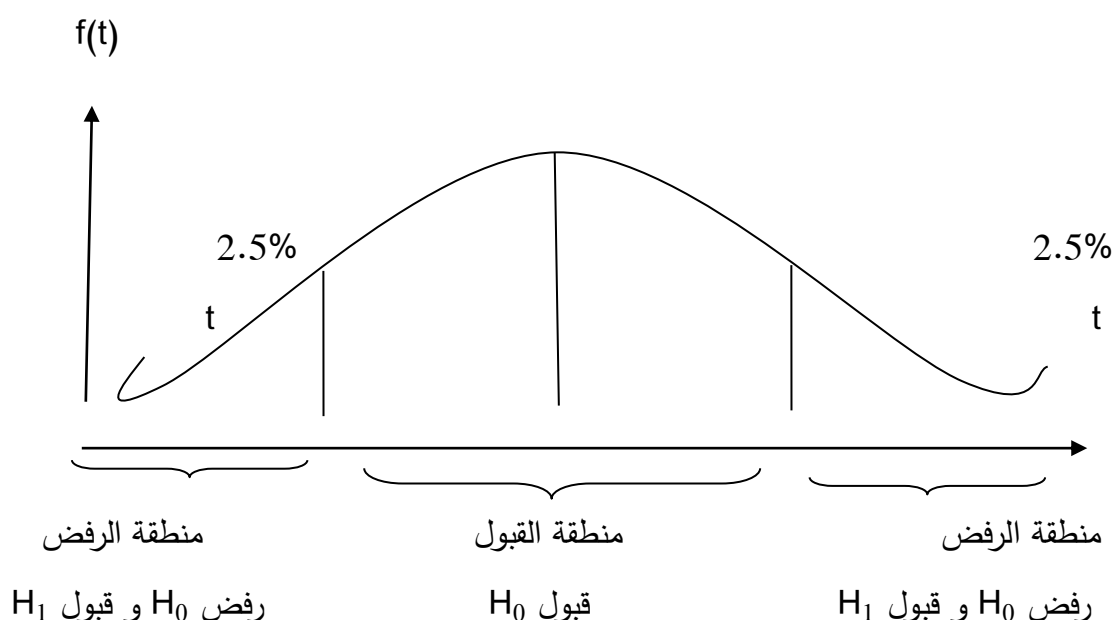
✓ بالنسبة لـ $\hat{B}_0$:

¹ شعبان قصابي، نمذجة قياسية على الإنفاق الحكومي في الجزائر والتنبؤ به خلال الفترة 1990-2011، المرجع السابق الذكر، ص.ص. 129-130.

$$\left. \begin{aligned} t_{\hat{B}0} &= \frac{\hat{B}_0}{S_{\hat{B}0}} \\ \frac{\bar{x}^2}{\sum x_i^2} \sqrt{S_{\hat{B}0}^2} &= S_{ei}^2 \left\{ \frac{1}{n} S_{\hat{B}0} = \right\} \\ S_{ei}^2 &= \frac{\sum e_i^2}{n-k} \end{aligned} \right\}$$

بعد احتساب قيم t تقارن مع قيمتها الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند درجات حرية $n-2$ ومستوى معنوية 5% لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية ترفض فرضية العدم، بمعنى أن المعلمة ذات معنوية إحصائية، وبالعكس في حالة كون t المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية تقبل فرضية العدم أي عدم معنوية المعلمة المقدرة.

الشكل رقم (4-2): قبول أو رفض الفرضية



المصدر: حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2006، ص. 84.

3. اختبار إحصائية F ، STATISTICS، F : لاختبار معادلة الانحدار ككل يستخدم اختبار F

ويعتمد هو الآخر على نوعين من الفرضيات¹:

◀ **فرضية العدم**: وتنص على عدم معنوية أو جوهرية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، أي

$$H_0: B_1 = 0 \quad \text{أن:}$$

◀ **الفرضية البديلة**: وتنص على وجود علاقة جوهرية من الناحية الإحصائية بين المتغير التابع والمتغير

$$H_1: B_1 \neq 0 \quad \text{المستقل، أي أن:}$$

والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هو:

¹ حسين علي بخيت وسحر فتح الله، المرجع السابق الذكر، ص. 91.

$$F = \frac{(\sum \hat{Y}_I / K)}{(\sum e_i^2 / n - k - 1)}$$

أي أن اختبار F هو عبارة عن نسبة الانحرافات الموضحة من قبل خط الانحدار مقسومة على عدد المتغيرات المستقلة K إلى الانحرافات غير الموضحة مقسومة على درجات الحرية التي تتمثل بعدد المشاهدات n مطروحاً منها k ناقصاً (1) .

بعد احتساب قيمة F تقارن مع قيمة F الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند مستوى المعنوية المطلوب (1%، 5%) و درجة حرية (k, n-k-1) للبسط والمقام لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية ، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي معنوية العلاقة المقدرة وبالعكس في حالة كون (F) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية حيث نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي عدم معنوية العلاقة المقدرة أو عدم معنوية معادلة الانحدار .

4. دراسة العلاقة الارتباطية

إن دراسة نوع ومتانة العلاقة الارتباطية بين (X,Y) يتمثل فيما يلي:

- ✓ تحليل الظاهرة المدروسة والبحث عن الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها وتغيرها باستمرار.
- ✓ تحديد العلاقة المتينة بين الظاهرة والعوامل المسببة لها بكل وسائل التحليل والبحث.
- ✓ قياس شكل تلك العلاقة والتأكد من متانتها، وذلك ابتداء من قياس الظاهرة المدروسة والعوامل المسببة لها بوحدات قياس كمية محددة.

✓ التأكد من العلاقة بين الظاهرة المدروسة و أسبابها أنها تتصف بالموضوعية التامة .

هناك طرق مختلفة للكشف عن العلاقة الارتباطية بين الظاهرة المدروسة ومسبباتها من أهمها :

5. معامل بيرسون: يستعمل عادة معامل الخطي البسيط (r_{xy}) في قياس قوة ومتانة العلاقة الارتباطية

الخطية بين المتغيرين (X,Y) كالتالي :

$$r_{xy} = \frac{\sum [(x_i - \bar{x}) \cdot (y_i - \bar{y})]}{n \cdot S_x \cdot S_y}$$

$$S_x = \sqrt{\frac{\sum X_i^2}{n}}$$

$$S_y = \sqrt{\frac{\sum Y_i^2}{n}}$$

r_{xy} : يأخذ قيما في المجال [-1, 1] .

إن هذا المعامل يعطينا بالخصوص فكرة عن العلاقة الارتباطية بين (X,Y) فيما إذا كانت عكسية أم

طردية، قوية أو ضعيفة، ونستطيع التعبير عن ذلك كالتالي:

✓ عندما يكون $r_{xy} = 1$ معنى ذلك وجود علاقة خطية تامة وموجبة بين المتغيرين (y_i, x_i) ، بمعنى

أن الزيادة في قيمة المتغير المستقل x_i يترتب عليه زيادة في قيمة المتغير التابع بنفس النسبة.

✓ عندما يكون $r_{xy} = -1$ معنى ذلك وجود علاقة خطية تامة وسالبة بين المتغيرين (y_i, x_i) ، بمعنى أن

الزيادة في قيمة المتغير المستقل x_i يترتب عليه انخفاض في قيمة المتغير التابع بنفس النسبة.

✓ عندما يكون $r_{xy} = 0$ معنى ذلك عدم وجود علاقة بين المتغيرين (y_i, x_i) .

✓ عندما يكون (r_{xy}) محصورا بين 0 و 1 اي $(0 \leq r_{xy} \leq 1)$ نقول بأن هناك علاقة موجبة وطردية

بحيث تزيد قوتها كلما اقتربت قيمة r_{xy} من 1 ، وتقل كلما اقتربت من الصفر .

✓ عندما يكون (r_{xy}) محصورا بين 0 و -1 أي: $(-1 \geq r_{xy} \geq 0)$ نقول بأن هناك علاقة سالبة وعكسية

بحيث تزيد قوتها كلما اقتربت قيمة r_{xy} من -1 ، وتقل كلما اقتربت من الصفر .

6. اختبار جودة الارتباط بواسطة R^2

يعتبر معامل التحديد R من أهم المعلمات التي تقيس علاقة الارتباط بين متغيرين، ووجود مثل هذه

العلاقة يعني ضمناً أن أحد هذين المتغيرين يعتمد في تغيره أو في حدوثه على المتغير الآخر، فهو مقياس

يوضح نسبة التغير في المتغير التابع y الذي سببها التغير في المتغير المستقل x أي يشرح نسبة الانحرافات

الكلية التي تحدث في المتغير التابع y ، والمشروحة بواسطة تغيرات المتغير المستقل x .

المبحث الثاني: تطور مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر ونموذج ARDL

قبل بناء النموذج القياسي لأثر الانفتاح التجاري على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989- 2019 في المبحث الثالث الموالي، لابد من معرفة مسبقة لتطور المتغيرين والعلاقة بينهما، وكذا الإطار النظري لنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL، والذي يستخدم في بناء نموذج الدراسة واختباره، والتي نحن بصددتها.

المطلب الأول: أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة

نحاول في هذا المطلب أن نستعرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي سواء كانت تتعلق بالاقتصاد الجزائري، أو الاقتصاديات الأجنبية، والتي تتقاطع مع دراستنا في مجموعة من النقاط الأساسية، حيث يمكن تسليط الضوء على موقع دراستنا الحالية من خلال هذه الدراسات السابقة.

الفرع الأول: الدراسات السابقة التي تناولت الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر

1. دراسة حول: آثار الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي¹ - دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000-

2015؛ وتوصلت إلى أنه بالنسبة للسياسات التجارية المعتمدة من طرف الجزائر فهي موجهة نحو تحرير السوق، وتقليص تدخل الدولة في الاقتصاد ما يؤثر إيجاباً على زيادة النمو الاقتصادي للفرد الواحد، لكن بنسب قليلة، وهذا راجع للانفتاح التجاري من خلال هيكل الصادرات الذي يعتمد أغلبه على النمو الاقتصادي للفرد الواحد الناتج من قطاع المحروقات، ما يستدعي تنويع الصادرات من خلال جذب أكثر للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوفير المناخ لتقديم تحفيزات في السياسات وتطوير القاعدة الاقتصادية للجزائر.

2. دراسة حول: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2015²؛

حيث تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 من خلال حجم التجارة الخارجية والتدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا بتطبيق التقنيات الكمية بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة ARDL، وبينت نتائج التقدير أن هناك علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر، كما بينت النتائج بأن هناك علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي وحجم التجارة الخارجية؛ بينما كانت طردية مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ قودة كوثر سعاد، وآيات الله مولحسان، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي 32، 2017.

² رحمانى العربي، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 08، 2018.

3. دراسة حول: أثر الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، دراسة العلاقة السببية حالة الجزائر¹؛ حيث

تطرقت إلى دراسة نوع العلاقة السببية التي تربط الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي، فإذا كانت الدراسات التطبيقية قد أثبتت وجود علاقة ارتباط قوية ما بين المتغيرين وبالإيجاب، وأن الانفتاح التجاري يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، ويتساءل الباحث أن الارتباط لا يعني السببية فلماذا لا نتكلم عن السببية في الاتجاه المعاكس وكذا في الاتجاهين، أو ما يسمى ب feed-back؟ والنتيجة المتوصل إليها تتمثل في أن الانفتاح التجاري وحده لا يمكن أن يفسر النمو الاقتصادي، بل لا بد من عوامل أخرى كالاستثمار بكل أنواعه، وفي هذا الإطار يظهر دور الدولة كعامل استراتيجي للربط والتنسيق بين مختلف أنواع السياسات الاقتصادية لتحقيق الهدف المتمثل في التنمية الاقتصادية.

4. دراسة حول: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1980- 2013²؛ حيث

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر تم استخدام ثلاثة مؤشرات تمثيلاً للانفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما معدل الدخل الفردي بالأسعار الحقيقية فاستخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي، ويستند هذا التحليل إلى طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً Fully-Modified OLS فكشفت النتائج التجريبية عن وجود علاقة طويلة المدى بين معدل الدخل الفردي الحقيقي وتحرير التجارة، كما أظهرت النتائج أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وأبرزت هذه النتيجة أن الانفتاح التجاري لا يعزز النمو الاقتصادي في الجزائر.

5. دراسة حول: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية³ للفترة 1980-

2014؛ وتهدف إلى دراسة وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال عدة محاور، في المحور الأول تطرقت إلى المقاربة النظرية للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي مع تحليل العلاقة بينهما، ثم دراسة تحليلية وصفية للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي كمحور ثاني التي أظهرت أنهما يتماشيا إيجابيا، أما المحور الثالث فتم فيه دراسة قياسية توضح العلاقة في المدى الطويل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام نموذج التكامل المشترك لجوهانسن، وأظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير الإيجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في المدى الطويل وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية واغلب الدراسات السابقة.

¹ اسماعيل دحماني، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 21، 2013.

² دليلة طالب، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 03، العدد 2، 2016.

³ زدون جمال، وآخرون، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 02، جوان 2019

الفرع الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية التي تناولت الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسات تتعلق بالاقتصاديات النفطية التي تتشابه كثيرا مع الاقتصاد الجزائري، أما الدراسات المتعلقة بالدول النامية بصفة عامة فهي مذكورة في المقدمة العامة للبحث، ومن بين هذه الدراسات:

1. دراسة حول: قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003- 2016)

باستخدام أنموذج $ARDL^1$ ، حيث توصلت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل أصبحت العلاقة طردية بينهما، أي أن أثر الانفتاح التجاري في العراق يظهر في الأجل الطويل على النمو الاقتصادي، وكذلك أظهرت النتائج أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، وخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات التجانس، وأوصت الدراسة بالاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري في تنويع القاعدة الاقتصادية من أجل التخلص من حالة الاقتصاد الريعي الأحادي المعتمد على النفط فقط، والتحول إلى اقتصاد متنوع.

2. دراسة حول: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الأردن²؛ حيث تهدف هذه الدراسة إلى

دراسة العلاقة القصيرة والطويلة المدى بين تحرير التجارة والتطور المالي الائتمان المحلي، والائتمان الخاص وعرض النقد والنمو الاقتصادي في الأردن باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة 1980- 2014 ويستند هذا التحليل إلى منهجية الحدود للتكامل المشترك أو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وكشفت النتائج التجريبية عن وجود علاقة طويلة المدى بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتحرير التجارة والتطور المالي، وأظهرت تأثيراً سلبياً للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلى المدى القصير. وأبرزت هذه النتيجة أن تحرير التجارة لا يعزز النمو الاقتصادي. كذلك فإن تحرير القطاع المالي له تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي كتحرير التجارة في المدى الطويل.

3. دراسة حول: أثر انفتاح الاقتصاد على الاقتصاد الليبي³؛ حيث تناولت هذه الدراسة أهم السياسات

التجارية التي اتبعت لتحرير التجارة الخارجية في ليبيا، واستعراض معدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج، ودراسة مدى مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، واعتمدت على تحليل البيانات للفترة 2000- 2014، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في ليبيا، وأن الاقتصاد الليبي يحقق مكاسب من الانفتاح

¹ سعد صالح عيسى، وعطية محمد إسماعيل، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 43، 2018.

² حسن ميادة داود، رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2016.

³ انتصار مفتاح عبد الله الغويل، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد التاسع، العدد الأول، 2018.

التجاري حيث ساهم برفع مستوى الإنتاجية وتطوير الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وجاءت أهم التوصيات بضرورة الاستفادة من انفتاح الاقتصاد الليبي بما يفيد ويرفع من نموه، والسعي في إيجاد مصادر بديلة للدخل والنتائج المحلي الإجمالي.

4. دراسة حول: أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن¹؛ تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة القصيرة والطويلة المدى بين تحرير التجارة والتطور المالي، الائتمان المحلي، والائتمان الخاص وعرض النقد والنمو الاقتصادي في الأردن باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة 1992-2011. ويستند هذا التحليل إلى منهجية الحدود للتكامل المشترك أو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الذي قدمه Pesaran et al 2001، وكشفت النتائج التجريبية عن وجود علاقة طويلة المدى بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتحرير التجارة والتطور المالي، وأظهرت تأثيراً سلبياً للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلى المدى القصير، كما أبرزت هذه النتيجة أن تحرير التجارة لا يعزز النمو الاقتصادي، كذلك فإن تحرير القطاع المالي له تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي كتحرير التجارة في المدى الطويل.

5. دراسة حول: العلاقة بين درجة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي : حالة ليبيا²؛ حيث قامت الدراسة باختبار العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970- 2005، باستخدام اختبار الحدود Bounds Test والذي يعرق بنموذج ARDL، وقد إلى وجود علاقة التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي وبقية المتغيرات المستقلة، وأظهرت نتائج التقدير وجود متجه وحيد للتكامل المشترك كما تبين من خلال نتائج التقدير وجود علاقة سالبة بين الانفتاح التجاري من ناحية والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى، في حين أشارت نتائج التقدير إلى وجود علاقة موجبة بين الاستثمار الحكومي والنمو الاقتصادي. كما قامت بتحديد ديناميكية المدى القصير اللازمة لعلاقة التوازن في المدى الطويل، وأظهرت نتائج تقدير معامل تصحيح الخطأ ECM، قدرة النموذج المرتفعة نسبياً على تصحيح نفسه باتجاه التوازن في المدى الطويل.

الفرع الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

إن الدراسة الحالية بالرغم من أنها امتداد للدراسات السابقة، غير أنها تختلف من حيث تبنيها لدراسة قياسية التي فقدت في بعض الدراسات الاقتصادية السابقة، حيث استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL؛ وذلك في المدى القصير وفي المدى الطويل، بتغطية الفترة الممتدة من

¹ خالد محمد السواعي، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 02، العدد 1، 2015.

² أحمد علي الحوت، العلاقة بين درجة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي: حالة ليبيا، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، المجلدان 31- 32، سنة 2013/2012.

1989 إلى غاية 2019، وهي تعتبر دراسة متميزة من حيث البيانات الإحصائية الحديثة، ومن حيث استخدام المناهج القياسية لبناء النموذج القياسي.

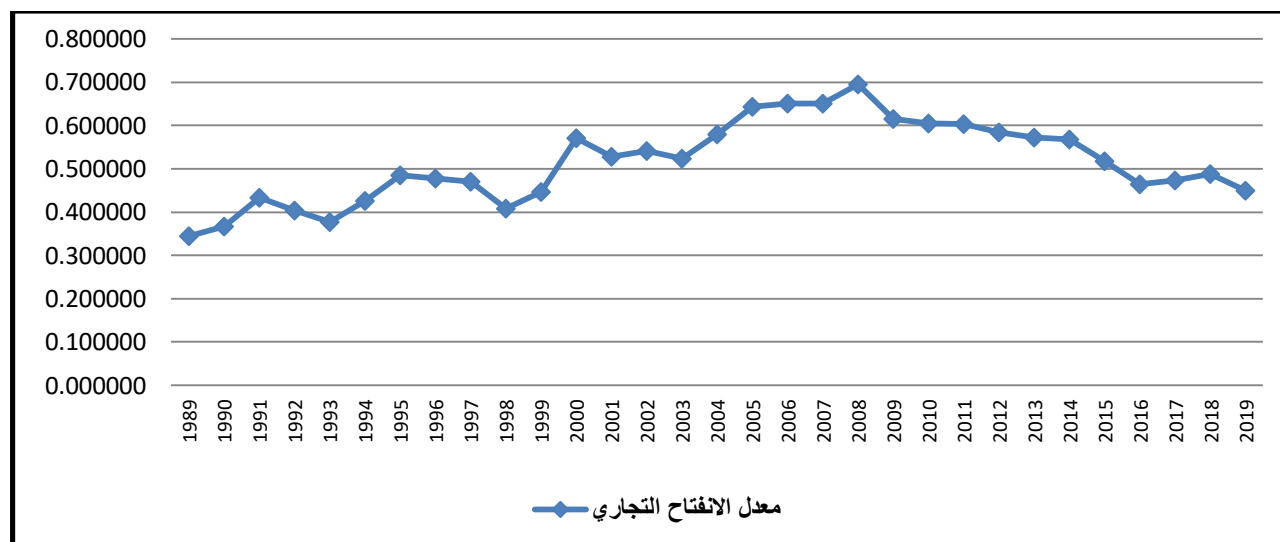
المطلب الرابع: تطور مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1989- 2019

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على تطور مؤشر الانفتاح التجاري، تطور معدلات النمو الاقتصادي، وعلاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي، انطلاقا من الجدول الوارد في الملحق رقم 01.

الفرع الأول: تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1989- 2019

من خلال الجدول الوارد في الملحق رقم 01، يتضح لنا أن مؤشر الانفتاح التجاري الجزائري والذي تم حسابه بواسطة مجموع إجمالي الصادرات والواردات نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، قد عرف تغيرات عدة خلال فترة الدراسة 1989- 2019، ويمكن توضيح ذلك جليا في الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-3): تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1989- 2019



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم 01

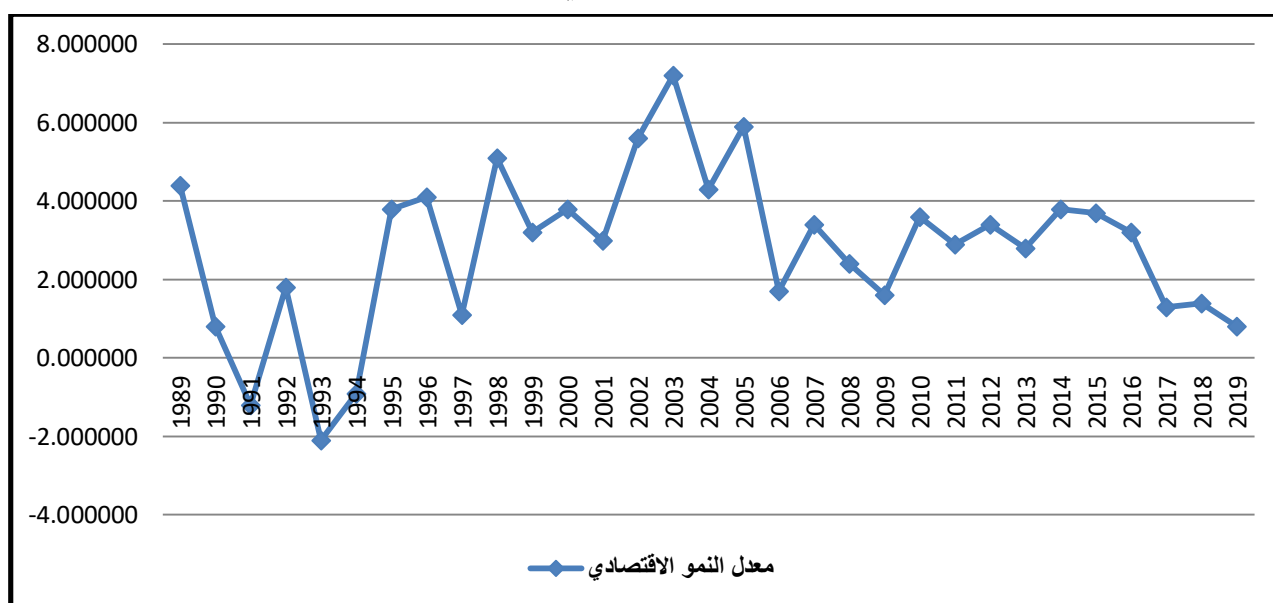
من خلال الشكل السابق يظهر مؤشر الانفتاح التجاري الجزائري متذبذبا خلال الفترة 1989- 2019، حيث شهد ارتفاعا ملحوظا في سنة 1991، ثم ينخفض بعدها تدريجيا خلال السنتين الموالتين 1992 و 1993 مسجلا ما قيمته 40.36%، و 37.75% على التوالي، ثم ليرتفع من جديد بشكل طفيف في سنتي 1994 و 1995، ويرجع ذلك السبب إلى الاتفاق الائتماني الموقع مع صندوق النقد الدولي، وسن بعض القوانين لتحرير التجارة الخارجية، معاودا الانخفاض إلى غاية سنة 1998، أما بداية من 1999 فقد سجل مؤشر الانفتاح التجاري ارتفاعا ملحوظا وهذا يرجع إلى العائدات البترولية خصوصا في الخمس سنوات خلال 2005، 2006، 2007، 2008، على التوالي، حيث سجل أكبر مؤشر له في سنة 2008 حيث ارتفع بمعدل 69.45 % مقارنة بسنة 1998 أي قبل 10 سنوات بالتحديد الذي كان 40.78%، ثم عاد من جديد في الانخفاض إلى

غاية سنة 2019، يرجع السبب في ذلك إلى الأزمة المالية لسنة 2008، وما انجر عنها من انعكاسات وآثار على المستوى العالمي، حيث لوحظ في هذه الفترة عودة السياسات الحمائية مما انجر عنها فرض قيود على التجارة الخارجية وهو ما يؤثر بشكل مباشر على مؤشر الانفتاح التجاري، بدون ما ننسى أسعار البترول باعتبار الاقتصاد الجزائري ذو تبعية بترولية محضة، باعتبار مداخيل المحروقات المتذبذبة في كل الأحوال هبوطا وارتفاعا وخاصة سنة 2009، و2014، وأواخر سنة 2019.

الفرع الثاني: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989 – 2019

يمكن توضيح تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (4-4): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989 – 2019



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم 01

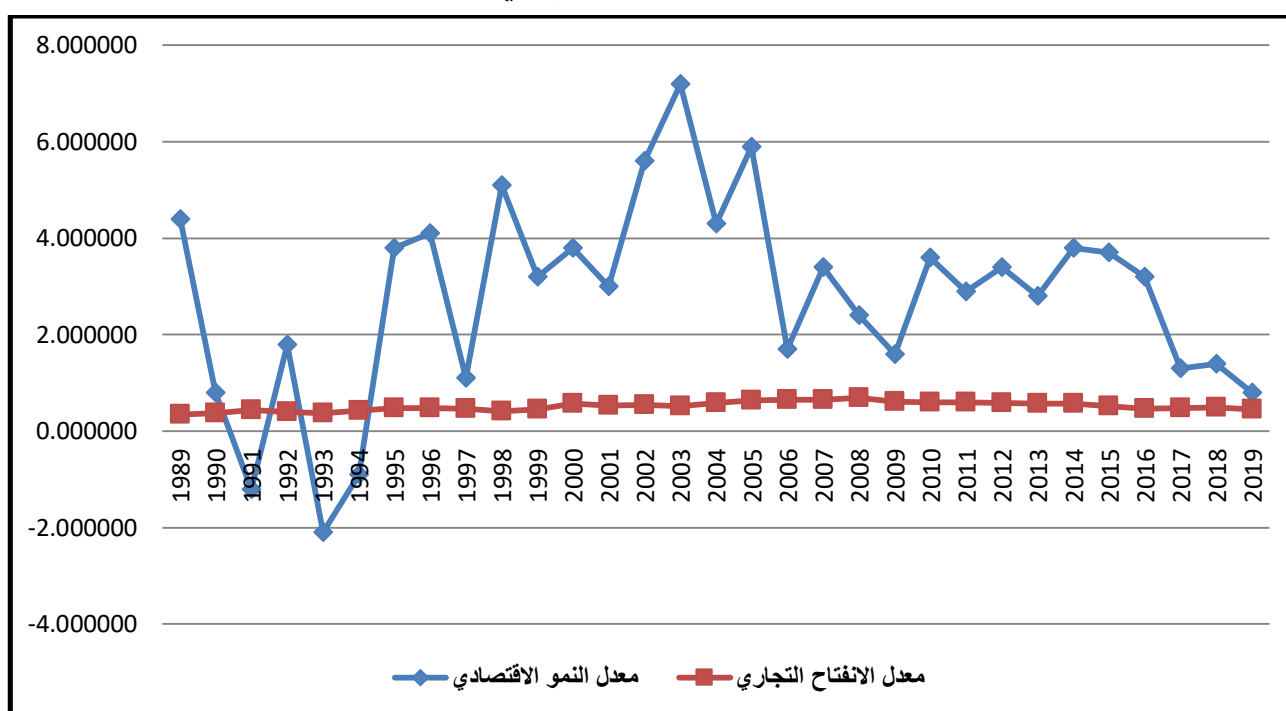
من خلال الشكل نلاحظ معدل النمو الاقتصادي سجل معدل سلبي سنوات 1991، 1993، و1994، حيث شهد ارتفاعا ملحوظا سنة 1992، وكذلك سنة 1995 وسنة 1996، ويمكن تفسير ذلك بزيادة معتبرة في نمو الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول خلال حرب الخليج بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، وانسحاب هذه الأخيرة من السوق العالمية للبترول مما أدى إلى انخفاض عرض هذه المادة، في نفس الوقت سجلت الواردات معدل نمو سالب أما بعدها أي في سنة 1993 فقد شهد انخفاضا ثم ليرتفع خلال الفترة من 1994 إلى غاية 2003، ولكن بشكل متذبذب، حيث تم إدخال نظام شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة حيز التطبيق، وهو ما ساعد بقدر كبير على تفكيك الاحتكار التي كانت تمارسه المؤسسات العمومية في مجال الاستيراد، وكذلك نتيجة الانتقال إلى التحرير الكلي للتجارة الخارجية ابتداء من 1994 أما الفترة الممتدة من 2004 وإلى غاية 2019 فقد شهد تذبذبا مرة بالارتفاع ومرة بالانخفاض، تماشيا مع أسعار البترول، إضافة إلى

ارتفاع في إيرادات الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، والتي وصلت إلى أقصى قيمة لها في جويلية 2008 بـ: 147 دولار للبرميل، ثم ينخفض من جديد في سنة 2009 إلى حوالي 60 دولار للبرميل ليستقر بعدها في حدود 80 دولار للبرميل، لينخفض مرة أخرى سنة 2014 ووصل إلى حوالي 49 دولار ثم أعاد الكرة سنة 2019؛ مما نستنتج أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بالصدمات البترولية التي تطرأ على مستوى الأسواق العالمية.

الفرع الثالث: علاقة الانفتاح التجاري بمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989 – 2019

يمكن توضيح علاقة مؤشر الانفتاح التجاري بمعدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (4-5): علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989 – 2019



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم 01

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن مؤشر الانفتاح التجاري قد ارتفع خلال الفترة 1989 – 1993، وهذا عكس معدل النمو الاقتصادي الذي عرف انخفاضا خلال هذه الفترة، أما الفترة التي تليها من 1994 وإلى غاية 1998، فعرف كل من مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي تذبذبا واضحا، وذلك يرجع للأحداث السياسية التي مرت بها الجزائر والتي أثرت على الاقتصاد الجزائري آنذاك بشكل مباشر؛ ثم واصل النمو الاقتصادي ارتفاعه إلى غاية سنة 2005، باستثناء سنوات 1999، 2001، وسنة 2004، أما مؤشر الانفتاح التجاري فسجل ارتفاعا ملحوظا إلى غاية سنة 2008، لينخفض مجددا على خلاف النمو الاقتصادي الذي واصل في التذبذب مرة بالارتفاع ومرة بالانخفاض، خاصة الانخفاض الملحوظ سنتي 2018 و2019، وهذا كله

راجع لارتفاع وانخفاض أسعار البترول، وخاصة الانخفاض الرهيب في الأسعار سنة 2014؛ لكن ما نستنتج في الأخير عدم وضوح العلاقة بين مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا ما يقودنا لدراسة هذه العلاقة قياسيا.

المطلب الثالث: التكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL

لدراسة نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL، والذي يتم تطبيقه على الدراسة الحالية لقياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، تجدر الإشارة إلى معرفة الإطار النظري للاستقرارية واختبار التكامل المشترك، لأنها ضرورية في الاقتصاد القياسي، إذ أن أول شرط من شروط التكامل المشترك هو استقرارية السلاسل الزمنية.

الفرع الأول: الاستقرارية:

تفترض كل دراسة تطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية أن تكون هذه السلسلة مستقرة أو ساكنة؛ إلا أن دراسة العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل تضعنا أمام مشكلة تتمثل في أن معظم السلاسل الزمنية خاصة التي تمثل متغيرات اقتصادية كلية تكون غير مستقرة، وفي حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية يكون غالبا انحدارا زائفا.

والسلسلة الزمنية المستقرة هي تلك السلسلة الزمنية التي تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي لا تتغير قيمة المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي لا يوجد فيها اتجاه لا بالزيادة أو بالنقصان¹، وعمليا نكتفي بالحصول على الإستقرارية من الدرجة الثانية، وتعتبر سلسلة زمنية ما مستقرة من الدرجة الثانية إذا توافرت فيها خصائص الإحصائية التالية²:

- 1). $E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu \quad \forall_t, \forall_m$
- 2). $Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2 \cdot \forall_t$
- 3). $Cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+m} - \mu)] = \gamma_m$

هذه المعادلات الثلاث تعبر عن خصائص الاستقرار على التوالي:

- ثبات متوسط القيم "Espérance" عبر الزمن، أي $E(Y_t)$ مستقل عن الزمن (t) .
- ثبات التباين "La variance" عبر الزمن، أي $Var(Y_t)$ مستقل عن الزمن (t) .
- أن يكون التباين "La Covariance" بين أيّ قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين، أي $Cov(Y_t)$ مستقل عن الزمن (t) .

¹ شرابي عبد العزيز، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص. 30.

² تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص. 173.

وبخلاصة الأمر أن السلسلة تكون مستقرة من الدرجة الثانية إذا كانت كل الخصائص الثلاث مستقلة عن الزمن (t).¹

الفرع الثاني: شروط التكامل المشترك

تنص النظرية الاقتصادية على وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر وذلك حتى ولو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيم توازنها في المدى القريب، فإنها توجد قوى تعيدها إلى هذه القيم وتضمن تحقيق هذه العلاقة في المدى الطويل، فمصطلح التكامل المشترك يحدد لنا إحصائيا المفهوم الاقتصادي للتوازن في المدى الطويل بين متغيرين متكاملين من نفس الدرجة¹.

ولفهم التكامل المشترك علينا أن نقدم مفهوم التكامل إذا كانت السلسلة تحقق خصائص الاستقرار نقول أنها مستقرة أي $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة 0، وإذا لم تكن مستقرة نقوم بإجراء عليها التكامل (التفاضل أو الفروق) للوصول إلى درجة استقرار، وتصبح تسمى هذه السلسلة "بالسلسلة المتكاملة من الدرجة الأولى" أي $I(1)$ "Integrated of order 1"، فكما نعلم أن أي مزج خطي بين سلسلتين زمنيتين X_t و Y_t من نوع $I(1)$ ليس لها أي انحراف أو اتجاه في الوسيط، ينتج عنه سلسلة زمنية من نوع $I(1)$ ، ولكن إذا وجدت علاقة توازن بين سلسلتين X_t و Y_t على الشكل: $Y_t = a + X_t + \varepsilon_t$ ، فننتوقع أن تكون هذه العلاقة علاقة تكامل مشترك، بحيث تكون العلاقة: $\varepsilon_t = Y_t - a - bx_t$ وهي تمثل البواقي وهي عبارة عن سلسلة مستقرة أي متكاملة من الدرجة الصفر $I(0)$ ، وعندها نقول أنه يوجد تكامل مشترك بين X_t و Y_t .

ومما سبق نستخلص أن التكامل المشترك يتطلب شروط نذكرها فيما يلي²:

- أن تكون السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة.
- وأن تكون البواقي ε_t تشكل سلسلة مستقرة.

الفرع الثالث: نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL

ازداد في الآونة الأخيرة اهتمام الاقتصاديين بالأساليب الكمية واستخدامها لدراسة العلاقات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، وذلك لما تمكنه من الوصول إلى نتائج دقيقة تعد كأرضية لاتخاذ القرارات الملائمة، وذلك باستخدام منهجية حديثة تسمى بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) والتي تسمح بفصل تأثيرات الأجل القصير (العلاقة السببية) عن الأجل الطويل (مؤشر المرونات).

¹ شعبان قصابي، دراسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمي وتأثيره على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، المرجع السابق الذكر، ص. 204.

² شعبان قصابي، المرجع نفسه، نفس الصفحة.

أولاً: مميزات نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL

إن اختبارات التكامل المشترك المتعارف عليها، يلاحظ اشتراطها أن تكون السلاسل الزمنية المراد اختبار علاقة التكامل المشترك بينهما متكاملة من نفس الدرجة وفي غير مستوياتها الأصلية، وهذا يوضح محدودية استخدام هذه الاختبارات؛ لكن هناك اختبار بديل كمنهج للتكامل المشترك يتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لصاحبيه، Pesaran and Shin والذي يقدم جملة من المزايا مقارنة بالاختبارات الأخرى، والتي تتجسد في¹:

✓ يعتبر هذا الأسلوب هو نسبياً أكثر قوة في العينات الصغيرة التي تتضمن بين 30-80 من المشاهدات.
✓ يستخدم هذا الأسلوب بغض النظر عما إذا كان الانحدار من الرتبة 0 أي $i(0)$ أو الرتبة 1 أي $i(1)$ أو في حالة الخليط بينهما، "نموذج ARDL يكون غير فعال في حالة ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة (2) أي $i(2)$."

✓ يطبق نموذج ARDL إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافٍ من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات. وهو يقدر عدد $(p+1)^k$ من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير حيث p هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم و k هو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة، ويتم اختيار النموذج على معايير إحصائية مختلفة مثل و Akaike Info (AIC) Hannan-Quinn Criterion (HQC) أو Schwarz Info Criterion (SIC) .

✓ علاوة على ذلك، تعاني النماذج التقليدية لاختبارات التكامل المشترك من مشكلة النمو الداخلي، في حين تستطيع طريقة نموذج ARDL التمييز بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية والقضاء على المشاكل التي قد تطرأ بسبب وجود الارتباط الذاتي والنمو الداخلي.

✓ كما يستطيع نموذج ARDL تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن واحد، كما يقدم تقديراً غير متحيز وذو كفاءة، والاستعمال الأكثر ملائمة لنموذج ARDL هو أن يستند على إطار المعادلة الواحدة.

ثانياً: خطوات تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

قبل النمذجة القياسية بواسطة نموذج ARDL لابد من المرور على عدة خطوات وهي²:

1. التأكد من أن أي من المتغيرات ليس متكامل من الرتبة الثانية (2) فهذا يبطل منهجية نموذج ARDL؛
2. صياغة نموذج تصحيح خطأ غير مقيد، (Unrestricted Error Correction (UECM والذي يكون نوع خاص من نموذج ARDL؛

¹ دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان- الجزائر، 2014، ص. 254.

² شعبان قصابي، المرجع السابق الذكر، ص. 208.

3. في الخطوة الثانية، تحديد بنية فترة الإبطاء الكافية للنموذج؛
 4. التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا؛
 5. التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا؛
 6. اختبار الحدود "Bounds Test" لرؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات؛
 7. إذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة 6، يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل "مستويات النموذج"، فضلا عن فصل نموذج تصحيح خطأ غير مقيد Unrestricted Error Correction (UECM)؛
 8. استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة 7 لقياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل، والعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، ولتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL يتم اعتماد أربعة إجراءات حيث:
- يتمثل الإجراء الأول في اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد *Model Vector Unresyricted* *Autoregressive*، ويتم ذلك باستخدام أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة هي: معيار (*Hannan and Quinn (HQ,1979*) معيار (*Akaike (AIC 1973*) معيار (*Schwarz(SC,1978*) معيار خطأ التوقع النهائي *Final Prediction Error (FPE)* المقترح من قبل (*Akaike (1969*).
 - يتمثل الإجراء الثاني في تقدير UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية ، OLS ولتحديد كل نموذج من هذه النماذج يتم إتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص *General to Specific* والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية *t* الخاصة به أقل من الواحد الصحيح، وذلك بشكل متتالي.
 - يتمثل الإجراء الثالث في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطة لفترة واحدة بواسطة اختبار Wald (إحصائية اختبار)
 - أما الإجراء الرابع، فيتمثل في مقارنة قيمة إحصائية *F* المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطة لفترة واحدة بقيمة إحصائية *F* الحرجة (الجدولية) المناظرة المحسوبة في 2001 Pesaran نظرا لأن اختبار *F* له توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصائية هذا الاختبار: قيمة الحد الأدنى وتقتض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية (أو في مستواها)، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر أي $I(0)$ قيمة الحد الأعلى وتقتض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح أي $I(1)$ قيمة الحد الأعلى وتقتض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح $I(1)$ ، حيث:

- ✓ إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، سيتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.
- ✓ إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى، فلا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
- ✓ أما إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى، ستكون النتائج غير محددة، ولا يمكن اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.
- ✓ إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة $I(1)$ فإن القرار الذي يتم اتخاذه لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه سوف يتم على أساس مقارنة قيم إحصائية F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأعلى، وبالمثل، إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر أي $I(0)$ فإن هذا القرار يتم اتخاذه على أساس مقارنة إحصائية F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأدنى.

المبحث الثالث: قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989-2019

يتناول هذا المبحث الجانب التطبيقي للدراسة، أو ما يعرف بالدراسة القياسية وتم الإشارة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة سابقاً، فمن خلال هذا الجزء نقوم ببناء نموذج قياسي يوضح أثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989-2019 وذلك بناء على ما قدمته النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة؛ ولغرض دراسة العلاقة بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر وتماشياً مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية قمنا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

المطلب الأول: صياغة وبناء النموذج القياسي

لمحاولة وضع نموذج قياسي لا بد أن نشير أولاً إلى أن البيانات التي يستند عليها النموذج في هذا المطلب تعتمد على البيانات السنوية لقيم متغيرات النموذج للفترة 1989-2019، ومن مزايا اختيار البيانات السنوية، هو إهمال التغيرات الموسمية وغيرها من العوامل ذات التأثير الثانوي أو العرضي؛ كما أن استخدام البيانات السنوية يمكننا من تجاوز إمكانية وجود فاصل زمني بين تغير أحد المتغيرات.

الفرع الأول: تحديد متغيرات النموذج

إن عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في أي ظاهرة اقتصادية تعتمد على النظريات الاقتصادية بالدرجة الأولى، وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، ومن خلال تحليل اتجاه تطور تلك الظاهرة من جهة ثالثة، حيث أن كل نموذج قياسي يتكون من مجموعة المتغيرات الداخلية (التابعة) تتحدد قيمتها داخل النموذج أي تتحدد قيمتها من خلال علاقة النموذج، وأخرى مفسرة (خارجية) تتحدد قيمتها خارج النموذج وهي تلك المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة المدروسة، إلى جانب المعلمات التي تحدد طبيعة العلاقة بين عناصر أو مكونات النموذج القياسي الداخلية والخارجية إضافة إلى عنصر حد الخطأ العشوائي أو كما يعرف بعنصر التشويش (البواقي)، أي متغيرات الخطأ حيث تعتبر مجاهيل تربط المتغيرات من خلال نسب محددة في دالة، بحيث يتم صياغة كل نموذج على شكل دالة خطية.

ومن خلال دراستنا النظرية لسياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، تتمثل متغيرات الدراسة في:

أولاً: المتغير التابع

ويتمثل في النمو الاقتصادي الذي يعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقدرة بالدولار الأمريكي، ونرمز له بالرمز PIB/H .

ثانيا: المتغير المستقل أو المفسر

ويمثل الانفتاح التجاري ويرمز له بالرمز OPEN، ويعبر عنه بـ (الصادرات + الواردات/الناتج المحلي الإجمالي) .

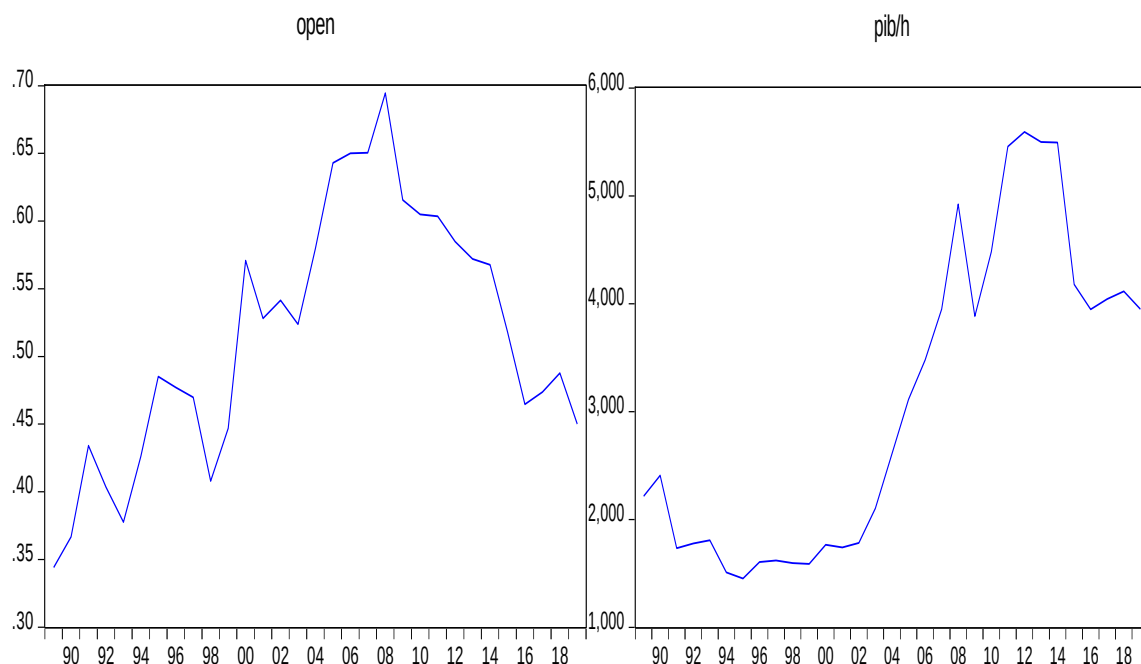
ثالثا: مصادر البيانات وفترة الدراسة

كافة هذه المتغيرات هي عبارة عن بيانات سنوية مأخوذة من تقارير ونشرات صادرة عن هيئات رسمية وطنية ودولية ممثلة في الديوان الوطني للإحصاء، بنك الجزائر، وخاصة البنك الدولي وهذا خلال الفترة 2019-1989.

الفرع الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يمكن إبراز تطور مؤشر الانفتاح التجاري مع معدل النمو الاقتصادي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4-6): توصيف متغيرات الدراسة للفترة 2019-1989



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 01، ومخرجات برنامج Eviews.10

من خلال الشكل نلاحظ تطور في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1989-2019، وهذا ما يتزامن مع تطور مؤشر الانفتاح التجاري خلال نفس الفترة، مما يعكس اتجاه الجزائر نحو اقتصاد السوق والتحرير الكلي للتجارة الخارجية ابتداء من 1994، وهذا ما أثر بشكل مباشر على مؤشر الانفتاح التجاري.

الفرع الثالث: صياغة النموذج

النموذج هو مجموعة من العلاقات التي تمثل واحداً أو أكثر من قطاعات الاقتصاد، والنموذج القياسي هو نموذج جبري احتمالي لاحتوائه على المتغيرات العشوائية التي تجعل العلاقات بين المتغيرات احتمالية،

وليس مؤكدة، ويحتوي النموذج القياسي على متغيرات تابعة ومتغيرات مستقلة ومتغيرات عشوائية، كما أنه لا يمكن أن نأخذ في الحسبان جميع المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على متغير اقتصادي تابع، بالإضافة إلى المقاييس المستخدمة في قياس التغيرات أو القيم التي تأخذها المتغيرات ليست ذات دقة كاملة.

أولاً: خصائص النموذج القياسي

يمكن التحكم في جودة النموذج الاقتصادي وفقاً للخصائص التالية¹:

✓ **المطابقة النظرية:** أي مطابقة النموذج القياسي للنظرية الاقتصادية بشكل يصف الظواهر الاقتصادية التي يُعني بها بصورة صحيحة وصريحة.

✓ **القدرة على التفسير:** أي قدرة النموذج القياسي على توضيح المشاهدات الواقعية بشكل يكون متناسقاً مع السلوك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية الذي تحدد العلاقة بين هذه المتغيرات.

✓ **دقة تقديرات المعالم:** هذه التقديرات يجب أن تكون أفضل تقريب للمعالم الحقيقية وهذه الدقة تأتي من اتصاف هذه التقديرات بصفة مرغوبة يحددها الاقتصاد القياسي مثل خواص المقدرات الجيدة (عدم الاتساق وعدم التحيز والكفاءة).

✓ **قدرة النموذج للتنبؤ:** أن يكون النموذج قادراً على التنبؤ بقيم مقبولة للمتغيرات الداخلية. بالإضافة إلى أن هذا النموذج يجب أن يبرز العلاقات الاقتصادية بأقصى حد ممكن من البساطة، وكلما قل عدد المعادلات وكان شكلها الرياضي أبسط اعتبر النموذج أفضل من غيره، بشرط عدم تأثر الصفات الأخرى بمثل هذا التبسيط. وكلما زاد عدد هذه الخصائص التي يتصف بها النموذج اعتبر أفضل للأغراض العلمية².

ثانياً. تحديد الشكل الرياضي للنموذج

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات، حيث نعتمد في دراستنا على الانحدار الخطي البسيط، ونستخدم بيانات السلاسل الزمنية السنوية، ويتصف النموذج بوجود متغير تابع يتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PIB/H)، ومتغير مفسر يتمثل في الانفتاح التجاري ($OPEN$)، بالإضافة إلى وجود متغيرات عشوائية أخرى لم يتم إدماجها في النموذج لكنها توجد في الواقع يتم التعبير عنها بحد الخطأ.

ومن خلال الاعتبارات النظرية والتجريبية التي تم التطرق إليها سابقاً سوف يأخذ نموذجنا العام الشكل التالي:

$$PIB/H_t = f (OPEN_t) \dots\dots\dots 01$$

¹ علاء عواد، القياس الاقتصادي، الدوحة - قطر، مطابع دار الشروق، الطبعة الثانية، 1998، ص- ص 37-41.

² سالفاتور دومينيك، الإحصاء والاقتصاد القياسي، ترجمة سعاد حافظ منتصر، مراجعة عبد العظيم أنيس، السودان، الخرطوم، دار عزة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001، ص- ص 18-23.

سيتم استخدام أسلوب الانحدار البسيط الخطي في تقدير النموذج القياسي، وتكون الصياغة الخطية للنموذج كالاتي:

$$PIB/H_{it} = b_0 + b_1 OPEN_t + U_i \dots\dots\dots 02$$

يلاحظ أن النموذج القياسي هو ذو طابع احتمالي لهذا تم إدراج حد الخطأ U_i الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي ولم يتم إدراجها في النموذج لصعوبة قياسها، وعدم دقة البيانات.

حيث أن: b_0 هو الثابت، b_1 هي معلمة النموذج وتمثل ميل الدالة أو تغير في النمو الاقتصادي معبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تغير المتغير المفسر بوحدة واحدة.

المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة في المدى القصير

يتم في هذا المطلب دراسة وتقدير نموذج الدراسة في المدى القصير، من خلال ثلاثة فروع، حيث يتم في البداية اختبار إستقرارية بيانات السلاسل الزمنية (Stationary Test)، ثم بناء النموذج، وأخيرا دراسة وتقييم مدى صلاحية نموذج الدراسة في المدى القصير.

الفرع الأول: اختبار إستقرارية بيانات السلاسل الزمنية (Stationary Test)

غالبا ما تتصف بيانات السلاسل الزمنية بعدم ثبات المتوسط والتباين، وذلك نتيجة تغيرها عبر الزمن ويأتي اختبار الاستقرارية لدراسة خصائص السلاسل الزمنية والتأكد من مدى استقرارها، وتحديد درجة تكاملها وذلك قبل استخدامها في التحليل الإحصائي، تحسبا من الحصول على نتائج زائفة ومضللة لا تعكس الواقع الفعلي للعلاقة محل البحث، ويتم إجراء اختبار الاستقرار بعدة طرق، حيث يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية، والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدى، واختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج محل الدراسة سوف نستخدم اختبار ديكي فولر (Dickey and Fuller) (ADF) ويقوم اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) على اختبار الفرضية التالية:

H_0 : يوجد جذر الوحدة في السلسلة أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

H_1 : لا يوجد جذر الوحدة في السلسلة أي أن السلسلة الزمنية مستقرة.

ويتم إجراء هذا الاختبار للسلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى وإذا لم تستقر عند المستوى، يتم أخذ الفروق الأولى ثم الثانية وهكذا إلى أن تستقر، ويتم رفض فرضية عدم القائلة بوجود مشكلة جذر الوحدة، إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة لاختبار (ADF) أكبر من القيم المطلقة للقيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% كانت القيمة المطلقة المحسوبة لاختبار (ADF) أكبر من القيم المطلقة للقيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5%

وإذا كانت قيمة الاحتمالية أقل من 5%، ويشار إلى أن اختبار (ADF) لمعادلة الانحدار يتم بثلاثة صيغ هي (حد ثابت أو حد ثابت واتجاه أو بدون حد ثابت واتجاه)¹. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-1) : اختبارات الاستقرار باستخدام اختبار ADF عند مستوى معنوية 5%

المتغير	النموذج	السلسلة الأصلية level			سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى 1st difference		
		t-Statistic . 5%	ADF	Prob	t-Statistic . 5%	ADF	Prob
PIB/H	None	-1.953381	1.044612	0.9180	-1.953381	-1.742112	0.0773
	trend and intercept	-3.568379	-2.630775	0.2704	-3.574244	-2.599342	0.2832
	intercept	-2.963972	0.207913	0.9686	-2.967767	-2.791511	0.0719
OPEN	None	-1.952473	0.098397	0.7064	-1.952910	-2.791511	0.0000
	trend and intercept	-3.568379	-1.084281	0.9152	-3.574244	-5.549643	0.0005
	intercept	-2.963972	-1.954792	0.3041	-2.967767	-5.090718	0.0003

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews.10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Φ المقدرة، أقل من القيمة الجدولية، بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5%، مما يعني قبول الفرضية العدمية H_0 أي وجود جذر وحدة، وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية عند المستوى، حيث أن السلسلة الزمنية لكل من النمو الاقتصادي GDP والانفتاح التجاري OPEN، غير مستقرتين في السلسلة الأصلية (level) لأن إحصائية اختبار ADF غير معنوية، وفي هذه الحالة نقوم بإدخال الفروقات من الدرجة واحد، وبعد معالجة السلاسل الأصلية بطريقة الفروقات من الدرجة الأولى نلاحظ أن قيمة Φ المقدرة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، مما يعني رفض الفرضية العدمية H_0 أي عدم وجود جذر وحدة، وبالتالي السلسلتين (DOPEN و DGDP) مستقرتان في الفروق الأولى (1) لتوفرهما على شرط الاستقرار، وهو أن تكون القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها في النماذج الثلاثة لاختبارات ديكي فولور الموسعة، وهذا يثبت أن سلسلتي النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري، متكاملتين من الدرجة الأولى، مما يعني أن لهما نفس درجة التكامل، وهذا ما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل.

¹ خالد لفي نايف وهناء محمد الحنيطي، اختبار فرضية كالدور للنمو في الاقتصاد الاردني، المجلد 05، العدد 01، 2017، ص. 26 .

* Φ عادة يرمز لاختبار ديكي فولر بهذا الرمز.

الفرع الثاني: بناء نموذج الدراسة في الأجل القصير

بعد دراسة الاستقرارية للمتغيرين وبالاتماد على برنامج ايفيوز تحصلنا على معادلة الأجل القصير كما يلي:

الجدول رقم(4-2): تقدير معادلة النموذج في الأجل القصير

Dependent Variable: PIB_H					
Method: ARDL					
Date: 09/04/20 Time: 22:35					
Sample (adjusted): 1991 2019					
Included observations: 29 after adjustments					
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)					
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)					
Dynamic regressors (4 lags, automatic): OPEN					
Fixed regressors: C					
Number of models evaluated: 20					
Selected Model: ARDL(1, 2)					
Note: final equation sample is larger than selection sample					
Variable		Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIB_H(-1)		0.828780	0.072194	11.47995	0.0000
OPEN		4322.758	1829.028	2.363418	0.0265
OPEN(-1)		-3480.880	2427.147	-1.434144	0.1644
OPEN(-2)		3104.542	1861.349	1.667899	0.1083
C		-1481.315	506.7417	-2.923215	0.0074
R-squared		0.935190		Mean dependent var	3130.565
Adjusted R-squared		0.924389		S.D. dependent var	1470.841
S.E. of regression		404.4445		Akaike info criterion	14.99849
Sum squared resid		3925809.		Schwarz criterion	15.23423
Log likelihood		-212.4781		Hannan-Quinn criter.	15.07232
F-statistic		86.57877		Durbin-Watson stat	2.117196
Prob(F-statistic)		0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.					

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews.10.

الشكل الرياضي لمعادلة الانحدار في المدى القصير كما يلي:

$$PIB/H = -1481.315 + 4322.758(OPEN) \dots\dots\dots 03$$

الفرع الثالث: دراسة وتقييم مدى صلاحية نموذج الدراسة في المدى القصير

نقوم بتقييم النموذج ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية والقياسية ومدى مطابقته للنظرية الاقتصادية، من خلال:

أولاً: التقييم الإحصائي للنموذج

للتأكد من صلاحية النموذج ومعنوية المعلمة المقدرة، هناك عدة اختبارات إحصائية كمايلي :

1. معامل التحديد: وهو مهم في تفسير نسبة مساهمة تغير المتغير المفسر في شرح وتفسير المتغير التابع، ومن النتائج السابقة يتضح لنا أن المتغير المفسر للنموذج يفسر بـ 93 بالمائة في التغير في النمو الاقتصادي، والمعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و هذا يعتبر ايجابي في تفسير النموذج، حيث كلما اقتربت النسبة من الواحد كلما قلت نسبة مساهمة المتغيرات العشوائية في التأثير على المتغير التابع؛ أما نسبة 7% الباقية تمثل المتغيرات العشوائية التي لم يتم إدراجها في النموذج، أو الخطأ في البيانات الإحصائية.

2. إحصائية t-statistic: يستخدم اختبار t-statistic، لتقييم معنوية المعلمة للمتغير المستقل، حيث تم مقارنة t-statistic المحسوبة مع قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5 بالمائة لتحديد مدى قبول أو رفض الفرضية العدمية، فإذا كانت t-statistic المحسوبة أكبر من t-statistic الجدولية، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل، أي أن المعلمة معنوية، وإذا كانت t-statistic المحسوبة أقل من t-statistic الجدولية فإننا نقبل فرضية العدم، أي أن معلمة المتغير المستقل غير معنوية؛ ومن خلال نتائج الجدول السابق نلاحظ أن t-statistic المحسوبة أكبر من الجدولية، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية البديل، وبالتالي معلمة الانفتاح التجاري معنوية في تفسير معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا يعني أن النموذج صالح من الناحية الإحصائية.

3. اختبار F-statistic: يستخدم هذا الاختبار في معرفة مدى معنوية النموذج ككل، ويقوم هذا الاختبار على فرضيتين، فرضية العدم وتعني انعدام العلاقة بين المتغير المفسر والمتغير التابع، أما الفرضية البديلة فتدل على وجود معنوية بين المتغير المفسر والمتغير التابع؛ ويتم ذلك من خلال مقارنة F-statistic المحسوبة مع F-statistic الجدولية، ومن نتائج الجدول السابق نجد أن F-statistic المحسوبة والتي تساوي 86.57877 أكبر من F-statistic الجدولية وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل، أي توجد علاقة معنوية للنموذج، وما يدعم ذلك هو احتمال قبول الفرض الصفري وهو معدوم.

ثانيا: التفسير القياسي للنموذج

يتم التفسير القياسي من خلال الاختبارات التالية:

1. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي: بالاعتماد على اختبار Durbin-Watson ، والذي يعتمد على فرضيتين¹:

تتمثل الفرضية الأولى في انعدام الارتباط الذاتي أما الفرضية الثانية فتعني بوجود ارتباط ذاتي بين قيم البواقي.

فمن خلال مقارنة قيمة D.W المحسوبة من مخرجات ايفوز والتي تساوي 2.117196، بقيم dl و du المجدولة عند مستوى معنوية 5%، حيث لاحظنا أن قيمة Durbin-Watson تتموقع في منطقة قبول فرضية العدم، أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين قيم البواقي.

2. اختبار ثبات التباين للبواقي: يعمل هذا الاختبار على افتراض عدم ثبات التباين للمتغير العشوائي،

وبالاعتماد على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، حيث إذا كان احتمال قبول فرضية العدم أكبر من درجة المعنوية 5% فإننا نقبل الفرضية العدمية، ونقول أن هناك تجانس لتباين البواقي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(4-3): نتائج تقدير اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.627966	Prob. F(1,29)	0.2121
Obs*R-squared	1.647741	Prob. Chi-Square(1)	0.1993
Scaled explained SS	0.503939	Prob. Chi-Square(1)	0.4778

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews.10

نلاحظ من نتائج الجدول السابق أن احتمال فرضية العدم (Prob. F(1,29)، يساوي 0.2121، أكبر من 0.05 وعليه نقول أن التباين ثابت لقيم البواقي.

3. اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار Jarque-Bera: يقوم هذا الاختبار على فرضيتين: تنص فرضية

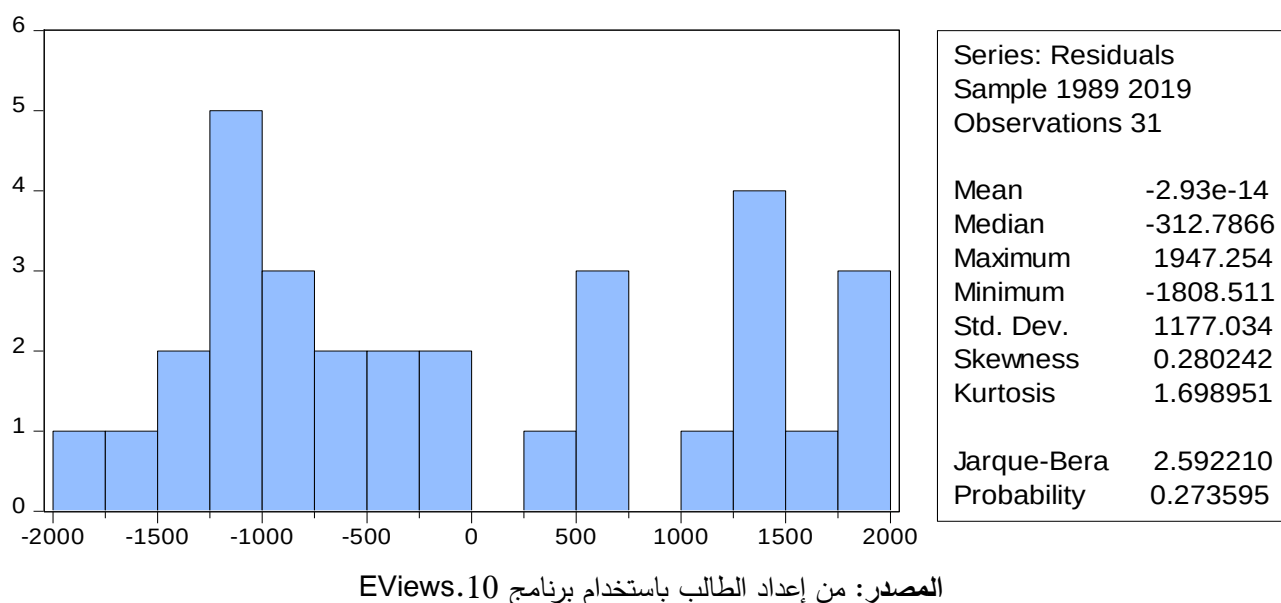
العدم على أن البواقي لنموذج الانحدار تتبع توزيع طبيعي من خلال مقارنة القيمة الإحصائية ل-Jarque-Bera

مع القيمة الجدولية ل-Chi-square، فإذا كانت قيمة الاحتمال لإحصائية Jarque-Bera

أقل من درجة معنوية 5%، فإننا نرفض فرضية العدم والتي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي؛ أما إذا كانت قيمة الاحتمال Jarque-Bera أكبر من مستوى معنوية 5% فبالتالي نقبل الفرضية الصفرية وأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الجدول التالي.

¹ بخيت علي حسين، سحر فتح الله، المرجع السابق الذكر، ص. 16.

الشكل رقم (4-7): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر في المدى القصير



من خلال نتائج اختبار **Jarque-Bera** نلاحظ أن قيمة الاحتمال Prob تساوي 0.2735 أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل فرضية عدم أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ثالثا: التفسير الاقتصادي للنموذج في المدى القصير

بعدما تبين لنا أن النموذج صالح من الناحية الإحصائية والقياسية، نقوم بالتفسير الاقتصادي للنموذج وذلك من خلال مدى مطابقته مع النظرية الاقتصادية، وعليه من معادلة الانحدار البسيط السابقة والمتمثلة في:

$$PIB/H = -1481.315 + 4322.758(OPEN)$$

نجد أن التغير في الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1989 – 2019، يؤثر في معدل النمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة؛ وهذا التأثير ايجابي، أي أنه كلما زاد الانفتاح التجاري بوحدة واحدة، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة وارتفاع النمو الاقتصادي بـ 4322.758 دولار سنويا، أي ما يقدر بـ 40 ألف دينار جزائري، ويبقى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ضعيفا جدا، ويرجع ذلك إلى أن الاقتصاد الجزائري لا يزال غير قادر على مواجهة الأسواق الدولية بسبب اعتماده على قطاع واحد وهو قطاع المحروقات، والذي يتميز بعدم استقراره في الأسعار مع ارتفاع فاتورة الاستيراد مقارنة مع قيمة الصادرات.

المطلب الثالث: تقدير نموذج الدراسة في المدى الطويل

لغرض دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر استخدمنا بيانات سنوية خلال الفترة 1989-2019، وتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية قمنا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

الفرع الأول: اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية (Stationary Test)

من خلال نتائج الجدول رقم (4-1) السابق وجدنا أن سلسلتي النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري، متكاملتين من الدرجة الأولى مما يعني أن لهما نفس درجة التكامل، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل.

الفرع الثاني: عدد التأخيرات في النموذج

تقاس فترة التباطؤ الزمني بالفترة التي يظهر فيها أثر متغير ما على متغير آخر، وتحدد هذه الفترة بالإجابة عن السؤال التالي: كم يتأخر ظهور أثر متغير على متغير آخر؟ وتعد مرحلة اختيار عدد الفترات الإبطاء من أهم المراحل لأنها تؤثر بالدرجة الأولى على نتائج التقدير، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يستحسن تحديد عدد فترات الإبطاء إلى أقل ما يمكن في حالة عينات صغيرة كدراستنا هذه¹.

ولتحديد فترات الإبطاء الزمني سيتم الاعتماد على معيار Akaike information criterion AIC . و Schwarz information criterion SC ومعيار Annan-Quinn. HQ Information criterion . وتختار هذه المؤشرات الفترة التي تكون فيها أقل قيمة لهذه المؤشرات، ونتائج اختبار عدد التأخيرات موضحة في الجدول التالي:

¹ كمال علاوي، كاظم الفتلاوي، حسين لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي، النظرية والتحليل، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص.

الجدول رقم(4-4): اختبار عدد التأخيرات

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: OPEN PIB_H						
Exogenous variables: C						
Date: 09/05/20 Time: 11:48						
Sample: 1989 2019						
Included observations: 24						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-177.0981	NA	10396.12	14.92485	15.02302	14.95089
1	-134.1342	75.18686*	405.3403*	11.67785*	11.97237*	11.75599*
2	-132.1095	3.205870	482.5487	11.84246	12.33331	11.97268
3	-129.5335	3.649314	555.7121	11.96112	12.64832	12.14344
4	-127.9211	2.015416	707.1595	12.16010	13.04364	12.39450
5	-121.5328	6.920728	621.8974	11.96107	13.04095	12.24756
6	-115.4979	5.531970	587.0539	11.79149	13.06772	12.13008
7	-113.7949	1.277282	845.4130	11.98291	13.45547	12.37358
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews.10

*: تدل على عدد فترات التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار، و(0.1.2.3.4.5.6.7) عدد التأخيرات، وتشير نتائج الاختبار إلى أن عدد التأخيرات التي يجب أن يتضمنها النموذج هي فترة الإبطاء رقم (01) أي يظهر التأثير في السنة الأولى.

الفرع الثالث: اختبار الحدود Test Bound وانحدار التكامل المشترك وفقا لنموذج ARDL

أولاً: اختبار الحدود Test Bound

في هذه الحالة توجد فرضيتين:

✓ **فرضية العدم H_0** : والتي تدل على عدم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر إلى المتغير

التابع إذا كان F المحسوبة أقل من Bound I1.

✓ **فرضية البديل H_1** : تدل على وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر إلى المتغير التابع إذا

كان F المحسوبة أكبر من Bound I1 ونقارن F-statistic المحسوبة مع Bound I1.

الجدول رقم (4-5): نتائج تقدير اختبار الحدود test Bound

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.318998	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews.10

من خلال الجدول نلاحظ أن $F\text{-statistic} = 5.318998$ المحسوبة أكبر من $I1 \text{ Bound} = 4.16$ عند مستوى معنوية 5% في هذه الحالة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل يعني وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر (الانفتاح التجاري) إلى المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي الجزائري).

ثانيا: انحدار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL

نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك لاستقصاء وجود علاقة توازنه في المدى طويل الأجل بين الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي الجزائري، وطبيعة علاقة التوازن بين المتغيرات في المدى الطويل ويتضمن ذلك أن العلاقة بينهما تكاملية، حيث يعد المتغيران أنهما متكاملان، أي يسيران مع الزمن بطريقة عشوائية تصاعدية، ويشترط لوجود التكامل المشترك وجود متجه تكاملي واحد على الأقل بين المتغيرات في اختبار **ARDL**.

في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر وتتميز طريقة ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة¹:

- ✓ يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة $I(0)$ أو متكاملة من الرتبة واحد صحيح $I(1)$ أو متكاملة من درجات مختلفة، أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة أو ليست موحدة لكل المتغيرات محل الدراسة؛
- ✓ أن النتائج التطبيقية تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة (عدد المشاهدات) صغيرا وهذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة؛

¹ Narayan P. (2005). The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. Applied Economics, Vol. 37,1979-1990, p. 258

✓ أن استخدامه يساعد على تقدير مكونات (علاقات) الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-6): نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: PIB_H Method: ARDL Date: 09/05/20 Time: 11:51 Sample (adjusted): 1991 2019 Included observations: 29 after adjustments Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (4 lags, automatic): OPEN Fixed regressors: C Number of models evaluated: 20 Selected Model: ARDL(1, 2) Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIB_H(-1)	0.828780	0.072194	11.47995	0.0000
OPEN	4322.758	1829.028	2.363418	0.0265
OPEN(-1)	-3480.880	2427.147	-1.434144	0.1644
OPEN(-2)	3104.542	1861.349	1.667899	0.1083
C	-1481.315	506.7417	-2.923215	0.0074
R-squared	0.935190	Mean dependent var		3130.565
Adjusted R-squared	0.924389	S.D. dependent var		1470.841
S.E. of regression	404.4445	Akaike info criterion		14.99849
Sum squared resid	3925809.	Schwarz criterion		15.23423
Log likelihood	-212.4781	Hannan-Quinn criter.		15.07232
F-statistic	86.57877	Durbin-Watson stat		2.117196
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews.10

تشير نتائج الاختبارات الإحصائية لمعادلة الانحدار الموضحة في الجدول السابق إلى الجودة المتوسطة للنموذج المقدر من خلال معامل التحديد أن ($R^2=0.935190$) وتوضح أن النموذج يفسر 93.51 % من التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي. كما تشير النتائج إلى أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ليست زائفة حيث المعنوية ($\text{Prob}(F\text{-statistic})$ عند مستوى الدلالة أقل من 5%. وأن قيمة Durbin-Watson تساوي 2.117196 وهي أكبر من قيمة معامل التحديد مما يثبت أن النموذج غير زائف.

الفرع الرابع: معامل تصحيح الخطأ (معامل حد الخطأ)

نقوم بتقدير معامل تصحيح الخطأ باستخدام ARDL Cointegrating And Long Run Form والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-7): نتائج تقدير منهجية معامل تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable : D(PIB_H)				
Selected Model : ARDL(1, 2)				
Case 2 : Restricted Constant and No Trend				
Date : 09/04/20 Time : 23 :05				
Sample : 1989 2019				
Included observations : 29				
ECM Regression				
Case 2 : Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OPEN)	4322.758	1619.432	2.669305	0.0134
D(OPEN(-1))	-3104.542	1750.735	-1.773279	0.0889
CointEq(-1)*	-0.171220	0.046957	-3.646296	0.0013
R-squared	0.413086	Mean dependent var		53.09153
Adjusted R-squared	0.367939	S.D. dependent var		488.7631
S.E. of regression	388.5777	Akaike info criterion		14.86056
Sum squared resid	3925809.	Schwarz criterion		15.00201
Log likelihood	-212.4781	Hannan-Quinn criter.		14.90486
Durbin-Watson stat	2.117196			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews.10

في هذا الاختبار يجب أن يتحقق شرطين هما: أن يكون $CointEq(-1)$ بإشارة سالبة ومعنوي حيث نلاحظ من نتائج الجدول أن $CointEq(-1)$ معامل تصحيح الخطأ يساوي (-0.171220)، وبإشارة سالبة ومعنوي لأن $prob=0.0013$ أقل من 0.05 ومنه تحقق الشرطين، وتتمثل معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل المتمثلة في المتغير التابع النمو الاقتصادي، والمتغير المفسر الانفتاح التجاري كما يلي:

$$PIB/H = -8651.5097 + 23048.7710*OPEN.....04$$

الفرع الخامس: دراسة وتقييم مدى صلاحية نموذج الدراسة في المدى الطويل

نقوم بتقييم النموذج ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية والقياسية ومدى مطابقته للنظرية الاقتصادية.

أولاً: التفسير الاقتصادي والإحصائي للنموذج

بالنسبة للانفتاح التجاري بإشارة موجبة وهي تتطابق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، مما يعني أنه كلما ارتفع مؤشر الانفتاح التجاري سوف يرتفع معدل النمو الاقتصادي الجزائري؛ وهذا مما يعكس صحة الفرضية الثالثة.

وكذلك أن $prob=0.0000$ ، أقل من 0.10 يعني معلمة الانفتاح التجاري لها معنوية إحصائية، إذا توجد علاقة طردية توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، أي كلما ارتفع الانفتاح التجاري بوحدة واحدة سوف يرتفع النمو الاقتصادي في الجزائر بـ 23 وهو ما يعني أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يرتبط في المدى البعيد بالتغيرات التي تحدث في الانفتاح التجاري.

كما يلاحظ أيضا أن قيمة معامل التحديد $R^2=0.3696$ وهذا يشير إلى أن المتغير التابع معدل النمو الاقتصادي التجاري مفسر بنسبة 36.96% للتغيرات التي تحدث في المتغير التابع معدل النمو الاقتصادي.

ثانياً: التفسير القياسي لنموذج ARDL.

يقوم التفسير القياسي على عدة اختبارات كما يلي:

1. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال (LM Test).

الجدول رقم (4-8): اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال (LM Test).

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.209699	Prob. F(2,22)	0.3174
Obs*R-squared	2.873230	Prob. Chi-Square(2)	0.2377

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews.10

بما أن: Prob. F-statistic عالية جدا أكبر من 0.05 فإننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل أي عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين بواقي النموذج.

2. اختبار وجود تجانس بين التباين Breusch-Pagan-Godfrey Test

الجدول رقم (4-9): نتائج تقدير اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.750753	Prob. F(4,24)	0.1718
Obs*R-squared	6.550569	Prob. Chi-Square(4)	0.1616
Scaled explained SS	7.446303	Prob. Chi-Square(4)	0.1141

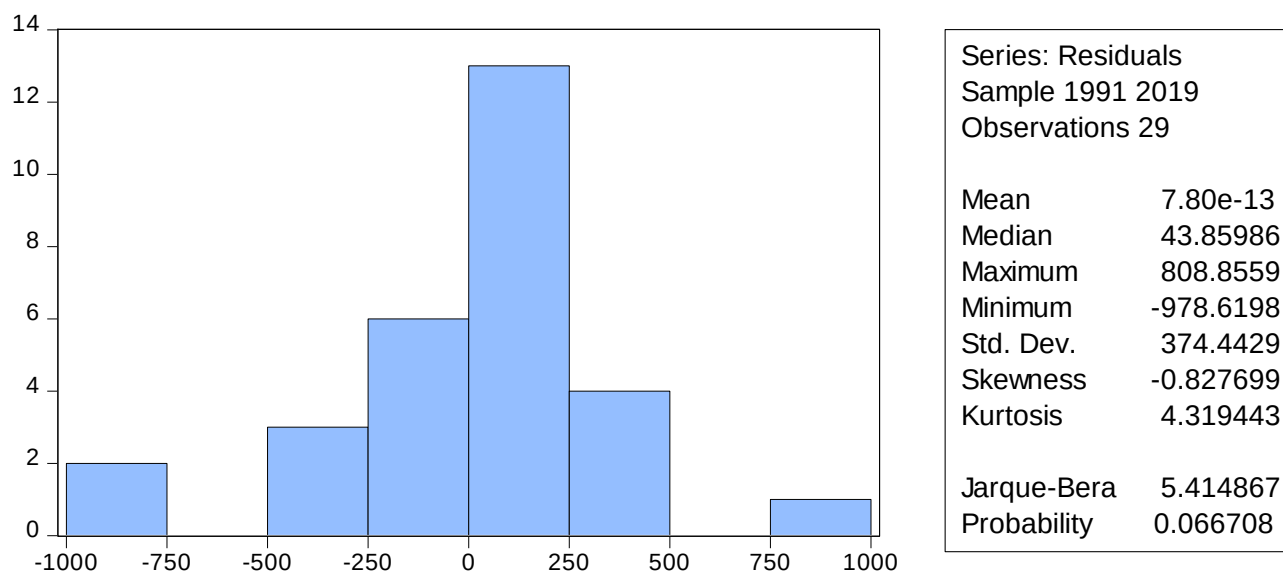
المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews.10

نلاحظ من خلال الجدول أن Prob. F(2,27) وهي أكبر من 0.05 فإننا نرفض الفرض البديل H_1 ونقبل فرض العدم وهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التجانس أي أن البواقي لها نفس التباين.

3. اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر Jarque-Bera: بالاستعانة ببرنامج EViews.10

نحصل على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي هذا النموذج المقدر كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-4): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر



المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews.10

نلاحظ من خلال الشكل اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر Jarque-Bera أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera (Prob = 0.813993) أكبر من 0.05 (5%) إذا: فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

بما أن نموذج الانحدار البسيط المعالج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL مقبول من الناحية الاقتصادية، أي يتوافق مع النظرية الاقتصادية من خلال الإشارة الموجبة لمعلمة المتغير المستقل، والتي تدل على وجود علاقة طردية بين درجة الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر، ومقبول من الناحية الإحصائية من خلال اختبار T ستودنت لمعنوية المعلمة ومن خلال اختبار فيشر، الذي يستخدم في إثبات مدى معنوية النموذج ككل، وكذلك لاحظنا أن النموذج خال من المشاكل القياسية من خلال الارتباط الذاتي للبواقي، اختبار عدم ثبات التباين واختبار التوزيع الطبيعي، وبالتالي فإن هذا النموذج جيد لتفسير تأثير درجة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل.

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل دراسة العلاقة الموجودة بين سياسة الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلا الفترة 1989-2019، فبالاعتماد على الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية، حيث أظهرت الدراسة وجود متجه متزامن مما يعني وجود علاقة طويلة المدى بين مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي، مما يسمح باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL، كوسيلة لتكييف سلوك المتغير في الأجل القصير مع سلوكه في الأجل الطويل، حيث وجدنا أن معامل تصحيح الخطأ والذي يمثل قوة الرجوع نحو التوازن في الأجل الطويل معاملا معنويا وسالبا.

وعموما أظهرت النتائج توافقا مع افتراضات النظرية الاقتصادية والدارسات السابقة، حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر موجب ومعنوي لسياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989-2019.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تناولت هذه الدراسة؛ أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية، دراسة حالة الجزائر . ففي ظل التطورات الاقتصادية العالمية التي نعيشها، نجد أن سياسة الانفتاح التجاري تحظى باهتمام كبير، من قبل المفكرين الاقتصاديين، وحكومات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث حدث تعزيز وتقوية سياسة الانفتاح التجاري فيما بين الدول وكذا توحيد هذه السياسات على المستوى العالمي، وخاصة في منتصف العقد الأخير من القرن الماضي، بعد ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، حيث اكتملت الأضلاع الثلاثة للنظام الاقتصادي العالمي، إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأصبحت سياسة الانفتاح التجاري ضرورة حتمية لاقتصاديات الدول النامية التي تسعى لمسايرة الاندماج في الاقتصاد العالمي، فعملت على تحرير التجارة الخارجية وفتح المجال أمام المنافسة الحرة وميكانيزمات السوق.

توصلت معظم الدراسات التطبيقية وأثبتت أن تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية؛ ولكن لا ننسى لكل دولة خصوصياتها الاقتصادية وبالتالي لا بد من مراعاة درجة الانفتاح التجاري، وخاصة فيما يتعلق بحماية الصناعات الناشئة، فمن الدول النامية التي جنت ثمارها وحققَت معدلات نمو مرتفعة، وبدأت تحذو حذو الدول المتقدمة، وخصوصا تلك الدول التي انضمت في تكتلات تجارية قوية، ومنها تجربة النمرور الآسيوية، وعلى عكس النقيض من الدول النامية التي أغرق كاهلها الأزمات الاقتصادية، والديون الخارجية بسبب البرامج والإصلاحات الهيكلية لاقتصادياتها المفروضة من المؤسسات والهيئات الدولية، مما أدى إلى استمرار واتساع الفجوة بين الاقتصاديات النامية والاقتصاديات المتقدمة.

أما بالنسبة للجزائر فقد قامت بالعديد من الإصلاحات الهيكلية التي مست الاقتصاد الوطني، وذلك بغرض تحسين معدل نموها الاقتصادي، وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي، فكان على الجزائر سوى السعي نحو التعامل مع هذه المؤسسات الدولية والرضوخ لشروطها حتميا وليس اختياريا منها، وذلك نظرا للأحداث والآثار البالغة التي شهدتها العالم في أواخر الثمانينات، من خلال الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986 وما انجر عنها من انخفاض لأسعار النفط، وانخفاض عائدات الجزائر من العملة الصعبة، كما قامت بإصلاح قطاع التجارة الخارجية، وبذلك تم التخلي عن احتكار الدول للقطاع الاقتصادي وانتهاج اقتصاد السوق كخيار إستراتيجي نتيجة للظروف المحلية، وكذا شروط كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وبذلك تم تحرير قطاع التجارة الخارجية بشكل تدريجي مع بداية تسعينيات القرن الماضي، وتم إصدار العديد من المراسيم والقوانين والتي تجسد تحرير التجارة الخارجية، والذي تم تحريره بشكل تام بداية من سنة 1994، وبذلك تم تخفيض الحواجز الجمركية والتخلي على نظام الحصص، وإنشاء العديد من الهيئات بغرض تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وإبرام اتفاقيات الشراكة، والسعي نحو الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. بعد تناولنا لهذا الموضوع فإنه تم التوصل إلى النتائج التالية:

أولاً: نتائج اختبار الفرضيات

تم استخلاص النتائج التالية فيما يخص الفرضيات المطروحة سابقاً:

✓ عملت معظم الدول النامية على السعي للاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال التوجه نحو تبني سياسة الانفتاح التجاري، حيث حققت بعض الدول النامية نجاحاً في السوق العالمية وتحسين مزاياها النسبية والتنافسية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وخاصة دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية التي اعتمدت إستراتيجية التوجه التصديري، وجنت ثمارها، وهناك من الدول النامية التي أخفقت في ذلك وبصفة خاصة جل الدول الإفريقية ودول الشرق الأوسط، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى، ولكن بشروط تتعلق أو تتوقف بالدرجة الأولى على القاعدة الإنتاجية للبلد، وعلى أداء الصادرات وطبيعة السلع المصدرة؛

✓ من خلال ما تم دراسته حول واقع سياسة الانفتاح التجاري بداية من أواخر الثمانينات من القرن العشرين وحتى العقد الثاني من القرن الحالي، يتضح لنا أن الجزائر قامت بسن عدة تشريعات وقوانين، وسطّرت العديد من البرامج التنموية رغبة منها لزيادة معدل النمو الاقتصادي، وسعيها منها لمسايرة الاندماج الإيجابي في منظومة الاقتصاد العالمي، مازالت تعاني من أحادية التصدير ومشكل التبعية للريع النفطي، ورغم قيامها بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، إلا أنها لم تعد كفيلاً بوضع الاقتصاد الجزائري في المسار الصحيح وخاصة في ظل المنافسة التجارية الدولية الشرسة، وعدم وجود قاعدة إنتاجية وصناعية متينة؛ وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية؛

✓ أفرزت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سياسة الانفتاح التجاري ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1989-2019، وذلك يعني أن سياسة الانفتاح التجاري لها تأثير طويل الأجل على معدل النمو الاقتصادي؛ أي أنه كلما ارتفع مؤشر الانفتاح التجاري ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي يرتفع معدل النمو الاقتصادي؛ وهذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الثالثة.

ثانياً: النتائج المستخلصة من الدراسة

ويمكن إيجازها وتقسيمها إلى نتائج عامة ونتائج خاصة كما يلي:

أ- نتائج عامة: وتتمثل في:

1- سياسة الانفتاح التجاري في الدول النامية يكتنفها الكثير من الصعوبات والمشاكل، وذلك لأن أغلب منتجات الدول النامية لا تزال غير قادرة على منافسة منتجات الدول الصناعية المتقدمة سواء من حيث جودة الإنتاج أو انخفاض الأسعار، وبالتالي على الدول النامية أن تنتهج سياسة تجارية تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية فيها وأن لا تكون متطرفة نحو التقييد أو مطلقة في التحرير، وإنما تكون وسطاً لتخدم مصالحها وتطلعات شعوبها المستقبلية؛

2- تتجه دول العالم في إطار التحول إلى إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير إلى زيادة المناطق الحرة وخاصة المناطق الحرة الصناعية، حيث تزايدت أعداد المناطق الحرة الصناعية زيادة كبيرة في مختلف أنحاء العالم وخاصة في الدول النامية، فهناك دول جنت ثمارها ضمن هذه التكتلات كتجربة دول جنوب شرق آسيا، ومن الدول التي أخذت تحذو حذوها ولكن دون جدوى، كتجربة الاتحاد المغربي، والدول العربية والسبب يرجع للخلافات السياسية دون مراعاة الظروف الاقتصادية لكل بلد؛

3- إن منظمة التجارة العالمية حذت حذو الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية وواصلت في المفاوضات الغير متكافئة بين الدول النامية والدول المتقدمة التي كانت تصب لصالح هذه الأخيرة، وقصورها في حل الكثير من المشاكل وخاصة مشاكل السلع الزراعية التي تتمتع فيها العديد من الدول النامية بقدرة تنافسية، على غرار السلع الصناعية في الدول المتقدمة؛

4- إن سياسة الانفتاح التجاري لا يمكن أن تكون صالحة لكل الدول النامية، أي بمستويات متساوية، كما لا يمكن الجزم بوجود آثار إيجابية للانفتاح على النمو الاقتصادي في كل الدول النامية، فهناك من الدول النامية أدى تحرير تجارتها الخارجية إلى إغراق أسواقها بالسلع والخدمات الأجنبية ذات الجودة والسعر المنخفض مما أدى إلى تراجع الإنتاج المحلي وعدم القدرة على المنافسة؛

5- إن الدول النامية التي تحظى بقطاع مالي ومصرفي متحرر ومتطور، وذات قاعدة اقتصادية متينة في الغالب هي تلك الدول التي استفادت من الاستثمارات وحققت أداء ونمو اقتصاديا أفضل.

ب- نتائج خاصة: وتتمثل في:

1- مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر يقاس من خلال درجة انفتاح تجارتها على العالم الخارجي، حيث كان هذا الانفتاح على مرحلتين، انفتاح تدريجي منذ 1990 حتى 1994، ثم انفتاح تام منذ 1994، لكن هذا الانفتاح لم يجني ثماره كما كان متوقعا بسبب التركيز على قطاع واحد وعم التنويع بالنسبة للصادرات؛

2- سعت الحكومة الجزائرية إلى توجيه الاقتصاد نحو التصدير، تماشيا مع سياسة الانفتاح التجاري، وتم تسطير وإطلاق العديد من البرامج التنموية الضخمة، بهدف تعزيز معدلات النمو الاقتصادي إلا أن هناك انعكاسات وخيمة على الاقتصاد الجزائري وتتمثل أساسا في انكماش القطاع الصناعي؛

3- أن طبيعة الأهداف الرئيسية التي حددت للبرامج التنموية تجعل من الصعب تحقيقها، إذ أن تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وتخفيف نسبة البطالة والفقر يتطلب من الحكومة إتباع إستراتيجية واضحة و طويلة الأجل؛

4- بالرغم من سن العديد من التشريعات والقوانين من أجل جلب الاستثمار، بقي هناك تدهور في المناخ الاستثماري خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر وقاعدة 50/49، التي تعرقل المستثمر الأجنبي كثيرا؛

- 5- من خلال تحليل الأداء التجاري تبين أن الميزان التجاري الجزائري، كان متذبذبا خلال فترة الدراسة 1989- 2019، والسبب الرئيسي يرجع للصدمات البترولية، وهذا دلالة على أن الاقتصاد الجزائري ذو هشاشة كبيرة أمام التقلبات الخارجية في أسعار البترول، خاصة وأن الصادرات الجزائرية تفوق 95 بالمائة من المحروقات؛
- 6- إن سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر لم تكن مدروسة بالشكل الذي تسعى فيه الجزائر إلى تحقيق الأهداف المرجوة من ذلك، وخلقت في العديد من المشاكل كإغراق السوق الجزائرية ببعض المنتجات الأجنبية المصنعة -خاصة الصينية منها-، مما أدى إلى الأضرار الجسيمة في بعض الصناعات المحلية الناشئة؛
- 7- يتوقف معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بالدرجة الأولى على ارتفاع الصادرات النفطية، الناتجة عن ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية؛
- 8- في ظل سياسة الانفتاح التجاري التي تبنتها الجزائر، وفي إطار توقيع وانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة سنة 2009، وكذلك اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ منذ سبتمبر 2005، لم يقوى الاقتصاد الجزائري بدوره على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية، حيث تراجع حجم إنتاجه عموما وانخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي؛
- 9- توصلت نتائج الدراسة القياسية على أن أثر الانفتاح التجاري في المدى القريب على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر طردي ومعنوي؛
- 10- أن مؤشر الانفتاح التجاري في التأخيرات الزمنية للأجل القريب معنوية إحصائيا، وهذا ما يفسر بأن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يتأثر بالانفتاح التجاري على المدى البعيد ويتأثر بشكل مباشر بالتقلبات الظرفية لمؤشر الانفتاح التجاري؛

ثالثا: مقترحات الدراسة

- يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات التي لعل وعسى أن تنفع إذا أخذ بها كما يلي:
- ☞ سياسة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي تؤدي إلى نقل التكنولوجيا الحديثة وإعادة هيكلة البنية التحتية للدول النامية واستيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا، لذا يتعين على كل دولة أن تتبين هذه الفرص وتوجه جهودها لتحقيق مصالحها في أقرب الآجال؛
 - ☞ على الدول النامية إجراء إصلاحات اقتصادية حقيقية والعمل على توفر الاستقرار السياسي والأمني لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة منها لتوفير العملة الصعبة؛
 - ☞ إن النظام التجاري العالمي الذي تتبناه المنظمة العالمية للتجارة، يستوجب على الوفد الجزائري المفاوضات في إطار السعي للانضمام أن يواصل العمل على بحث ومراجعة ودراسة آثار الانضمام على قطاعات الاقتصاد الجزائري بشكل جدي وموضوعي وتكون السلع المنتجة محليا قادرة على منافسة السلع المستوردة سواء في السوق المحلي أو في الأسواق الخارجية؛

على السلطات الجزائرية التعامل مع مختلف التحديات بوعي وإدراك، وتحاول أن تتجنب كل ما يتعارض مع مصالحها، خاصة ما يفرض عليها من الأطراف الفاعلة في الساحة الاقتصادية الدولية؛

إمكانية الجزائر الحد من الآثار السلبية وتعزيز الاستفادة من الفرص المتاحة في إطار الشراكة الدولية، سواء مع الاتحاد الأوروبي، أو في ظل المنظمة العالمية للتجارة، مرهون بالقدرة على إحداث الإصلاح الاقتصادي المطلوب ومعالجة الفساد المالي في المؤسسات العامة، هذا الفساد الذي ألقى بآثار وخيمة وكاد أن يجزّ بالاققتصاد الجزائري إلى الهاوية.

لابد من ضرورة إعادة تفعيل الاقتصاد الوطني بما يسمح لمواجهة تحديات المنافسة الشرسة من قبل المؤسسات الأجنبية، وتوجيهه بالتدريج لما يسمح للمؤسسات الجزائرية بالتكيف والتأقلم مع الظروف التنافسية والاقتصادية الجديدة، إضافة إلى الاستمرارية والمتابعة والتقييم المتواصل من أجل تدارك الثغرات والإختلالات الهيكلية في كل مرة؛

وفي الأخير نقترح بإتباع سياسة الانفتاح التجاري بشكل متوازن، بحيث لا يتم الاعتماد فقط على الربيع البترولي بالنسبة للصادرات، بل يجب العمل على عصرنه وهيكله المؤسسات الاقتصادية، وتنويع الصادرات لزيادة القدرة التنافسية الحقيقية بينها وبين نظيراتها في الأسواق الدولية، وكذا العمل على تحسين المناخ الاقتصادي، لجلب الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا الحديثة.

دعم وتشجيع التعاون فيما يخص مشروع التكتل الاقتصادي المغربي والعربي بآتم معنى الكلمة.

رابعاً: آفاق الدراسة

عند هذا الحد من الدراسة وبناء على النتائج السابقة الذكر وما تم تقديمه من مقترحات نقوم بطرح بعض الموضوعات التي لم يتم معالجتها والتي نراها تصلح أن تكون مواضيع لإشكاليات بحث في المستقبل:

- أثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي الجزائري بعد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.
- تحليل تدفقات التجارة الخارجية الجزائرية لأهم الدول الإفريقية باستخدام نموذج الجاذبية.
- اقتصاديات الدول النامية ودورها في الاقتصاد العالمي من خلال مناطق التجارة الحرة.
- ❖ نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ومعالجته، سائلين المولى عز وجل التوفيق والنجاح.

تمت بحمد الله

المراجع

❖ قائمة المراجع باللغة العربية:

أولاً: قائمة الكتب

1. السيد عبد المولي، الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية، مصر، بدون دار النشر، 2002.
2. أحمد جامع، اتفاقات التجارة العالمية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، مصر، 2001.
3. إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها، بيروت، بدون دار النشر، 1995.
4. الرحمان زكي إبراهيم، مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
5. تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
6. توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم نخالة وآخرون، الاقتصاد، إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مطابع الشمس، عمان، 2001.
7. جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، دار النشر مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
8. حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2006.
9. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الفكر، ط1، عمان، 1992.
10. خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
11. خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج، عمان، الأردن، 2006.
12. رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000.
13. رانيا محمود عبد العزيز، تحرير التجارة الدولية وفق اتفاقية الجات في مجال الخدمات، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
14. زايري بلقاسم، إقتصاديات التجارة الدولية، نماذج نظرية وتمارين، دار الأديب للنشر والتوزيع، وهران، الطبعة الأولى، 2006.
15. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004.
16. سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية والجات 94، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1997.
17. سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، ط2، القاهرة، 1993، ص. 80.
18. سعداوي سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، آفاق ومعوقات الانضمام، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.

19. سمير شاقورة، تحرير التجارة الخارجية وأثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2012.
20. سكيمة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.
21. سالفاتور دومينيك، الإحصاء والاقتصاد القياسي، ترجمة سعدية حافظ منتصر، مراجعة عبد العظيم أنيس، السودان، الخرطوم، دار عزة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001.
22. سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين التنظيم والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، ط2، القاهرة، 1993.
23. شرابي عبد العزيز، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
24. عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي، مدخل حديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012.
25. عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
26. عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، 2000.
27. علي مكيد، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.
28. عائشة بن عطا الله، الصادرات والنمو الاقتصادي، قراءة في التطور النظري والإحصائي واستراتيجيات التنمية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2020.
29. عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007.
30. عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1998.
31. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.
32. عبد الهادي عبد القادر سويقي، التجارة الخارجية، مصر، بدون ذكر دار النشر، 2008.
33. عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2009.
34. عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2004.
35. عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
36. عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

37. عبد الناصر نزال لبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، ط1، دار الصفاء، عمان، 1999.
38. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
39. عبد الرزاق شرجي، الاقتصاد القياسي التطبيقي، بدون ذكر دار النشر، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الجامعة اللبنانية، 1993.
40. عبد القادر محمد عبد القادر عطية: الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر ، 2005.
41. علاء عواد، القياس الاقتصادي، الدوحة - قطر، مطابع دار الشروق، الطبعة الثانية، 1998.
42. فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985.
43. كامل بكري، الاقتصاد الدولي - التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
44. كمال علاوي، كاظم الفتلاوي، حسين لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي، النظرية والتحليل، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان 2014.
45. محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000.
46. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
47. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مصر، مؤسسة الشهاب الجامعة، 1996 محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مصر، مؤسسة الشهاب الجامعة، 1996.
48. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
49. مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، 2008.
50. سمير شاقورة، تحرير التجارة الخارجية وأثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2012.
51. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.

52. محاضرات الأستاذ دمدوم كمال حول الاقتصاد الدولي - التجارة الدولية- كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 2013/2014.
53. محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
54. محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993.
55. محمد محروسي إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992.
56. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999.
57. ميشيل ب. تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2009.
58. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية، 2001.
59. مرسي السيد حجازي، منظمة التجارة العالمية، عرض تحليلي تاريخي، لبنان وOMC، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، 2001.
60. مصطفى سلامة، قواعد الجات، الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، القاهرة، 1997.
61. محمد محمد علي إبراهيم، الجات"الأثار الاقتصادية لإتفاقية الجات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
62. مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
63. نعمة الله نجيب إبراهيم: مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002.
64. ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية، الجزائر، 2003.
65. ناجي تواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001.
66. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
67. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2013.
68. هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي، عمان، الأردن، دار إثراء للنشر والتوزيع، ط1، 2010.
69. هاري كلجيان ووالاس، مقدمة في الاقتصاد القياسي، المبادئ والتطبيقات، دار النشر العلمي والمطابع، الرياض، السعودية.
70. وليد إسماعيل السيفو وفصيل مفتاح شلوف وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، عمان، 2006.

71. وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلأوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- ثانياً: قائمة الدوريات والنشريات والتقارير
72. اسماعيل دحماني، أثر الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، دراسة العلاقة السببية حالة الجزائر، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 21، 2013.
73. انتصار مفتاح عبد الله الغويل، أثر انفتاح الاقتصاد على الاقتصاد الليبي، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد التاسع، العدد الأول، 2018.
74. أحمد علي الحوتة، العلاقة بين درجة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي: حالة ليبيا، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، المجلدان 31-32، سنة 2012/2013.
75. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2000.
76. الجريدة الرسمية ، العدد 31 لسنة 2005 ، المتعلقة بالمرسوم الرئاسي رقم 05-159 الموافق 27 أبريل 2005. الجريدة الرسمية رقم 16 لسنة 1990.
77. اتحاد كتاب العرب، الجات، مجلة الفكر السياسي، دمشق، 1998.
78. حليلة بومعزة، دراسة تحليلية لواقع الصادرات خارج المحروقات للفترة الممتدة بين 2000-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18، جامعة المسيلة.
79. حسن ميادة داود، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الأردن ، رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2016.
80. حسين عباس حسين الشمري وكريم عبيس حسان، تحرير التجارة الخارجية ولآثارها على اقتصاديات الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة، بحث في جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، 2018.
81. خالد محمد السواعي، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن ، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 02، العدد 1، 2015.
82. خالد لفي نايف وهناء محمد الحنيطي، اختبار فرضية كالدور للنمو في الاقتصاد الاردني، المجلد 05، العدد 01، 2017.
83. دليلة طالب، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، 1980-2013، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 03، العدد 2، 2016.
84. دمدوم كمال، محاضرات في الاقتصاد الدولي - التجارة الدولية- كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2013/2014.

85. دحماني محمد أدريوش، الاقتصاد القياسي، سلسلة محاضرات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، 2013/2012.
86. رحمانى العربي، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 08، 2018.
87. زدون جمال، وآخرون، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2014 مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 02، جوان 2019.
88. سعد صالح عيسى، وعطية محمد إسماعيل، قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2016) باستخدام أنموذج ARDL، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 43، 2018.
89. تقرير التنمية الصناعية لسنة 2016، ولمزيد من المعلومات حول كافة الاقتصاديات حسب المنطقة، مستوى الدخل، البلدان الأقل تطورا والاقتصاد الأكثر نموا في كل إقليم، راجع نفس التقرير ملحق ب 1 .
90. قودة كوثر سعاد، وآيات الله مولحسان، آثار الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000-2015، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي 32، 2017.
91. قوري يحيى عبد الله، الاقتصاد القياسي، محاضرات وتمارين محلولة، مطبوعة موجهة لطلبة الليسانس تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2018/2017.
92. عزيزة بن سمينه، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.
93. علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، العدد 07، 2010.
94. عبد الرحمان اليوسف، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، بدون ذكر السنة.
95. عابد بشيكر، دراسة تحليلية تقييمية لبرنامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، متوفرة على موقع asjp، المجلد 13، العدد الثاني.
96. زدون جمال، بن ديمة نسرين، وبن جدو عائشة، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2014، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 02، جوان 2019.

97. فاطمة الزهراء مغبر ونسيمة لعرج مجاهد، واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل التكامل الاقتصادي الإقليمي المغربي، مجلة المالية والأسواق، العدد الثالث، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغام، سبتمبر ، 2015.
98. محمد، قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، مجلة الباحث، العدد 01، 2002.
99. علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، لم يذكر فيها السنة.
100. رؤية استشرافية لأثر منظمة التجارة العالمية على أداء المنشآت الصغيرة في الوطن العربي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، العدد 02، 2003.
101. صالح صالح، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد الأول، السداسي الأول، 1999.
102. صالح صالح، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد الأول، 2000.
103. عبد الحكيم جمعة، تطور النظام التجاري العالمي، الجات ومنظمة التجارة العالمية وأثره على بعض القطاعات الاقتصادية بمصر، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، مصر، العدد الأول، 2007.
104. محمد إبراهيم منصور، النظام التجاري العالمي والقيود المفروضة على صادرات دول التعاون الخليجي، المعهد العربي للدراسات الدولية، العدد الأول، 1994.
105. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2000، القاهرة، 2001.
106. مجلة صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1995.
107. مجلة صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1996.
108. مجلة صندوق النقد الدولي، العدد 26، 1997.
109. مجلة صندوق النقد الدولي، العدد 27، سبتمبر 1998.

110. على عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف شومان: تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ardl مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 34، المجلد التاسع، جامعة بغداد، 2013.
111. عابد بن عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح ، للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر العدد 32، 2007.
112. فيصل بهلولي، التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة.
113. قودة كوثر سعاد، وآيات الله مولحسان، آثار الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000-2015، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي 32، 2017.
114. نور الدين بوكروح، النظام التجاري المتعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر إلى OMC، مجلة الفكر البرلماني، العدد الرابع، أكتوبر 2003.
- ثالثا: المؤتمرات والملتقيات والندوات
115. أنيسة عثمانى ، لامية بوحسان، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2004، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11 و 12 مارس 2013.
116. ربيع قرين وشراف عقون، إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاوض وعوامل الحذر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، المركز الجامعي بميلة، 2017.
117. طارق يوسف، دور العمالة المهاجرة في التكامل الاقتصادي العربي، بحث مقدم ضمن ندوة تحت عنوان التكامل الاقتصادي العربي، التحديات والآفاق، تحرير سعود البريكان، علي البلبل، إبراهيم الكراسية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات، الإمارات، الإدارات الاقتصادية 23/24 أبريل 2005.
118. محمد لحسن علاوي، وكريم بوروشة، تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، جوان 2016.
119. عبد الرحمان تومي، الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورو متوسطية، دراسات اقتصادية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 10، 2008.

120. مجدي الشورجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27 / 28. نوفمبر 2007.
- رابعاً: قائمة الرسائل والأطروحات
121. إسماعيل دحماني، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي؛ دراسة تحليلية قياسية مقارنة بين بعض دول جنوب حوض المتوسط في ظل اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية 1995-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014/2015.
122. أسماء سي علي، انعكاسات اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية، آفاق ما بعد 2017، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2016/2017.
123. آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2011.
124. الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية، حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.
125. بورداش شهرزاد، أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2016/2017.
126. جبر سلامة القريناوي، قدرة قطاع الصناعات الغذائية على إحلال الواردات دراسة حالة قطاع غزة، مذكرة ماجستير، قسم إدارة الأعمال بكلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2006.
127. جهاد حجير، المنظمة العالمية للتجارة الآفاق والتحديات التي تواجه دول المغرب العربي في ظل النظام الجديد للتجارة العالمية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.
128. حسن ميادة داود، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2016.
129. حمودي حاج صحراوي، قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية باستعمال النماذج القياسية الاقتصادية دراسة ميدانية لبعض المؤسسات العمومية الاقتصادية"، رسالة دكتوراه دولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007.

- 130.** حماني رشيد، دور البنك الدولي في تمويل التنمية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.
- 131.** ذهبية لطرش، اتفاقيات التجارة في السلع وآثارها المتوقعة على المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2004.
- 132.** رشاش عباسية، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على دول الإتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا "UEMOA"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2007/2006.
- 133.** زايري بلقاسم، الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، أطروحة الدكتوراه، جامعة وهران، 2004/2003.
- 134.** زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، لم يوجد اسم الجامعة، 2006.
- 135.** صورية مساني، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2012/2011.
- 136.** صدر الدين صواليلي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر - الجزائر، 2006.
- 137.** شعبان قصابي، دراسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمي وتأثيره على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2020/2019.
- 138.** شعبان قصابي، نمذجة قياسية على الإنفاق الحكومي في الجزائر والتنبؤ به خلال الفترة 1990-2011، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014.
- 139.** عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول - دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011-2010.
- 140.** عبد الله موساوي، مكانة التجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية عرض حالة الجزائر خلال الفترة: 1989 - 1999، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

141. عامر عبد اللطيف، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011.
142. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.
143. غزة فؤاد نصر إسماعيل، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2005/2004.
144. قريز مسعود، التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
145. كمال بن موسى، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
146. مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
147. محمد حشماوي، الاتجاهات الجديدة في التجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
148. محمد حشماوي، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينيات، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1993.
149. نورة سداوي، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية للفترة 1980-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، 2019/2018.
150. وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 2019/2018.

❖ قائمة المراجع باللغات الأجنبية

1. Maurice Bye, *Relation Économique Internationale*, Dalloz, Paris, 1971.
2. Sébastian Edwards, *openness, Trade libéralisation and growth Developing contries*, journal of economic littérature, London, 1993.
3. Moazzem Hossain, Rajat Kathuria, *Lyanatul Islam, south Asian economic development*, second edition, Taylor & Francis e -Library, 2010.

4. Judith Myrle Dean, Seema Desai, James Riedel, *trade policy reform in developing countries since 1985: areview of the evidence*, World Bank Publications, Washington, 1994.
5. Boris Pleskovi, Nicholas Stern, *annual world bank conference on development economics 2003: The new reform agenda*, World Bank Publications, 2003.
6. Josette Peyrard, *Gestion Financière Internationale*, 4^{ème} édition, ed- Vuibert, Paris 1999.
7. Paul Krugman, Maurice Obstfeld, *économie internationale*, deBoeck université, 8^{ème} édition, Belgique, 2008.
8. Sachs Jeffrey and Andrew Warner, "Economic Reform and the Process of Global Integration". *Brookings Papers on Economic Activity 1*: Washington, Brookings Institution, 1995.
9. René Sandretto, *Le Commerce International*, Armand Colin, Paris, 1989.
10. Michel Ranelli, *L'organisation Mondiale du Commerce*, Sixième édition, La découverte, Paris, 2002.
11. OMC 1998, *Rapport annuel 1998*.
12. Paul .A. Krugman et Maurice Obsefeld, *Économie Internationale-traduit par : Achille hannequart et fabienne Le loup* , 2emeédition, Deboeck, France 1996.
13. Messaoud Boudhiaf, Jean-Marc Siroên, *Ouverture et développement économique*, Economica, Paris, 2001.
14. 1 Jean Lios Combes, Patrick Guillaumont, et autres, *Ouverture sur l'exterieur et instabilités des taux de croissance*, CERDI, CNRS et Université d'Auvergne, 16 décembre 1999.
15. Skipton, C. D. (2003, April). *measuing trade openness. 1980-1999*.
16. Greenes, William, " *Econométrie* ", Pearson, Paris, 5eme edition, 2005.
17. Bourbonnais, Régis, *Econométrie*", Dunod, Paris, 5 eme édition, 2004.
18. Sandrine Lardic.Valérie Mignon, *économie des séries temporelles macroéconomiques et financières*, economica, paris, 2002.
19. Régis BOURBONNAIS, *Econométrie*, édition DUNOD, Paris, 2002.
20. BOX, G. E. P. JENKINS G.M. *Time Series Analysis: Forecasting and Control*. Holden-Day, San Francisco, second edn, 1976.
21. HURLIN. *économie appliquée des séries temporelles* , université de Paris, Duphine, 2003.
22. Fuller W.A., " *Estimation and hypothesis testing for non stationary time series*, Ph. D. Thesis, Iowa State University, Ames, 1976.
23. Dickey D.A. & Fuller W.A., " *Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series With a Unit Root*", *Journal of the American Statistical Association*, Vol. 74, N°366, 1979

24. Dickey D.A. & Fuller W.A. Likelihood Ratio Tests for autoregressive time series with a unit root, *Econometrica*, Vol 49, 1981
25. Schwarz, G., "Estimating the Dimension of a Model," *Annals of Statistics*, 6, 1978.
26. Akaike H., "A New Look at the Statistical Model Identification, *IEEE Transaction on Automatic control*", AC-19, 1974.
27. Phillips Peter C. B., & Perron Pierre, "Testing for a Unit Root in Time Series Regression" *Biometrika*, Vol. 75, N°2, Jun 1988.
28. GRANGER, C. W. "Some Properties of Time Series Data and their Use in Econometric Model Specification" *Journal of Econometrics*, 16, 1981.
29. GRANGER, C. W. "Cointegrating Variables and Error Correcting Models", Discussion Paper, N°. 83-13, UCSD, San Diego 1983.
30. GRANGER, C. W. & WEISS A.: "Time Series Analysis of Error Correction Models" in *Studies in Economic Time Series and Multivariate Statistics*, ed. by S. Karlin, T. Amemiya, and L. Goodman. Academic Press, New-York. 1983.
31. ENGLE, R. F. GRANGER C. W. Cointegration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing " *Econometrica*, 1987.
32. MUHAMMAD AFZAL et al, OPENNESS, INFLATION AND GROWTH RELATIONSHIPS IN PAKISTAN An Application of ARDL Bounds Testing Approach, *Pakistan Economic and Social Review*, Vol :51, N 01, Summer 2013.
33. Dave Giles, *Econometrics Beat : Dave Giles' Blog*, ARDL Model- Part II – Bounds Tests, 2013.
34. Obben J. (1998). The Demand For Money in Brunei, I, Vol 02 , No12, PP109-121. *Asian Economic*.
35. Narayan P. (2005). The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. *Applied Economics*, Vol. 37, 1979-1990.
36. Rachid Bendib, *Économétrie, théorie et Applications*, Office Des Applications Universitaires, Alger, 2001.

❖ قائمة المواقع الإلكترونية:

1. www.imf.org International monetary fond الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي
2. www.worldbank.org الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي
3. www.unacted.com الموقع الرسمي للأنكتاد؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
4. www.col_Ly.com/doc/r1.doc آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي،
5. الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية

http://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min09_e/official_doc_e.htm

6. Centre National de l'informatique et des statistiques, « Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie, Période : 1963-2010 », MINISTERE DES FINANCE, DIRECTION GENERALE DES DOUANES, consulté le site :
7. http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Evolution%20du%20commerce%20ext%C3%A9rieurs%20de%20l'Alg%C3%A9rie%201963_2010.pdf ,
8. الصندوق الخاص بترقية الصادرات، <https://www.commerce.gov.dz/ar/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe>
9. الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين <http://www.exportateuralgerie.org/presentation-bienvenue>
10. الموسوعة العربية، الاكتفاء الذاتي، نقلا عن موقع الانترنت: http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_terme&id=469&m=1
11. www.algerie-inteface.com
12. www.mae-gov.dz

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الأشكال		
الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	الإنتاج والتصدير وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية	17
(2-1)	تطور دورة حياة المنتج	18
(1-2)	الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	87
(2-2)	نسبة صادرات أهم التكتلات الإقليمية في التجارة العالمية للسلع في الفترة 1999-2004	100
(3-2)	نسبة واردات أهم التكتلات الإقليمية في التجارة العالمية للسلع في الفترة 1999-2004	101
(1-3)	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1989-2018	135
(2-3)	تحليل التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1989-2018	136
(3-3)	تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة 1989-2018	137
(4-3)	تحليل التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 1989-2018	138
(5-3)	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1989-2018	140
(6-3)	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1989-2018	141
(7-3)	وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1989-2019	143
(8-3)	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1989-2019	144
(9-3)	معدلات تغطية الصادرات بالواردات خلال الفترة 1989-2019	145
(1-4)	الاقتصاد القياسي وعلاقته بالعلوم الأخرى	166
(2-4)	قبول أو رفض الفرضية	174
(3-4)	تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1989-2019	181
(4-4)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989-2019	182
(5-4)	علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989-2019	183
(6-4)	توصيف متغيرات الدراسة للفترة 1989-2019	190
(7-4)	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر في المدى القصير	197
قائمة الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	أنواع التكتلات الاقتصادية	95
(2-2)	نسبة صادرات وواردات أهم التكتلات الإقليمية في التجارة العالمية للسلع 1999-2004	100
(1-3)	تخفيضات الحقوق الجمركية	130

193	اختبارات الاستقرار باستخدام اختبار ADF عند مستوى معنوية 5%	(1-4)
194	تقدير معادلة النموذج في الأجل القصير	(2-4)
196	نتائج تقدير اختبار ثبات التباين	(3-4)
199	اختبار عدد التأخيرات	(4-4)
200	نتائج تقدير اختبار الحدود test Bound	(5-4)
201	نتائج تقدير نموذج ARDL	(6-4)
202	نتائج تقدير منهجية معامل تصحيح الخطأ	(7-4)
203	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستخدام (LM Test)	(8-4)
203	نتائج تقدير اختبار ثبات التباين	(9-4)

الملاحق

الملحق رقم 01: إحصائيات كل من إجمالي الصادرات، إجمالي الواردات، الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي، ومؤشر الانفتاح التجاري، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الوحدة بالمليون دولار

السنة	معدل النمو الاقتصادي	مؤشر الانفتاح التجاري	إجمالي الواردات	إجمالي الصادرات	معدل التغطية	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	الناتج المحلي الإجمالي
1989	4,400002	0,344030	9.470	9.570	101.06%	2 215,85	55.344
1990	0,800001	0,36679	9.684	11. 304	116.73%	2 408,69	62,05
1991	-1,200001	0,43401	7.681	12.101	157.54%	1 731,61	45,72
1992	1,800002	0,40361	8.406	10.837	128.92%	1 776,04	48,00
1993	-2,100001	0,3775	8.788	10. 091	114.83%	1 807,33	49,94
1994	-0,899997	0,4263	9.365	8.340	89.05%	1 507,87	42,54
1995	3,799995	0,48504	10. 761	10.240	95.16%	1 452,27	41,76
1996	4,099998	0,47698	9.098	13.375	147%	1 603,94	46,94
1997	1,100000	0,46979	8.687	13.889	159.88%	1 619,81	48,18
1998	5,100004	0,40784	9.403	10.213	108.80%	1 596,00	48,19
1999	3,200002	0,44686	9.164	12.522	136.64%	1 588,35	48,64
2000	3,800000	0,57076	9.173	22.031	240.17%	1 764,97	54,79
2001	3,000000	0,52805	9.940	19.132	192.47%	1 740,64	54,74
2002	5,600000	0,5415	12. 009	18.825	156.76%	1 781,84	56,76
2003	7,200000	0,52373	13.534	24.612	181.85%	2 103,41	67,86
2004	4,300000	0,57976	18.308	32.083	175.24%	2 609,95	85,32
2005	5,900000	0,64302	20.357	46.001	225.97%	3 113,10	103,20
2006	1,700000	0,65001	21.456	54.613	254.53%	3 478,65	117,03
2007	3,400000	0,65043	27.631	60.163	217.74%	3 950,52	134,98
2008	2,400000	0,69459	39.479	79.298	200.86%	4 923,63	171,00
2009	1,600000	0,6156	39.294	45.194	115.02%	3 883,26	137,21
2010	3,600000	0,60497	40.473	57.053	140.97%	4 480,80	161,21
2011	2,900000	0,60364	47.247	73.489	155.54%	5 455,85	200,02
2012	3,400000	0,58476	50.378	71.866	142.65%	5 592,26	209,06
2013	2,800000	0,57202	55.028	64.974	118.04%	5 499,58	209,76
2014	3,800000	0,56764	58.580	62.886	107.35%	5 493,03	213,08
2015	3,700000	0,518212	51702	35.219	68.12%	4 177,89	165,87
2016	3,200000	0,464548	46.727	29.943	64.08%	3 946,44	159,05
2017	1,300000	0,473790	45.953	34761	75.64%	4 044,28	167,60
2018	1,400000	0,487686	46.330	41.790	90.20%	4 114,72	178,30
2019	0,800000	0,449994	41.930	35.820	85.43%	3 948,34	172,78

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على الإحصائيات في المراجع التالية:

1. إحصائيات المركز الوطني للإعلام وإحصائيات الجمارك الجزائرية.

2. التقارير السنوية الخاصة ببنك الجزائر .

3. بيانات البنك الدولي WDI, Excel

4. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والديوان الوطني للإحصائيات.

- Centre National de l'informatique et des statistiques, « Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie, Période : 1963-2010 », MINISTERE DES FINANCE, DIRECTION GENERALE DES DOUANES, consulté le site

http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Evolution%20du%20commerce%20ext%C3%A9rieurs%20de%20l'Alg%C3%A9rie%201963_2010.pdf

-<http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

-Ministère des Finances, direction générale des douanes : Les réalisations des échanges extérieurs dl l'Algérie 1963 – 2011 ,Centre National de l'Informatique et des statistique, PDF.

الملحق رقم 02: التركيبة السلعية للصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة: 1989 – 2019

الوحدة بالمليون دولار

السنة		السلع الغذائية	الطاقة ومواد التشحيم	المواد الخام	المواد التنصف مصنعة	سلع المعدات الصناعية	سلع المعدات الزراعية	السلع الاستهلاكية غذائية	المجموع
1989	الصادرات	35	9057	-	67	225	49	20	9453
	الواردات	2623	536	20	2074	3311	93	551	9208
1990	الصادرات	50	10865	32	211	76	03	67	11304
	الواردات	2140	144	677	1806	3693	78	1146	9648
1991	الصادرات	55	11726	43	169	61	05	42	12101
	الواردات	1938	156	410	1861	2443	153	720	7681
1992	الصادرات	79	10387	32	226	66	02	44	10836
	الواردات	2092	120	612	1933	2445	51	1153	8406
1993	الصادرات	99	9612	26	287	17	0	50	10091
	الواردات	2177	125	595	2074	2567	55	1195	8788
1994	الصادرات	33	8053	23	198	9	2	22	8340
	الواردات	2816	56	619	2143	2428	33	1270	9365
1995	الصادرات	110	9731	41	274	18	5	61	10240
	الواردات	2753	118	789	2372	2937	41	1751	1760
1996	الصادرات	136	12494	44	496	46	03	156	13375
	الواردات	2601	110	498	1788	3022	41	1038	9098
1997	الصادرات	387	13378	40	387	23	1	23	13889
	الواردات	2544	132	499	1564	2833	21	1094	8687
1998	الصادرات	27	5598	45	254	9	7	16	10213
	الواردات	2533	126	540	1722	3120	43	1319	9403
1999	الصادرات	24	12084	41	281	47	25	16	12522
	الواردات	2307	154	469	1547	3219	72	1396	9164
2000	الصادرات	32	21419	44	465	47	11	13	22031
	الواردات	2415	129	428	1655	3068	85	1393	9173
2001	الصادرات	28	18484	37	504	45	22	12	19132
	الواردات	2395	139	478	1872	3435	155	1466	9940
2002	الصادرات	35	18091	51	551	50	20	27	18825
	الواردات	2740	145	562	2336	4423	148	1655	12009
2003	الصادرات	48	23939	50	509	30	1	35	24612
	الواردات	2687	114	689	2857	4955	129	2112	13534
2004	الصادرات	59	31302	90	571	47	0	14	32083
	الواردات	3597	173	784	3645	7139	173	2797	18308
2005	الصادرات	67	45094	134	651	36	0	19	46001
	الواردات	3587	212	751	4088	8452	160	3107	20357
2006	الصادرات	73	53429	195	828	44	1	43	54613
	الواردات	3800	244	843	4934	8528	96	3011	21456
2007	الصادرات	88	58831	169	993	46	0	35	60163
	الواردات	4954	324	1325	7105	10026	146	3751	27631

2008	الصادرات	119	77361	334	1384	67	1	32	79298
	الواردات	7813	594	1394	10014	13093	174	6397	39479
2009	الصادرات	113	44128	170	692	42	0	49	45194
	الواردات	5863	549	1200	10165	15139	233	6145	39294
2010	الصادرات	315	55527	94	1056	30	1	30	5753
	الواردات	6058	955	1409	10098	15776	341	5836	40473
2011	الصادرات	355	71427	161	1496	35	0	15	73489
	الواردات	9850	1164	1783	10685	16050	387	7328	47247
2012	الصادرات	315	69804	168	1527	32	01	19	71866
	الواردات	9022	4955	1839	10629	13404	330	9997	50376
2013	الصادرات	402	62960	109	1458	28	0	17	64974
	الواردات	9580	4385	1841	11310	16194	508	11210	55028
2014	الصادرات	323	60304	109	2121	16	2	11	62886
	الواردات	11005	2879	1891	12852	18961	658	10334	58580
2015	الصادرات	235	33250	106	1597	19	1	11	35219
	الواردات	9316	2376	1560	12034	17076	664	8676	51702
2016	الصادرات	327	28137	85	1321	54	0	19	29943
	الواردات	8224	1292	1559	11482	501	15394	8275	46727
2017	الصادرات	350	33202	73	845	78	0	20	34569
	الواردات	8069	1899	1456	10483	13368	585	13120	48980
2018	الصادرات	373	38338	92	2242	90	0.3	33	41168
	الواردات	8573			13872	13996	9756		46197

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على الإحصائيات الموجودة في المراجع الموثقة في الملحق رقم 01.

الملحق رقم 03: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة: 1989 - 2019

الوحدة بالمليون دولار

السنة	الاتحاد الأوروبي	دول منظمة التعاون والتنمية	دول أوروبية أخرى	دول أمريكا الجنوبية	دول آسيا	أقيانوسيا (دول المحيط الهادي)	الدول العربية	الدول المغاربية	الدول الإفريقية	المجموع
1989	الصادرات	5427	2268	1012	192	190	-	175	184	9453
	الواردات	4539	1427	1261	350	617	-	221	718	9208
1990	الصادرات	7595	2317	375	238	190	-	56	238	11304
	الواردات	5583	2531	411	274	607	-	78	153	9684
1991	الصادرات	8657	2593	214	286	108	-	33	192	12106
	الواردات	4663	2188	167	216	161	-	41	172	7680
1992	الصادرات	7890	1943	220	377	168	-	2	227	10838
	الواردات	5318	2118	102	180	352	-	98	217	8406
1993	الصادرات	6952	1931	246	520	235	-	15	167	10091
	الواردات	5118	2539	109	160	517	-	83	213	8788
1994	الصادرات	5734	1867	140	226	118	-	7	231	8340
	الواردات	5232	2772	157	216	558	-	125	257	9365
1995	الصادرات	6638	2521	325	294	195	-	18	226	10240
	الواردات	6394	2785	271	368	576	-	133	198	10761
1996	الصادرات	8059	3276	470	734	186	-	16	251	13375
	الواردات	5689	2000	223	357	499	-	131	124	9098
1997	الصادرات	8663	2702	150	897	227	-	21	215	13889
	الواردات	4930	2181	423	517	155	-	336	24	8687
1998	الصادرات	6643	2538	109	726	34	-	22	136	10213
	الواردات	5397	2320	400	185	643	-	265	24	9403
1999	الصادرات	8059	3095	78	903	145	-	80	127	12522
	الواردات	5152	2074	485	340	771	-	160	36	9164
2000	الصادرات	12792	5835	181	1672	210	-	55	254	12522
	الواردات	5256	2194	603	142	599	64	144	52	9173
2001	الصادرات	12344	4549	87	1037	476	23	315	275	19132
	الواردات	5903	2125	636	269	579	179	92	72	9940
2002	الصادرات	12100	4602	130	951	456	38	248	250	18825
	الواردات	6732	2485	757	385	940	127	366	127	12009

2003	الصادرات	14096	7098	296	1235	529	-	327	248	7	23836
	الواردات	7954	2242	855	567	1206	47	418	120	125	13534
2004	الصادرات	18325	10068	10074	1480	699	-	604	337	26	31713
	الواردات	10097	3071	1097	1166	1952	56	525	169	175	18308
2005	الصادرات	25593	14963	15	3124	1218	-	621	418	49	46001
	الواردات	11219	3506	1088	1248	2504	-	387	217	148	20357
2006	الصادرات	28750	20546	7	2398	1792	-	591	515	14	54613
	الواردات	11729	3738	777	1281	3055	-	493	235	144	21456
2007	الصادرات	26833	25387	7	2596	4004	55	479	760	42	600163
	الواردات	14427	5363	715	1672	4318	-	621	284	231	27631
2008	الصادرات	41246	28614	10	2875	3765	-	797	1626	365	79298
	الواردات	20985	7245	659	2179	6916	-	705	395	395	39479
2009	الصادرات	23186	15326	7	1841	3320	-	564	857	93	45194
	الواردات	20772	6435	728	1866	7574	2	1089	478	350	39294
2010	الصادرات	28009	20278	10	2620	4082	-	694	1281	79	57053
	الواردات	20704	6519	388	2380	8280	-	1262	544	396	40473
2011	الصادرات	37307	24059	102	4270	5168	41	810	1586	146	73489
	الواردات	24616	6219	579	3931	8873	-	1760	691	578	47247
2012	الصادرات	39797	20029	36	4228	4683	-	958	2073	62	71866
	الواردات	26333	6160	1652	3590	9538	-	1555	807	741	50376
2013	الصادرات	41277	12210	52	3211	4697	-	797	2639	91	64974
	الواردات	28724	6965	1213	3466	10623	-	2414	1069	594	55028
2014	الصادرات	40378	10344	98	3183	5060	-	648	3065	110	62886
	الواردات	29684	8436	866	3815	12619	-	1962	738	440	58580
2015	الصادرات	22976	5288	37	1683	2409	71	572	1550	82	34668
	الواردات	25483	7363	1225	2822	11850	-	1918	680	359	51702
2016	الصادرات	16739	6251	80	1678	2331	-	385	1368	51	28883
	الواردات	22179	6295	909	2857	11618	-	1934	697	238	46727
2017	الصادرات	20386	6465	40	2530	3595	71	799	1273	103	35191
	الواردات	20298	5953	1910	3209	12369	-	1542	592	186	46059
2018	الصادرات	23386	6950	40	2660	5351	-	712	1669	132	41168
	الواردات	21099	5837	1542	3546	11557	-	1904	546	166	46197

المصدر: من إعداد الطالب، اعتماداً على الإحصائيات الموجودة في المراجع المؤتقة في الملحق رقم 01.

الملحق رقم 04: دراسة إستقرارية السلسلة الزمنية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP/h)

1.4. السلسلة الأصلية level

النموذج الأول None:

Null Hypothesis: PIB_H has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.044612	0.9180
Test critical values:	1% level	-2.650145
	5% level	-1.953381
	10% level	-1.609798
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

النموذج الثاني trend and intercept <

Null Hypothesis: PIB_H has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.630775	0.2704
Test critical values: 1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

النموذج الثالث intercept <

Null Hypothesis: PIB_H has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.207913	0.9686
Test critical values: 1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

2.4. سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى 1st difference <

النموذج الأول None: <

Null Hypothesis: D(PIB_H) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.742112	0.0773
Test critical values: 1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

النموذج الثاني trend and intercept <

Null Hypothesis: D(PIB_H) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.599342	0.2832
Test critical values: 1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

النموذج الثالث intercept

Null Hypothesis: D(PIB_H) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.791511	0.0719
Test critical values: 1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

الملحق رقم 05: دراسة إستقرارية السلسلة الزمنية للانفتاح التجاري في الجزائر (OPEN) خلال الفترة 1989-2019

1.5. السلسلة الأصلية level

النموذج الأول None:

Null Hypothesis: OPEN has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.098397	0.7064
Test critical values: 1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

النموذج الثاني trend and intercept

Null Hypothesis: OPEN has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.084281	0.9152
Test critical values: 1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

النموذج الثالث intercept

Null Hypothesis: OPEN has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.954792	0.3041
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

2.5. سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى 1st difference

النموذج الأول None:

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.169129	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

النموذج الثاني trend and intercept

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.549643	0.0005
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

النموذج الثالث intercept

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.090718	0.0003
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

الفهرس العام

العنوان.....	الصفحة
I الإهداء.....	
II شكر وتقدير.....	
أ- و المقدمة.....	
001 الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.....	
002 تمهيد.....	
003 المبحث الأول: المقاربة الاقتصادية لسياسة الانفتاح التجاري.....	
003 المطلب الأول: مفهوم سياسة الانفتاح التجاري.....	
003 الفرع الأول: التعريف بالسياسات التجارية.....	
004 الفرع الثاني: التعريف بسياسة الانفتاح التجاري.....	
006 الفرع الثالث: أهمية سياسة الانفتاح التجاري والأسباب الداعية لها.....	
010 المطلب الثاني: تفسير سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي.....	
010 الفرع الأول: سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.....	
013 الفرع الثاني: سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي.....	
016 الفرع الثالث: سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي الحديث.....	
022 المطلب الثالث: مؤشرات قياس سياسة الانفتاح التجاري.....	
023 الفرع الأول: قياس سياسة الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق.....	
027 الفرع الثاني: قياس سياسة الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي.....	
030 المبحث الثاني: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي.....	
030 المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي، أنواعه، ومؤشرات قياسه.....	
030 الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.....	
030 الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي.....	
031 الفرع الثالث: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي.....	
032 المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي.....	
032 الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية المفسرة للنمو الاقتصادي.....	
034 الفرع الثاني: النظريات النيوكلاسيكية المفسرة للنمو الاقتصادي.....	
038 الفرع الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي.....	
039 المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي وعوائقه.....	
039 الفرع الأول: محددات النمو الاقتصادي.....	
041 الفرع الثاني: عوائق النمو الاقتصادي.....	
042 المبحث الثالث: علاقة سياسة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي.....	
042 المطلب الأول: الدراسات النظرية والتطبيقية لسياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.....	
042 الفرع الأول: الدراسات النظرية لسياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.....	
043 الفرع الثاني: الدراسات التطبيقية لسياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.....	
045 المطلب الثاني: اختيار السياسات التجارية لتحقيق النمو الاقتصادي.....	

045.....	الفرع الأول: إستراتيجية الإحلال محل الواردات (التوجه الداخلي)
048.....	الفرع الثاني: إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير (التوجه نحو الخارج)
051.....	الفرع الثالث: المفاضلة بين الإستراتيجيتين
055.....	خلاصة الفصل الأول
056.....	الفصل الثاني: الإطار التحليلي لسياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول النامية
057.....	تمهيد
058.....	المبحث الأول: مكانة الدول النامية ضمن البيئة الاقتصادية العالمية
058.....	المطلب الأول: ماهية الدول النامية ومعايير تصنيفها
058.....	الفرع الأول: ماهية الدول النامية
058.....	الفرع الثاني: معايير تصنيف الدول النامية
060.....	المطلب الثاني: عدم تكافؤ العلاقات الاقتصادية واتساع الفجوة
060.....	الفرع الأول: مستوى انخراط الدول النامية في التجارة الدولية
061.....	الفرع الثاني: اتساع الفجوة بين الاقتصاديات النامية والاقتصاديات المتقدمة
062.....	المطلب الثالث: مشاكل تحرير التجارة الخارجية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية
062.....	الفرع الأول: مشاكل تحرير التجارة الخارجية في الدول النامية
066.....	الفرع الثاني: الآثار المتوقعة من تحرير التجارة الخارجية على الدول النامية
067.....	الفرع الثالث: مواجهة تحديات تحرير التجارة الدولية للدول النامية
069.....	المبحث الثاني: الدول النامية وسياسة الانفتاح التجاري في ظل النظام الاقتصادي العالمي
069.....	المطلب الأول: سياسة الانفتاح التجاري وفق مؤسسات بريتين وودز
069.....	الفرع الأول: نشأة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأهدافهما
070.....	الفرع الثاني: التسهيلات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي وأدائه في مجال التجارة الدولية
073.....	الفرع الثالث: تطور البنك الدولي ودوره في سياسات التجارة الدولية
074.....	المطلب الثاني: سياسة الانفتاح التجاري وفق اتفاقية الجات GATT ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
074.....	الفرع الأول: ميثاق هافانا ونشأة الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات GATT)
076.....	الفرع الثاني: الجات وتأثيرها في السياسات التجارية الدولية
079.....	الفرع الثالث: سياسة الانفتاح التجاري وفق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد Unctad)
081.....	المطلب الثالث: تطور سياسة الانفتاح التجاري في ظل المنظمة العالمية للتجارة
081.....	الفرع الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة
083.....	الفرع الثاني: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة شروط الانضمام إليها
089.....	الفرع الثالث: المؤتمرات الوزارية وأثر تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية
092.....	المبحث الثالث: التكتلات التجارية في الدول النامية وحتمية الاندماج في النظام التجاري العالمي
092.....	المطلب الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية، أهدافها، ومراحلها
092.....	الفرع الأول: تعريف التكتلات الاقتصادية
093.....	الفرع الثاني: أهداف التكتلات الاقتصادية
094.....	الفرع الثالث: أشكال التكتلات الاقتصادية

المطلب الثاني: أهم التكتلات التجارية للدول النامية ومساهمتها في التجارة الدولية.....	096
الفرع الأول: تجارب الدول الآسيوية والإفريقية.....	096
الفرع الثاني: تجارب الدول الأمريكية.....	096
الفرع الثالث: مساهمة التكتلات الاقتصادية في التجارة الدولية.....	096
المطلب الثالث: الدول النامية وحتمية الاندماج في النظام التجاري العالمي.....	101
الفرع الأول: موقع الدول النامية من النظام التجاري العالمي.....	101
الفرع الثاني: حتمية الاندماج في النظام التجاري العالمي.....	102
الفرع الثالث: الإجراءات اللازمة للاستفادة من سياسة الانفتاح التجاري.....	103
خلاصة الفصل.....	105
الفصل الثالث: واقع سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989 - 2019.....	106
تمهيد.....	107
المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو سياسة الانفتاح التجاري.....	108
المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية في ظل الاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية.....	108
الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية عقب التحول لاقتصاد السوق.....	108
الفرع الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في ظل الاتفاقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.....	109
الفرع الثالث: الاتفاق المبرم مع نادي باريس ولندن.....	115
المطلب الثاني: أسباب ودوافع تحرير التجارة الخارجية وأهدافها.....	117
الفرع الأول: أسباب ودوافع تحرير التجارة الخارجية.....	117
الفرع الثاني: أهداف تحرير التجارة الخارجية.....	119
المطلب الثالث: إجراءات ومراحل تحرير التجارة الخارجية والبرامج التنموية المسطرة.....	120
الفرع الأول: إجراءات ومراحل تحرير التجارة الخارجية.....	120
الفرع الثاني: الإجراءات المتعلقة بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.....	124
الفرع الثالث: البرامج التنموية المسطرة في ظل سياسة الانفتاح التجاري.....	130
المبحث الثاني: تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1989 - 2019.....	135
المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1989 - 2019.....	135
الفرع الأول: تطور قيمة الصادرات الجزائرية.....	135
الفرع الثاني: تحليل التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية.....	136
الفرع الثالث: تطور قيمة الواردات الجزائرية.....	137
الفرع الرابع: تحليل التركيبة السلعية للواردات الجزائرية.....	138
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 1989 - 2019.....	139
الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للصادرات.....	139
الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات.....	141
المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1989 - 2019.....	142
الفرع الأول: وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة.....	142
الفرع الثاني: مدى تغطية الواردات بالصادرات خلال فترة الدراسة.....	145

المبحث الثالث: سياسة الانفتاح التجاري الجزائري في ظل مسعى الشراكة الدولية	147
المطلب الأول: سياسة الانفتاح التجاري الجزائري في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.....	147
الفرع الأول: توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وأهدافها	147
الفرع الثاني: مضمون اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.....	148
الفرع الثالث: إجراءات وأهداف إقامة منطقة للتبادل الحر	150
الفرع الرابع: أثر اتفاقية الشراكة على التجارة الخارجية والميزان التجاري.....	151
المطلب الثاني: سياسة الانفتاح التجاري الجزائري في ظل مسعى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....	152
الفرع الأول: دوافع وإجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....	152
الفرع الثاني: تطور المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة.....	154
الفرع الثالث: الصعوبات التي تواجه مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....	158
المطلب الثالث: سياسة الانفتاح التجاري الجزائري في إطار التكتل التجاري العربي والمغاربي.....	158
الفرع الأول: منطقة التجارة العربية الحرة.....	158
الفرع الثاني: اتحاد المغرب العربي.....	160
خلاصة الفصل.....	161
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989 - 2019.....	162
تمهيد.....	163
المبحث الأول: ماهية الاقتصاد القياسي ومنهجية البحث فيه	164
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي، أهدافه وعلاقته بالعلوم الأخرى.....	164
الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي.....	164
الفرع الثاني: أهداف الاقتصاد القياسي.....	165
الفرع الثالث: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى.....	165
المطلب الثاني: مراحل البحث في الاقتصاد القياسي ودوره في الربط بين النظريات والسياسات الاقتصادية.....	167
الفرع الأول: مراحل البحث في الاقتصاد القياسي.....	167
الفرع الثاني: ملائمة النماذج القياسية للسياسات الاقتصادية الفعالة.....	169
المطلب الثالث: نموذج الانحدار الخطي البسيط.....	170
الفرع الأول: مفهوم نموذج الانحدار الخطي البسيط.....	170
الفرع الثاني: فرضيات نموذج الانحدار الخطي البسيط.....	171
الفرع الثالث: اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي البسيط.....	172
المبحث الثاني: تطور مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر ومنهجية نموذج ARDL.....	177
المطلب الأول: أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.....	177
الفرع الأول: الدراسات السابقة التي تناولت الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر.....	177
الفرع الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية التي تناولت الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.....	179
الفرع الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.....	180
المطلب الثاني: تطور مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1989 - 2019.....	181
الفرع الأول: تطور مؤشر الانفتاح التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة.....	181

182.....	الفرع الثاني: تطور معدل النمو الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة.....
183.....	الفرع الثالث: علاقة مؤشر الانفتاح التجاري بمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.....
184.....	المطلب الثالث: التكامل المشترك ومنهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.....
184.....	الفرع الأول: الاستقرار.....
185.....	الفرع الثاني: التكامل المشترك <i>La cointegration</i>
185.....	الفرع الثالث: نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.....
189.....	المبحث الثالث: قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989-2019.....
189.....	المطلب الأول: صياغة وبناء النموذج القياسي.....
189.....	الفرع الأول: تحديد المتغيرات المفسرة للنموذج.....
190.....	الفرع الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.....
190.....	الفرع الثالث: صياغة النموذج.....
192.....	المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة في الأجل القصير.....
192.....	الفرع الأول: اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية (Stationary Test).....
194.....	الفرع الثاني: بناء نموذج الدراسة في الأجل القصير.....
195.....	الفرع الثالث: دراسة وتقييم مدى صلاحية نموذج الدراسة في المدى القصير.....
198.....	المطلب الثالث: تقدير نموذج الدراسة في المدى الطويل.....
198.....	الفرع الأول: اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية.....
198.....	الفرع الثاني: عدد التأخيرات في النموذج.....
199.....	الفرع الثالث: اختبار الحدود Test Bound وانحدار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL.....
202.....	الفرع الرابع: معامل تصحيح الخطأ (معامل حد الخطأ).....
203.....	الفرع الخامس: دراسة وتقييم مدى صلاحية نموذج الدراسة في المدى الطويل.....
205.....	خلاصة الفصل.....
206.....	الخاتمة.....
212.....	قائمة المراجع.....
227.....	فهرس الجداول والأشكال.....
230.....	الملاحق.....
238.....	فهرس المحتويات.....
243.....	الملخص باللغة العربية، وباللغات الأجنبية.....

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة، وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة؛ وتوصلت إلى أن سياسة الانفتاح التجاري المتبعة في الدول النامية أدت إلى زيادة معتبرة في معدلات النمو الاقتصادي، ولكن بمستويات غير متساوية، ويرجع ذلك إلى الخصائص الاقتصادية لكل دولة. ومن أجل قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL، طُبِّقَت على سلاسل زمنية لكل من النمو الاقتصادي معبّراً عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والانفتاح التجاري معبّراً عنه بمجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك خلال الفترة 1989-2019، حيث بيّنت نتائج التقدير لهذا النموذج عن وجود علاقة طردية في الأجلين القصير والطويل تتجه من المتغير المفسّر (الانفتاح التجاري) نحو المتغير التابع (النمو الاقتصادي)، وأظهرت نتائج معامل تصحيح الخطأ (ECM)، أن الانحراف عن التوازن يصحح كل سنة بنسبة 17.122% (أي سرعة الرجوع نحو التوازن تقدر بحوالي 6 سنوات)، وهذا ما يتناسب مع طبيعة البرامج التنموية الخماسية المطبقة في الاقتصاد الجزائري. الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي، الاقتصاديات النامية، الاقتصاد الجزائري، نماذج ARDL.

Abstract:

This study aims to know the extent of the impact of the trade openness policy on the growth of the economies of developing countries in general, and the Algerian economy in particular. The study found that the trade openness policy pursued in developing countries led to a significant increase in economic growth rates, but at uneven levels, this is due to the economic peculiarities of each country.

In order to measure the impact of trade openness on economic growth in Algeria, the ARDL methodology was used, and it was applied on time series for each of the economic growth - expressed as per capita potential GDP -, Trade openness, expressed in total exports and imports of GDP, during the period 1989-2019, as the results of the estimation of this model showed that there is a positive relationship in the short and long term moving from the explained variable (trade openness) towards the dependent variable (economic growth).

The results of the error correction factor (ECM) showed that the deviation from the equilibrium is corrected every year by 17.122% (the speed of return to balance is estimated at about 6 years), and this is consistent with the nature of the five-year development programs applied in the Algerian economy.

Key words: Commercial opening; Economic Growth ; The economies of developing countries; The Algerian economy; ARDL models.

Résumé :

Cette étude vise à connaître l'ampleur de l'impact de la politique d'ouverture commerciale sur la croissance des économies des pays en développement de manière générale et sur l'économie algérienne en particulier. L'étude a révélé que la politique d'ouverture commerciale menée dans les pays en développement a conduit à une augmentation significative des taux de croissance économique, mais à des niveaux inégaux, en raison des particularités économiques de chaque pays.

Afin de mesurer l'impact de l'ouverture commerciale sur la croissance économique en Algérie, la méthodologie ARDL a été utilisée. Elle a été appliquée à des séries chronologiques pour la croissance économique exprimée en PIB potentiel par habitant et l'ouverture commerciale exprimée par les exportations et les importations totales par rapport au PIB, pendant la période 1989-2019. Les résultats de l'estimation de ce modèle ont montré qu'il y avait une relation positive à court et long termes, passant de la variable expliquée (ouverture commerciale) vers la variable dépendante (croissance économique). Les résultats du facteur de correction d'erreur (ECM) ont montré que l'écart au total est corrigé chaque année de 17.122% (c'est-à-dire que la vitesse de retour à l'équilibre est estimée à environ 6 ans), ce qui est cohérent avec la nature des programmes de développement quinquennaux appliqués dans l'économie algérienne.

Mots clés : L'ouverture commerciale ; La croissance économique ; Les économies des pays en développement ; L'économie algérienne ; Modèles ARDL.